

الكتاب الكبير للشيخ

سبحان من لا ينطق بالالحق

الشيخ محمد بن عبد الوهاب

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

الكواكب الدرية

شرح منظومة الألفية

الأبى الأزهرى؁ صالح عبد السميع؁ 1180-1252
الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية
تأليف: صالح عبد السميع الأبى الأزهرى
تحقيق: عبد الحميد هنداوى
ط1 - القاهرة : دار الأفاق العربية 2009
316ص؁ 24 سم
تدمك : x - 211 - 344 - 977
1- اللغة العربية-نحو
2 - عبد الحميد هنداوى (محقق)
ديوى : 415.1
رقم الإيداع : 2008/13446

الطبعة الأولى
1429 هـ - 2009

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

دار الأفاق العربية
نشر - توزيع - طباعة
55ش محمود طلعت من ش الطيران
مدينة نصر - القاهرة
تليفون : 22617339 تليفاكس : 22610164
EMIL: Daralafk@yahoo . com
Selimafak@live.com



الكواكب الدرية

شرح منظومة الألفية

تأليف

الشيخ صالح عبد السميع الأبي الأزهرى
(٦٠٠-٦٧٢ هـ)

تحقيق

الدكتور عبد الحميد هندواوى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله رافع من انخفض لعظمته، وانتصب لطاعته، ولم ينشغل عن عبادته، وأصلي وأسلم على المرتفع لواءه، المنتصب علم هدايته، محمد الفعّال، وأحمد الأسماء والخصال.

وبعد؛ فهذا كتاب موجز لطيف يقرب ألفية ابن مالك ويشرحها بعبارة موجزة سهلة قريبة، دون إطالة أو حشو، ينتفع بها المبتدي، ولا يستغني عنها المنتهي؛ إذ إنها لطرق النحو هادية، ولعلومه وقواعده حاوية.

وقد راقني طريقته فاستسهلته للطلاب، ورشحته لأبنائي الأحاب، ورأيت أنه جديرٌ بالعناية، وحرّيُّ بأن يبلغ في شرحه وضبطه إلى الغاية، فاستعنت الله تعالى وتوكلت عليه، ولم آل جهداً في تصحيحه وضبطه وتخرّيج شواهد وشرحه، والعناية بنشره ونظمه.

والله أسأل أن ينفع به طلاب العربية ومحبيها، وأن يجعله ذخراً لنا يوم لقائه، وأن يجزل لنا ثوابه وعطاءه ولكل من ساعد فيه أو اعتنى بإخراجه، فهو سبحانه وليّ ذلك والقادر عليه.

وكتب:

عبد الحميد بن أحمد يوسف هندأوي

الجزيرة - جمادى الثانية ١٤٢٧هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الشارح

الحمد لله الذي رفع قدر من انتصب لخدمة مولاه، وخفض جناح الذلّ في سبيل رضاه، وقام في مقام الإحسان فعبد الله كأنه يراه، وجزم بنفاد ما لديه وبقاء ما عند الله، والصلاة والسلام على أوّل قابل للتجلي من الحضرة العليّة، فكان بدءاً لجميع العوالم^(١)، وختماً لمن اصطفاهم الله، وعلى آله وصحبه ومن لستّه أقام، وبنبراس هديه استقام، فكان في عداد من تأسى برسول الله.

أما بعد: فلما كانت الطرق التي تستفاد منها العلوم وتفاض عنها متنوّعة، فمنها ما يكون العلم المفاض عنها لا دَخل ولا نقص فيه، وذلك النبوات المُفاضة عن الوحي، ومنها غير ذلك ولا يخلو العلم المفاض عنها من دَخل ونقص فيه - هنالك دعت حاجة البيان إلى الشروح؛ ففي عميق بحارها تغدو وتروح، ثم تستخرج درر اللآلئ من أصدافها، وتخرج غرر المعاني من براكينها.

فإليك شرحاً تُسج على هذا المنوال، وطُرِّز بسحر البيان، بل بعدوبة المقال، ووُشِّح بوسمِه بـ (الكواكب الدرّية شرحاً لمنظومة الألفيّة) التي اقتطفها الإمام (محمد بن مالك) من زهاء مهمات اللغة العربية.

(١) هذا الإخبار من المصنف عن النبي ﷺ بهذه الأخبار ليس عليه أثارة من علم، وجُلّ ما يعتمد عليه أرباب التصوف في ذلك: حديث: «أوّل ما خلق الله نور نبيك يا جابر». وهو أثر موضوع رواه عبد الرزاق بإسناد واهٍ لا يصح.

ينظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس (٣٠٢/١).

نسأل الله تعالى أن يخلد أرواحنا في جنات النعيم مع من اصطفاه واجتباه،
وأعطاه ورقاه، من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً،
ذلك الفضل من الله^(١).

(١) اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِّنَ النَّبِيِّينَ
وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا * ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾
[النساء: ٦٩، ٧٠].

(قال الناظم):

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ

(قال محمد) جملة مركبة من فعل وفاعل، ولا ينصب فعلها المفعول، وإنما يعمل في محل الجمل، فجملة «أحمد ربي الله خير مالك» في محل نصب مَقُول القول.

(هو ابن مالك) نكتة الإتيان بضمير الفصل تأكيد النسبة بتعيين أحد طرفيها بأنه محمد بن مالك (أحمد ربي الله خير مالك) أي: أنشئ الحمد والثناء على الله بجميل الصفات على نعمه المتواصلة التي من أجلها وأعظمها إيجادي إلى شرف الوجود، بدلاً عن حسنة العدم، وتربيته على موائد الفضل والكرم والإحسان، والحمد على النعم مستحق لله واجب على الحامد، ولا يتم هذا الواجب إلا إذا أرفده بالصلاة على الوسيلة العظمى في كل نعمة؛ ولذا أرفده الناظم بالصلاة فقال - حال كوني -:

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

(المصطفى) الذي اصطفاه الله وفضله على جميع الرسل (وآله المستكملين الشرفا) أي الذين أحرزوا أنواع الشرف، ولا غرو أن آل بيت النبوة استكملوا أنواع الشرف؛ لأنهم استكملوا أنواع المتابعة له ﷺ في أعمال البر والإحسان، إلا ما كان من خصوصياته، وليس هذا الشرف والفضل عامًا لكل من بينه وبين النبي ﷺ قرابة، بل هو خاص بآل بيت النبوة الذين منحهم الله تزكية النفس، وطهرهم من الرجس، قال جل شأنه: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾^(١).

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيهِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيهِ

(وأستعين الله في ألفية) أي: أطلب منه الإعانة على نظم تكون عدّة منظومه ألف بيت (مقاصد النحو بها محوية)؛ أي: مشتملة على كل مهمات النحو اشتمال الدال

(١) الأحزاب: [٣٣].

على المدلول، أو اشتمال الظرف على المظروف، إن قلنا: إن الألفاظ قوالب للمعاني.

تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَدَلِ بُوَعْدٍ مُنْجَزٍ

وصفها بأنها تقرب، ونسبة التقريب إليها مجاز عقلي^(١)، والقرينة الاستحالة، أو هو مجاز في الظرف^(٢) بنقل «تقرب»، واستعماله في معنى «توضّح»، ولا شك أن الألفية لرشاقة ألفاظها، وحسن نظمها، وإحكام مبانيها، وإتقان معانيها، توضح المعاني البعيدة عن الإدراك؛ لشدة خفائها؛ بحيث تخرج من حيز الإشكال والخفاء إلى حيز التجلي والظهور. وقوله: (بلفظ موجز) أي قليل المبني كثير المعنى، (وتبسط البذل بوعده منجز) أي تكثر إفادة المعاني بوعده موفى سريعاً.

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةَ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطٍ

أي تستلزم رضا الناس عن ناظمها، من أجل ما أودع فيها من المحاسن التي تخلد ذكرها، ويشهد لهذا الاستلزام قوله: (فائقة ألفية ابن معط)؛ فهو كالمدليل عليه. ولما استشعر من نفسه أنه يرفع قدره على ابن معط تتزلّ معه أدباً، واعترف له بالفضل فقال:

وَهُوَ بِسَبْقِي حَائِزٌ تَفْضِيلاً مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلاً

أي حائز فضل سبقي، على أن اعترافي له بفضل سبقي لا يفني بالثناء عليه؛ بل هو (مستوجب) عليّ (ثنائي) عليه الثناء (الجميلاً) الوارد مورد التبجيل والتعظيم، لا الوارد مورد التهكم والاستهزاء، كقول الملائكة لفرعون: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^(٣).

(١) المجاز العقلي: هو إسناد الفعل أو ما يقوم مقامه لغير فاعله الحقيقي بتأول، فقوله: «تقرب الأقصى» أسند للألفية التقريب، وهي ليست فاعلة له على الحقيقة.

(٢) يقصد بهذا المجاز: المجاز اللغوي، وهو الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي، حيث جعل المجاز العقلي استعارة بالكناية، فقوله في الألفية: «تقرب الأقصى» المقصود به: «توضّح»، ف شبه التوضيح بالتقريب.

(٣) الدخان: [٤٩].

وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَبَاتٍ وَافِرَةٍ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

القضاء: الحكم، وهو يستلزم الإعطاء؛ فإن من حكم بشيء فقد ملكه للمحكوم له، وأعطاه إياه، وكان المناسب للهبات أن يقول: والله يهبنا هبات وافرة، أي كثيرة، من قولهم: وفّر الشّعْرُ إذا كثر (لي وله في درجات الآخرة) أي في درجات الجنة، آثر نفسه في الدعاء امثالاً لقول الله ﷻ: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ...﴾ الآية^(١)؛ فإن المسارعة إلى الخيرات إنما تكون بالطاعة، والعبادة، والدعاء لبّ العبادة، ولا يعظم على المبدئ الفياض سبحانه وتعالى أن يجعل مؤمني هذه الأمة المحمدية مع مَنْ أنعم عليهم من النبيّين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً، ذلك الفضل من الله.

* * *

(١) آل عمران: [١٣٣].

(الكَلامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ)

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقَمَ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ

حقيقة الكلام في اصطلاح مَنْ دوّنوا اللغة العربية: لفظ مفيد، والإفادة تستلزم التركيب والوضع، ولما كان هذا البيان غير جامع لمقومات الكلام صريحًا أتى بما هو جامع لمقومات الكلام؛ فقال: (كاستقم) ولا شك أن «استقم» جامع لمقومات الكلام صريحًا؛ لأنه لفظ مركب موضوع مفيد، أما كونه نفظًا فظاهر، وهو مركب من فعل أمر، وفيه ضمير مستكنٌ يدل على المخاطب، فاعلٌ في اصطلاح النحاة، وموضوع؛ لأن الواضع وضعه لطلب الفعل، ومفيد؛ لأن المخاطب يفهم منه أن الأمر يطلب منه الاستقامة، فقد بان لك أنه جامع لمقومات الكلام صريحًا، ولما كان هاهنا مظنة أن يقال: فمم يتركب الكلام؟ فالجواب: أن أجزاء الكلام التي يتركب منها ثلاثة، وهي: (اسم، وفعل، ثم حرف) ولا رابع لها، وإنما يتركب منها على حسب الأغراض، فطورًا يتركب من اسمين، نحو: زيد قائم، إذا كان الغرض مجرد إفادة النسبة، وطورا يكون هناك داع إلى تأكيد النسبة، فيقال: إن زيدًا قائم، أو إن زيدًا لقائم، وتارة يكون الغرض مجرد إسناد الفعل إلى الفاعل، لا على هيئة ووضع مخصوص، فيقال: جاء زيد، وتارة يكون الغرض إسناد الفعل إلى الفاعل على هيئة ووضع مخصوص فيقال: جاء زيد راكبًا مثلًا، وتارة يكون إسناد الفعل إلى الفاعل بلا شرط، فيقال: قام زيد، وتارة يكون إسناد الفعل إلى الفاعل بشرط، فيقال: إن قام زيد قام عمرو؛ فإن قيام عمرو مشروط بقيام زيد.

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ^(١) بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمَّ

وقوله: (الكلم واحد كلمة) مبتدأ وخبر الكلم مبتدأ أول، وواحد مبتدأ ثان، وكلمة خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط الضمير في

(١) كَلِمَةٌ وَكَلِمَةٌ لِعَتَانِ، وَهَنَّاكَ لَغَةً ثَالِثَةً وَهِيَ: كَلِمَةٌ [اللِّسَانِ: (كَلِم)].

واحد. وقوله: (والقول عم) بمعنى أنه يطلق على كل واحد منها، فيقال: الاسم قول... إلخ، وسند الناظم في قوله: (وكلمة بما كلام قد يوم) قول الله ﷻ: ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾^(١)، راداً به أماني من انتقل إلى عالم البرزخ، فعاین وشاهد أنه قد خسر صفقة الدين، وأغضب رب العالمين، فأذوکه^(٢) الأسف، فوقع في الحسرة والندامة، فتمنى أماني نازلة عن درجة الاعتبار، وعن نظر الله، فقال: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾^(٣)، أي لعلي أعمل صالحاً نظير ما عملته سيئاً الذي تركته كلاً^(٤) وثقلاً على عاتقي، فردّ الله تعالى أمانيه بقوله: إنها - أي أماني هذا - كلمة هو قائلها، أي لا حيثية لها، إلا مجرد النطق بها، وهي حيثية ضئيلة، لا تفيد في عالم البرزخ، وإنما تفيد في الشاهد حياة المتكلم، فتزيلها منزلة الكلمة في مجرد النطق دليل على تنهايتها في السقوط عن درجة الاعتبار.

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَأَلْ
وَمُسْنَدِ لِلِاسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلُ

يعني أن هذه العلامات تميز الاسم عن الفعل والحرف؛ لاختصاصها به؛ فلا توجد في غيره، ولا يميز الشيء إلا ما كان خاصاً به، فإذا وجدنا الكلمة مجرورة عند دخول عامل الجر عليها، أو وجدناها منوّنة، أو دخل عليها حرف من حروف النداء، أو دخل عليها حرف التعريف، أو أسند إليها - حكمنا باسميتها لوجود دليل الحكم؛ فالحكم فرع الدليل.

بِتَا فَعَلَتْ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي
وَأُونِ أَقْبَلْنَ فِعْلٌ يَنْجَلِي

(١) المؤمنون: [١٠٠].

(٢) الدّوك: دق الشيء وسحقه وطحنه [اللسان: (دوك)].

(٣) المؤمنون: [٩٩، ١٠٠].

(٤) «كلًا» بالتنوين مصدر «كلّ، يكلّ»، وهذه القراءة التي يشير إليها المصنف ليست من السبع ولا العشر، ولعلها إحدى القراءات الشاذة.

أي ينجلي الفعل ويتضح، ويمتاز عن الاسم والحرف، إذا لحقه شيء من هذه العلامات التي ذكرها الناظم؛ فيمتاز بتاء فعلت - بفتح التاء - والمراد بها تاء الفاعل متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا، وإنما امتاز بها الفعل؛ لأنه لا يسند إلى الفاعل إلا الفعل، ويمتاز أيضًا بتاء أنت، والمراد بها تاء التأنيث^(١)، وإنما امتاز الفعل بها؛ لأنها لا توجد إلا في جانب الفعل؛ نحو: قالت امرأة العزيز، ويمتاز أيضًا بياء الفاعلة، نحو: اضربي، ويمتاز أيضًا بنون التوكيد بنوعيتها: ثقيلة أو خفيفة، نحو: أقبلن يا زيد.

سَوَاهِمَا الْحَرْفُ كَهَلٌ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمٌ

(سواهما الحرف) مبتدأ وخبر، أي الحرف غير الاسم والفعل؛ وغاية ما يفيد كلام الناظم أن الحرف غير الاسم والفعل، وهذا معلوم بالبداهة، ولا يبحث عنه هاهنا؛ وإنما يبحث عنه في المبادئ، والذي يبحث عنه الآن هو مميز الحرف، فيقال: أنت بينت مميز الاسم والفعل، فما مميز الحرف؟ فالجواب: أن مميز الحرف عدم قبوله شيئًا مما يميز الاسم والفعل، ولما انجرَّ الكلام إلى ذكر الحرف، أراد أن يمثل له فقال: (كهـل، وفي، ولم)، وإنما ابتدأ في التمثيل بهل؛ لأنها أشبه بالأسماء دون غيرها من الحروف؛ وذلك أنها في أصل وضعها لطلب التصديق، وهو معنى مستقل من حقه أن يسند إلى الاسم.

مثال «هل» لطلب التصديق: «هل قام زيد؟» ولا يحسن الجواب إلا بنعم أو لا: بنعم إن كانت النسبة واقعة، وبلا إن لم تكن واقعة، وقد تستعمل في طلب التصور نحو قوله ﷺ لسيدنا جابر رضي الله عنه: «هل تزوجت بكرًا أم ثيبًا؟»^(٢)، ولا يحسن الجواب إلا بتعيين أحد المعادلين: البكر أو الثيب، بالنسبة للحديث.

ومعنى «في»: الظرفية، نحو: «المطر في السحاب». ومعنى «لم»: النفي، ولا يليها

(١) أي الساكنة؛ احترازًا عن المتحركة؛ لأنها في الأسماء كفاطمة ونحوها.

(٢) أخرجه البخاري في «الجهاد والسير» باب: استئذان الرجل الإمام (٢٩٦٧) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم في «الرضاع» باب: استحباب نكاح البكر (٧١٥).

إِلَّا (فعل مضارع يلي لم، كيشم) مضارع شَامَ البرق: رآه.

ولما ذكر العلامات مجملة أراد توزيعها على الأفعال، واختصاص بعض العلامات ببعض الأفعال، فقال:

وَمَا ضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ وَسِمِّمٌ بِالتُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرَ فُهُمُّ

أي ميز ماضي الأفعال بالتاء، أي: اجعل التاء علامة له تميزه (وسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم)، أي: إن أفاد الطلب بجوهره، لا إن أفاد الطلب بعد التأويل بالأمر، فلا تسمه بالنون؛ مثل: دَرَاكَ، وَنَزَالَ؛ لأنهما لا يُفهِمان الطلب إلا إذا أولتَهما بانزِلْ وأدرك.

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلتُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهٍ وَحِيَهْلٌ^(١)

الدال على الطلب إن لم تقبل طبيعته ومادته التوكيد بالنون، لا يسمى أمراً في الاصطلاح، بل (هو اسم) أي: يسمى اسم فعل، وذلك (نحو: صه، وحيهل). اختلف في مدلول اسم الفعل: فقيل: مدلوله أمر في الاصطلاح مرعياً وملحوظاً فيه دلالاته على المعنى المصدرى، فلفظ «صه» على هذا القول يدل على لفظ «اسكت»، وهو أمر في الاصطلاح؛ لأنه يقبل التوكيد بالنون، فيقال: اسكتن، وقيل: مدلوله المعنى اللغوي وهو السكوت المقابل للتكلم.

(١) فيها لغات: حيَّ هل، حيَّ هل، حيَّ هلاً. جعلت كلمة واحدة بمعنى: اعجل [اللسان: (حيا)].

(المُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ)

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٍّ

(الاسم) باعتبار أفرادهِ نوعان: نوع (منه معرب) ونوع منه (مبني) الإعراب والبناء وصفان للكلمة، فإن وضعت على إحكام المَبْنِيِّ وإتقان المعنى؛ بأن وضعت على أخص الأوضاع، وهو من ثلاثة إلى سبعة^(١)، ودلت على المعنى المستقل، استتحقت شرف الإعراب؛ فذلك الأسماء. وإن وضعت على وهن المَبْنِيِّ وضعف المعنى بأن وضعت على حرف أو حرفين، ودلت على المعنى الجزئي النسبي، استتحقت خسة البناء، كذلك الحرف. فإن تنزل بعض الأسماء عن إحكام المبنى وعن إتقان المعنى بأن لم يوضع على أخص الأوضاع بل وضع على حرفين أو حرف أو دلّ على المعنى الجزئي النسبي، استحق خسة البناء لشبهه بالحرف، وهو معنى قول الناظم:

والاسم منه معرب ومبني لشبهه من الحروف مدني

ثم إن الشبه إما أن يكون في الوضع، وإما أن يكون في المعنى، وإما أن يكون في عدم التأثير بالعوامل، وإما أن يكون في الافتقار الدائم:

وإلى الشبه الوضعي أشار الناظم، فقال:

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا والمعنوي في متى وفي هنا

فبناء التاء والنون لشبههما بالحروف في الوضع، فالتاء وضعت على حرف، وهو وضع خاص بالحروف ليس من أوضاع الأسماء، و«نا» وضعت على حرفين، وهو وضع خاص بالحروف أيضاً.

وأشار إلى الشبه المعنوي، فقال: (والمعنوي في متى، وفي هنا) «متى» اسم موضوع على أخص الأوضاع، أي موضوع على وضع خاص بالأسماء، فلم يشبه

(١) أي: أحرف.

الحرف في الوضع، ولكنه أشبه الحرف في المعنى؛ فبني لهذا الشبه، وسبب شبهه بالحرف الذي أدى إلى بنائه أنه أُدِّيَ به معنى جزئي نسبي، وهو ربط الجواب بالشرط. وبناء «هنا» مع كونه اسماً وموضوعاً بوضع خاص بالأسماء، ولكنه أشبه الحرف في المعنى؛ لأنه قد أُدِّيَ به معنى من حقه أن يؤدَّى بالحرف، ولكنه لم يوضع له حرف يدل عليه؛ فاستعمال «هنا» في الإشارة - التي هي معنى للحرف - أوجب بناءه، وأسقط اعتباره عن اعتبار الأسماء.

وأشار إلى الشبه الافتقاري، فقال:

وَكَيْبَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثَّرٌ وَكَافْتِقَارٌ أَصْلًا

إنما سمي هذا الشبه بالشبه النيابي؛ لنيابة الاسم عن الفعل، فقد ناب «نزال»، و«دراك» عن انزل وأدرك، وهذا جزء علة البناء، وتام العلة عدم تأثر الاسم بالعوامل، ومن خاصية الحروف أنها لا تتأثر بالعوامل؛ فبناء الاسم لشبهه بالحرف في هذه الخاصية.

ثم أشار إلى الشبه الافتقاري فقال: (وكافتقار أصلاً) أي: رُسِّخَ وَثُبَّتْ واستُتدِمَ، فلا ينقطع أبداً ما دام الموصول موصولاً بالصلة، فلا يُتَبَيَّنُ معناه إلا بالصلة، ولا بد أن تكون معهودة للمخاطب، فلو قلت: جاء الذي كان عندنا أمس، لا يُتَبَيَّنُ معناه إلا إن كان المخاطب يعلم كينونته واستقراره عندك أمس.

وقد علمت من هذا البيان أن علة بناء الاسم شبهه بالحرف: إما في الوضع، وإما في المعنى، وإما في النيابة وعدم التأثر بالعوامل، وإما في الافتقار في الصلة المستدِم. فإن خلا الاسم عن هذه العلة التي استوجبت بناءه، أُعْرِبَ لوجود مقتضي الإعراب، وهو سلامة الاسم من شبهه بالحرف، وهو معنى قول الناظم:

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

فالبناء عند وجود مقتضيه، والإعراب عند وجود مقتضيه؛ فالبناء والإعراب

يتداولان على الاسم عند وجود مقتضيهما، وأما البناء في الفعل فهو أصلي فلا يسأل عن علته فيقال: لم بُني؟ وأما إعراب بعض الأفعال فيسأل عن سبب إعرابه، فيقال: لم أعرب؟ فيجاب: بأن علة إعرابه مشابته للاسم. وإلى المبني من الأفعال والمعرب منها أشار الناظم، فقال:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيًّا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيًّا
مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونٍ إِنَاثٍ كَبِيرٍ عَنِ مَنْ فُتِنَ

بناء فعل الأمر والفعل الماضي أتى على الأصل فيهما؛ فلا يقال: لم بُنيا؟ وأما إعراب المضارع فلشبهه بالاسم، فقول الناظم: (وأعربوا مضارعًا إن عريًا، من نون توكيد مباشر ومن... إلخ) ليس لبيان علة الإعراب، بل عروّه عن نوني التوكيد والإناث شرط للإعراب الذي استدعته المشابهة للاسم، وقيد نون التوكيد بالمباشرة، وترك ذلك في نون الإناث؛ لأنها لا تكون إلّا مباشرة، وقوله: (كبير عن من فتن) مثال لما بني لاتصاله بنون الإناث، أي: النساء يرعن - أي يُخفنَ - من افتتن بهنّ.

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

بناء الحروف وكون بعضها مبنياً على السكون، كل منهما أصل فيها، ولا تخرج عن البناء إلى الإعراب أصلاً، وقد تخرج عن البناء على السكون إلى البناء على حركة: فتحة أو كسرة أو ضمة، وهي معنى قول الناظم:

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ كَأَيْنَ أَمْسٍ حَيْثُ وَالسَّائِكُنُ كَمٍّ

أتى في النشر^(١) على ترتيب الطيّ، ثم أراد أن يبين ما يشترك فيه الاسم والفعل المعرب من

(١) هو ضرب من علم البديع، اسمه «اللف والنشر»، وهو ذكر متعدد تفصيلاً أو إجمالاً (وهو اللف أو الطيّ)، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين؛ ثقة بأن السامع يردّه إليه (وهو النشر). ينظر: المعجم المفصل في علوم اللغة (١/٥٢٥).

ألقاب الإعراب، وما يختص به الاسم منها، وما يختص به الفعل منها، فقال:

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلْنِ إِعْرَابًا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا

الاشتراك ينفي الاختصاص، فلا يختص الاسم بالرفع والنصب، وكذا الفعل لا يختص بهما.

وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجُرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

(و) أما (الاسم) فـ(قد خصص بالجر)، فلا يدخل الفعل (كما قد خصص الفعل بأن ينجزما)، أي: بالجزم، فلا يدخل الاسم. إذا علمت أن الاسم يشترك مع الفعل في الرفع والنصب ويختص بالجر:

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَأَنْصِبْ فَتْحًا وَجُرِّ كَسْرًا كَذَكَرُ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسُرُّ

أي ارفعه بالضممة إذا اقتضاه عامل رفع، (وانصب فتحة)، أي انصبه بالفتحة إذا اقتضاه عامل نصب (وجر كسرا)، أي اجرره بالكسرة إذا اقتضاه عامل جر، والمثال الجامع قول الناظم: (كذكرُ الله عبده يسرُّ)؛ إضافة ذكر إلى لفظ الجلالة من إضافة المصدر لفاعله، و«عبده» منصوب بالمصدر؛ فينتظم المعنى: إنْ ذَكَرَ اللهُ عَبْدَهُ بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَبَلَغَهُ مِنْ خَيْرِ الصَّادِقِ، سَرَّهُ ذَلِكَ.

وَاجْزِمِ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرِ مَا ذُكِرَ يَنْوِبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ

انتقال لما يختص به الفعل، وهو الجزم، وإنما يُجْزَمُ الفعل بالتسكين إذا كان صحيح الآخر (وغير ما ذكر ينوب)؛ فينوب عن الضمة الواو، وينوب عن الفتحة الألف، وينوب عن الكسرة الياء، والمثال: (نحو: جا^(١) أخو بني نمر). ثم شرع يبين ما تعرب به الأسماء الخمسة، فقال:

(١) أي: جاء، سُهِّلَتْ هَمْزَتُهُ لِحُضْرَةِ الشَّعْرِ.

وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلْفِ وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ

الذي يصفه من الأسماء هو الأسماء الخمسة المنظومة في قوله: (أَبٌ أَخٌ حَمٌّ كَذَاكَ وَهَنْ... إلخ)، فيؤخذ من قوله: وارفع بواو وانصب بالالف واجزر بياء ما أصفه من الأسماء - والذي يصفه هو الأسماء الخمسة - أن الأسماء الخمسة ترفع بالواو، وتنصب بالالف، وتجر بالياء.

مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْفَمُّ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

(من ذاك) أي: مما يرفع بالواو، وينصب بالالف، ويجر بالياء (ذو إن صحبة أبانا) أي لا يرفع «ذو» بالواو، وينصب بالالف، ويجر بالياء، إلّا إن كان بمعنى: صاحب، فإن تخلف عن هذا المعنى لا يكون من ذاك (و) من ذاك أيضاً، أي: مما يرفع بالواو، وينصب بالالف، ويجر بالياء (الفم)، ولكن لا يعرب بالحروف إلّا (حيث الميم منه بانا) أي: انفصل عنه وإلّا أعرب بالحركات الظاهرة؛ فتقول في حالة الرفع: «نطق به فمك»، وفي حالة النصب: «قَبِلْتُ فَمَكَ» وفي حالة الجر: «فمه إلى فمك». ثم أتى بما وعد به فقال:

أَبٌ أَخٌ حَمٌّ كَذَاكَ وَهَنْ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

من الإتمام؛ لأن إعرابه إذاً بالحركات الظاهرة على النون؛ فيرفع بالضمّة، وينصب بالفتحة، ويخفض بالكسرة.

وَفِي أَبٍ وَتَالِيِيهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

(و) النقص (في أب وتالييه يندر)، وندرته تؤذن بعدم حسنه عن الإتمام. ثم بعد أن نص على ما يستحسن فيه النقص وما يندر فيه، انتقل إلى حكم عام، فقال: (وقصرها من نقصهن أشهر) من النقص، والقصر هو لزوم الألف في الأحوال الثلاثة - حالة الرفع، وحالة النصب، وحالة الجر - والإعراب بحركات مقدّرة عليها. ثم أراد أن يبين ما هو

شرط في إعرابها بالحروف، فقال:

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا لِيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اغْتِلَا

أي شرط إعرابها بالحروف أن تضاف لغير الياء، فإن أضيفت للياء - أي ضمير المتكلم - أعربت بحركات مقدّرة على ما قبل الياء، فنقول: «جاء أبي، ورأيتُ أبي، ومررتُ بأبي»، والإعراب كما علمت، والمثال الجامع بين الشيء وشرطه (كجاء أخو أبك ذَا اعتلام) فالأخ في المثال مرفوع بالواو؛ لأن إضافته لغير الياء، والأب مجرور بالياء؛ لأن إضافته لغير الياء، وذا منصوب بالألف؛ لأن إضافته لغير الياء.

بِالْأَلْفِ ارْفَعِ المَثْنَى وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مَضَافًا وَصِلَا

هذا شرط رفع «كلا» بالألف، فلا ترفع بالألف إلا إذا أضيفت للضمير، وأما المثنى والملحق به فيرفع بالألف بلا شرط.

كَلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

(كلتا كذاك) أي مثل كلا نفيًا وإثباتًا فهما سيان حجبا وميراثا (اثنان واثنتان... إلخ) ليسا مثنيين حقيقة، وإنما هما ملحقان بالمثنى حقيقة، فيرفعان بالألف، وينصبان ويجران بالياء، وهو معنى قول الناظم: يجريان (كابنين وابتنتين)، وابنان وابتنان مثنيان حقيقة، واثنان واثنتان ملحقان بهما، هذا ما أراده وأفاده.

وَتَخْلَفُ اليَا فِي جَمِيعِهَا الأَلْفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ

كل ما كان رفعه بالألف عند مقتضي الرفع - سواء كان مثنى حقيقة، أو كان ملحقا بالمثنى - ينصب ويجر بالياء عند مقتضيهما؛ وذلك إذا خلف عامل الرفع عامل نصب أو جر، وتكون هيئة الياء التي يُنصَب ويُجَرُّ بها في حال النطق بصيغة المثنى فتُح ما قبلها.

وَارْفَعُ بَوَاوٍ وَبِيَا اجْرُزُ وَأَنْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

الجمع المذكور جهتان: جهة التسمية، وجهة الحكم؛ فجهة التسمية أنه يسمى جمعَ مذكرٍ سالماً؛ سواء كان مفردُهُ علماً أو صِفةً، وجهة الحكم أنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء.

وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عَشْرُونَ وَبَابُهُ الْحَقُّ وَالْأَهْلُونَ

ويجمع جمع مذكر سالماً (شبه ذين)، أي: كل ما يشبه عامراً أو مذنباً؛ بأن كان على أخص أوصافهما، فإنه يجمع بهذا الجمع، وأما ما لا يشبه هذين المفردين، بالآ يكون على أخص أوصافهما، فلا يعطى التسمية بجمع المذكر السالم، وإنما يعطى التسمية بالملحق بجمع المذكر السالم، وهو معنى قول الناظم: (وبه عشرون، وبأبه الحق)؛ فعشرون وبابه لا يسمى جمع مذكر سالماً، بل هو ملحق بجمع المذكر السالم وباب عشرون ما فوّه من مراتب الأعداد التي مبدؤها من ثلاثين وانتهؤها إلى تسعين، (والأهلون) كذلك الحق.

أُولُو وَعَالَمُونَ عَلِيُونًا^(١) وَأَرْضُونَ شَذَّ وَالسَّنُونَا

(أولو وعالمون عليونا) كذلك الحق بجمع المذكر السالم (وأرضون شذ والسنونا) كذلك شذ.

وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

وكذلك شذ (بابه)، وقد يرد باب «سنة»؛ مثل «حين»، ويكون إعرابه حينئذٍ بحركات ظاهرة على النون.

وَأُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بَكَسْرِهِ نَطَقُ

(١) هو اسم للسماء السابعة، وهو في كلام العرب: الذين يتزلون أعالي البلاد، وفي قوله تعالى: ﴿لَفِي عَلِيَيْنَ﴾ [المطففين: ١٨] أي: في أعلى الأمكنة [اللسان: (علا)].

أي اجعل هيئة النون في جمع المذكر السالم والملحق به الفتح في حال النطق؛ لأنه قد أُلِفَ فيها ذلك كثيراً، وكونها بهيئة الكسر قليل.

وَتُونُ مَا تُنِّي وَالْمُلْحَقِ بِهِ بِعَكْسِ ذَلِكَ اسْتِعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

فتنبه ولا تعكس في البابين، فتجعل الفتح في المثني، والكسر في الجمع.

وَمَا بَتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

ما تحققت جمعيتها، وثبتت بألف وتاء مزيدتين، له جهتان: جهة الحكم، وجهة التسمية؛ فجهة الحكم أن يجر وينصب بالكسرة، وجهة التسمية أن يسمى جمع مؤنث سالماً، فالمماثلة الواقعة في قوله:

كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلُ

في الحكم لا في التسمية، فما ذكر من أولات وأذرعَات يجر وينصب بالكسرة، ولا يسمى جمع مؤنث سالماً.

وَجُرٌّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدِفُ

فَجُرٌّ ما لا ينصرف بالفتحة مُعَيَّنًا^(١) بمدة عدم الإضافة، ومدة عدم مرادفته لأل؛ فإن أضيف نحو مررت بأفضلكم، أو كان ردف أل نحو: مررت بالأفضل منكم، صرف في الحالتين.

وَأَجْعَلُ لِنَحْوِ يَفْعَلَانَ التُّونَا رَفَعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

أي اجعل النون (رفعاً) لنحو: يفعلان وتفعلان، (وتدعين) أي للفعل المسند لياء الفاعلة، (وتسألونا) ويسألون فثبوتهما في الأفعال الخمسة علامة للرفع.

(١) أي: محدوداً.

وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةٌ كَلِمٌ تَكُونِي لِتَرْوَمِي مَظْلَمَةٌ

(وحذفها) منها علامة (للجزم والنصب سمة)، أي: علامة عليهما، ومثال حذفها للنصب والجزم (كلم تكوني لترومي مظلمة)، فجمع في المثال بين حذفها للجزم، وحذفها للنصب، فلم تكوني حذفت للجزم، ولترومي حذفت للنصب.

وَسَمٌّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمِصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا

كل ما كان آخره ألفاً^(١) كالمصطفى، وكل ما كان آخره ياء كالمرتقي، يسمى معتلاً، فيشتركان في التسمية بالمعتل، ويفترقان في الحكم.

فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قَصِرًا

(فالأول) منهما (الإعراب) جميعه: رفعاً، ونصباً، وجرّاً (فيه قدراً، جميعه)، فلا يظهر (وهو الذي قد قصراً)، أي يسمى مقصوراً.

وَالثَّانِي مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرَ وَرَفَعُهُ يُنَوِي كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ

(والثاني منقوص)، أي يسمى منقوصاً، (ونصبه ظهر) على الياء، (ورفعه ينوي) على الياء، أي يقدر عليها (كذا أيضاً يجر)، أي يقدر الجر على الياء، فلا يظهر على الياء إلا الفتحة.

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَأَوْ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفَ

أي يسمى معتلاً في عرف النحاة.

فَالأَلِفُ أَوْ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدُ نَصْبٍ مَا كَيْدَعُو يَرْمِي

(١) في الأصل: ألف، ولعله تحريف في الطباعة.

تنبية: الأصل الذي اعتمدناه في التحقيق، هو نسخة مطبوعة بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة (١٣٤٤هـ)، وإليها نشير بقولنا: «في الأصل» أو «في المطبوع».

قد عرفت أن الفعل المعتل ما كان آخره حرف علة، ومعلوم أن حروف العلة هي: الألف، والواو، والياء، ولكن لا نعرف هل تقدّر الحركات على جميعها، أو تقدّر على البعض وتظهر على البعض؟ تكفل بهذا البيان الناظم؛ لأن قوله: (فالألف انو فيه غير الجزم... إلخ) جلي بأن الضمة والفتحة يقدّران على الألف، وجلي بأن الفتحة تظهر على الواو والياء.

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انوِ وَأَحْذِفْ جازِمًا ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا

ويعلم من قوله: (والرفع فيهما انو)، أن الضمة تقدّر عليهما، ويعلم من قوله: (واحذف جازمًا ثلاثهنّ تقضي حكمًا لازمًا)، أن الجزم لا يقدّر على حروف العلة؛ بل إذا دخل الجازم على فعل معتل حذف منه حرف العلة.

(النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ)

نَكْرَةٌ قَابِلُ أَلٍ مُؤَثِّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٍ مَا قَدْ ذُكِرَا

ضابط النكرة أن تقبل أَل حالة كون أَل مؤثرة فيه التعريف، أو تقع موقع ما يقبل أَل مؤثرة فيه التعريف، فما لم يصدق عليه هذا الضابط بالأل يقبل أَل مطلقاً، أو يقبلها ولكن لا تؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل أَل مؤثرة فيه التعريف - صدق عليه قول الناظم:

وغيره معرفة كهم وذي وهند وابني واللام والذي

ابتداء المعارف بالضمير؛ لأنه أعرفها، وإن كان بعضه أعرف من بعض؛ لأن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب، وقوله: (وذي) مثال لاسم الإشارة، (وهند) مثال للعلم، (وابني) مثال للمضاف إلى ياء المتكلم، (واللام) مثال للمعرف بالأداة، (والذي) مثال للموصول.

فما لذي غيبة أو حضور كآت وهو سم بالضمير

مفاده: أن ما دل على الغائب، أو الحاضر بقسميه متكلماً أو مخاطباً، يشتركان في التسمية بالضمير وإن اختلفا مفهوماً.

وذو اتصال منه ما لا يتدا ولا يلي «إلا» اختياراً أبداً

الضمير بحسب هيئته ينقسم إلى: متصل ومنفصل، فالمتصل منه ما لا يقع في ابتداء الكلام، ولا يلي (إلا) في حالة الاختيار، فقد تضمن قوله: (وذو اتصال منه ما لا يتدا... إلخ)، بيان الضمير المتصل بالتعريف وقد تضمن بيانه بالمثل قوله:

كالياء والكاف من ابني أكرمك والياء والها من سليه ما ملك

كل ضمير من هذه الضمائر الأربعة يصدق عليه تعريف المتصل؛ لأنها لا تقع في ابتداء الكلام، ولا تلي (إلا) في حالة الاختيار. هذا بيان له بحسب ذاته، وأشار إلى بيانه بحسب الحكم فقال:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبَ

فصورة الضمير في «ضربه» و«منه» واحدة، وأما ما ثبت للضمائر من وجوب البناء، فالمتصل، والمنفصل، والمرفوع، والمنصوب، والمجرور - سواء.

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٌّ «نَا» صَلَحَ كَاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمِنَحَ

بيان لما يكون بلفظ واحد من الضمائر في الرفع والنصب والجر؛ فإن «نا» في قوله: (كاعرف بنا) مجرور بالباء، وهي في قوله: (فإننا) منصوبة بإن، وهي في قوله: (نلنا المنح) مرفوعة على الفاعلية.

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

أي الألف والواو والنون ضمائر رفع بارزة متصلة، كائنة لما غاب وغيره، وهو المخاطب كقاما، وقاموا، وقمن، واعلما، واعلموا، واعلمن.

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلُ أَوْ أَفِقُ نَعْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ

يعني: أن الضمير المتصل قسمين: بارز: وهو ما له وجود في اللفظ وقد تقدم، ومستتر: وهو ما لا وجود له في اللفظ، وهو المراد بهذا البيت، ومعناه: أن الضمير نستتر لا يكون إلا مرفوعاً، وهو على قسمين: مستتر وجوباً، أو جوازاً، فمثال الأول: فعل وأوافق ونعبتط، وكذلك تشكر إذا كان مسنداً للمخاطب المذكور، وأما إذا كان مسنداً لضمير الغائبة فهو مثال للمستتر جوازاً.

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَالْفِصَالِ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

لهذه الضمائر الثلاثة وهي: أنا وهو وأنت من حيث الحكم الرفع، ومن حيث

الاتصال والانفصال هي ذات انفصال.

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعَلًا إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا

من الضمائر ما يكون منصوبًا؛ ولكن لا يثبت له هذا الحكم إلا في حالة الانفصال،
وأما في حالة الاتصال فلا يثبت له هذا الحكم؛ فإن ياء المتكلم في حالة الاتصال لا تكون
إلا مجرورة، وأما في حالة الانفصال فلا تكون إلا منصوبة، وهو مفاد قول الناظم: (وذو
انتصاب في انفصال جعلًا، إياي... إلخ).

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

فقول الشاعر:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ إِيَاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ (١)

ضرورة، وفي السعة: قد ضمنتهم الأرض.

وَصِلَ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهُهُ فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

أنت بالخيار في هاء «سلني»، فإن شئت قلت: سلني بالاتصال، وإن شئت قلت:
سلني إياه بالانفصال، وأما «كنته» فقد جرى فيه الخلاف بين العلماء، ومنهم من يرى
الاتصال، ومنهم من يرى الانفصال.

كَذَلِكَ خَلْتِيهِ وَأُتِّصَالَ أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ

(١) البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه (٢١٤/١)، وخزانة الأدب (٢٨٨/٥، ٢٩٠)، والمقاصد
النحوية (٢٧٤/١).

والشاهد فيه: قوله: «قد ضمنت إياهم الأرض» حيث فصل الضمير للضرورة الشعرية،
والقياس: «ضمنتهم».

ينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية (٤٥٢/٢، ٤٥٣).

و(كذلك خلتيه) قد جرى فيه الخلاف، وقول الناظم: (واتصالاً، أختار غيري اختار الانفصالاً)، بدون بيان علةٍ بها يترجح اختياره - غير مختار؛ لأنه ترجيح بلا مرجح.

وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدَّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

فَتَقَدَّمَ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، وَتَقَدَّمَ ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ عَلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ؛ فَالصُّورَةُ الْجَائِزَةُ: «الْأَدَبُ عِلْمِيهِ الْفَضْلَاءُ»، وَالصُّورَةُ الْمُنَوَّعَةُ «الْأَدَبُ عِلْمُهُ إِيَّاي الْفَضْلَاءُ».

وَفِي اتِّحَادِ الرَّثْبَةِ الزَّمِ فَصْلًا وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا

فَيَتَعَيَّنُ الْفَصْلُ إِذَا اتَّحَدَ الضَّمِيرَانِ رَتْبَةً بِأَنَّ كَانَا لِلْمُتَكَلِّمِ، أَوْ الْمُخَاطَبِ، أَوْ الْغَائِبِ؛ فَيَلْزِمُ الْفَصْلُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «الدرهم أعطيتني إياي»، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ، وَقَوْلُهُ: (وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا)؛ فَيَجُوزُ: «الزَّيْدَانِ الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتَهُمَا».

وَقَبْلَ «يَا» النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ نُونُ وَقَايَةِ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ

أَي تَلْزِمُ نُونُ الْوَقَايَةِ قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّهَا تَصُونُ الْفِعْلَ وَتَقِيهِ مِنَ الْكُسْرِ، وَقَدْ وَقَعَ «لَيْسِي» فِي الشَّعْرِ بِدُونِ نُونِ وَقَايَةٍ.

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتَنِي نَدْرًا وَمَعَ لَعَلَّ اعْكَسَ وَكُنْ مُخَيَّرًا

فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَارٍ خَفَفَا مَنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

(وليتني) بنون الوقاية (فشا) كثر (وليتي) بدون نون وقاية (ندر) أي قل، (ومع لعل اعكس)، فالكثير لعلّي بدون نون وقاية، والقليل لعلني بنون الوقاية، (وكن مخيّرًا في الباقيات) فتقول: إني، وإنني، وكأني، وكأنتي، وعني، وعنسي، ومنّي، ومني (واضطرارا خففا، مني وعني بعض من قد سلفا) من العلماء إذا دعت الضرورة لا في السعة، فتخفيف مني وعني خاص بالضرورة.

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلٌّ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

(وفي قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي)؛ وعليه فتقول: قَدِي وَقَطِي بدون نون.

(الْعَلْمُ)

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عِلْمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَرْنَقًا

وَقَرْنٍ وَعَدْنٍ وَلَا حِقِّ وَشَذَقْمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَأَشِقِّ

(اسم يعين المسمى مطلقا علمه)، اسم: مأخوذ من السِّمة وهي العلامة؛ لأنه علامة على مسماه، فإذا أخذناه بهذا العنوان كان كليا يصدق على كثيرين يمتاز بعضها عن بعض بالخواص التي تذكر بجانب البيان؛ وذلك أنه إن عين مسماه بشرط اقترانه بقرينة تكلم أو خطاب أو غيبة، فهو الضمير، وإن عين مسماه بشرط اقترانه بالصلة فهو الموصول، وإن عين مسماه بشرط اقترانه بالإشارة الحسية فهو اسم الإشارة، وإن عين مسماه بلا شرط فهو العلم؛ فـ «اسم» مبتدأ وسوَّغ الابتداء به العموم، و«علمه» الضمير نائب عن أل، أي العلم منه وهو مبتدأ ثان، و«يعين المسمى» خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرباط الضمير في «علمه»، فينتظم الكلام: اسم العلم منه يعين مسماه بلا شرط. ثم إن العلم عام للأماكن والحيوانات، وليس خاصا بالإنسان، (كجعفر) علم رجل، (وخرنقا) علم امرأة، (وقرن وعدن) علما مدينتين باليمن، (ولاحق) علم فرس، (وشذقم) علم جمل، (وهيلة) علم شاة، (وواشق) علم كلب. ثم إن العلم من حيث الإشعار بمدح أو ذم وعدم الإشعار، ومن حيث التصدير بأب أو أم وعدم التصدير ينقسم إلى: اسم، وكنية، ولقب؛ وذلك أنه إن أشعر بمدح أو ذم، وصُدِّرَ بأب أو أم: كأبي الخير، وأبي لهب، وأم كلثوم؛ فهو الكنية، وإن أشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بأب أو أم: كزين العابدين، وأنف الناقة؛ فهو اللقب، وإن لم يشعر ولم يصدر، فهو الاسم؛ وإلى هذا يشير قول الناظم:

وَأَسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

الإشارة «بذا» إلى اللقب، وقوله: (إن صحب سواه) ^(١) أي إن صحب غيره؛ المراد به مخصوص، وهو الاسم؛ فالعموم غير مراد فيتقوم المعنى: أخر اللقب إن صحب الاسم. وكون التأخير على التبعية للاسم أو الإضافة، يعلم من التفصيل الآتي في قوله:

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفَ

فتقول في حالة كونهما مفردين: «سعيدٌ كُرُزٌ» بالجر على الإضافة، وللإسم واللقب في حالة غير الأفراد ثلاث صور؛ لأحدهما إما مركبان، أو الأول مركب والثاني مفرد، أو العكس؛ ففي هذه الصور الثلاث، الثاني تابع للأول في الإعراب؛ فنظمها على الصورة الأولى: عبدُ الله زينُ العابدين، ونظمها على الصورة الثانية: عبدُ الله كُرُزٌ، ونظمها على الصورة الثالثة سعيدٌ أنفُ الناقة.

وَمِنْهُ مَنقُولٌ كَفَضْلِ وَأَسَدٍ وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأَدْدٍ

ينقسم العلم إلى منقول عن مصدر أو وصف كفضل وحاتر، وإلى مرتجل: أي لم يسبق له وضع قبل هذا الوضع، فسعاد وأدد لم يسبق لهما وضع قبل هذا؛ باعتبار هذا الوضع.

وَجُمْلَةٌ وَمَا بَمَزَجٍ رُكْبًا ذَا إِنْ بَغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعْرَبًا

قد ينقل العلم عن جملة، ولا يفصل في الجملة إلا إن كانت مركبة تركيب مزج؛ فهذه يفصل بين كونها مختومة بـ «وَيْهِ» أو لا؛ فإن لم تكن مختومة بـ «وَيْهِ» أعرب وإلا بُني.

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةَ

الأول علم على أخي هاشم، ثاني أجداده ﷺ، والثاني علم على والد أبي بكر رضي الله تعالى عنه.

(١) كذا بالأصل، مخالفاً لمتن الألفية.

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ لَأَجْنَاسِ عِلْمٍ كَعَلِمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌّ

فبعض الأجناس يساوي علم الشخص في الأحكام اللفظية؛ كوقوعه مبتدأ بلا مسوغ، وكمجىء الحال منه، وكالإشارة إليه بالإشارة الحسية. ويخالفه في المعنى؛ لأن علم الجنس موضوع للماهية، وذاك موضوع للفرد بمشخصات خارجية.

مِنْ ذَاكَ أُمَّ عَرِيْطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِلتُّغْلَبِ

مما وضعوا له علماً كعلم الأشخاص في الأحكام اللفظية، أمم عريط للعقرب، فأم عريط علم على الحقيقة الكلية، وتوارد عليه أحكام علم الشخص؛ كالإشارة إليه والابتداء به بلا مسوغ، ومجىء الحال منه، وهكذا تعالة الموضوع علماً للتغلب في توارده الأحكام اللفظية عليه.

وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ كَذَا فَجَارِ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ

أي مثل ما ذكر من أعلام الأجناس في توارده الأحكام اللفظية، برة وفجرة الموضوع أوّلهما علماً على المبرة، والثاني علماً على الفجور، ولا شك أن كلا منهما حقيقة كلية، ولا يمنع ذلك من توارده الأحكام اللفظية على علميهما؛ فيجوز أن تشير إلى الفرد الذي وقع في الخارج، فتقول: هذه مبرة زيد، أو هذه فجرة عمرو.

(اسمُ الإشارةِ)

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرُّ بِذِي وَذِهِ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ

أي اقتصر في الإشارة إلى المفرد المذكر على «ذا»، فلا يشار إليه بغيرها، واقتصر في إشارة المفرد المؤنث على ذي، وذه، وتي، وتا؛ فللمفرد المذكر مثال واحد، وللمفردة المؤنثة أربعة أمثلة.

وَذَانِ تَانٍ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكَرُ تُطِعُ

(وذان تان للمثنى المرتفع)، أي يشار للمثنى المذكر المرتفع بذان، ويشار للمثنى

المؤنث المرتفع بتان، (وفي سواه ذين تين اذكر تطع) أي ويشار في سوى حالة الرفع بدين وتين، وسوى الرفع صادق بحالتي النصب والجر؛ فإن أجريت صيغة ذان وتان على الثاني في حالة الرفع، وأجريت عليه صيغة ذين وتين في حالتي النصب والجر، كنت موافقاً للصناعة، ومؤدياً لما قرره النحويون.

وَبِأُولَى أَشْرٍ لَجَمْعٍ مُّطْلَقًا وَالْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

(وبأولى أشر لجمع مطلقاً، والمدّ أولى)، قد أشير إلى الجمع مطلقاً بأولى في قول

الشاعر:

وَتَرَى الْأُولَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأُولَى^(١)

فإن «الأولى» الواقع في صدر البيت إشارة إلى المحاربين بقرينة «يستلتمون»، أي يلبسون اللأمة، وهي آلة تتخذ في الحرب لتقيهم من وقوع الأسنة والرماح، «والأولى» الواقعة في عجز البيت إشارة إلى الخيول التي يجاربون عليها، وقوله: (والمدّ أولى) أي من القصر؛ ولذا كثر وروده فنذر ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢)، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ﴾^(٣)، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَى﴾^(٤)، وهكذا مما لا حصر له (ولدى البعد انطقاً).

بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ إِنِ قَدَّمْتَ «هَاءَ» مُّمْتَنِعَةٌ

(١) هذا صدر البيت وعجزه: «تراهنّ يوم الرّوع كالحديد القبل»، والبيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي (برواية «وتبلي» في أوله وبجذف الواو من «الأولى» بقوله: «الألى» أي الذين) في تلخيص الشواهد ص (١٣٩)، وخزانة الأدب (٢٤٩/١١)، وشرح ابن عقيل ص (٧٨). والشاهد فيه: قوله: «الأولى يستلتمون» وقوله: «الأولى تراهن»، حيث استعمل «الأولى» مرة لجمع المذكر العاقل، وأخرى لجمع المؤنث غير العاقل، وكلاهما جائز. ينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية (٧٦١/٢، ٧٦٢).

(٢) البقرة: [٥].

(٣) الزمر: [١٨].

(٤) البقرة: [١٦].

إذا أردت الإشارة إلى بعيد المكان بأن كان بعيداً عن مسامته^(١) النظر، فلا تؤدي الإشارة إليه بذا إلّا وهي مصحوبة بالكاف المحكوم عليه بالحرفية، فتقول في الإشارة إليه: ذاك، والتخييرُ بين مصاحبة اللام للكاف وعدم المصاحبة، فتقول: ذلك، أو تقول: ذاك - مشروطٌ بعدم تقدم هاء التنبيه على اسم الإشارة، وإلّا امتنعت اللام، ثم أورد الأمثلة التي يشار بها إلى داني المكان فقال:

وَبِهِنَّآ أَوْ هَاهُنَا أَشِرُّ إِلَيَّ دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافِ صِلَاً

ترد الإشارة إلى المكان القريب بإحدى الصيغتين: صيغة هنا، أو هاهنا؛ فتقول: «هنا الأسد»، أو «هاهنا الأسد»؛ مقرون كل من صيغة هنا أو هاهنا بالكاف.

فِي الْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فَهْ أَوْ هُنَّا أَوْ بِهُنَالِكَ انْطَقَنْ أَوْ هِنَّا

(في البعد)، أي عند بعد المشار إليه، فإما أن تشير إليه بهناك، (أو بثمّ فه أو هنا، أو بهنالك انطقن أو هنا)، فمن الإشارة إلى المكان البعيد بثمّ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾^(٢)، ومن الإشارة إليه بهنالك قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾^(٣).

(١) المسامته: القصد [أساس البلاغة: (سمت)].

(٢) الإنسان: [٢٠].

(٣) الأحزاب: [١١].

(المَوْصُولُ)

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي الْأَثْنَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِيًا لَا تُثْبِتِ

الموصول إما مفرد مذكر، وإما مفرد مؤنث، وإما مثنى مذكر، أو مؤنث، وإما جمع؛ كذلك ولكل منها صيغة تخصه؛ فصيغة المفرد المذكر «الذي»، وصيغة المفرد مؤنث «التي»، فإذا أردت تثنية المفرد مذكراً أو مؤنثاً، حذفت منه الياء، وأوليت علامة التثنية ما كانت الياء والياء له، فتقول في تثنية المذكر: «اللذان»، وفي تثنية مؤنث: «اللتان»، وهو معنى قول الناظم: (واليا إذا ما ثنيا لا تثبت).

بَلْ مَا تَلِيهِ ^(١) أَوْلِهِ الْعَلَامَةُ وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ

أي لا لوم على من نطق بها مشددة.

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضًا وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصِدَا

تشديد النون في مثنى اسم الإشارة بالحمل على الموصول، وتشديدها في مثنى موصول بطريق العوض عن الياء المحذوفة.

جَمْعُ الَّذِي الْأَلْيِ الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

(جمع الذي الألي الذين مطلقاً)، يرد جمع «الذي» على: الألي، وعلى: الذين مصقلاً؛ فلا تتغير صيغة الذين رفعاً ونصباً وجرّاً (و)، خالف (بعضهم) فجمعه (بالواو رفعاً)، أي في حالة الرفع و (نطق) بالذون في حالة الرفع، ووافق في حالتي النصب وجر، فقال: الذين نصباً وجرّاً.

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ ^(٢) الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعَا

^١ أي الذال التي تليها الياء.

^٢ اللات واللاء لغة في اللاتي واللاتي.

للمفرد المؤنث من صيغ الجموع صيغتان: فيجمع على اللاتي، واللاتي؛ فمن جمعه على اللاتي قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَنْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾^(١)، فرود اللاء جمعاً للتي قياس، وأما ورود اللاء بمعنى الذين فشاذ، وهو معنى قول الناظم: (واللاء كالذين نذرا وقعا).

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيْبٍ شَهْرٍ

فترد من وما للمفرد المذكر والمفرد المؤنث، ولشأهما وجمعهما، وكذا ترد ذو عند طيب بمعنى الذي، وترد ذات بمعنى التي، وتجمع ذات على ذوات، فيحل ذوات محل اللاتي، وقد تكفل بهذا البيان الناظم فقال:

وَكَاَلَّتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتُ وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ

فمن ورود «ذو» بمعنى الذي قولهم:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِشْرِي ذُو حَفْرَتِ وَذُو طَوَيْتِ^(٢)

أي: الذي حفرتة والذي طويته.

وَمِثْلُ مَا «ذَا» بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

يعني أن ذا الواقعة بعد ما أو من الاستفهاميتين تأتي موصولة، مثل ما الموصولة، إذا لم تلغ في الكلام بأن يجعل الكلام كله استفهاماً واحداً؛ فمن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(٣)، ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(٤)،

(١) الطلاق: [٤].

(٢) البيت من الوافر، وهو لسان بن الفحل في الإنصاف ص (٣٨٤)، وخزانة الأدب (٣٤/٦).

والشاهد فيه: قوله: «ذو حفرت وذو طويت» حيث استعمل ذو بمعنى «الذي» (فالبر مؤنثة ويجوز تذكيرها). ينظر: المعجم المفصل (١/١٤٠).

(٣) البقرة: [٢٥٥].

(٤) البقرة: [٢٤٥].

ومن ورودها موصولة «ماذا عندك؟» أو «من ذا عندك؟»، وهو معنى قول الناظم:

ومثل ما ذا بعد ما استفهام أو من إذا لم تلغ في الكلام

بأن يجعل ما وذا، أو من وذا، استفهاماً واحداً.

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمَلَةٌ

أي كل الموصولات تفتقر إلى الصلة؛ وذلك أن شرط التخاطب أن يكون الكلام الملقى إلى المخاطب مفيداً، والموصول لا يفيد بدون الصلة؛ فافتقاره إلى الصلة التي تبين معناه أمر لازم، وهو معنى قول الناظم:

وكلها يلزم بعده صله على ضمير لائق مشتمله

فلزوم الصلة واشتماله على ضمير لائق بالموصول لهذا الغرض، وهو يبين معناه، وحيث افتقر الموصول في بيان معناه إلى الصلة لزم أن تكون الصلة كلاماً تام الإفادة، وإليه يشير قول الناظم:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ

لم يأت في النشر على ترتيب الطي؛ لأنه في الطي قدم الجملة على شبه الجملة، وفي النشر قدم شبه الجملة على الجملة؛ فإن قوله: «من عندي» تمثيل لشبه الجملة، وقوله: «الذي ابنه كفل» تمثيل للجملة.

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ

شرط صلة أَل الموصولة أن تكون صفة صريحة، ووصلها بالمعرب من الأفعال

تذ. ومنه:

ما أنت بالحكمِ التُّرَضَى حَكومته ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدلِ^(١)
أَيُّ كـ «ما» وأُعْرِبْتَ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ

أَيُّ تَمَائِلُ «ما» في الإفادة، فتفيد ما تفيده «ما» وتمائلها في الافتقار إلى الصلة،
وتخالفها في حالة الإعراب إذا لم تضاف مع حذف صدر الصلة؛ فتبنى في هذه الحالة
وتعرب في غيرها، ويمثل حالة البناء قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^(٢)،
ويمثل الإعراب قولك: أَيُّهُمْ هو قائم، وأَيُّ قائم، وأَيُّ هو قائم؛ فلها ثلاث حالات في
الإعراب، وحالة واحدة في البناء؛ هذا رأي بعض النحويين، والرأي الآخر ما أشار إليه
الناظم فقال:

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ذَا الْحَدْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

أَيُّ: إعرب «أَيًّا» مطلقًا، ولم يقيد الإعراب بحالة دون أخرى، وسنده قول
الشاعر:

إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ^(٣)

الرواية بجر أَيٍّ على الإعراب، وقوله: (وغير أَيٍّ) أَيُّ: من الموصولات يتبع أَيًّا في
هذا الحذف، يعني حذف صدر الصلة.

(١) من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه، والإنصاف (٥٢١/٢)، وخزانة الأدب (٣٢/١)،
وشرح ابن عقيل ص (٨٥).

الشاهد فيه: قوله: «التُّرَضَى» حيث أدخل الموصول لاسمي «أل» على الفعل المضارع، وهذا
قليل. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٧٧٢/٢).

(٢) مريم: [٦٩].

(٣) من المتقارب، وهو لفسان بن وعله في الدرر (٢٧٢)، وله أو لرجل من غسان في شرح
شواهد المغني (٢٣٦/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٥٠/١).

فيه شاهدان: أولهم بلغة «الضم»: أَي ضم «أَيُّهم»، والثاني بجر «أَيُّهم» على الإعراب وهو
المراد هنا. (ينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٦٩٥/٢، ٦٩٦).

إِنْ يَسْتَطِلُّ وَصَلُّ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطِلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبْوَا أَنْ يُخْتَزَلَ^(١)
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصَلِّ مُكْمَلٍ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

(إن يستطل وصل وإن لم يستطل، فالحذف نزر) أي قليل؛ بل يمتنع الحذف إن وجد الشرط الذي ذكره الناظم في طي قوله (وأبوا أن يختزل، إن صلح الباقي لوصول مكمل) أي مكمل ومبين للموصول، فيصير المحذوف إذا نسيا منسياً لا يلتفت إليه، ولا يعتبر جزءاً من الكلام، وهذا الحذف يفيد كونه غير بليغ؛ ليس على الأسلوب الحكيم^(٢)؛ إذ الحذف البليغ الجاري على الأسلوب الحكيم، أن المتكلم لا يحذف شيئاً من الكلام، أو يطوي شيئاً في الكلام إلّا وهو ملحوظ ومرعي له، إما لتوقف تمام المعنى، أو الصحة، أو الصدق عليه؛ وإنما كانت داعية الحذف بلاغة الإيجاز؛ مثال ما طوي في الكلام، وكان مرعياً وملحوظاً للمتكلم؛ لتوقف الصحة عليه قوله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»^(٣)، ولا شك أن الخطأ والنسيان واقعان، وارتفاع الواقع محال؛ فلا بد من تقدير ما تنتظم به الصحة: أي المؤاخذة بهما، ومثال ما طوي في الكلام وكان ملحوظاً لتوقف الصدق عليه قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾^(٤) والقريّة عبارة عن الأبنية المجتمعة، وهي لا يتوجه إليها السؤال؛ ولا بد من تقدير ما يتوقف عليه الصدق، وهو الأهل أي: اسئل أهل القرية التي كنا فيها والعيير التي أقبلنا فيها (والحذف عندهم كثير منجلي)، لم يمنع منه مانع إن جاء على الشرط لذي اشترطه الناظم وأشار إليه بقوله:

(١) أي: يقطع، من اختزل أي: اقتطع (انظر اللسان: ٣٣٦/١، حزل).
(٢) أسلوب الحكيم من البديع: هو تجاهل المقصود من السؤال، فنحيب محولين معناه. أو تحمیل السؤال غير مضمونه إشارة إلى أنه كان ينبغي أن يسأل هذا السؤال أو يقصد هذا المعنى. ينظر المفصل في علوم اللغة (٤٤/١).

(٣) صحيح كما في «صحيح الجامع» برقم (٣٥١٥) بلفظ: «وضع» بدل «رفع».

(٤) يونس: [٨٢].

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلِ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرَجُو يَهَبُ

(في عائد متصل) أي يكثر حذف العائد على الموصول المتصل بعامله (إن انتصب) أي بشرط أن ينتصب (بفعل أو وصف كمن نرجو يهب) أي نرجوه، أي الذي نرجوه يهب نفيس أمواله لقاصده.

كَذَاكَ حَذَفُ مَا بَوَصَفِ خُفْضًا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

أي: مثل حذف العائد على الموصول إن انتصب بفعل أو وصف، حذفه إذا خفض بوصف واقع بعد أمر متصرف من مصدر قضي، قد ضمن هذا البيت نظم الآية الشريفة، وهو: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(١) أي: قاضيه.

كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرًّا كَمُرٍّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ

أي بحذف العائد على الموصول المجرور إن جر بالحرف الذي جر الموصول، والمثال: مُرٌّ بِالَّذِي مَرَرْتُ أَي: به، فهو بر أي: محسن.

(المَعْرِفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ)

أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ^(٢) عَرَفَتْ قُلُ فِيهِ التَّمَطُّ

(أل حرف تعريف أو اللام فقط)، أشار بقوله: «أل حرف تعريف أو اللام فقط» إلى الخلاف الواقع بين النحويين في المعرف: هل هو اللام وحدها، أو اللام مع الهمزة؟ وهو خلاف واه؛ فمهما عرفت شيئاً لا بد من ذكر أل في المعرف، ولا تنفرد اللام وحدها في أي نكرة أردت تعريفها، وحيث إن خاصية أل تعريف النكرة (فتمط) النكرة إذا (عرفت) أدخلت عليه أل (فقلت) (فيه النمط) بأل رسماً ونطقاً.

(١) طه: [٧٢].

(٢) التَّمَطُّ من معانيها: ضرب من الضروب، والطريقة، وضرب من البُسُط [اللسان (نمط)].

وَقَدْ تَزَادُ لِأَزْمَا كَاللَّاتِ وَالْآنَ وَالَّذِينَ تُمَّ اللَّاتِ

وقد تزداد آل عند الوضع زيادة لازمة؛ بمعنى أنها لا تنفك عن الاسم، وقد تزداد اضطراراً: أي لضرورة الشعر، وهو مفاد قول الناظم:

وَلَا ضِطْرَارٍ كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ^(١) كَذَا وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

فزيادتها في «بنات أوبر» والتمييز لضرورة الشعر.

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا
وذلك:

كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنَّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَدْفُهُ سَيَّانِ

لأن الغرض الذي نشأ عند الإتيان باللام- وهو التفاؤل بأن المولود يعيش ويكون ذا فضل، أو يعيش حتى تكون مهنته حراثة الأرض للزرع- قد حصل عند الوضع؛ فوجود اللام وحذفها لا تأثير له فيما لمحه الواضع عند الوضع.

وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْعَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقَبَةِ

وذلك أن ابن عمر قد غلب على عبد الله بن عمر بن الخطاب، والعقبة قد غلب على عقبة مبنياً.

وَحَدْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادٍ أَوْ تُضِيفُ أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَدِفُ

فإذا ناديت مثل الفضل، قلت: يا فضل بحذف آل، وكذا إذا أضفت ما فيه آل كالغلام حذفته منه آل، وقلت: غلام زيد.

(١) بنات الأوبر: ضرب من الكمأة مزغب، والكمأة جمع كمء، وهو نبات ينقض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر. ومزغب: أي ذو شعيرات [اللسان: (وبر) (زغب)].

(الابتداءُ)

مَبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَيْرٌ إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ

(مبتدأ زيد وعاذر خير): جزاء للشرط الذي ذكر بعده، ونظم الكلام على ترتيب الجواب على الشرط (إن قلت زيد عاذر من اعتذر) فزيد مبتدأ وعاذر خبر.

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارِ ذَانَ

إذا وقع الوصف مبتدأ، وكان معتمداً على استفهام أو شبهه؛ كان ما بعده فاعلاً أغنى عن الخبر، وقد أفاد هذا الضابط قول الناظم: (أسار ذان) فإن الأول منهما وصف معتمد على استفهام، وهو مبتدأ، والثاني منهما - وهو ذان - فاعل قد أغنى عن الخبر.

وَقِسْ وَكَاسْتَفْهَمِ النَّفْيِ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوْلُو الرِّشْدِ

(وقس) كل ما وجد فيه هذا الضابط، واحكم له بهذا الحكم (وكاستفهم النفي) وقد ، يجوز نحو فائز أولو الرشد؛ وقد يجوز أن ما بعد الوصف فاعل أغنى عن الخبر، مع عدم اعتماد الوصف، ويمثل هذا المعنى: فائز أولو الرشد، فأول الجزأين وصف لم يعتمد، ووقع مبتدأ وأولو الرشد الواقع بعده فاعل أغنى عن الخبر.

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الوَصْفُ خَيْرٌ إِنَّ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرَّ

إن تطابق طرفا الجملة في غير الأفراد؛ بأن تطابقا تثنية أو جمعاً، نحو: «أقائم الزيدان»، أو «أقائمون الزيدون»؛ فالحكم أن الوصف خبر مقدم، وما بعده مبتدأ مؤخر.

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

أي حكموا بأن الرفع للمبتدأ هو الابتداء، كما حكموا بأن الرفع

للخبر هو المبتدأ.

وَالْخَبْرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ كَاللَّهِ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

الخبر في الجملة كالنتيجة للقياس، والنتيجة روح القياس؛ فكذلك الخبر روح الجملة؛ فكما لا يفهم روح القياس إلا من النتيجة، كذلك لا يفهم روح الجملة إلا من الخبر. وقول الناظم: (الله بر) مبتدأ وخبر، أي: محسن، والنعم - المعنون عنها بالأيدي - شاهدة على إحسانه.

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ

لا يشترط أن يكون الخبر مفردًا دائمًا، بل تارة يكون مفردًا، وتارة يكون جملة؛ ولكن يشترط أن تكون الجملة مشتملة على ضمير المبتدأ؛ لأجل أن يربطها بالمبتدأ، هذا إن لم تكن الجملة حاوية معنى المبتدأ.

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا كُنْطَقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

فإن النطق الواقع فيه مبتدأ، بمعنى: منطوق، وهو معنى قوله: الله حسبي، أي: يكفيني في مهمات الأمور العظيمة.

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ

الخبر المفرد تارة يكون جامدًا: أي غير مشتق، وتارة يكون مشتقًا؛ فإن كان جامدًا كان فارغًا من الضمير وإن كان مشتقًا كان محتملاً للضمير.

وَأَبْرَزْنَاهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا

أبرز الضمير مطلقًا أمن اللبس أو لا، حيث تلا الخبر مبتدأ ليس بمعنى المبتدأ محصلاً للخبر، فتقول: زيد عمرو قائم هو.

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

فالخبر في الواقع هو متعلق الظرف والجار والمجرور.

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبْرًا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدَ فَأَخْبِرًا

أي: لا يقع اسم الزمان خبراً عن ذلك؛ وقولهم الرطبُ شهرَ ربيعٍ مؤوّل، أي: أو أن الرطبَ شهرَ ربيعٍ، وهو معنى قوله: (وإن يفد فأخبراً).

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكْرَةِ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةَ

أي يمتنع الابتداء بالنكرة مدّة عدم الإفادة؛ فإن أفادت بأن خُصِّصَتْ بوصف، نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾^(١)، أو وقعت في حيز الاستفهام، نحو: هل فتى فيكم؟ أو وقعت في حيز النفي، نحو ما نخلُّ لنا، أو تقدم الخبر عليها وكان ظرفاً مضافاً لما بعده، نحو قول الناظم: (كعند زيد نمره) وقد ذكر الناظم ما يجوز الابتداء به من النكرات لاقتراحه بالمسوِّغ فقال:

وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ فَمَا خِلْ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ بَرٌّ يَزِينُ وَيُقَسِّمُ مَا لَمْ يُقْلُ

إرشاد لمن عرف المسوِّغ للابتداء بالنكرة؛ بأن يقيس ما لم يتقدم له مثال على ما تقدم له.

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوِّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرًا

أي الكثير والغالب في الأخبار أن تؤخر؛ لأنها في القضايا الخبرية كالنتيجة في القضايا القياسية؛ ولا شك أن النتيجة لا تكون إلّا بعد تمام القياس؛ فكذلك الفائدة الحاصلة من الجملة الخبرية إنما تكون بعد تمام الجملة الخبرية، والمنتج للفائدة هو الخبر، وكون الأخبار رتبها التأخير ليس وجوباً صناعياً فيمنع من التقديم، بل هو الغالب؛

(١) البقرة: [٢٢١].

فيجوز التقديم إذا انتفى الضرر وهو معنى قول الناظم: (وجوزوا التقديم إذ لا ضرراً) وقوله:

فَامْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَتُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ

أي امنع تقديم الخبر في الصور التي يلتبس فيها المبتدأ والخبر؛ فلا يعرف من المحكوم عليه والمحكوم به؛ فيفوت الغرض المسوق له الكلام.

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا

أي و(كذا) يمتنع تقديم الخبر في صورة (ما إذا) كان (الفعل) هو (الخبر) فيلتبس المبتدأ بالفاعل، وفائدة الإسناد إلى المبتدأ غير فائدة الإسناد إلى الفاعل، (أو قصد استعماله منحصرًا) فيه، والتقديم يفوت هذا الغرض.

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً أَوْ لِأَزِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي

(أو كان) الخبر (مسندًا لـ) مبتدأ (ذي لام ابتداء)، امتنع تقديمه، (أو) كان مسندًا لمبتدأ (لازم الصدر) كاسم الاستفهام المشار إليه بقوله: (كمن لي منجدا) فيمتنع التقدم؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام.

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطْرٌ مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقْدُمُ الْخَبْرِ

إذ لو تأخر التبس بالوصف؛ فيفوت الغرض المسوق له الكلام.

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مَضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنًا يُخْبِرُ

(كذا) يقدم الخبر في صورة ما (إذا عاد عليه مضمير، مما به عنه مبينًا يخبر)؛ أي عاد على الخبر ضمير من مبتدأ يخبر بذلك الخبر عنه مبينًا أي: لا يحتمل غير الخبرية، ويمثله قولك: على التمرة مثلها زبدًا؛ إذ لو تأخر في الصورة للزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهو لا يجوز إلّا في باب «نعم».

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا

(كذا) يقدم الخبر إذا كان مما يستحق أن يكون في صدر الكلام (كأين من علمته نصيرا)؛ فأين اسم استفهام من حقه أن يقع في صدر الكلام، وقد وقع خبرا عن «من»؛ فقدم عليه وفاء بما له من التصدير.

وَحَبَرَ الْمَخْصُورَ قَدَّمَ أَبَدًا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا

أي يجب تقديم الخبر في كل تركيب وقع المبتدأ فيه محصوراً بالآ، والخبر مقصور عليه لا يتعداه إلى غيره، ويمثل هذا المعنى قول الناظم: (ما لنا إلا اتباع أحمد) أي: لا تتحقق حقيقة الإيمان ولا توجد، إلا باتباعنا لهذا النبي الكامل ﷺ.

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَ كَمَا

أي يجوز حذف ما تعلق به العلم لوجود الدليل، وهذا الحذف للدليل ليس خاصاً بالخبر؛ بل يعم المبتدأ والخبر؛ فالصورة التي حذف فيها الخبر ما ذكرها الناظم بقوله: (كما تقول زيد بعد من عند كما) والصورة التي حذف فيها المبتدأ قوله:

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنَفٌ فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

(وفي جواب كيف زيد قل دنف) أي مريض؛ فحذف زيد الواقع للعلم به من تقدم ذكره في الصورة التي وقع فيها الاستفهام عن حاله، وهو معنى قول الناظم: (فزيد استغني عنه إذ عرف) أي علم؛ لوجود الدليل عليه.

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ حَتَّمُ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

أي يكثر حذف الخبر بعد لولا، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾^(١)؛ فيقدر قبل الجواب، أي: ولولا دفع الله الناس

(١) البقرة: [٢٥١].

بعضهم ببعض موجودٌ لفسدت الأرض، ويحذف أيضاً بعد نص اليمين، نحو: وإيّم الله لأفعلن كذا، أي: قسّمي.

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ مَعِ كَمِثْلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعُ

أي يحذف أيضاً بعد واو أفادت المعية والمصاحبة، والمثال: كل صانع وما صنع مصطحبان.

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرًا

أي يحذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح للخبرية عن المبتدأ الذي قد حذف خبره؛ لوجود ما دل عليه، مثال ذلك قول الناظم:

كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا وَأَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مُنَوِّطًا^(١) بِالْحِكْمِ

إذا وقع المبتدأ مصدرًا أو اسم تفضيل وكان عاملاً في اسم مفسر لذي الحال، حذف خبره وناب عنه الحال، ولم تجعل الحال خبراً؛ لعدم صلاحيتها للخبرية؛ إذ الضرب لا يوصف بالإساءة، وإنما الذي يوصف بها صاحب الإرادة والاختيار، فيقع الضرب عليه زمن الإساءة، أو بشرط الإساءة، وقد تضمن هذه المعاني قول الناظم: (كضربي العبد مسيئاً وأتم، تبيني الحق منوطاً بالحكم) ينتظم المبتدأ الأول مع خبره، ضربي العبد إذا كان مسيئاً، أو إذ كان مسيئاً، وينتظم المبتدأ الثاني مع خبره. يمثل هذا الانتظام.

وَأَخْبَرُوا بَأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةً شُعْرًا

أي يتحد خبر المبتدأ ويتعدّد بحسب الإرادة، ولا محذور في ذلك؛ فلو قلت: «زيد شاعر كاتب» لجاز.

(١) أي: معلقاً، من ناط الشيء ينوطه نوطاً: علّقه [اللسان: (نوط)].

(كَانَ وَأَخْوَاتُهَا)

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ

تسمى كان وأخواتها بالنواسخ؛ لأنها تنسخ حكم المبتدأ من الرفع على الابتداء إلى الرفع على الاسمية، وتنسخ حكم الخبر من الرفع على الخبرية للمبتدأ إلى النصب على الخبرية لها، ويمثل عملها هذا العمل قول الناظم: (كان سيذا عمر) أي: كان عمر سيذاً، وإنما قدم الخبر في المثال اهتماماً بسيادة سيدنا عمر رضي الله عنه (١).

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

ذكر في هذين البيتين أخوات كان ونظائرها في العمل؛ فكل فعل من هذه الأفعال المذكورة يرفع الاسم وينصب الخبر؛ وكل واحد من هذه الأفعال يفيد اتصاف الاسم بمضمون الخبر في الزمن الذي وضع الفعل للدلالة عليه؛ فمعنى كان زيد عالماً: اتصافه بالعلم فيما مضى من الزمن وعلى هذا القياس.

فَتَىٰ وَانْفَكَّ وَهَدَى الْأَرْبَعَةَ لَشِبِّهِ نَفِيٍّ أَوْ لِنَفِيٍّ مُتَّبَعَةَ

الإشارة بهذه إلى: زال، وبرح، وفتى، وانفك. فكل واحد من هذه الأفعال الأربعة لا يرد إلّا تالياً للنفي أو لشبه النفي وهو النهي والاستفهام.

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِ«مَا» كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دَرَاهِمًا

(ومثل كان) في العمل - فترفع الاسم وتنصب الخبر - (دام)؛ ولكن على شرط أن يكون (مسبوقة بما)؛ مثال ذلك (كأعطى ما دمت مصيباً درهماً) أي: أعطى الدرهم مدة إصابتك له وتيسره لك.

وَعَبَّرَ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَا

(١) وكذلك لمراعاة الوزن والقافية.

أي يثبت لما تصرف من هذه الأفعال من العمل ما ثبت للماضي منها، إن كان غير الماضي قد ورد استعماله في فصيح الكلام؛ فالمدار على الاستعمال.

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرِ أَجِزٌ وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظْرٌ

أي يجوز في جميع النواسخ توسط الخبر، وهذا باتفاق جميع النحويين، كما اتفقوا على منع سبق خبر دام عليها.

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَةُ فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوءَةً لَا تَالِيَةَ

أي مثل منع سبق خبر دام عليها منع سبق خبر ما النافية الحجازية التي تعمل عمل ليس، وإذا امتنع سبق خبرها عليها فجئى بها متلوة بأن يتلوها الخبر لا تالية للخبر؛ وذلك إذا تقدم عليها الخبر، أفاد هذا قول الناظم: (فجئى بها متلوة لا تالية).

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطِطْفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعٍ يَكْتَفِي

مختار النحويين منع تقدم خبر ليس عليها، وإذا امتنع التقدم فلا يجوز وقوعه إلا في مركزه. ثم لمناسبة ذكر الخبر ببيان منع تقدمه؛ نبه على أنه قد يحذف ويكتفي بالفعل بالرفوع، فقال: (وذو تمام ما برفع يكتفي).

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي فِتْيٍ لَيْسَ دَائِمًا فُفِي

أي غير ما يكتفي بالرفوع ناقص، والنقص والتمام دائران بين النواسخ؛ فلا يلزم واحد منها أحدهما بعينه، بل تارة يكون تاماً، وتارة يكون ناقصاً إلا فتئى وليس وزال فهي ملازمة للنقص لا تنفك عنه.

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

أي يمتنع أن يلي العامل معمول الخبر؛ إلا إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ فيغتفر فيه ذلك، فيجوز: ليس لطعامك زيداً أكلاً، ولا يجوز: ليس طعامك زيد أكلاً.

وَمُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا أَوْ إِنْ وَقَعَ مُوْهُمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

فإذا ورد ما يوهم أنه قد ولي العامل معمول الخير، فيكون من الصور الممتنعة،
فتتخلص من ذلك بنية ضمير الشأن، وحينئذ يكون من الجائز، ولك في التخلص مما
يوهم الامتناع أن تقدر لام الابتداء.

وَقَدْ تَزَادُ كَانٍ فِي حَشْوِكَ «مَا كَانُ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ»

المعنى: ما أصحَّ علمَ من تقدّم! أي: أتعجب من وصفه بالصحة وصفًا زائدًا على
علم من تأخر عنهم، فزيدت كان في حشو الكلام للمبالغة في التعجب.

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرَ

أي قد تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها وقد اشتهر ذلك اشتهارًا كثيرًا بعد إن
ولو، مثال حذفها بعد «إن» قول المؤدب لمن يؤدبه: «اعمل ما شئت إن خيرًا فخير،
وإن شرًا فشر» أي: إن كان عملك خيرًا فجزاؤك خير، وإن كان عملك شرًا
فجزاؤك شر. ومثال الحذف بعد «لو» ما ورد في السنة: «التمس ولو خاتمًا من
حديد»^(١)، أي: ولو كان الملتمس خاتمًا من حديد.

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبُ كَمَثَلِ أُمَّأَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبُ

أي اقترب منا وتقرب إلينا أن كنت برًّا محسنًا، أي صاحب بر وإحسان، وإلّا
فتباعد عنا؛ لتتخلص من غوائل شركك وكيد مكرك.

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانٍ مُنْجَزِمٌ تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفٌ مَا التَّرْمُ

أي حذف النون من المضارع المنجزم غير ملتزم؛ بل قد تحذف النون وقد لا تحذف.

(١) أخرجه البخاري في «النكاح» باب: السلطان ولي لقول النبي ﷺ: «زوجناكها بما معك من القرآن» (٥١٣٥) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم في «النكاح» باب: الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد (١٤٢٥).

(فَصْلٌ فِي مَا وَلَا وَلَاتَ وَإِنِ الْمَشَبَّهَاتِ بَلَيْسَ)

إِعْمَالِ لَيْسَ أَعْمَلْتَ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا التَّنْفِي وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ^(١)

أي تعمل ما الحجازية عمل ليس بشرطين: أحدهما: ألا ينتقض نفيها بالآ؛ فإن انتقض رفعت الجزأين، فتقول «ما زيدٌ إلَّا قائمٌ». الثاني: بقاء الترتيب بين الاسم والخبر الذي علم بين المبتدأ والخبر قبل «ما»؛ فإن انتفى الترتيب بين الاسم والخبر بأن قلت «ما قائمٌ إلَّا زيدٌ» رفعت الجزأين.

وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَاءِ

أي إذا ولي «ما» حرف جر أو ظرف؛ أجازته المتقدمون من العلماء، ويمثل هذا الجواز قول الناظم: (كما بي أنت معنيًّا).

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِلَّ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ

أي الزم رفعك معطوفاً ولكن أو بيل من بعد خبر منصوب بما الحجازية حيث حل، فتقول ما زيد قائماً، لكن قاعدٌ بالرفع، أو بل قاعدٌ، والتحقيق: أنه يجعل حينئذٍ خبراً مبتدأً محذوف، والتقدير: لكن هو قاعد، وبل هو قاعد.

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبْرُ وَبَعْدَ لَا وَتَنْفِي كَانَ قَدْ يُجَرُّ

أي يكثر جر خبر ما وليس بالباء، ويقبل جر خبر لا وكان المنفية.

فِي التَّكْرَاتِ أَعْمَلْتَ كَلَيْسَ لَا وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ

دليل إعمال «لا» قوله تعالى: ﴿لَا لَعْنُ فِيهَا وَلَا تَأْتِي﴾^(٢) (وقد تلي لات وإن

(١) زُكْنٌ: أي عُلْمٌ [اللسان: (زكن)].

(٢) الطور: [٢٣].

هذا العمل^(١) أي عمل ليس فترفع كل منهما الاسم وتنصب الخبر.

وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى حِينِ عَمَلٍ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلَّ

لما كان قول الناظم: (وقد تلي لات وإن هذا العمل) يعني: عمل ليس، وعمل ليس غير خاص بنوع من الأسماء، وعمل لات خاص بنوع من الأسماء - أتى بما يقيّد العموم السابق؛ فقال: (وما للات في سوى حين عمل) فعملها خاص بلفظ الحين، ولها تخصيص آخر وهو حذف أحد معموليها، والأكثر حذف الاسم، ويقال حذف الخبر.

* * *

(١) كذا بالأصل.

(أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ)

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنِ نَدَرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبْرُ

الإضافة الواقعة في الترجمة^(١) من إضافة الدال للمدلول، والترجمة بأفعال المقاربة من باب التغليب، والمماثلة الواقعة في قول الناظم: (ككان كاد وعسى) في العمل لا في المعنى؛ لاختلاف معنيهما واتفاقهما في العمل؛ فيرفع كل منها الاسم وينصب الخبر وإن اختلفت صورة الخبر مع كل منها؛ فالخبر في كاد وعسى ينذر أن يكون غير مضارع، والكثير أن يكون مضارعاً. وأما اقترانه بأن المصدرية فيستفاد من قول الناظم:

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزَرَ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

يعني أن كاد وعسى وإن اتفقا في الخبر- وهو أن الكثير وقوعه مضارعاً، وينذر أن يكون غير مضارع- لكنهما تعاكسا في اقتران الخبر بأن المصدرية؛ فيكثر اقتران خبر عسى بأن وينذر عدم الاقتران بأن، وعلى عكسه خبر كاد؛ فيندر الاقتران بأن ويكثر عدم الاقتران.

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنِ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلَا

مفاد كلامه: أن حرى مثل عسى في العمل، وفي اقتران الخبر بأن المصدرية، غير أن الاقتران بأن هذه متحتم في خبر حرى، فلا ينفك عن الاقتران بأن المصدرية، ولا كذلك في عسى.

وَأَلْزَمُوا اخْتِلَاقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزَرَا

ألزموا خبر اختلوق بأن المصدرية لزوماً متحتماً كاللزوم المتحتم في خبر حرى، وأما أوشك فلا يلزم اقتران خبرها بأن، وإنما يكثر الاقتران وينذر عدم الاقتران.

(١) أي: العنوان.

وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا وَتَرَكُ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبًا

الثابت لخبر كاد من حيث الاقتران بأن المصدرية وعدم الاقتران يثبت لخبر كربا؛ فيندر الاقتران في كل منهما، ويكثر عدم الاقتران في جميع ما تقدم من حيث اقتران الخبر بأن المصدرية اقتراناً متحتماً أو غير متحتم، ومن حيث ندرة الاقتران وكثرة الاقتران، بالنظر إلى غير أفعال الشروع، وأما أفعال الشروع فعدم الاقتران أمر واجب، وإليه الإشارة بقوله: (وترك أن مع ذي الشروع وجبا) ثم مثل لأفعال الشروع؛ ليطابق بين الحكم وصاحبه فقال:

كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقَ كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقُ

إنما سميت هذه الأفعال بأفعال الشروع؛ لأنها تدل على الشروع والأخذ في الفعل، وأن الفاعل أخذ يتصف بمدلول خبرها؛ فمعنى أنشأ سائق الإبل يحدو لها، أي أخذ يغني لها؛ لأجل أن تطرب بالغناء فتتنشط على السير، وقد عهد هذا كثيراً من أن الإبل تطرب بالغناء فتتنشط على السير.

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَ وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوشَكَ

لم يرد استعمال مضارع لهذه الأفعال إلا لأوشك وكاد وزادوا اسم فاعل لأوشك، ففي التزئيل ﴿يَكَادُ سَنَا بَرِّقَهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾^(١)؛ وفي الحديث: «يوشك أن يتزل فيكم عيسى بن مريم حكماً مقسطاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويرفع الجزية ولا يقبل إلا الإسلام»^(٢) أو كما ورد.

(١) النور: [٤٣].

(٢) أخرجه البخاري في «البيوع» باب: قتل الخنزير (٢٢٢٢) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم في «الإيمان» باب: نزول عيسى بن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد ﷺ (١٥٥) بدون زيادة: «ولا يقبل إلا الإسلام» وإنما قال ﷺ: «ويفيض المال حتى لا يقبله أحد» ولم أجد هذه الزيادة.

بَعْدَ عَسَىٰ اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غَنَىٰ بِأَنَّ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدَ

أي اختصت عسى واخلولق وأوشك من بين أفعال المقاربة بأن تكون تامّة؛ فتكتفي بالرفوع، وهو معنى قول الناظم: (غنى بأن يفعل عن ثان فقد) فتقول في حالة ورودها تامّة: «زيد عسى أن يقوم، واخلولق أن يأتي، وأوشك أن يفعل».

وَجَرَّدَنُ عَسَىٰ أَوْ ارْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

يشير إلى الخلاف الواقع بين النحويين في عسى إذا تقدمها اسم ظاهر مثنى وبمجموع: هل هي متحملة لضميره أو لا؟ فتقول على رأي من يقول: إنها متحملة لضمير الاسم السابق: «الزيدان عسياً أن يقوما، والزيدون عسواً أن يقوموا»، وتقول على رأي من يقول: إنها غير متحملة لضمير الاسم السابق: «الزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا».

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتَقَا الْفَتْحَ زُكِنَ

لا نزاع في جواز الفتح والكسر في سين عسى وإنما اختير الفتح لأصالته وعلمه بالأسبوعية؛ ففي محكم الترتيل ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ الآية^(١).

* * *

(١) محمد: [٢٢].

(إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا)

لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

يثبت لإن وأخواتها من حيث العمل عكس ما ثبت لكان وأخواتها، فالثابت لكان وأخواتها رفع الاسم ونصب الخبر، فعكسه نصب الاسم ورفع الخبر، وهو الثابت لإن وأخواتها.

كَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفَّءٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِعْفٍ^(١)

أورد في هذين البيتين ما يطابق مدّعاها؛ لأن قوله: (كان زيدًا عالمٌ بأني كفاء... إلخ) أثبت فيه نصب الاسم ورفع الخبر وهو عكس عمل كان الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدِي^(٢)

أي حافظ على هذا الترتيب من تقديم الاسم وتأخير الخبر؛ إلا إذا وقع الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؛ فلا تراع هذا الترتيب، بل اجعل الجار والمجرور أو الظرف خبرًا مقدمًا، واجعل الاسم مؤخرًا عنه، كمثال الناظم.

وَهَمَزٌ إِنْ افْتَحَ لِسَدًّا مَصْدَرٍ مَسَدًّا وَفِي سِوَى ذَلِكَ اكْسِرِ

إذا وقعت إن بعد عامل يطلب فاعلاً، فتحت همزها كي تسبك ما بعدها بمصدر مرفوع؛ فيأخذ العامل مقتضاه، فمعنى قولك: «يعجبني أنك قائم»: يعجبني قيامك، أو وقعت بعد عامل ذيطلب مفعولاً، نحو: علمت أنك قائم، أي علمت قيامك، أو وقعت بعد عامل يطلب الجر، نحو: عجبت من أنك تحرص على دار الفناء، أي: عجبت من حرصك على دار الفناء، وتكسر في سوى ذلك، وقد نبه الناظم على المواضع التي

(١) أي: حقد [اللسان: (ضعف)].

(٢) أي: «البدي» وهو الكرية أو الذميمة [اللسان: بدأ].

تكسر فيها فقال:

فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدءِ صَلَهِ
وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَةً
أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ
حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ

أي تنكسر همزة إن إذا وقعت في ابتداء الكلام، نحو:

إِن الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(١)

وتكسر أيضًا إذا وقعت في ابتداء الصلة، نحو: «جاء الذي إنه ماجد»، وتكسر أيضًا إذا كانت متممة لليمين، نحو: ﴿يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُمْ مِّنكُمْ﴾^(٢)، وتكسر أيضًا إذا حلت محل حال: كزرته وإني ذو أمل، أي: والحال أني ذو أمل في نواله وكرمه.

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُقِّمًا
بِاللَّامِ كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو تَقَى

أي تكسر إن أيضًا إذا وقعت بعد فعل عُقِّم عن العمل بسبب وجود اللام، وقد أغنى عن التمثيل لذلك قول الناظم: (كاعلم إنه لذو تقى).

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً أَوْ قَسَمٍ
لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ تُمِي

أي يجوز كسر همزة إن وفتحها إذا وقعت بعد إذا الفجائية، أو وقعت بعد قسم لا لام بعده، مثال وقوعها بعد إذا الفجائية.

(١) من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه (١٥٥/٢)، ونخزانة الأدب (٥٣٩/٦)، (٢٤٢/٨)، (٢٤٣، ٢٧٦، ٢٧٨). (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٧١٩/٢).
والشاهد فيه: قوله: «إن الذي» حيث كسرت همزة «إن» في ابتداء الكلام.

(٢) التوبة: [٥٦].

(٣) مريم: [٣٠].

وكنت أرى زيدا كما قيل سيِّداً إذا أنه عبدُ القفا واللهازم^(١)

فقد روي بالكسر والفتح. ويجوز فيها الوجهان أيضاً إذا وقعت بعد قسم لا لام بعده، نحو: أقسم بالله أنك فاضل.

مَعَ تَلْوٍ فَالْجَزَا وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

أي يجوز كسر همزة إن وفتحها، إذا وقعت بعد فاء الجزاء، نحو: مهما توالى حوادث الدهر فإني متوسد الصبر، ويجوز فيها الوجهان أيضاً إذا وقعت في صدر جملة هي خبر عن مبتدأ هي عينه في المعنى، ويمثل لذلك الناظم، فقال: (خير القول إني أحمد) أي: خير القول هو حمد الله على تقدير الكسر، أو خير القول حمد الله على تقدير الفتح، وعلى كل تقدير الخبر عين المبتدأ في المعنى.

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ لَامٌ ابْتِدَاءً نَحْوُ إِنِّي لَوَزْرُ

أي تصحب خبر إن المكسورة لام الابتداء، مثال ذلك قول الناظم: (إني لوزر) أي: ملجأ ومستقر لذوي الحاجات. فقوله: إني أي: لا غيري، ولزيادة التأكيد دخلت اللام على الخبر، ولما كان الغرض من دخول اللام على الخبر زيادة التأكيد، انتفى^(٢) الدخول عند انتفاء الخبر، وإلى هذا المعنى يشير قول الناظم:

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

أي لا تدخل لام الابتداء على الخبر المنفي، ولا على الفعل المتصرف، وهو المعنى بقول الناظم: (ولا من الأفعال ما كرضيا) ويستمر الانتفاء إلى أن يقترن الفعل بقـد؛

(١) من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٣٨/١)، وجواهر الأدب ص (٣٥٢).

والشاهد فيه: جواز فتح همزة «إن» وكسرها بعد «إذا» الفجائية. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٩٢٨/٢).

واللهازم: أصول الحنكيين، واحدهما: لهزمة.

(٢) في الأصل: لتأكيد انتفاء. وأثبتنا ما يقتضيه السياق.

فيجوز دخول لام الابتداء على الفعل المتصرف، وهو معنى قول الناظم:

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنْ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَيَّ الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

أي قد يلي الفعل المتصرف لام الابتداء إذا اقترن بقدر كقول الناظم: (كإن ذا، لقد سما على العدا مستحوذا) يمثل به رجلاً شجاعاً قد سما وعلا على أعدائه، واستحوذ عليهم أسراً وقتلاً، فلا مناص ولا فرار لهم.

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطُ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَصْلُ وَاسِمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

أي تصحب لام الابتداء معمول الخبر إذا توسط بين الاسم والخبر نحو: إن زيدا لطعامك أكل، وتصحب أيضاً ضمير الفصل، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾^(١)، وتصحب الاسم إذا حل قبله الخبر بأن تقدم عليه، نحو: إن في الدار لزيداً.

وَوَصَلَ «مَا» بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالِهَا وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

أي إذا وصل حرف من هذه الحروف - أعني إن وأخواتها - «ب ما» كفته عن العمل، وقد توصل ما بهذه الحروف ولا تكفها عن العمل، ولكنه قليل، وإليه يشير قول الناظم: (وقد يبقى العمل).

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمَلَا

أي بعد أن تأخذ معموليها، والجهة التي سوّغت عطف المرفوع على المنصوب، هي ملاحظة حاله قبل وجود الناسخ.

وَأَلْحَقْتُ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ مِنْ دُونَ لَيْتٍ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

أي ألحقت لكن وأن المفتوحة بإن المكسورة في جواز عطف المرفوع على منصوبيهما بالشرط المتقدم، والملاحظة المتقدمة وهو أن يكون العطف بعد استيفاء

(١) الصفات: [١٠٦].

العمل، ومع ملاحظة حاله قبل دخول الناسخ، ويستفاد من قول الناظم: (وألحقت بإن لكن وأن) أن هذا الحكم وهو جواز عطف المرفوع على منصوب إن بعد استيفاء العمل خاص بلكن وأن، ولا يشمل ليت ولعل وكأن؛ بدليل قوله: (من دون ليت ولعل وكأن)؛ فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب، ولا بعد استيفاء العمل.

وَحُفِّفَتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

من أحوال إن المكسورة أنها تخفف في بعض أحوالها، ويقل عملها ويكثر إهمالها، وعدم عملها؛ فلها حالتان: حالة إعمال، وحالة إهمال ولكنها في حالة الإعمال لا تلتبس بإن النافية؛ لأن العمل يصونها عن الالتباس بها، وتلتبس بها في حالة الإهمال؛ ولدفع هذا الالتباس اجتلبت اللام الفارقة بينها وبين إن النافية، وهو معنى قول الناظم: (وتلزم اللام إذا ما تهمل).

وَرَبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا

ربما استغني عن اللام الفارقة بين إن المخففة وإن النافية إن ظهر ما أراه المتكلم متعمداً في ظهور مراده على قرائن المدح والوصف بالكرم، كقول بعض الشعراء:

أنا ابنُ أباةِ الضَّيِّمِ من آلِ مالكٍ وإنِ مالكٌ كانتِ كرامَ المعادنِ^(١)
وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا إِنْ ذِي مُوَصَّلًا

هذا الحكم باعتبار الغالب، ومن غير الغالب قد يوصل الفعل غير الناسخ بإن

(١) من الطويل، وهو للطرماح في ديوانه ص (٥١٢)، والدرر (١٩٣/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٦٧/١).

والشاهد فيه: قوله: «وإن مالك كانت كرام المعادن» حيث خفف «إن» المؤكدة، وأهملها فلم ينصب بها الاسم ويرفع الخبر، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بينها وبين «إن» النافية؛ وذلك لأمن اللبس، فالشاعر يمدح نفسه وآباءه. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١٠٣١/٢).

قوله: «الضيم»: الظلم [اللسان: ضيم].

المخففة، ومنه: إن يزيناك إلا نفسك، وإن يشيناك لهيه^(١). ثم أراد أن يبين أحكام أن بفتح الهمزة إذا خفت فقال:

وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

أي إن تخفف أن - بفتح الهمزة - استكن اسمها: أي كان ضميراً مستكناً، والجملة الواقعة بعدها هي الخبر، ويمثل هذا المعنى قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(٢).

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُمْتَعَاً

محل الفائدة ما ذكر جواباً للشرط الواقع في قوله: (وإن يكن فعلاً... إلخ) فتمتم الفائدة قوله:

فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفِيٍّ أَوْ تَنْفِيْسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيْلٌ ذِكْرُ لَوْ

فمن الفصل بقده تعالى: ﴿وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا﴾ الآية^(٣)، ومن الفصل بالنفي قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٤)، ومن الفصل بسين التنفيس قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(٥)، ومن الفصل بلو قول الحكيم للأحمق: أن لو اتخذت المجد والشرف شعارك، لسدت الناس أجمع.

وَوَخُفِّقْتُ كَأَنَّ أَيْضًا فَنَوِيٍّ مَنصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

فمن الإضمار ما يقال في عفيف النفس: كأن يرى المعزة ذلاً، ومن ثبوته في نظم الكلام ما يقال في وصف بعض الكرام من العرب: كأنك ربيعٌ وغيثٌ مربع.

(١) أي: لهي، ألحقت بآخرها هاء السكت.

(٢) المزمّل: [٢٠].

(٣) المائدة: [١١٣].

(٤) طه: [٨٩].

(٥) المزمّل: [٢٠].

(لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ)

عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لَ لَا فِي نَكْرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً

(عمل إن اجعل لل لا في نكره، مفردة جاءتك) نحو: لا حول وقوة إلا بالله (أو مكرره) نحو لا حول ولا قوة إلا بالله.

فَأَنْصَبُ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ أَذْكَرُ رَافِعَةً

فانصب بـ «لا» المضاف، أو الشبيه بالمضاف، فالمضاف نحو: لا عمل برّ مذموم، والشبيه بالمضاف نحو: لا خير من زيد عندنا، وبعد نصبك للمضاف أو الشبيه بالمضاف اذكر الخبر حال كونك رافعاً له.

وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا كَمَا «لَا» حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» وَالثَّانِي أَجْعَلًا

مَرْفُوعًا أَوْ مَنصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْلًا لَا تَنْصِبًا

جمع في هذه الأبيات أحوال اسم لا معها، وأحوال المعطوف؛ فاسم لا يبنى معها على الفتح، ولك في المعطوف ثلاثة أحوال: الرفع، والنصب، والبناء على الفتح؛ فإن تغير حكم اسم لا من البناء على الفتح إلى الرفع؛ فلا يجوز النصب في المعطوف، بل إما أن تبنيه على الفتح أو ترفعه.

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِيّ فَافْتَحْ أَوْ انصِبْ أَوْ ارْفَعْ تَعْدِلْ

أي إذا ولي اسم لا المبني نعت مفرد كنت فيه بالخيار: إما أن تبنيه على الفتح، وإما أن ترفعه، وإما أن تنصبه؛ فأى حكم حكمت به كنت عادلاً.

وَعَظِيمٌ مَا يَلِيّ وَغَيْرَ الْمَفْرَدِ لَا تَبْنِ وَأَنْصِبْهُ أَوْ الرَّفْعَ أَقْصِدْ

حكم نعت اسم لا إذا فصل منه، أو كان غير مفرد: أنه يمتنع بناؤه، وكان حكمه الرفع أو النصب.

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكَمًا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ

العطف في كلام الناظم بمعنى: المعطوف؛ إذ هو صاحب الحكم للذي انتمى وانتسب للنعت ذي الفصل، والحكم الذي انتمى وانتسب للنعت ذي الفصل امتناع البناء، وجواز الرفع، أو النصب، ولا يخفى عليك تنزيل الأمثلة على هذا البيان.

وَأَعْطِ لَا مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْاسْتِفْهَامِ

ما ثبت للا من العمل في النكرات في حال تجرّدها عن همزة الاستفهام يثبت لها إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، وشاهد هذا قول الشاعر:

أَلَا ارْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ^(١)

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

اشتهر في باب لا التي تعمل عمل إن، أن يذكر معها الاسم، ويحذف الخبر إذا دل عليه دليل؛ وذلك إذا تقدّم له ذكر في نظم السؤال مثل ما لو قال رجل لجماعة مستفهماً عن القائم منهم هل: منكم من رجل قائم؟ فيجاب بلا رجل، ويحذف «قائم» لظهور المراد مع الحذف.

* * *

(١) من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٥)، وتخليص الشواهد ص (٤١٤)، وشرح الأشموني (١/١٥٣).

والشاهد فيه: قوله: «ألا ارعواء» حيث دخلت همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس، فبقيت عاملة. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٢/٨٦١، ٨٦٢).

قوله: «ارعواء»: هو الندم على الشيء والانصراف عنه والترك له [اللسان: (رعى)].

(ظَنَّ وَأَخَوَّاتُهَا)

انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَاءً أَغْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدًا

سميت هذه الأفعال بأفعال القلوب؛ لأن معانيها تقوم بالنفس الناطقة المستعدة لاكتساب العلوم والمعارف، ومقرّها القلب، والعمل إنما هو لموادها وصورها التي نتكلم بها. فقول الناظم: (انصب بفعل القلب جزأي ابتداء، أعني رأى... إلخ)، حكم على المواد والألفاظ التي نتكلم بها؛ فإذا قلت: «رأيتُ الله أكبرَ كلِّ شيءٍ»؛ فالذي أثر في الجزأين التصب، إنما هو «رأى». بمادتها وصورتها، والمعنى الذي ترجمت عنه قضية «رأيتُ الله أكبرَ كلِّ شيءٍ» وهو أن الله أعظم من كل شيء، قائم^(١) بالنفس الناطقة، لا تأثير له لا في نصب ولا في رفع.

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَّ حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ

لم يشترط في إعمال هذه الأفعال التي ذكرت في هذين البيتين أن تكون ملابسة لمعنى مخصوص، وإنما اشترط الناظم ذلك في جعل فقال: (وجعل اللذ كاعتقد)؛ لأنها إن لم تكن ملابسة لمعنى اعتقد، بل كانت بمعنى الإيجاد والخلق، لا تنصب إلّا مفعولًا واحدًا، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾^(٢) أي: أنشأهما وخلقهما وأوجدتهما.

وَهَبٌ تَعَلَّمَ وَالَّتِي كَصَيَّرًا أَيْضًا بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا

فمن إعمال هَبْ هذا العمل قولك لمن هموى: هبني فذاك، ومن إعمال تَعَلَّمَ هذا العمل قول بعض الأدباء: «تعلم شفاء النفس قَهْرَ عدوّها»، وثبت هذا العمل لكل فعل من أفعال هذا الباب، وأما التعليق والإلغاء فيخص به ما ذكر قبل هب كما قال الناظم:

(١) في الأصل قائمة.

(٢) الأنعام: [١].

وَحُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبِّ وَالْأَمْرِ هَبِّ قَدْ أُلْزِمَا

أي ما ذكر من أفعال هذا الباب إلى قوله: (وهب تعلم) يثبت له العمل في بعض أحواله، ويثبه له التعليق على العمل في بعض أطواره، ويثبت له الإلغاء في بعض آخر، وهذا معنى قوله: (وخص بالتعليق والإلغاء...) إلى قوله: (والأمر هب قد ألزما).

كَذَا تَعَلَّمَ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكْنٌ

و(كذا تعلم) قد ألزم الأمر أيضاً (ولغير الماضي من ، سواهما اجعل كل ما له زكن) صريح كلام الناظم أن كل ما ثبت للماضي من أفعال إلّا هب وتعلم، فلا يثبت لما تصرف من الماضي ما ثبت للماضي.

وَجَوُزِ الْإِلْغَاءِ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَنْوَ ضَمِيرِ الشَّانِ أَوْ لَامِ ابْتِدَاءِ

(وجوز الإلغاء) إذا توسط الفعل بين المعمولين، أو تأخر عنهما (لا) إن وقع (في الابتداء)؛ فلا يجوز إلغاؤه عن العمل، فإن ورد ما يوهم الإلغاء عن العمل، فالحكم ما أشار إليه الناظم بقوله:

فِي مُوهِمِ الْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ وَالتَّرْمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا

وَإِنْ وَلَا لَامِ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمٍ كَذَا وَالْإِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ الْمُحْتَمِّ

يعني إذا ورد ما يوهم إلغاء الفعل المتقدم مع أنه لا يجوز إلغاؤه، فلك أحد أمرين:

إمّا أن تقدّر ضمير الشأن، أو لام الابتداء؛ مثال ما يوهم إلغاء الفعل المتقدم قوله:

وما إخال لدينا منك تنويل^(١)

(١) هذا عجز البيت وصدوره: «أرجو وأمل أن تدنو مودتها»، وهو من البسيط، وهو لكعب بن زهير في

ديوانه ص (٦٢)، والمقاصد النحوية (٤١٢/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٧/٢).

والشاهد فيه: قوله: «وما إخال لدينا منك تنويل» حيث ألغى عمل الفعل القلي، وهو قوله:

«إخال» مع تقدمه على معموليه، فرفع «تنويل» على الابتداء، وخبره المجرور قبله. والقياس في

«إخال» فتح الهمزة، والسماع كسرهما. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٧٣٢/٢).

أي: وما إخاله لدينا منك تنويل؛ فبتقدير ضمير الشأن، ارتفع الإيهام، ورجع الفعل إلى العمل. ومثال ما تنوى فيه لام الابتداء:

كذاك أدبتُ حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب^(١)

أي: لملاك الشيمة الأدب (والتزم التعليق قبل نفي ما) يعني: أن «ما» تعلق العامل عن معموليه؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَمَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾^(٢)، ومما يعلق العامل عن العمل إن النافية كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٣) ومما يعلق الفعل عن العمل لا النافية، نحو: ظننت لا خل موافٍ، ولا صديق يغرس الود والمحبة، ومما يعلق الفعل عن العمل لام ابتداء أو قسم كما في قوله: (لقد علمت لمنيبي واقعة لا محالة) ومما يعلق الفعل عن العمل الاستفهام كقوله: (متى علمي أزيد قائم أم عمرو؟).

لَعَلِمِ عَرِفَانٍ وَظَنَّ تَهَمَهُ تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً

العلم إذا كان بمعنى الجزم المطابق للواقع عن دليل، تعدى لمفعولين، وأما إذا كان بمعنى المعرفة - وإليه أشار الناظم بقوله: (لعلم عرفان... إلخ) - فلا تعدى إلّا لواحد، كقولك: علمت المسألة، بمعنى: عرفتھا، وكذا إذا ورد الظن بمعنى الاتهام تعدى لواحد؛ فإذا قيل: من السارق؟ فقال بعض الحاضرين: ظننت زيذاً، أي: اتهمته بالسرقة.

(١) من البسيط، وهو لبعض الفزاريين في خزانة الأدب (١٣٩/٩، ١٤٣)، (٣٣٥/١٠)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٣/٣)، بلفظ: «رأيت» بدل: «وجدت».

والشاهد فيه: قوله: «وجدت ملاك الشيمة الأدب» حيث ألغى عمل الفعل «وجدت» مع تقدمه، ولو أعمله لقال: «وجدت ملاك الشيمة الأدب» بنصب «ملاك» و«الأدب» على أنهما مفعولان.

(المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٦٠/١).

(٢) الأنبياء: [٦٥].

(٣) الإسراء: [٥٢].

وَلِرَأَى الرَّؤْيَا أَيْ مَا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

أي انسب لرأى المنامية ما نسب لعلم في حال كون علم طالب مفعولين؛ وذلك إذا كان بمعنى الجزم المطابق للواقع عن دليل، وأما إذا كان بمعنى عَرَفَ المتعدى لواحد، فلا تنسب لرأى المنامية ما نسب إليه، ومثال رأى المنامية المتعدية لمفعولين قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(١).

وَلَا تُحْزَنُ هُنَا بِأَدَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

أي لا تحذف المفعولين أو أحدهما في الباب - أي باب ظن وأخواتها - إلا إذا دل على المحذوف منهما دليل. مثال حذفهما للدليل أن يقال: من يظن زيداً صديقاً لإخوانه؟ فيقول بعض الحاضرين: أنا أظن، أو أنا أظن زيداً في حذف أحدهما.

وَكَتَّظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

أي قد يرد القول بمعنى الظن إن ولي أداة استفهام، ولم يفصل بينهما فاصل، ويمثله قول الشاعر:

مَتَى تَقُولُ الْقَلْصَ الرُّوَّاسِمَا يَحْمَلُنْ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا^(٢)

فمتى تقول في كلامه بمعنى: متى تظن؟ والقاصص الرواسم: الجمال اللاتي يرسمن في سيرهن، وهو نوع من السير، وأم قاسم وقاسم: الأم وابنها، وشرط الفاصل أن يكون:

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ بِيَعْضِ ذِي فَصَلْتٍ يُحْتَمَلُ

فلو فصل بين القول وبين أداة الاستفهام ظرف أو جار ومجرور أو عمل؛ احتمل

(١) يوسف: [٤].

(٢) البيت لهذبة بن خشرم.

والشاهد فيه: أن العرب تجري «تقول» وحدها في الاستفهام مُجْرَى تَظُنُّ في العمل، فنصب «القاصص» كما ينصب بالظن [اللسان: (قول)].

أن يكون القول بمعنى الظن، وأن يكون باقياً على معناه؛ وهذه الشروط عند غير
سُلَيْمٍ، وأما سليم فلا يجرون القول بمعنى الظن معتبرين لما اشترطه غيرهم، بل يجرون
القول بمعنى الظن مطلقاً، فكثيراً ما وردت أشعارهم ومخاطباتهم وفيها القول بمعنى الظن
بلا شرط، وقد بين مذهبهم الناظم فقال:

وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظْنٍ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ ^(١) نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفَقًا

أي ظن هذا مشفقاً، أي: ذا شفقة ورأفة، ولا تظنه فظاً غليظ الطبع.

(١) سُلَيْمٍ: قبيلة من قَيْسِ عَيْلَانَ، وهو سُلَيْمِ بْنِ مَنْصُورِ بْنِ عِكْرِمَةَ بْنِ خَصْفَةَ بْنِ قَيْسِ عَيْلَانَ.
وسُلَيْمٍ - أيضاً - قبيلة في جُدَامٍ مِنَ الْيَمَنِ. (لسان العرب: سلم).

(أَعْلَمُ وَأَرَى)

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوَا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

رأى وعلم مما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر؛ بحيث لو جردت عنهما الفعل كانت النسبة بينهما أن هذا ثابت لهذا، فإذا دخلت عليهما الهمزة نقلتهما من التعدية إلى مفعولين إلى التعدية إلى ثلاثة مفاعيل.

وَمَا لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّلَاثِ أَيْضًا حَقًّا

أي ما ثبت لمفعولي علمت يثبت للثاني والثالث من مفاعيل أعلمت، والذي ثبت لمفعولي علمت: الإلغاء والتعليق والحذف للدليل، سواء تعلق الحذف بهما معاً، أو للأوّل دون الثاني، أو العكس؛ فهذه الأحكام قد ثبتت لمفعولي علمت، فلتثبت للثاني والثالث من مفاعيل أعلمت؛ لأن نظمهما مع علمت لم يتغير عن نظمهما مع أعلمت؛ بل غاية الأمر أن الهمزة قد جلبت مفعولاً ثالثاً لم تسر عليه أحكامهما.

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بَلَاً هَمَزٌ فَلَاثَتَيْنِ بِهِ تَوْصِلاً

لو وردت علم بمعنى عرف، ورأى بمعنى أبصر، فلا يتعديان إلّا لمفعول واحد؛ وذلك قولك: علمت المسألة، أي: عرفتھا. وقولك: رأيت زيداً، بمعنى: أبصرته، فإذا دخلت عليهما الهمزة نقلتهما من التعدية إلى مفعول واحد إلى التعدية إلى مفعولين؛ ولكن لا ينسب أحدهما للآخر، فلو قلت: «رأيت زيداً عمراً»، لم تجد بينهما نسبة تصحح حمل أحدهما على الآخر، فلا تقول: زيد عمرو؛ ولذا قال الناظم:

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَسَا

أي الثاني من مفعولي أعلم بمعنى عرف مثل الثاني من مفعولي كسا وأعطى في عدم صحة حمله على الأوّل، فلو قلت: كسوت زيداً جبة، أو أعطيت عمراً درهماً، لا يسوغ لك حمل الثاني على الأوّل، فلا تقول: زيد جبة، ولا عمرو درهم.

وَكَاَرَى السَّابِقِ نَبَأَ أَخْبَرَا
حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

ذكر في هذا الباب من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة، تقدّم اثنان منهما، وهما: أرى وأعلم، وذكر هنا الخمسة الباقية، وهي: رأى، وأخبر، وحَدَّثَ، ونَبَأَ، وخَبَّرَ، وكلها تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل.

(الفاعلُ)

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي «أَتَى زَيْدٌ» «مُنِيرًا وَجْهَهُ» «نِعْمَ الْفَتَى»

للفاعل جهتان: جهة الحكم وهو الرفع على الفاعلية، وجهة التثنية، فنسبة الفعل إليه إما على جهة الوقوع منه، أو على جهة القيام به؛ فيصدق على الوجه الواقع في قول الناظم: (منيراً وجهه) أنه فاعل، مع أن الاستنارة ليست واقعة من الوجه بل قائمة به، والذي نظمه في سلك الفاعل التعميم الذي أشرت إليه في جهة الإسناد إليه، أي إسناد الفعل إلى الفاعل، إما على جهة الوقوع منه، أو القيام به.

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

الفعل لا بد له من فاعل؛ ضرورة أن الشيء لا يؤثر في نفسه، فإذا هو محتاج في وقوعه إلى مؤثر غير نفسه، ويعبر عنه بالفاعل في اصطلاح النحاة وبالعلّة التامة في اصطلاح الفلاسفة، ولكون الفاعل في اصطلاح النحويين هو الاسم المرفوع؛ لا بد من وجوده في نظم الكلام ولو تقديرًا.

وَجَرْدِ الْفِعْلِ إِذَا مَا أُسْنِدًا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

الفصيح من الكلام أن يجرد الفعل المسند إلى المثني أو الجمع من علامة التثنية والجمع، فيقال: فاز الزيدان، وخسر الزيدون، ويقال في غير الفصيح: فازا الزيدان، وخسروا المبطلون، والحال أن الإسناد للاسم الظاهر لا لعلامة التثنية أو الجمع، وأمّا لو كان الإسناد إلى العلامة والظاهر بدل رجوع إلى الفصيح وهو مفاد الناظم:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ

التقييدُ بإسناد الفعل إلى الظاهر، وما ذكر من علامة التثنية أو الجمع مجرد علامة - دليلٌ على أنه لا يكون من غير الفصيح إلا بهذا الأسلوب؛ فلو تغير الأسلوب بأن كان الإسناد إلى العلامة والاسم الظاهر بدل، لكان من الفصيح.

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلًا مُضْمِرًا كَمَثَلِ زَيْدٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ

زيد الواقع في جواب: من قرأ؟ مرفوع على الفاعلية، والرافع له الفعل المضمر المحذوف؛ لدلالة الدليل عليه.

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِيَ إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَأَبْتِ هِنْدُ الْأَذَى

من علامة الفعل الماضي تاء التأنيث، وعلامة الشيء تلصق به؛ فتاء التأنيث لا بد أن تلي الفعل الماضي إذا كان مسنداً لمؤنث.

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلًا مُضْمِرًا مُتَّصِلًا أَوْ مُفْهِمًا ذَاتَ حِرٍّ^(١)

وإنما تلزم تاء التأنيث الفعل المسند للضمير الفاعل المؤنث إذا كان متصلًا ولو كان مجازي التأنيث، أو كان غير متصل ولكنه حقيقي التأنيث.

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ أُنْثَى الْقَاضِي بِنْتِ الْوَاقِفِ

شرط الإتيان بعلامة التأنيث في الفعل المسند إلى مؤنث الاتصال، أي اتصال الفعل بالفاعل، ولكن هذا الشرط خاص بغير حقيقي التأنيث، وأما حقيقي التأنيث فلا يشترط فيه اتصال الفعل بالفاعل؛ بل مع عدم الاتصال يؤنث الفعل وتلحقه علامة التأنيث (وقد يبيح الفصل ترك التاء) من الفعل مع حقيقي التأنيث.

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا كَ «مَا زَكَا إِلَّا فَنَاءُ ابْنِ الْعَلَاءِ»

حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى المؤنث عند الفصل بإلا أعدل من الإثبات نحو قول الناظم: (ما زكا إلا فناء ابن العلاء).

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَصْلًا وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ^(٢) فِي شِعْرِ وَقَعِ

(١) أي: ذات فرج، وهو المؤنث الحقيقي. انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (٥١/٢).

(٢) أي: ذي التأنيث المجازي. ينظر: حاشية الصبان: (٥٣/٢).

قد يرد الحذف مع حقيقي التأنيث، ومع عدم الفصل، وقد يرد الحذف أيضاً مع ضمير ذي الجواز ولكن في الشعر لا في النثر.

وَالْتَاءٌ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالْتَاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ

والتاء التي تقدم ذكرها آنفاً - وهي تاء التأنيث - مع غير جمعي المذكر والمؤنث السالمين؛ كالتاء مع إحدى اللبن وهي لبنة، والمماثلة بينها في جواز الحذف والإثبات؛ فيجوز أن تقول: انكسر لبنة، وانكسرت لبنة، واللبنة: هي واحدة اللبن، وهو الطوب قبل شيه بالنار.

وَالْحَذْفُ فِي نَعْمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا لَأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

وإنما استحسنوا حذف التاء من نحو: نعم الفتاة؛ مراعاة للغالب من أحوالهم من قصد الجنس، والفعل المسند لمن روعي فيه الجنس تحذف منه التاء؛ لأن الحذف أحسن من الإثبات.

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ

أي الأصل في الفاعل اتصاله بالفعل؛ لأن الفعل وصف للفاعل، والوصف والموصوف كالشيء الواحد، والأصل في المفعول انفصاله من الفعل؛ ضرورة أن الفعل إنما يقع من الفاعل قبل ارتباطه ووقوعه بالمفعول، ويلزم ذلك انفصاله، وأيضاً هو متأخر في التعقل أي: الإيقاع، وفي ترتيب الدوال، وهي: المادة التي تدل على الفعل، والمادة التي تدل على الفاعل، والمادة التي تدل على المفعول.

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

وقد يعدل عن هذا الأصل لنكات تذكر في «المعاني»^(١)؛ فيجيء المفعول قبل

(١) هو علم من علوم البلاغة، وتعريفه: هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره. (انظر: مفتاح العلوم للسكاكي: ص ١٦١).

الفاعل لمقتضى، بل قد يتقدّم على الفعل لمقتضى آخر، وقد علمت مما سبق أن رتبة المفعول التأخير، ولكن ليس حتماً مقضياً، وقد يقتضي الحال أن يكون حتماً مقضياً للعلّة التي أشار إليها الناظم فقال:

وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ
أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرِ

ويخاف اللبس إذا كان الإعراب تقديرياً كموسى وعيسى، وليس هناك ما يبين الفاعل من المفعول، فيجب في هذه الحالة تقديم الفاعل وتأخير المفعول، وأما إذا كان الإعراب تقديرياً، ولكن هناك ما يبين الفاعل من المفعول، لا يجب التأخير وذلك كقولك: «أكل موسى الكمثرى»، فلو عكست هذا المثال بأن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل لجاز؛ لأن اللبس. وكذا يجب تأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميراً غير منحصر فعدم انحصار الفاعل يقضي باتصاله بالفعل، فلا رتبة للمفعول إلّا التأخير.

وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ
أَخَّرَ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرَ

ما انحصر بإلّا أو وإنما فاعلاً كان أو مفعولاً، يجب تأخره، وقد يسبق المحصور بشرط أن يظهر المراد، ولكن ظهور المراد مع السبق خاص بالانحصار بإلّا.

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرَ
وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نُورَهُ الشَّجَرَ

تقدّم أن الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول، وقد يجاء بخلاف الأصل، فيتقدّم المفعول ويتأخر الفاعل، ولكن التفصيل المتقدّم لم يذكر فيه اشتمال المتقدّم فاعلاً كان أو مفعولاً؛ فإن وقع تركيب اشتمل فيه المتقدّم على ضمير المتأخر: فإن كان المتأخر فاعلاً جاز عود الضمير عليه؛ لأنه لا يلزم إلّا عود الضمير على متأخر لفظاً لا رتبة؛ لأن الفاعل متقدّم في الرتبة.. وإن كان المتأخر الذي عاد عليه الضمير مفعولاً، لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو شاذ. والمسألة بجائها (خاف ربه عمر وزان نوره الشجر).

(التَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ)

يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنِ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ

إذا حذف الفاعل لغرض من الأغراض، أقيم المفعول مقامه؛ فيعطى ما ثبت له من الأحكام، فيعرب بالرفع بعد أن كان منصوبًا. غاية الأمر أنه يميز بتغيير هيئة الفعل الذي كان مسندًا للفاعل، نحو: نال زيدٌ خيرَ نائلٍ؛ فيقال: عند إسناده للمفعول: نيلَ خيرٍ نائلٍ، بكسر أوّل الفعل بعد أن كان مفتوحًا.

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُئِنَ وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرَ فِي مُضِيٍّ كَوَصِلُ

بيان لهيئة الفعل الماضي إذا أسند لمن ينوب عن الفاعل، وهي ضم أوّل الفعل وكسر ما قبل الآخر؛ وأما هيئة المضارع إذا أسند لمن ينوب عن الفاعل أنه يضم أوّله أيضًا كالماضي، وأما ما قبل الآخر الذي كان مكسورًا في الماضي فغيره.

وَاجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَ «يَنْتَحِي» الْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى

ولا شك أن يُنتحَى مضموم أوّله مفتوح ما قبل آخره؛ فتوافق البيان والمثال.

وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةَ كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلَا مُنَازَعَةَ

قد تقدّم أن الفعل إذا أسند لمن ينوب عن الفاعل تغير هيئة الماضي من فَعَلَ بفتح الفاء إلى فَعِلَ بضمها، ويبيّن هاهنا أن الحرف التالي «تاء المطاوعة» تابع للأوّل في الحركة؛ فيضم كالأوّل في نحو تُعَلِّمُ المبني للمفعول.

وَتَالِثَ الَّذِي بِهِمْزِ الوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَأَسْتُحْلِي

أي اجعل ثالث الفعل المبدوء بهمز الوصل كالأوّل، فما ثبت للأوّل يثبت له؛ فنحو: استُحلي قد ثبت للأوّل الضم، فنظيره الثالث يثبت له الضم.

وَاكْسِرَ أَوْ اشْمِمَ فَالثَّلَاثِيُّ أُعِلَّ عَيْنًا وَضَمَّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلُ

التخيير بين ضم فاء الفعل أو كسرها وارد على معتلّ العين؛ فيجوز أن تقول:
بُوعَ وَقَوْلَ بضم أولها وكسره، وتبدل الواو ياء حال الكسر، والحالة الثالثة الإشمام.

وَأِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبِّ

أي إن خيف التباس الفعل المبني للمفعول بسبب شكل الفاء الذي سبق في الفعل المعتل العين، اجتنب ذلك الشكل الموقع في اللبس؛ فتضم فاء الفعل المبني للمفعول، وتكسر في المبني للفاعل، فتقول: بعث العبد بكسر الفاء، ونصب العبد على المفعولية. وقوله: (وما لباعٌ قد يرى لنحو حب) أي: والذي ثبت لفاء باع من جواز الضم والإشمام والكسر، يثبت لنحو حب من حيث الضم والإشمام والكسر.

وَمَا لِفَاءِ بَاعٍ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَأَنْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي

والذي ثبت لفاء باع من الضم والإشمام والكسر، يثبت لما تليه عين افتعل وانفعل، وذلك كاختار وانقاد وشبههما من كل ما كان على وزانهما؛ فتقول: اختور وانقود، واختير وانقيد بقلب الواو ياء لأجل الكسر.

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةِ حَرِي

هذا تعميم في النائب عن الفاعل بعد التخصيص السابق في قوله: (ينوب مفعول به عن فاعل)؛ ونكتة ذلك دفع إبهام قصر النيابة على المفعول به؛ فتنبه هذه المذكورات عن الفاعل إذا خلا الكلام عن المفعول به.

وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذَا إِنْ وَجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ

(و) إذا انتظم الكلام من هذه المذكورات ومن المفعول به، فـ(لا ينوب) عن الفاعل (بعض هذي) المذكورات (إن وجد) معهم (في اللفظ) أي: في نظم الكلام (مفعول به وقد يرد) نيابة بعض هذه المذكورات عن الفاعل مع وجود المفعول به في نظم الكلام، ولكنه شاذ.

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يُنُوبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ كَسَا فِيْمَا التَّبَاسُّهُ أُمِنْ

لا نزاع في نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب كسا وأعطى عند أمن اللبس،
فإن خيف اللبس منعت النيابة باتفاق؛ فالاتفاق في جانبي الجواز والمنع.

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

(في باب ظنّ وأرى المنع اشتهر) أي: اشتهر عن النحويين منع نيابة المفعول الثاني
عن الفاعل في باب ظنّ وأرى، وخالفهم الناظم فقال: (ولا أرى منعًا إذا القصد
ظهر)؛ فيجوز عنده نيابة المفعول الثاني في باب ظنّ ولكن عند ظهور المراد.

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

إذا علق العامل عن المعمول، وناب بعض معمولاته عن الفاعل؛ فحكمه إذا الرفع
لنيابته عن المرفوع، وأما ما عدا النائب فلا يرفع، بل يتحتم نصبه له، وهو معنى قول
الناظم: (وما سوى النائب مما علقا ، بالرافع النصب له محققا).

* * *

(اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ)

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلِّ

إذا تقدّم في جملة من الكلام اسم وتأخر عنه فعل، واشتغل عن العمل في الاسم السابق بالعمل في ضميره؛ حكمنا بنصب الاسم السابق بفعل مضمر موافق للفعل الظاهر في المادة والهيئة. مثال ذلك: زيدًا أكرّمه، بنصب «زيدًا» بعامل مقدّر موافق للعامل الظاهر، والتقدير: أكرّم زيدًا أكرّمه، وهو معنى قول الناظم:

فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتَّمَا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا
وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثَمَا

(والنصب حتم) أي يتحتم النصب (إن تلا) الاسم (السابق) من الأدوات (ما يختص بالفعل) أي لا يليه إلّا الفعل، وذلك (كإن وحيثما)؛ فالاسم الواقع بعد إن وحيثما يتحتم نصبه؛ لأن العامل فيه محقق الوجود؛ لما ثبت إن وحيثما من أنهما لا يليهما إلّا الفعل.

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ بِالرَّفْعِ التَّرْتِيبُ أَبَدًا

تقدّم أن الاسم السابق إذا تلا ما يختص بالفعل كإن وحيثما، تحتم النصب؛ فإن تخلف هذا بأن تلا ما يختص بالابتداء كإذا الفجائية، تحتم الرفع؛ فالنصب دائر على ما يختص بالفعل، والرفع دائر على ما يختص بالابتداء.

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ

أي يلتزم رفع الاسم السابق إن تلا الفعل ما لم يرد ما قبله معمولًا لما وجد بعده، وذلك: الاستفهام، وما النافية، وأدوات الشرط؛ فإذا قلت: زيد هل ضربته؟ تعين الرفع وامتنع النصب؛ لأن ما لا يصلح للعمل فيما قبله، لا يصلح أن يفسر عاملاً.

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلْبٍ وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبُ

يترجح نصب الاسم الواقع قبل فعل ذي طلب، أي الواقع قبل الإنشاء^(١)؛ سواء كان أمراً أو نهياً أو دعاء؛ لأن وقوع الإنشاء مفسراً لما يعمل النصب في الاسم السابق أقعد من وقوعه خبراً، مثال ذلك: زيداً اضربه، وعمراً لا تهنه، ونخالدًا رحمه الله، ومثال ما اختير فيه النصب؛ لوقوعه بعد ما يغلب إيلاؤه الفعل، وهو همزة الاستفهام: ﴿أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ﴾^(٢).

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْلَا

ويترجح النصب أيضاً إذا وقع الاسم بعد عاطف على معمول فعل مستقر أَوْلَا، نحو: ضربت زيداً، وعمراً أكرمته.

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاغْطَفْنَ مَخْبَرًا

يُبين الرفع والنصب؛ فالرفع وجيه، والنصب وجيه، فإذا قلت: زيد ضربته، وعمرو أكرمته؛ جاز رفع عمرو مرعياً في الرفع صدر الجملة، وجاز نصبه مرعياً في النصب معمول الفعل، وهو الضمير في ضربته.

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي تَوَرَّجَحُ فَمَا أُبِيحَ افْعَلٌ وَدَعُ مَا لَمْ يُبْحَ

قد عرفت ما يترجح فيه النصب لوجود المرحح، فلا تُقَدِّمُ على نصب الاسم مع عدم وجود المرحح، بل الرفع أرحح من النصب؛ فإذا قلت: زيد ضربته؛ كان الرفع أرحح من النصب؛ وذلك أن النصب يكلفنا بتقدير الناصب، والرفع لا يكلفنا بذلك، وما لا يكلف بشيء أولى مما يكلف.

(١) الإنشاء هو في علم المعاني: الكلام الذي لا يحتمل الصدق أو الكذب. وهو نوعان: طلبي وغير طلبي. (المعجم المفصل في علوم اللغة: ١/١١٠).

(٢) القمر [٢٤].

وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

المعمول الذي فصل بينه وبين عامله حرفُ جر أو إضافة، حكمه حكم المتصل بالعامل، والأحكام الواردة على المعمول المتصل بعامله واردة على المعمول المنفصل عن عامله بحرف جر أو بإضافة.

وَسَوْفِي ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ

الحكم على الوصف المتحقق العمل، ولا يكون متحقق العمل إلا إذا خلا عن الموانع، ثم اشترطه خلوه الوصف عن الموانع شبه مصادره إن لم تكن حقيقية، ومعنى تسوية الوصف بالفعل أن ما يترجح فيه النصب مع الفعل، يترجح فيه النصب مع الوصف، والوصف يعم اسم الفاعل، واسم المفعول بشرطه؛ فإذا قلت زيداً أنا ضاربه غداً أو الآن، أو الدرهم أنا معطاه؛ كان المعنى: أنا ضاربٌ زيداً ضاربه، أو أنا مُعْطَى الدرهم معطاه.

وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةِ بِنَفْسِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ

ضابط الاشتغال السابق: هو أن يشتغل العامل عن الاسم السابق بالاشتغال بضميره، ويتحقق هذا الضابط أيضاً إذا اشتغل العامل عن الاسم السابق بالاشتغال بما له تعلق وارتباط بالاسم السابق، كالأخوة والصداقة والملكية مضافة إلى ضميره؛ فإذا قلت: زيداً أكرمت أخاه، أو أهنت غلامه، أو ضربت صديقه؛ كان ذلك من باب الاشتغال؛ لصدق ضابط الاشتغال عليه.

(تَعَدِّي الْفِعْلِ وَزُومُهُ)

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدِّي أَنْ تَصِلَ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ

الفعل إما متعدّدٌ وهو ما ينصب المفعول بنفسه، وإما لازم: وهو ما لا ينصب المفعول بنفسه، وهذا صادق بأنه لا يتعدّى إلى المفعول أصلًا، وإن تعدّى له فإنما يتعدّى له بواسطة حرف الجر، والعلامة التي تبين لنا أن الفعل متعدّد أن تصل به هاء غير مصدره، وأما ما تصل به هاء مصدره فهو اللازم، وقد مثل الناظم للمتعدّي فقال: نحو: زيد عمل خيرًا، فنصب خيرًا على المفعولية، وإليه يشير قول الناظم:

فَانْصَبْ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يُنْصَبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ

نصب الفعل المتعدّي للمفعول متحتّم؛ ما دام على هيئته التي وضع عليها، فإن تغير عن هيئة فعل بفتح الفاء إلى هيئة فعل بضمها، ولا يكون ذلك إلا إذا أناب المفعول عن الفاعل، فالفعل بهذه الهيئة لا ينصب المفعول، ولا المفعول بعد النيابة يقبل النصب.

وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعَدِّي وَحْتِمُ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهْمُ

الفعل إما متعدّد وإما لازم، فلا يخلو عن أحدهما؛ فإن انتفى عنه التعدّي ثبت له اللزوم، فلا مفعول له، ويتحتّم اللزوم لأفعال السجايا: أي الطبائع من كل ما كان طبيعة وخلقًا للإنسان، فاضلاً: كالشرف والكرم، أو مفضولاً: كالجبن والبخل والنهامة، وهي الإفراط في شهوة الأكل.

كَذَا أَفْعَلٌ وَالْمُضَاهِي أَقْعَنْسَسَا وَمَا أَقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدِّي لَوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَاَمْتَدَّا

من كل ما وازن اقشعرّ واطمأنّ، أو كان على وزان اقعنسس، يقال: اقعنسس البعير: امتنع من الانقياد، ويتحتّم لزوم الفعل الدال على النظافة أو الدناسة عند إسناده

لمن يتصف بهما كنظف الثوب، أو وسخ، ويتحتم أيضاً لزوم الفعل الدال على الأوصاف العارضة: كالمرض، والبخر، والبرص، ويتحتم أيضاً لزوم الفعل المطاوع: أي القابل للأثر، كالانطباع فإنه أثر الطبع، يقال: طبعه فانطبع، أو الانكسار، أو الامتداد، يقال: كسره فانكسر، ومدّه فامتدّ.

وَعَدًّا لِأَزْمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالِنَصْبِ لِلْمُنْجَرِّ

الفعل اللازم وإن كان لا يصل إلى المفعول بنفسه، إلا أنه يصل إليه بحرف الجر، فإن وقع وحذف حرف الجر كان منصوباً، وهو ما يعبرون عنه بالمنصوب بترع الخافض، وهو غير مقيس؛ بل النصب بترع الخافض.

نَقَلْنَا وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبَسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

(نقلًا) أي منقولاً عن العرب (يحفظ ولا يقاس عليه)، ويكثر حذف الجار مع أن المشددة، وأن المصدرية، وهو معنى قول الناظم: (وفي أن وأن يطرد، مع أمن لبس كعجبت أن يدوا) أي: من أن يدوا ويعطوا الدية أي دية القتيل.

وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَـ«مَنْ» مِنْ «أَلْبَسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ»

الكثير في مفعولي الفعل المتعدي لاثنين ليس أصلهما البتداء والخبر، أن يقدم منهما ما هو فاعل في المعنى، ويوضح ذلك قولك: أعطيت زيداً درهماً، فإذا نظرنا في المثال وجدنا أن مفعولي أعطى لا يتقوم منهما مبتدأ وخبر، فلا تقول: زيد درهم، ووجدنا أيضاً أن أحدهما مُعْطَى وهو الدرهم، والآخر آخذ وهو زيد، فهو فاعل في المعنى؛ فيقدم على المفعول في المعنى وهو الدرهم، وهو معنى قول الناظم: (والأصل سبق فاعل معنى)، وقد حاذى قوله: (كمن، من ألبس من زاركم نسج اليمن) البيان الواقع في قوله: (والأصل سبق فاعل معنى).

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَا وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتَّمَا قَدْ يُرَى

قد علمت مما سلف آنفاً أن الأصل تقدم الفاعل في المعنى، ولكن لا على سبيل

اللزوم، ونص عبارته الآن: أن هذا الأصل قد يلزم لموجب عرا وطراً على نظم الكلام، وهو أن كلاً من المفعولين صلح في ذاته لأن يكون فاعلاً في المعنى؛ فيحصل اللبس؛ إذا فالدافع له تقديم الفاعل في المعنى، وهو الآخذ في الواقع ونفس الأمر، ويكون تقديمه قرينة تعين المراد من الكلام. على أن ترك ذلك الأصل قد يلزم؛ لما يلزم على تقديم الفاعل في المعنى عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو غير جائز إلا في باب نَعَمَ. مثال ذلك أعطيت الدرهم صاحبه، فلو عكست وقدمت صاحبه على الدرهم، لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجِزٌ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذَفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ

الفضلة: ما لم تكن أحد ركني الإسناد، فتصدق بالمفعول، والحال، والتمييز. ومفاد الناظم: أنه يجوز حذفها إن لم يترتب على الحذف ضرر، وهو عدم إحاطة العلم بالمحذوف؛ فإن انتفى الضرر بأن دلّ على المحذوف دليل كسياق الكلام للمدح، أو أشعرت مادة الكلام المحذوف، ويجمع هذه المعاني كلها قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى﴾^(١) فسوق الكلام للمدح دال على المحذوف، ومادة الإعطاء دالة على المحذوف أيضاً، والجواب المهيمن على الكلام وهو قوله تعالى: ﴿فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ دال على المحذوف، ويقدر المحذوف في نظم الآية في كل موطن بما يناسبه، فالمناسب لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى﴾ تقدير: الفقير، أي: يعطي الفقير، والمناسب لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقَى﴾: لفظ الجلالة، أي: اتقى الله؛ فإن ترتب على حذف الفضلة عدم تمام الجواب، امتنع الحذف.

وكذا يمتنع الحذف إذا كان المفعول محصوراً بإلّا، وذلك أن من لوازم الحصر بإلّا تقديم النفي، فإذا حذف المحصور كان الكلام مبنياً على مجرد النفي، فإذا حذفت المحصور في قولك: ما ضربت إلّا زيداً، واقتصرت على قولك: ما ضربت، كان الكلام

(١) الليل: [٥ - ٧].

بمجرد نفي لا محصل له، بل من مهمّلات العلوم. ومثال المفعول الذي لا يتم الجواب إلّا به، ويكون حذفه محلاً بالجواب - قولك: من ضربت؟ فتقول: ضربت زيّداً، فلو اقتصر في الجواب على قولك: ضربت، وحذفت زيّداً، اختلّ الجواب.

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُ إِذَا عَلِمَ وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

أي يحذف ناصب الفضلة إن تعلق به العلم؛ لقيام الدليل عليه، وهو ذكره في سؤق الاستفهام، مثل أن يقال على طريقة الاستفهام: من ضربت؟ فتقول: زيّداً، التقدير: ضربت زيّداً، وإنما جاز الحذف لتقدمه في الاستفهام، ووصف الحذف هنا بالجواز، والتزامه في قوله: (وقد يكون حذفه ملتزماً)؛ لعدم موجب الحذف هناك ووجود الموجب هنا، وهو الجمع بين الشيء ومفسره؛ مثال ذلك: زيّداً ضربته، التقدير: ضربت زيّداً ضربته.

* * *

(التنازع في العمل)

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

ضابط هذا الباب: أن يتقدم عاملان فأكثر، ويتأخر عنهما معمول كل عامل يطلب العمل فيه، ولا جائز أن يعمل فيه الكل؛ لما يلزم من تعدد المؤثر على الأثر الواحد؛ ولذا اتفقت كلمتهم على أن العمل لواحد، وإنما اختلفهم في الأولى بالعمل: فاختيار أهل الكوفة الأول لتقدمه، واختيار أهل البصرة الثاني لقربه من المعمول، وهو معنى قول الناظم:

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهُ^(١)

قد تضمن هذا الكلام بيان المختار لكل من الطائفتين، ولكن لم يبين ما علل به مختاره، وعلّة اختيار العامل الأول التقدّم، وعلّة اختيار الثاني القرب من المعمول. وإذا أعملنا أحد العاملين في المعمول أيًا كان العامل الأول أو الثاني، فما صفة العامل الثاني، أيهمل عن العمل بالمرّة أم كيف الحال؟ تكفل بهذا الناظم، فبين حال العامل المهمل عن العمل في المعمول فقال:

وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا

والذي التزمه في ضمير المعمول الذي تنازعه العاملان، أنه يحذف إن كان فضلة، ويذكر إن كان عمدة، وعمدتنا في هذا البيان قول الناظم:

كَيْحَسِنَانَ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدِيَا عَبْدَاكَ

فأعملنا العامل المهمل في ضمير ما تنازعه، وأثبتنا الضمير لكونه عمدة؛ إذ هو فاعل، وأعملنا العامل الثاني فيما تنازعه - أي طلبا العمل فيه - وهو ابنك، فابنك معمول يسيء، إذ هو فاعل يسيء، ورفع بالألّف لأنه مثنى، وقوله: (وقد بغى واعتديا عبداكا) جار على

(١) قوله: «ذًا أُسْرَهُ»: ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة، وفسره الغزي بالجماعة القوية، لكن في القاموس: الأُسْرَة - بالضم - الدرع الحصينة، ومن الرجل: الرهط الأدنون. (انظر حاشية الصبان: ١٠٢/٢).

عكس ما قبله؛ فإن ما قبله كان العامل في المتنازع فيه الثاني، وهنا العامل في المتنازع فيه الأول، وقوله:

وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمِلَا
بِمُضْمَرٍ لِّغَيْرِ رَفْعٍ أَوْهَلَا

تنبيه على أن الضمير الذي أعملنا فيه المهمل لا يذكر في نظم الكلام إلا إن كان مرفوعاً؛ إذ المنصوب لا يذكر بل يحذف، كما يشير إليه قول الناظم:

بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبْرٍ
وَأَخَّرْتَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبْرُ

شرط حذف الضمير المنصوب إن لم يكن عمدة في الأصل، كخبر ظن؛ إذ حاله قبل الناسخ الرفع؛ فثبوت النصب له الآن لوجود الناسخ لا يقضي بحذفه، بل يقضي بتأخيره، وإليه الإشارة بقول الناظم: (وأخبرته إن يكن هو الخبر).

وَأَظْهَرَ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبْرًا
لِّغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَا

أي أظهر الضمير، أي أتت به اسماً ظاهراً؛ لأنك لو أتيت به ضميراً مفرداً، لكان مطابقاً لما هو خبر عنه في الأصل، ولكن لا يطابق مفسره، ولو أتيت به مثنى لكان مطابقاً لما يفسره، ولكن ما هو خبر عنه في الأصل، فكان هذا موجباً له للإتيان به اسماً ظاهراً، وقد طابق هذا البيان قول الناظم:

نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي أَخَا
زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

فتتزيل كلام الناظم على البيان المتقدم أن يقال: إن مفعولي أظن التي في صدر البيت هو زيداً وعمراً وأخوين، فزيداً مفعول أول وعمراً معطوف عليه، وأخوين هو المفعول الثاني، ومفعول يظناني الياء الكائنة في قوله: يظناني، والمفعول الثاني أخا الذي هو عوض عن الضمير؛ إذ لو أتينا بالضمير فلا يخلو، إما أن يكون مفرداً، وإما أن يكون مثنى؛ فإن كان مفرداً فقد طابق الضمير الذي كان مبتدأ في الأصل، ولكن لا يطابق مفسره وهو أخوين، وإن أتينا به مثنى بأن قلنا: ويظناني إياهما، فقد طابق مفسره وهو أخوين، ولكن لا يطابق ما هو خبر عنه في الأصل وهو الياء؛ فالمنخلص من هذا كله الإتيان به ظاهراً.

(المَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ)

المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنَ مَدْلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنَ

المفعول المطلق هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، كأمن المنصرف من أمن، ومدلوله الحدث الذي هو جزء مدلولي الفعل؛ فالفعل يدل على الحدث والزمان، والمصدر يدل على الحدث.

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخَبَ

ناصر المصدر: إما مصدر مثله كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾^(١)، وإما وصف كقولك: أنا ضاربُ الضرب، وإما فعل كقولك: ضربت ضرباً، وقد انتخب بعض العلماء أن المصدر أصل للفعل والوصف، بمعنى أن اشتقاقهما من المصدر، فضرَب مشتق ومأخوذ من الضرب؛ وكذلك ضارب ومضروب مشتقان من الضرب.

تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدًا كَسَرَتْ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ

وظيفة المصدر: إما توكيد الفعل كضربت ضرباً، فإن الضرب المستفاد من المصدر هو بعينه الضرب المستفاد من الفعل، ولا يخفك أن تكرير الشيء مرتين توكيد وتقوية له، وإما أن يكون مساقاً لبيان نوع الحدث، هل هو من أضعفها أو أقواها؟ فإن سير ذي الرشد الذي بين به الناظم نوع السير من أقوى السير وأجله وأعظمه، والمصدر المبيّن للعدد ضربته ضربتين، أو ثلاث ضربات، أو خمس ضربات، وكقول الناظم: (كسرت سيرتين).

وَقَدْ يُنَوَّبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدَّ كُلِّ الْجِدِّ وَأَفْرَحِ الْجَدَلِّ

قد يحذف المصدر وينوب عنه ما دلّ عليه، كجد كل الجد، الأصل: جد جدًّا، فحذف جدًّا، وناب عنه «كل الجد»؛ لأنه دال عليه ومتضمن لمعناه.

(١) الإسراء: [٦٣].

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوْحًا أَبَدًا وَثَنٌ وَاجْمَعُ غَيْرَهُ وَأَفْرَدًا

المصدر الذي يؤتى به للتوكيد، لا يأتي إلّا مفردًا، والمصدر الذي يؤتى به لغير التوكيد هو المبين للنوع أو للعدد؛ فيجوز في كل منهما الإفراد والتثنية والجمع.

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعُ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعُ

أي يمتنع حذف عامل المصدر المؤكد، ويجوز في عامل غير المؤكد الحذف والإثبات.

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدَلًا اللَّذْ كَانَدَلًا

يجب حذف عامل المصدر الآتي بدلًا عن فعله: أي عوضًا عنه، وإنما تحتم الحذف لما يلزم على ذكره في الكلام من الجمع بين العوض والمعرض، وليس من الصناعة، وشاهد الحذف قول الشاعر:

فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ^(١)

أي اندل ندلاً.

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَأَمَّا مَنَّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

والمصدر الذي ذكره للتفصيل بين شيئين أو أشياء، عامله يحذف في كل تركيب وقع فيه المصدر لهذا الغرض، ثم إن المصدر لم ينفرد بالتفصيل، بل هو مشترك بينه وبين إمام؛ إذ هي الآلة التي يتقوم بها التفصيل، والمصدر موضع التفصيل، فمن المدارك التي تساهل فيها الناظم هذا المدرك، ومثال ما صدر به في نظمه وتكفل ببيانه النظم الكريم قوله تعالى: ﴿فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾^(٢)، «وإما فداء» التقدير: فإما تمنون منّا، وإما

(١) هذا عجز البيت وصدره «على حين ألهمى الناسَ جُلَّ أمورههم»، وهو لأعشى همدان في الحماسة البصرية (٢/٢٦٢). والشاهد في «فندلاً» حيث جاء بدلًا من فعله، إذ التقدير فيه:

اندل يا زُرَيْقُ نَدَلًا. والندل: التناول [اللسان: ندل].

(٢) محمد: [٤].

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدٌّ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنَّذَ

إذا تكرر المصدر، أو ناب عن فعل أسند لاسم عين، أو كان محصوراً- أي واقعاً بعد أداة حصر- ففي هذه المواضع الثلاثة يحذف عامله وجوباً.

بيان ذلك أنك إذا قلت: ما زيد إلا سيرا، كان التقدير: ما زيد إلا يسير سيراً، وكذا إذا قلت: زيد سيراً سيراً، كان التقدير: زيد يسير سيراً، وكذا إذا قلت زيد سيراً، كان التقدير: زيد يسير سيراً، فحذف عامل المصدر في كل تركيب من هذه التراكيب واجب.

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَاَلْمَبْتَدَأُ

أي من المصدر ما يسمونه مؤكداً لنفسه، ومنه ما يسمونه مؤكداً لغيره، فالمبتدأ، أي الأول في التقسيم:

نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا وَالثَّانِ كَابِنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا

(نحو له علي ألف عرفا)؛ فقلوه: (له علي ألف)، اعتراف بالألف، فلم يفد الاعتراف الحاصل من المصدر إلا تأكيد الاعتراف السابق؛ إذ هو عينه. وقلوه: (والثاني) أي وهو ما يسمونه مؤكداً لغيره (كابني أنت حقاً صرفاً)، وإنما كان هذا مؤكداً لغيره؛ لأنه لا يلزم من الاعتراف بالبنوة لمن يخاطبه بالبنوة إليه، أن تكون النسبة حقيقية؛ إذ يجوز أن تكون غير حقيقية، فالتوكيد دافع لهذا الاحتمال، ومؤكد للنسبة الحقيقية.

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِي بُكَاءَ ذَاتِ عَضْلَةٍ

أي مثل المصدر المؤكد لغيره- أي الواقع بعد جملة المصدر- ذو التشبيه، وقد مثل له الناظم بقوله: (كلي بكاء ذات عضلة) أي كبكاء من أعضلت ومنعت عن الزواج.

* * *

(الْمَفْعُولُ لَهُ)

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا كَجَدُّ شُكْرًا وَدِنٌ

لا يقع المصدر مفعولاً له إلا إذا ظهر أنه علة للفعل، وأن الفعل ما وقع من الفاعل إلا لهذه العلة، وقد تكفل بهذا البيان قول الناظم: (كجد شكرًا)، فإن الأمر لم يأمره بالسخاء وإعطاء المال إلا لأجل الشكر، وكذا قوله: (ودن)؛ فإن علة الإدانة والخضوع لله الشكر.

وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ

شرط نصب المفعول له أن يتحد مع العامل في الزمن والفاعل، فإن فقد شرط منها:

فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ كَلِزْهَدٍ ذَا قِنَعٍ

مفاد الناظم: أنه إن لم يستوف شروط النصب، يكون حكمه الجر بالحرف، على أن جره بالحرف ليس قاصراً على عدم استيفاء الشروط، بل يجوز بالحرف مع توفر الشروط، كلزهدٍ ذا قنع، فقد أورد المثال وفيه جر المفعول له بالحرف، مع تحقق الشروط.

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلٍ وَأَنْشَدُوا

يعني أن المفعول له إذا تجرد من أَلٍ، يكون مصاحبه لشروط النصب قليلة، والكثير عدم المصاحبة، وبالعكس إذا المقترن بأل فإن مصاحبه للشروط كثير، ويقل عدم المصاحبة، فمن الكثير قوله:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ^(١)

(١) هذا رجز لم أدر راجزه. والشاهد في: «الجبن» حيث جاء بالألف واللام، وهو مفعول له، وهو قليل، والأكثر خلوه عنهما.

والهجاء - تمد وتقصر -: الحرب، والزمر جمع زمرة، وهي الفوج من الناس والجماعة من الناس. (حاشية الصبان ٢٥/٢، واللسان زمر).

فإنه لم يتجرد من أُل لمصاحبته لشروط النصب، وهو اتحاده مع العامل وقتًا وفاعلًا، ثم بالغ في نفي الجبن عنه وإظهار الشجاعة فقال: (ولو توالى زمر الأعداء)، وأنت طائفة بعد أخرى على التوالي.

* * *

(الْمَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا)

الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا فِي بَاطِرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَرْمُنَا

الظرف إما زمان أو مكان مضمَّن معنى «في» لإظهار معنى الظرفية، وهي احتواؤه على ما يقع فيه من صوم وسفر بالنسبة لظرف الزمان، أو قتال أو بيع أو شراء بالنسبة لظرف المكان، فتقول في ظرف الزمان: «سافرت يومَ الخميس، وصمت يوم الجمعة»، وتقول في ظرف المكان: «اشتدَّ وطيس الحرب في بلجيك، وبعنا واشترينا في عكاظ^(١)»، وإلى بيان ما يعمل في الظروف، وبيان حكمه، وهو النصب على الظرفية، أشار بقوله:

فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظَهَّرًا كَانَ وَإِلَّا فَأَنْوَهُ مُقَدَّرًا

قد علمت أن ظرف الزمان يقع فيه الصوم والسفر، وظرف المكان يقع فيه القتال والبيع والشراء؛ ودال ما يقع فيهما هو العامل فيه النصب، فдал الصوم وهو صُمت، هو عامل النصب في ظرف الزمان، وكذا دال البيع والشراء وهو بعت واشترت، هو عامل النصب في ظرف المكان؛ فإن كان العامل مذكورًا في نظم الكلام، فالأمر ظاهر؛ وإلَّا كان مقدرًا، فإذا سئلت عن القدوم من السفر متى كان؟ فقلت: يوم الخميس، كان التقدير: قدمت يوم الخميس، وكذا إذا سئلت عن كمية السير، كم قطعت من المسافة؟ فقلت: فرسخين، كان التقدير: قطعت فرسخين.

وَكَلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

(وكل وقت قابل ذاك): الإشارة الواقعة في قوله: (قابل ذاك) إلى النصب على الظرفية؛ فالمبهم من الزمان وغير المبهم سيان في النصب على الظرفية؛ فتقول: سافرت

(١) عكاظ: سوق من أسواق العرب، وموسم من مواسم الجاهلية [اللسان: (عكظ)].

مدة وزمناً وحيناً، وتقول: يوم الخميس، وصمت يوم الجمعة، وأشار بقوله: (وما، يقبله المكان إلّا مبهما) إلى تخالف الطرفين في الحكم؛ فالحكم بالنصب على الظرفية عام بالنسبة إلى ظرف الزمان، فالمبهم منه والمختص سيان في الحكم، والحكم وهو النصب على الظرفية خاص بالمبهم من ظرف المكان، وقد مثل للمبهم بقوله:

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

وقد حصروا الجهات في: الأمام، والخلف، واليمين، والشمال، والفوق، والتحت، والذي صيغ من الفعل هو المصدر الميمي؛ فهذه المذكورات تُنصَب على الظرفية؛ لصدق المبهم عليها.

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيْسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ

فإذا نصبت مرمى على الظرفية لرمى؛ بأن تقول: رميت مرمى زيد، كان ذلك مقيساً؛ وذلك أنك إذا بحثت في الفعل والظرف، لوجدتهما يرجعان إلى أصل واحد وهو المصدر، فكل منهما مشتق من المصدر وهو الرمي، فصدق اجتماعهما في أصل واحد.

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

الذي لا يتصرف من الظرف هو الذي لازم النصب على الظرفية، والذي يخرج عن النصب على الظرفية، بأن يقع مبتدأ مثلاً: كيوم الجمعة يوم مبارك- فهذا الذي تعارفوا على أنه متصرف.

وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

من ذلك- أي مما لازم الظرفية، أو شبهها-: قَطُّ وَعَوْضٌ وَعِنْدٌ؛ فتسمية ما لازم الظرفية غير متصرف تسمية عرفية.

وَقَدْ يُنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

مفاد الناظم: أن نيابة المصدر عن ظرف المكان قليلة بقرينة «قد» المفيدة للتقليل، وتكثر نيابة المصدر عن ظرف الزمان؛ لعدم نصب قرينة على التقليل، على أنه قد صرح بذلك. مثال الأول: «جلست قرب زيد»، أي في مكان يقترب من مكانه، ومثال الثاني: «أتيك طلوع الشمس»، أي وقت طلوع الشمس.

* * *

(المفعول معه)

يُنصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً

المفعول معه: هو الاسم المنصوب، الواقع بعد واو عينت مفهوم مع، أي أفادت المعية، وقد طابق المثال البيان؛ فإن قوله: (سيري والطريق مسرعة)، مُخَاذِ لِقَوْلِهِ: (ينصب تالي الواو مفعولاً معه)؛ فإن فيه نصب الطريق؛ لوقوعه بعد الواو المفيدة للمعية؛ ولما كان هاهنا مظنة أن عامل النصب هو الواو، رفع هذا بقوله: ينصب.

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبَّهَهُ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ

(بما من الفعل وشبهه سبق، ذا النصب لا) ينصب (بالواو)، ونصبه بما سبق من الفعل أو شبهه ثابت (في القول الأحق) الذي لا يوهنه مقابله.

وَبَعْدَ «مَا» اسْتِفْهَامٍ أَوْ «كَيْفَ» نَصَبٌ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

ينصب الاسم الواقع بعد ما وكيف الاستفهاميتين، نحو ما أنت وزيداً؟ وكيف أنت والأسد؟ ولما كان الاستفهام لا يرتبط إلا بالأحوال والمعاني؛ وجب صرفه عما تعلق به في ظاهر التراكيب، إلى ما يتعلق به من حيث الوضع، وهو الأحوال والمعاني؛ ففي مثل: كيف أنت والأسد؟ - بنصب الأسد - يكون عامل النصب في لفظ الأسد ما تقدره من الأفعال لبيان ما يتعلق به الاستفهام، والتقدير: كيف يكون حالك إذا تلاقت والأسد؟ فالعامل في الاسم النصب «يكون» المقدرة؛ وهو منطوق قوله: بفعل كون مضمر؛ ولكن لو نظرت إلى الكلام بعد التقدير لوجدت أن الاسم منصوب بالعطف على خبر «يكون» المحذوفة مع اسمها، ويظهر ذلك في بيان قولك: كيف أنت والأسد؟ فتقول في بيانه: كيف يكون حالك إذا تلاقت والأسد؟ بنصب الأسد بالعطف على خبر «تكون»، وهو الاستفهام كيف أو ما.

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

إجراء الاسم الواقع بعد الواو على حالة الرفع، وتكون الواو عاطفة اسمًا مرفوعًا على مرفوع - أولى وأحق من إجرائه منصوبًا بوقوعه بعد الواو؛ فإن ترجح النصب لما يلزم على الرفع من عطف الاسم الظاهر على الضمير الغير المؤكّد، اختير النصب، ففي مثل قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(١) يترجح العطف؛ لتوكيد الضمير المعطوف عليه الاسم الظاهر، وفي مثل: سرت وزيدًا يترجح النصب على المعية: لما يلزم على الرفع من عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل الذي لم يؤكد بضمير آخر، وهو غير وجيه. والموضع الذي يترجح فيه النصب، هو ما يجوز فيه العطف، وأما إذا لم يجز العطف لوجود المانع، وجب النصب، وهو معنى قول الناظم:

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ العَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصَبُّ

(والنصب إن لم يجز العطف يجب): الاسم الواقع بعد الواو دائر بين أمرين: الرفع بالعطف على المرفوع جائز مع الإمكان، فإن تعذر الرفع تعين النصب، وذلك في مثل قولك: سرت والطريق، فيمنع الرفع في هذا المثال ونظائره؛ لما يلزم عليه من نسبة السير إلى الطريق، وهو ضرب من المحال، فإذا يتعين النصب على المعية في هذا المثال الذي امتنع فيه الرفع. فإن تأهل العامل للعمل فيما بعد الواو بأن كان مناسبًا له، فالأمر ظاهر، وإلا قدر له عامل يناسبه، وهو معنى قول الناظم: (أو اعتقد إضمار عامل تصب) ففي مثل قولك: «علفتها تبنًا وماءً باردًا»، العامل المذكور في المثال وإن ناسب المفعول الأول لا يناسب ما بعد الواو؛ فلا مناص من تقدير عامل يناسبه؛ فتقدر في هذا المثال الذي أورده المتكلم بعنوان: علفتها تبنًا وماءً باردًا، أي: وأنلتها ماءً باردًا.

(١) البقرة: [٣٥].

(الاستثناء)

ما استثنى «ألا» مع تمام ينتصب وبَعْدَ نَفِيٍّ أَوْ كَفْيٍ انْتِخِبَ

(ما استثنى ألا مع تمام ينتصب)، الاستثناء: الإخراج بإلّا أو إحدى أخواتها ما استثنى من النسبة التي أورد المتكلم ما أورده من الكلام؛ لإفادتها. وظاهر أن المتكلم إذا أسند أمراً كالقيام إلى أمر كالقوم، أن النسبة الكلامية عامة لجميع أفرادها وثابتة لها، لا خصوصية لبعض أفراد العام دون بعض. هذا ظاهر التراكيب العربية من اعتبار ظواهرها، إذا لم يقم الدليل على مخالفة النسبة الكلامية للنسبة الواقعية فإن قام الدليل على مخالفة النسبة الكلامية للنسبة الواقعية، أجرينا الكلام على النسبة الواقعية، وأخرجنا منه ما لم يثبت له الحكم؛ فقولنا: «قام القوم» حكم على كل أفراده بالقيام، ولكن لما شاهدنا تخلف البعض عن الكل وأردنا إجراء الكلام على نسبه الواقعية، أخرجنا ما تخلف عن الحكم في الواقع بالأدوات الموضوعية لإخراج البعض من الكل، وقد وضعوا لإخراج ما لم يثبت له الحكم أدوات مخصوصة، وهي إلّا وأخواتها، فهي متساوية في إخراج المستثنى من النسبة الكلامية متخالفة في الحكم النحوي، وهو الرفع والنصب والجر؛ فمنها ما يكون المستثنى به منصوباً، ومنها ما يكون مرفوعاً، ومنها ما يكون مجروراً، وإلى تفصيل ذلك أشار بقوله: (ما استثنى ألا مع تمام ينتصب): فالمستثنى بإلّا يُنصب إذا وقع بعد كلام تام (و) إذا وقع (بعد نفي أو كفي انتخب):

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصَبَ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ^(١) فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعُ

المستثنى بإلّا إما أن يكون بعد كلام تام، وحكمه: أنه يكون منصوباً بلا نزاع، وإليه يشير قول الناظم: (ما استثنى ألا مع تمام ينتصب)، وأشار بقوله: (وبعد نفي أو كفي انتخب) إلى اختلاف آراء العلماء: فرأى معظمهم في المستثنى بإلّا الواقع بعد نفي أو كفي إتباع المتصل ونصب المنقطع، ورأى بني

(١) هي قبيلة من القبائل المحتج بلغتها.

تميم إبدال المنقطع، وأشار بقوله:

وغيرُ نصبِ سابقٍ في النَّفيِ قَدْ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصَبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ

إلى أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه في صورة النفي، يجوز فيه غير النصب، وهو الرفع، ولكن المختار فيه النصب، فمن وروده مرفوعاً قوله:

فما لي إلّا آل أحمدَ شيعَةً^(١)

وإن يُفَرِّغَ سَابِقُ إلّا لَمَّا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ إلّا عُدِمَا

إذا تفرغ العامل السابق على إلّا للعمل فيما بعدها، أجرينا الكلام على نسق انعدام إلّا، فتلغى عن الاستثناء، ويتفرغ العامل للعمل فيما بعدها على ما يقتضيه، ولا نظر لوجود إلّا، بل وجودها وعدمه سيان؛ فإن كان العامل يقتضي رفع ما بعد إلّا كان مرفوعاً، وإن كان يقتضي نصبه كان منصوباً، وإن كان يقتضي جرّه كان مجروراً.

وألغِ إلّا ذاتَ توكيدٍ كَلَّا تَمَرُّزُ بِهِمْ إلّا الفَتَى إلّا العَلَا

إذا وقعت إلّا لتوكيد إلّا نظيرتها، فلا حيثية لها في التركيب بحيث تعتبره أداة استثناء فيعطى ما بعدها حكم المستثنى؛ بل هي مجرد التوكيد.

وإن تُكْرِرَ لَا لِتوكيدٍ فَمَع تَفْرِيعُ التَّأثيرِ بِالْعَامِلِ دَع

(وإن تكرر) إلّا الاستثنائية؛ لغرض الاستثناء (لا لتوكيد)، فلا يخلو ما وقعت فيه من أمرين: إما أن يكون مفرغاً، أو لا (فمع تفريع التأثير بالعامل دع):

(١) هذا صدر بيت عجزه: «وما لي إلّا مذهبُ الحقِّ مذهبُ»

قاله: كميث بن زيد الأسدي من قصيدة من الطويل يمدح بها بني هاشم. والشاهد فيه «آل» حيث جاز فيه الرفع لتقدمه على المستثنى منه، والمختار نصبه. المعجم المفصل (٦٨/١).

فِي وَاحِدٍ مِّمَّا يَأْتِي اسْتِثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

فلا سبيل للعامل المفرغ على كل ما وقع بعد إلاً، بل يأخذ حظه من أول المستثنيات، ويدع باقيها بنصبه على الاستثناء، والمثال المطابق لهذا البيان أن تقول: ما قام إلا زيد، إلا عمرًا، إلا بكرًا، هذا مع التفرغ، وأما مع عدم التفرغ، وهو المشار إليه بقوله:

وَدُونَ تَفْرِغٍ مَعَ التَّقْدِمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَّزِمِ

فتقول في حالة عدم التفرغ: قام إلا زيدًا، إلا عمرًا، إلا بكرًا - القوم.

وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ

(و) إذا تأخرت المستثنيات عن المستثنى منه (انصب لتأخير) أي انصب المستثنيات كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه، إذا كان الكلام موجبًا؛ فتقول: قام القوم إلا زيدًا، إلا عمرًا، إلا بكرًا، وأما إذا تأخرت المستثنيات، وكان الكلام منفيًا، كان أول المستثنيات مبدلًا مما قبله وهو المختار، أو منصوبًا وهو غير مختار؛ ولذا كان قليلًا، وهو معنى قوله: (وجيء بواحد منها كما لو كان دون زائد)، وذلك:

كَلِمَ يَنْفُوا إِلَّا أَمْرٌ إِلَّا عَلِي وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

أي أول المستثنيات، فإن كان خارجًا تبعته في ذلك، وإن كان داخلًا تبعته في ذلك أيضًا. وجميع ما تقدم من أول الباب إلى هنا؛ لبيان الأحكام المرتبطة بالمستثنى بإلاً من كونه ينصب على الاستثناء، أو غير ذلك من الأحكام المنوطة به، ثم أشار إلى بيان الحكم المتعلق بالمستثنى بغير وسوى بالكسر، وسوى بالضم، وسواء بالمد، فقال:

وَاسْتِثْنٍ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبًا بِمَا لِمُسْتِثْنَى بِإِلَّا نِسْبًا

(واستن مجرورًا بغير) حال غير (معربًا بما) أي بالإعراب الذي ينسب (لمستثنى بإلاً)، والإعراب الذي (نسبًا) للمستثنى بإلاً هو النصب في حال، وغيره في أحوال

آخر. ثم قال الناظم:

وَلِسُوِي سُوِي سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَي الْأَصَحِّ مَا لَغَيْرِ جُعَلَا

أي اجعل لسوي وسوي وسواء، ما جعل لغير من جر المستثنى بها لإضافته إليه، ومن إجراء نفس الأداة على حكم المستثنى بآلاً، وذلك الجعل والقياس جرياً على القول الأصح:

وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلَا وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدًا لَا

يعني أن ما يستثنى بهذه الأدوات التي ذكرها الناظم، وهي: ليس، وخلا، وعدا، ويكون ولكن بعد لا- يكون حكمه النصب؛ فتقول: قام ليس زيداً.

وَاجْرُرُ بِسَابِقِي «يَكُونُ» إِنْ تُرِدُ وَبَعْدَ «مَا» انْصِبْ وَأَنْجِرَارُ قَدْ يَرِدُ

سابقى «يكون» في النظم هو عدا وخلا، وحكم المستثنى بهما الجر، فتقول: قام القوم عدا زيد، وخلا زيد، هذا حكم المستثنى بهما إذا لم تتقدمهما «ما»؛ فإن تقدمهما «ما» كان حكم المستثنى بهما النصب، فتقول قام القوم ما عدا زيداً، وما خلا زيداً، وقوله: (وانجرار قد يرد): أنه يجوز الجر، ولكن بجعل ما زائدة، وجعل خلا وعدا حرفي جر، فتقول على هذا الرأي: قام القوم ما خلا زيد، وما عدا زيد.

وَحَيْثُ جَرَا فَهَمَّا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فَعَلَانِ

الحكم بحرفية خلا وعدا تابع للعمل، فلا يعمل الجرُّ إلَّا الحرف لا الفعل، ولا يعمل النصب إلَّا الفعل لا الحرف؛ فالحكم بالحرفية والفعلية دائر مع العمل؛ ولذا قال الناظم: (وحيث جرا فهما حرفان) أي محكوم بحرفيتهما، فإن نصبا حكم بفعليتهما.

وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تُصْحَبُ مَا وَقِيلَ حَاشَا وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

المشهور أن عمل حاشا هو الجر، وهذا المشهور مبني على مشهور آخر وهو أنها حرف، وهو المراد بالتشبيه الواقع في قول الناظم: (وكخلا حاشا.. إلخ)، وقيل: هي فعل وقد استند كل من أصحاب الرأيين إلى ما يعضد رأيه.

(الحالُ)

الحَالُ وَصِفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

الذي يصدر منه الفعل ويقع منه، إما أن يكون صدوره منه على هيئة مخصوصة أو لا؛ فإن كان على هيئة مخصوصة، فلا بد من تقييد النسبة بما يدل على تلك الهيئة وذلك^(١) الأوصاف، وهو معنى قول الناظم: (الحال وصف). ولبيان أنه ليس أحد طرفي النسبة، قال فضلة. ولكون النصب إعرابَ الفضلات؛ قال: (منتصب)، وقوله: (مفهم في حال) أي مبين للحالة التي تلبس بها الفاعل وقت صدور الفعل منه، والمثال المطابق للبيان قوله: (كفردًا أذهب) أي أذهب في حال كوني فردًا.

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

انتقال الأحوال عن الدوام والثبوت ليس ضروريًا حتى إنه لا يتخلف؛ بل هو الغالب والكثير، وقد لا تنتقل، وذلك في الأحوال الخلقية، كقولك: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، فكون يديها أطول من رجليها حال ملازم ما دامت زرافة.

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعْرِ وَفِي مُبْدِي تَأْوُلٍ بَلَا تَكْلُفٍ

وذلك قوله:

كِبَعُهُ مَدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدٍ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَي كَأَسَدٍ

قيد الواقع حالًا في قوله: (بعه مدًّا بكذا يدًا بيد)؛ وإن كان جامدًا بحسب ظاهره، ولكن المسوِّغ لحيثه حالًا نَظَرْنَا إِلَى التَّأْوِيلِ، ولا شك أن يدًا بيد مؤول بمقابضة، أي: بعه مدًّا بكذا مقابضة، وكذا أسدًا الواقع في قوله: (كر زيد أسدًا) أي:

(١) كذا بالأصل.

كر زيد حال كونه شجاعاً.

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوَحْدِكَ اجْتِهَدْ

وقوع الحال معرفة بحسب ظاهر اللفظ لا ينافي تنكيهه بحسب إرادة المتكلم وغرضه الذي بنى عليه كلامه، وهو أنه لا يرى الاجتهاد إلا في حالة الانفراد والعزلة عن الناس، فما صدر منه ما صدر من الكلام إلا مع ملاحظة هذا المعنى، وهو أن «معنى اجتهد وحدك»، أي: اجتهد حال كونك منفرداً ومنعزلاً عن الناس؛ فإن الاجتهاد لا يتحقق ولا يوجد إلا بهذه الخطة، وهي الانفراد عن الناس.

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَغْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعُ

قياس الحال أن يكون دالاً على وصف وصاحبه، فوقوع المصدر حالاً غير مقيس؛ لأنه لا يدل على وصف وصاحبه، ومن وقوع المصدر حالاً قولهم: طلع زيد بغتة، أي: طلع حال كونه باغتاً.

وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصِّصْ أَوْ يَبِينْ

قيام الأحوال بالمعارف أجدر وأحق، ويلزم ذلك أن يكون صاحب الحال معرفة؛ لأن قيام الأوصاف بالمعارف بين جلي، وبه ينتظم الكلام على الأسلوب الحكيم، فلا يكون صاحب الحال نكرة إلا إذا تقدم الحال عليه، نحو: فيها قائماً رجل، أو تَخَصَّصَ بوصف، نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾^(١)، أو تَخَصَّصَ^(٢) بإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ﴾^(٣)، (أو يبين) أي يظهر:

(١) الدخان: [٣، ٤].

(٢) في الأصل: تخصيص، ولعله تحريف في الطباعة.

(٣) فصلت: [١٠].

مِنْ بَعْدِ نَفِيٍّ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَّا يَبِغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِيٍّ مُسْتَسْهِلًا

فوقوع النكرة بعد النفي مسوغٌ لمجيء الحال منها، وقد مثل لذلك الناظم بقوله:
(لا يبيع امرؤ على امرئ مستسهلاً).

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرِّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

ومنه قولهم: مررت جالسةً بهند، أو جالسةً مررت بهند، وهذا ما اختاره الناظم، واختار غيره منع مثل هذا المثال المتقدم.

وَلَا تُجْزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

عدم الجواز مشعر بالمنع المستمر في جميع الأحوال، إلا في حال ما إذا اقتضى المضاف عمله في الحال، فيرتفع المنع ويثبت الجواز، والذي يقتضي العمل هو الذي يدل على الحدث، كالمصدر واسم الفاعل، فمثال المصدر: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾^(١)، ومثال اسم الفاعل: هذا ضاربٌ هندٌ مجردةً، ومثل اقتضاء المضاف عمله في الحال في جواز مجيء الحال من المضاف له ما إذا كان المضاف جزءاً من المضاف له أو كالجزء، وهو معنى قول الناظم:

أَوْ كَانَ جُزْءًا مَا لَهُ أُضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفًا^(٢)

ولا تظلم فتأتي بالحال من المضاف له مع عدم تلبس المضاف بهذه المعاني المنسوبة له، وهي: اقتضاء العمل في الحال، أو يكون جزء المضاف له، أو كالجزء، وإنما كان المضاف مثل الجزء ولم يكن جزءاً حقيقة؛ لصحة الاستغناء عنه، إذا وقع مثل هذا التركيب في غير القرآن، فيجوز حذف المضاف والاقتصار على المضاف إليه؛ فتقول-

(١) يونس: [٤].

(٢) الألف في الفعل «تحيفاً» مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، والفعل مبني على الفتح لاتصاله بها، في محل جزم بلا الناهية.

مع قطع النظر عن كونه من متن القرآن-: **أَنْ أَتَّبِعَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**^(١)، ومثال ما هو جزء حقيقة من المضاف إليه ولا يصح الاستغناء عنه لا في القرآن ولا في غيره، قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾^(٢).

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمَصْرَفًا

الجواب قوله:

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

قد أورد الجواب على وفق البيان؛ فله دَرُهُ من عالم بصناعة الإنشاء وفن الأدب! فتقديم الحال على العامل الدال على الفعل ومن المواد التي ينتظم منها الفعل جائز ومنتظم، وأما العامل الذي لا ينتظم من المواد التي ينتظم منها الفعل وإن ضُمَّن معنى الفعل، لا يجوز تقديم الحال عليه، وهو معنى قوله:

كَتَلِكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجْرٍ^(٣)

فلا يجوز تقديم الحال على العامل الذي لم يتمحض للفعلية، وإن تضمن معنى الفعل دون حروفه، ومعنى تضمَّن المذكورات معنى الفعل: أن لیت تضمنت معنى أتمنى، وتلك تضمنت معنى أشير، وكأن تضمنت معنى أشبه؛ فالمانع من عملها في الحال إذا تقدمت عليها عدم تضمَّن حروف الفعل، ثم إن كان العامل في الحال الجار والمجرور أو الظرف، ندر عمله في الحال المتقدمة، مثال ذلك: (سعيد مستقرًّا في هجر) وصنيع الناظم فيما تقدم يقضي بأن العامل إذا تمحض للفعلية بأن كان موضوعًا للدلالة على الحدث عمل في الحال إذا تقدمت، وبالأولى إذا تأخرت، وأما إذا لم يوضع للحدث كحروف التمني وأسماء الإشارة، فلا يعمل في الحال إذا تقدمت، وصنيعه الآن يقضي

(١) متن الآية الكريمة: ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣].

(٢) الحجر: [٤٧].

(٣) هجر: مدينة بالبحرين، أو هي ناحية البحرين كلها [معجم البلدان (٥/٤٥٢)].

بأن اسم التفضيل لا يعمل في الحال مطلقاً، لا متقدمة ولا متأخرة. وهذا عند معظم النحاة، واستثنى بعضهم المسألة التي ذكرها الناظم، وهي ما إذا فضل شيء في حال على نفسه، أو غيره في حال أخرى، وإليها يشير قوله:

وَنَحْوُ زَيْدٍ مُفْرَدًا أُنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازًا لَنْ يَهِنَ

ويضعف عند من جوزه وإن كان ضعيفاً وغير جائز عند معظم النحاة، ويصرفونه عن ظاهره؛ بأن يعتبروه أنه خبر لكان المحذوفة، إذ التقدير في قولك: زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً: وزيد إذا كان قائماً أحسن منه إذا كان قاعداً... وهكذا في أمثال هذا.

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ

مثال تعدد الحال وصاحبها مفرد: جاء زيد راكباً ضاحكاً، ومثال تعدد الحال وتعدد الصاحب: لقيت هنداً مصعداً منحدره؛ فمصعداً حال من الفاعل المدلول عليه بالتاء، ومنحدره حال من هند الواقع مفعولاً.

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدًا فِي نَحْوِ لَا تَعَثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا

الحال تأتي مؤكدة وغير مؤكدة، وهما معنيان مختلفان؛ فالتأكيد تقوية النسبة المفادة بالجملة، نحو: لا تعث في الأرض مفسداً، وغير المؤكدة: هي التي تبين الهيئة التي وقع عليها الفعل، نحو: جاء زيد راكباً، فراكباً مبين للهيئة التي وقع عليها الجيء.

وَإِنْ تُؤَكَّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

يشترط في الحال المؤكدة لمضمون الجملة أن تكون متأخرة، ويشترط في الجملة أن تكون اسمية طرفها جامدان، نحو: زيد أخوك عطوفاً؛ إذ النسبة الواقعة بين الطرفين - وهي الأنخوة - تستلزم العطف، فيؤخذ هذا المعنى ويوضع في قالب اللفظ، ويجعل حالاً مؤكدة، ويقدر لها عامل، وعنوان العبارة المؤدية للعامل والحال التي استلزمها النسبة، قولك: أحقه عطوفاً. ولما كان الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد؛ فإن خالف

الأصل واحدٌ من هذه الثلاثة - بأن وقع جملة - احتاج إلى رابط، ويكون الربط بأحد أمور ثلاثة: إما بالضمير، أو بالواو، أو بهما، على التفصيل الذي ذكره في النظم؛ ففي مثل قوله:

وَمَوْضِعِ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةٌ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلُهُ

من كل جملة اسمية وقعت حالاً يكون الرابط فيها الواو، وفي مثل قوله:

وَذَاتُ بَدءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

من كل جملة وقعت حالاً مبدوءة بمضارع مثبت، لا يكون الرابط فيها إلّا الضمير، فما ورد مما يوهم أن الرابط هو الواو، فمصروف عن ظاهره بتقدير مبتدأ بعد الواو، نحو قوله: قمت وأصكُ عينه، التقدير: قمت وأنا أصك عينه، وهو معنى قوله:

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا اِنْوٍ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

فهذا تنبيه منه - رحمه الله - وبيان لحال الجملة المبدوءة بالمضارع المثبت إذا أتت على خلاف ما اشترط فيها، وهو أن الرابط إنما يكون بالضمير؛ فإذا انتظمت على خلاف شرطها - بأن انتظمت على أن الرابط بالواو - أجريناها على قوله: (وذاوات واو بعدها انو مبتدأ، له المضارع اجعلنّ مسنداً).

وَجُمْلَةٌ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

كل جملة وقعت حالاً، ولم يشترط فيها الربط بالضمير، وهي ما صُدِّرت بمضارع مثبت، نحو: جاء زيد يضحك، وجاء عمرو تقاد الجنائب بين يديه، يجوز أن تربط بالواو، أو بالضمير، أو بهما؛ فتقول: جاء زيد يده على رأسه، أو ويده على رأسه أو

جاء زيد لم يضحك، أو ولم يضحك.

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظْلٌ^(١)

قد يحذف عامل الحال إن دلّ عليه دليل، ثم إن الحذف للدليل إما أن يكون جائزاً، وإما أن يكون واجباً، وهو المعنى بقوله: (وبعض ما يحذف ذكره حظل) فيجب الحذف ويمتنع الذكر، فمثال حذف العامل جوازاً أن يقال: كيف جئت؟ فتقول في الجواب: راكباً، ولو قلت: جئت راكباً، لجاز. ومثال حذف عامل الحال وجوباً أن يقال: زيد أخوك عطوفاً، أي: أحقه عطوفاً؛ فيجب الحذف ويمتنع الذكر؛ لأن العطف وهو ميل القلب، لا يتحقق في العيان إلا بذكر داله، فلو ذكر العامل للزم ذكر العامل قبل أن يتحقق معموله.

* * *

(١) حُظْلٌ: مُنِعَ [اللسان: (حظل)].

(التَّمْيِيزُ)

هو الاسم المبين للنسب، ومن الضروري أن النسبة لا تكون إلا بين شيئين:
فتتحقق بين الفعل والفاعل، نحو: جرى الماء عيوناً، وبين الفعل والمفعول، نحو:
﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(١)، وإلى بيان التمييز بخواصه، أشار بقوله:

اسْمٌ بِمَعْنَى مَنْ مُبِينٌ نَكْرَةٌ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَةٌ

فخواص التمييز أن يكون اسماً منصوباً نكرة مبين لما انبهم، نحو قول الناظم:

كَشِيرٍ اِرْضًا وَقَفِيرٍ بُرًّا وَمَنَوِيٍّ عَسَلًا وَتَمْرًا

فإذا قلت: اشتريت شيراً، أو ملكت شيراً، النسبة منبهمة، والذي يزيل الإبهام هو التمييز المعنون عنه في النظم بـ «أرضاً، وعسلاً، وتماًراً».

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرُهُ إِذَا أَضْفَتْهَا كَمُدُّ حِنْطَةِ غَدَا

وبعد هذه المذكورات وشبهها اجرر التمييز إذا أضفتها إليه؛ فالإشارة إلى ما دل على مساحة أو كيل أو وزن، فيجر التمييز إذا أضفتها إليه كشير أرض، وقفيز بر، ومنوي عسل وتمر؛ فإن أضفتها إلى غير التمييز كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾^(٢)؛ نصبت التمييز، وهو معنى قول الناظم:

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلءِ الْأَرْضِ ذَهَبَا

أي يجب نصب التمييز إذا لم تضيف له المقادير، بل أضيفت إلى غيره؛ كالمثال الذي ذكره الناظم بقوله: إن كان مثل ملء الأرض ذهباً.

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصَبِنِ بِأَفْعَلَا مُفْضَلًا كَأَنَّ أَعْلَى مِنْزَلَا

(١) القمر: [١٢].

(٢) آل عمران: [٩١].

الفاعل في المعنى، وهو ما سبق له هذا الحكم قبل تحويله إلى التمييز، فقول الناظم:
 أنت أعلى مترلاً، كان عنوانه: أنت علا متزلك، فحوّل عن هذا العنوان إلى قوله: أنت
 أعلى مترلاً؛ فمترل الواقع تمييزاً فاعل في المعنى بالعنوان الذي سمعته، والناصب له أفعل
 التفضيل.

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعْجَبًا مَيِّزُ كَأَكْرَمِ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

يكثر التمييز بعد كل تركيب وقع فيه ما يدل على التعجب، كقول الناظم:
 (أكرم بأبي بكر أبا)؛ وكقولهم: لله دره فارساً^(١).

وَأَجْرُزُ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطَبُ نَفْسًا تُفَدُّ

يجوز جر التمييز بمن إن لم يكن فاعلاً في المعنى، ولا دالاً على العدد؛ فإن كان
 واحداً من هذين، فلا يجوز فيه إلا النصب، كقول الناظم: (كطب نفساً تفد)، وأصله
 قبل التحويل: طابت نفسك، فحوّل وجعل تمييزاً.

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبْقًا

يؤخذ من قوله: (وعامل التمييز قدم مطلقاً) أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله
 بحال من الأحوال، كان العامل متصرفاً أو غير متصرف، وهو معنى الإطلاق في كلام
 الناظم، وهو رأي بعض النحاة، وهناك رأي آخر، وهو أنه يجوز تقديم التمييز على
 عامله المتصرف، وإلى هذا أشار الناظم فقال: (والفعل ذو التصريف نزرًا سبقاً)؛ فلا
 يجوز على الرأي الأوّل أن تقول: نفساً طاب زيد، ويجوز على الرأي الآخر.

* * *

(١) لله دُرُكٌ أي: لله عمك! يقال هذا لمن يمدح ويتعجب من عمله [اللسان: (در)].

(حُرُوفُ الْجَرِّ)

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنَ عَلَى

هآك: اسم فعل معناه خذ، وحقيقة الأخذ تناول الأجسام، وقد ربط الناظم الأخذ بالحرف، فيستعمل الأخذ في العلم والمعرفة، وهو غير ممكن فيها؛ لأنها لا تحقيق لها إلا في الرسم وفي العبارة، والأخذ بمعناه الحقيقي لا يتسلط على كل منهما، فلا مناص عن التجوز في كلامه، فالمعنى: اعرف حروف الجر بما أتلوه عليك من الألفاظ الموضوعية لها.

مُذُّ مُنذُ رَبِّ اللَّامِ كَيِّ وَآوُ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَّى

وحيث لا تلازم بين بيان مواد الحروف، وبين بيان مواضع عمل كل فريق منها؛ إذ العمل جهة والاختصاص جهة أخرى، وحيث بين الحروف في ذاتها- أجرى البيان في جهة الاختصاص فقال:

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنذُ مُذُّ وَحَتَّى وَالْكَافُ وَالْوَاوُ وَرَبُّ وَالتَّاءُ

فتقول على هذا الاختصاص: تالله، والله، ورب رجل، وتقول: متى الحج، أي من الحج.

وَاخْصُصْ بِمُذُّ وَمُنذُ وَقْتًا وَبِرَبِّ مُنْكَرًا وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ

فتقول: سافرت مذ أو منذ يوم الجمعة، وتقول: رب رجل صالح لقيته، وتقول: تالله، وتربي وترب الكعبة، هذا هو القياس من أن رب لا تجر إلا الظاهر.

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَتَى نَزَرَ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

(وما رووا من نحو ربه فتى) من جر رب للضمير فسماعي، وهو المعنى بقوله: (نزر كذا كها ونحوه أتى) أي: سمع.

بَعْضٌ وَبَيِّنٌ وَابْتَدِئُ فِي الْأَمْكِنَةِ بِمَنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدءِ الْأَزْمَنَةِ

فمن استعمال «من» في التبويض: أخذت من الدراهم، أي: بعض الدراهم، ومن استعمالها في البيان: من الفجر المبين لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾^(١)، ومن استعمالها في الأمكنة: سافرت من مصر إلى المدينة - على ساكنها أفضل الصلاة، وأتم السلام - ومن استعمالها لبدء الأزمنة: صمت من رجب إلى شعبان.

وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَهُ فَجَرٌّ نَكْرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرٍّ

أي تأتي من زائدة؛ فتجر النكرات، فقول الناظم: (كما لباغ من مفر) أي ليس للباغي فرار، أي لا يمكنه الفرار من سطوة الجبار، فإنه وإن أمهله لا يهمله؛ فلا بد من نفوذ سلطانه وسطوة جبروته سبحانه وتعالى.

لِلأَنْتَهَا حَتَّى وَلَا مَ وَإِلَى وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهَمَانِ بَدَلًا

أي يدل على انتهاء الغاية هذه الحروف المنظومة في قوله: (للأنتها حتى ولا م وإلى)؛ فمن استعمال حتى في الغاية: حتى مطلع الفجر، المذكورة في قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٢)، ومن استعمال إلى للدلالة على انتهاء الغاية: إلى المذكورة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٣)، ومن استعمال اللام لانتهاء الغاية: اللام المذكورة في قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(٤)، ومن استعمال من للبدل: من الواردة في قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾^(٥)، أي:

(١) البقرة: [١٨٧].

(٢) القدر: [٥].

(٣) البقرة: [١٨٧].

(٤) الرعد: [٢].

(٥) التوبة: [٣٨].

بدل الآخرة، ومن استعمال الباء بمعنى بدل: ما ورد من قوله: ما يسرني بها حُمْرُ النَّعَمِ، أي بدلها.

وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشِبْهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي

ترد اللام للملك والتعدية والتعليل؛ فمما وردت فيه للملك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١)، أي: مُلْكًا وَعبيدًا، ومما وردت فيه للتعدية قولك: وهبت لزيد مالًا، ومما وردت فيه للتعليل قولك: جئت لإكرامك، وأشار بقوله:

وَزَيْدٌ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنَ بِبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

(وزيد) إشارة إلى أنها ترد زائدة؛ فمما زيدت فيه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٢)، أي إن كان عندكم علم لتعبير الرؤيا فعبروها، وأشار بقوله: (والظرفية استبن ببا، وفي وقد يبينان السببا) إلى اشتراك الباء و«في» في الظرفية والسببية، فمن استعمال الباء في الظرفية قوله تعالى: ﴿وَإِن كُمْ لَتَمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ﴾^(٣) أي: وفي الليل، ومن استعمالها - أي الباء - في السببية قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾^(٤) أي: حرّمنا عليهم ما حرّمنا من الطيبات؛ بسبب ظلمهم، ومن استعمال «في» في الظرفية قولك: زيد في المسجد، ومن استعمال «في» في السببية ما ورد في السنة من قوله ﷺ: «دخلت امرأة النار في هرة»^(٥) أي: بسبب هرة.

(١) لقمان: [٢٦].

(٢) يوسف: [٤٣].

(٣) الصافات: [١٣٧، ١٣٨].

(٤) النساء: [١٦٠].

(٥) أخرجه البخاري في «بدء الخلق» باب: خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم (٣٣/٨) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم في «التوبة» باب: في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه (٢٦١٩).

بِالْبَا اسْتَعِنَ وَعَدَّ عَوْضُ الْأَصِقِ وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

تقدم أن الباء ترد للظرفية والسببية، وذكر لها هنا سبع معان، فإذا ضمت للمعنيين المتقدمين يكون المجموع تسع معان: الظرفية والسببية وقد تقدما، وأشار بقوله: (بالبا استعن) أنها تكون للاستعانة نحو: كتبت بالقلم وقطعته بالسكين، وتكون للتعدية، نحو: مررت بزيد، وتكون للتعويض، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَى﴾^(١)؛ أي عوضوا هذا بتلك، وتكون للإلصاق، نحو: أمسكت بزيد، وترد أيضاً بمعنى مع نحو: بعثك الثواب بطرازه، أي: مع طرازه، وترد أيضاً بمعنى من، نحو: شربن بماء البحر، أي: من ماء البحر، وترد بمعنى عن، نحو: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَقِيعٍ﴾^(٢) أي: عن عذاب واقع.

عَلَى لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ بَعْنُ تَجَاوَزًا عَنِّي مَنْ قَدْ فَطِنُ

تستعمل على للاستعلاء كثيراً، نحو: جلست على السطح، وتستعمل بمعنى في، نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾^(٣) أي: في حين غفلة، وتستعمل عن للمجاوزة كثيراً، نحو: رميت السهم عن القوس، وترد بمعنى بعد، كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾^(٤) أي: بعد طبق، وترد بمعنى على، كقوله: لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديان فتخزوني^(٥)

(١) البقرة: [١٦].

(٢) المعارج: [١].

(٣) القصص: [١٥].

(٤) الانشقاق: [١٩].

(٥) البيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في أدب الكاتب ص (٥١٣)، والأغاني

(١٠٨/٣)، ولكعب الغنوي في الأزهية ص (٩٧)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٦٣/١)،

(٣٠٣، ١٢١/٢).

أي: لا أفضلت في حسب علي؛ فقد تطلعت عن فاستعملت بمعنى علي، وقد تطلعت علي فاستعملت بمعنى عن كقوله:

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبتني رضاها^(١)

أي: إذا رضيت عني. وإلى هذا الاستعمال والتبادل يشير الناظم بقوله:

وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا

أي قد يجيء عن موضع بعد وعلى، وقد يجيء على موضع عن، وقد تقدم الاستشهاد على هذا.

شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدُّ

أي اجعل الكاف آلة تشبيه، نحو: زيد كالبدر، إذا كان يماثله في الحسن، وقد ترد للتعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾^(٢) أي: لهدايته إياكم، وترد زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣) أي: لا يماثله شيء، وقد تستعمل اسمًا، وينظرها في هذا الاستعمال عن وعلى، وإلى هذا يشير الناظم بقوله:

وَاسْتَعْمَلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

والشاهد فيه: قوله «عني» حيث وردت «عن» بمعنى «على»، دل على ذلك قوله: «أفضلت» الذي يتعدى بعلى. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ١٠٣٦/٢، ١٠٣٧).

(١) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ص (٥٠٧)، وخزانة الأدب (١٣٢/١٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٤١/٣)، وشرح ابن عقيل ص (٣٦٥). والشاهد فيه: قوله «رضيت علي» حيث جاءت «على» بمعنى «عن». (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ١٠٥١/٢).

(٢) البقرة: [١٩٨].

(٣) الشورى: [١١].

فمن استعمال الكاف اسماً قوله:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ^(١)

فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية، والعامل فيه «ينهى»، والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط مثل الطعن. ومن استعمال على اسماً قوله. غدت من عليه، أي: من فوقه. ومن استعمال عن اسماً، قوله:

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِينِي^(٢)

أي: من جانب يميني.

وَمُذٌ وَمُنْذٌ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أَوْلِيَا الْفِعْلِ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

الحكم على مذ ومنذ بالاسمية متحقق وثابت حيث رفعا ما بعدهما أي حيث وقع ما بعدهما مرفوعاً على الخبرية لهما، مثال ذلك: ما رأيت مذ أو منذ يوم الجمعة، برفع «يوم» على الخبرية لهما، هذا معنى قوله: (ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا)، ويكونان اسمين أيضاً إذا وليهما الفعل، وهو معنى قوله: (أو أوليا الفعل، كجئت مذ دعا).

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص (١١٣)، والحيوان (٤٦٦/٣)، وبلا نسبة في الخصائص (٣٨٦/٢).

والشاهد فيه: قوله: «ولن ينهى ذوي شطط كالطعن» حيث جاءت الكاف في قوله «كالطعن» اسماً، وهو فاعل لـ«ينهى». (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٦٨٢/٢).

(٢) تمام الشطر الثاني: من عن يميني تارةً وأمامي. والبيت من الكامل، لقطري بن الفجاءة الخارجي، في ديوانه ص (١٧١).

والشاهد في «من عن يميني»، فإن «عن» هاهنا اسم بمعنى «جانب»؛ بدليل دخول حرف الجر عليها.

وقوله: «دريئة» هي: الحلقة التي يتعلم الطعن والرمي.

ينظر: حاشية الصبان (٢٦٦/٢)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية (٣٠٣/٧).

وَأِنْ يَجْرَأَ فِي مَضِيٍّ فَكَمِنٌ هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى «فِي» اسْتَبْنُ

تقدم أن مذ ومنذ اسمان إذا وقع بعدهما اسم مرفوع، أو وقع بعدهما فعل، وذكر في هذا البيت المشار إليه بقوله: (وإن يجرا في مضي فكمن، هما وفي الحضور معنى في استبن) أن مذ ومنذ يكونان حرفي جر، بمعنى من إن كان المجرور بهما ماضياً، وبمعنى في إن كان المجرور بهما حاضراً؛ ويمثل الأول قولك: ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة، أي: من يوم الجمعة، ويمثل الثاني قولك: ما رأيته مذ أو منذ يومنا، أي: في يومنا.

وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زَيْدٌ مَا فَلَمْ تَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا

قد رسم في هذا الباب حروف الجر، فذكر منها من وعن والباء، ولما كانت زيادة «ما» على بعض العوامل تكفه عن العمل، وذلك زيادتها على إن في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾^(١)؛ فقد كفت إن عن العمل زيادة ما - فلربما يسري إلى الوهم أن زيادتها على «من، وعن، والباء» تكفها عن العمل، فأشار إلى دفع هذا بقوله: (وزيدت بعد من... إلخ). مثال زيادة ما على من مع بقاء العمل قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ الآية^(٢)، ومثال زيادتها بعد عن مع بقاء العمل قوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِيبُ حُنَّ نَادِمِينَ﴾^(٣)، ومثال زيادتها على الباء مع بقاء العمل، قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَنِتَّ لَهُمْ﴾^(٤).

وَزَيْدٌ بَعْدَ رَبٍّ وَالْكَافِ فَكَفَّ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكْفَ

يعني أن لزيادة ما بعد رب والكاف حالتين: الكف عن العمل وهو كثير، وعدم الكف وهو قليل؛ ولذا عبر بقدر المشعرة بالتقليل، ويمثل الحالة التي كفت ما رب عن

(١) طه: [٩٨].

(٢) نوح: [٢٥].

(٣) المؤمنون: [٤٠].

(٤) آل عمران: [١٥٩].

العمل، قول الشاعر: ربما الجاملُ المؤبَّلُ فيهمُ ... البيت^(١). ويمثل الحالة التي كفت ما الكاف عن العمل قوله:

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجرومٌ عليه وجارمٌ^(٢)
وَحُدِفَتْ رُبًّا فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلِّ وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله، وقد بينت هذا الحكم لجميع حروف الجر إلَّا ربًّا، فثبت لها جواز العمل مع الحذف، وإن كان يقل ويكثر باعتبار موقعها من الكلام، فيكثر ويشاع العمل إذا وقع حذفها بعد الواو كقوله: وقاتمِ الأعماقِ خاويِ المُخترِقنِ ... البيت^(٣). أي: ربًّا مكانِ قاتمِ الأعماقِ ومُظلمها قَطَعته. ويقل

(١) هذا صدر البيت، وعجزه: «وعناجيحُ بينهنَّ المهارُ». قاله أبو دؤاد لحارثة بن الحجاج، وهو من قصيدة من الخفيف في ديوانه ص (٣١٦).

الشاهد في «ربما»، حيث دخلت على «رب» ما الكافة عن العمل، فكفتها عن العمل، ودخلت على الجملة الاسمية، وهو نادر.

قوله: «الجامل»: جماعة من الإبل، لا واحد له من لفظه، وقيل: القطيع من الإبل. والمؤبَّل يقال: إبل مؤبَّل، إذا كانت للقنية، والعناجيح جمع عنجوج: وهو الجمل الطويل الأعناق.

حاشية الصبان: (٢٣٠/٢) المعجم المفصل (٣٤٦/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن براقة في أمالي القالي (١٢٢/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٩٧/٣).

والشاهد فيه: قوله: «كما الناس» حيث زيد «ما» بعد الكاف دون أن تكفها عن عمل الجر.

(المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٨٦٠/٢).

(٣) قاله رؤبة بن العجاج، وهو من الرجز.

قوله: «قاتم»: المكان المظلم المغبر، والأعماق: هو ما بُعد من أطراف المفازة، المخترق: الممر الواسع المتخلل للرياح لأن المار يخترقه، والنون في «المخترقن» هي تنوين الترتيم الذي يلحق القوافي المقيدة.

والشاهد فيه: قوله: «وقاتم»، حيث جرَّت «قاتم» برُبِّ المحذوفة بعد الواو.

(حاشية الصبان: ٣٢/١).

العمل إذا وقع الحذف بعد بل والفاء، مثال حذفها بعد بل مع بقاء العمل وإن كان قليلاً قوله: بل بِلْدٍ مِلءِ الفِجَاجِ قَتْمُهُ... البيت^(١): أي: رَبُّ بِلْدٍ. ومثال حذفها بعد الفاء مع بقاء العمل قوله:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ
أي: رب مثلك حبلى... البيت^(٢)

تقدّم أنه يثبت بقاء العمل لرب مع حذفها، وقد شاركها في هذه الخصوصية غيرها، وإن كان ثبوت الخصوصية لذلك الغير غير مطرد، فمن ذلك قول رؤبة لمن قال له كيف أصبحت؟ خير، أي: على خير. ومنه قوله:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ
أشارت كَلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ^(٣)

أي: أشارت إلى كليب.

* * *

(١) هذا صدر البيت وعجزه: «لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُهُ». قاله رؤبة، وهو من الرجز. والقتم: الغبار، وجهرمه: بسط من الشعر تنسب إلى قرية بفارس تسمى «جهرم». والشاهد في: «بل بلد» حيث أضمرت رب بعد بل وبقي عملها. (حاشية الصبان: ٢٣٢/٢).

(٢) وتامة: «فألحيتها عن ذي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ». قاله امرؤ القيس الكندي في قصيدته المشهورة، من الطويل. معنى «طرقت»: أتيتها ليلا، فألحيتها: أي شغلتها، التمام: التعاويد، المغيل المرضع وأمه حبلى، أو الذي يرضع وأمه تجامع.

والشاهد في: «فمثلك»: أي رب مثلك، حيث حذف رب، والعرب تبدل من رب الواو، وتبدل من الواو الفاء؛ لاشتراكهما في العطف. (حاشية الصبان: ٢٣٢/٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٤٢٠/١)، وتلخيص الشواهد ص (٥٠٤)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص (٣٧٤).

والشاهد فيه قوله: «أشارت كليب» يريد: «أشارت إلى كليب» فحذف حرف الجر لضرورة الوزن (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٥١٥/١). قوله: «كليب»: قبيلة معروفة [اللسان: (كلب)].

(الإِضَافَةُ)

الإضافة من خواص الأسماء، ولا تخلو عن الفائدة، وهي إما تخفيف الاسم إن كان المضاف وصفاً بمعنى الحال أو الاستقبال، وتسمى لفظية، وقد تكون لتخصيص المضاف إذا أضيف لنكرة، نحو: هذا غلامٌ امرأة، وقد تكون لتعريفه إذا أضيف لمعرفة، نحو: هذا غلامٌ زيد، وتسمى معنوية؛ لأنها راجعة إلى المعنى. ثم إن الاسم قبل الإضافة له رسم مخصوص، وهو أن يكون بعد إعرابه نون إذا كان مثنى أو مجموعاً، أو يكون بعد إعرابه تنوين، وكل منهما مشعر بتمام الاسم وعدم تذييله بشيء آخر، وإضافته إلى اسم آخر يشعر بتذييله بالمضاف إليه فلو أبقينا النون أو التنوين مع الإضافة لاجتمع في المضاف أمران متنافيان: التنوين والنون وهما مشعران بتمام الاسم وعدم تذييله بشيء آخر، والإضافة تشعر بتذييله بالمضاف إليه؛ فلذا حذف نون المضاف إليه وتنوينه عند الإضافة، وهو معنى قول الناظم:

ثُونًا تَلِي الإِغْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضِيفُ أَحْدَفُ كَطُورِ سِينَا

ولتجر في إعراب الأول وهو المضاف على مقتضى العوامل.

وَالثَّانِي اجْرُزْ وَأَنْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا

(والثاني): وهو المضاف إليه (اجرر): أمر بجر المضاف إليه؛ إذ لا حكم له إلا الجر بلا نزاع، وإنما النزاع في عامل الجر، هل هو الإضافة، أو الحرف المنوي الذي أشار إليه الناظم، فقال: (وانو من أو في) إذا كان المضاف إليه اسم جنس، نحو: ثوبٌ خزٌّ، أو كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو: مكر الليل (إذا لم يصلح إلا ذاك) الذي نويته، وهو من أو في، فإن كان المعنى لا ينتظم إلا مع نية اللام أخذت اللام في تقدير الإضافة، وهو معنى قوله: (واللام خذا)، أمر بأخذ اللام؛ لأنه الموافق للمعنى المراد.

لَمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَأَخْصُصْ أَوْلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

(لما سوى ذينك): ثم من خواص الإضافة تخصيص المضاف بالمضاف إليه إن كان

نكرة، نحو: هذا غلام امرأة، أو تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، نحو: هذا غلام زيد، وهو معنى قول الناظم: (واخصص أولًا، أو أعطه التعريف بالذي تلا)؛ فتخصيص المضاف وتعريفه جارٍ على أسلوب المضاف إليه من كونه نكرة أو معرفة.

وإن يشابه المضاف يفعلُ وصفاً فعن تنكيره لا يُعزلُ

(وإن يشابه المضاف يفعل) حال كونه (وصفاً): اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة؛ فمشابهة الوصف للفعل المضارع - وهو أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال - هي التي حالت بين الوصف وبين التخصيص والتعريف بالمضاف إليه (فهو) أي المضاف (عن تنكيره لا يعزل) أي لا يخرج عن حيز التنكير إلى حيز التعريف، ثم مثل للوصف الذي قضت عليه مشابته لـ «يفعل» بالتنكير، فقال:

كربّ راجينا عظيم الأمل مروّع القلب قليل الحيل

أشار إلى اسم الفاعل بقوله: (رب راجينا عظيم الأمل)، وأشار إلى اسم المفعول بقوله: (مروّع القلب)، وأشار إلى الصفة المشبهة بقوله: (قليل الحيل)، وجمع بينهما في التمثيل للإشارة إلى أن الحكم بالتنكير للمشابهة يشمل كل واحد منهما، ثم أراد أن يبين ما تسمى به هذه الإضافة التي لا تفيد التعريف، وما تسمى به الإضافة التي تفيد التعريف، فقال:

وذي الإضافة اسمها لفظية وتلك محضة ومعنوية

(وذي الإضافة اسمها لفظية)؛ لأن فائدتها تعود إلى اللفظ بالتحقيق فتمنع ثقله (وتلك محضة ومعنوية)؛ لأن فائدتها تعود على المعنى؛ إذ هي تكسب المضاف تخصيصاً وتعريفاً، وهما وصفان لمعنى المضاف.

ووصلُ أَلْ بَدَا المضافِ مُغْتَفَرُ إنْ وُصِلَتْ بالثانِ كالجعدِ الشَّعْرُ

فلا يسوغ وصل أَلْ بالمضاف إذا كان وصفاً في كل حال؛ إلّا إذا وصلت

بالمضاف إليه؛ فإذا يغتفر وصلها بالمضاف.

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي

(أو بالذي له أضيف الثاني)، هذه حالة أخرى تسوّغ وصل أل بالمضاف، وهي أن توصل بما له أضيف الثاني، ولا ينبئك مثل قولة: (كزيد الضارب رأس الجاني)؛ فإن المسوغ لوصل أل بالمضاف وصلها بما أضيف للمضاف إليه.

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ مُثْنَى أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعُ

يعني أن الوصف المضاف إذا كان مثنى أو جمعاً على حدّه، يجوز اقترانه بأل وخلو المضاف إليه عنها، كقوله:

إِنْ يُغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوَطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بَعْنِي^(١).

وَرَبِّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْلاً تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلًا

إكساب^(٢) الثاني التأنيث للأول مشروط بتأهيل الأول للحذف؛ بمعنى أنه لو حذف الأول لاستقام المعنى المفاد قبل الحذف، ويمثل هذا قول الشاعر يصف نسوة بأنهن يتمايلن في مشيهن تمايل الرماح التي تحركها الرياح:

مَشِيْنَنَ كَمَا اهْتَزَتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ^(٣)

(١) من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٩٦/٣)، والمقاصد النحوية (٣٩٣/٣). والشاهد فيه: قوله «المستوطننا عدن» حيث أضاف الاسم المقترن بـ«أل» إلى اسم ليس مقترناً بها، وهو قوله: «عدن»، وسوّغ ذلك كون المضاف وصفاً دالاً على مثنى. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ١٠٣٣/٢).

(٢) في الأصل: اكتساب.

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص (٧٥٤)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣١٠/٢). والشاهد فيه قوله: «تسفहत أعاليها مر الرياح»، حيث أنت الفعل مع أن فاعله «مر» مذكر، والمسوغ في ذلك اكتسابه التأنيث من المضاف إليه المؤنث، وهو قوله: «الرياح»، وصحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٩٣٠/٢).

فلو حذف المضاف وهو «مر»، وأقيم المضاف إليه وهو «الرياح» مُقَامَهُ، لاستقام المعنى المفاد قبل الحذف.

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدُ مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوَهَّمًا إِذَا وَرَدَ

لا يتحقق إضافة الشيء إلى ما اتحد به في المعنى، إلا إذا كانا مترادفين، كَبُرَّ قَمْحٌ، وسعيدٌ كُرْزٌ، وحيث منعت الإضافة في مثل هذا، فمما ورد مما يوهم ذلك يصرف عن ظاهره بتأويل الأوّل بالمسمى والثاني بالاسم، أي مدلول سعيد يسمى بكرز، ومدلول البر يسمى بالقمح.

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا

يؤخذ من قوله: (وبعض الاسماء يضاف أبدا): أن من الأسماء ما لزم الإضافة، فلا ينفك عنها بحال، وذلك أسماء مخصوصة، وهي: عند ولدى وسوى، فلا تستعمل مفردة عن الإضافة، ويؤخذ منه أيضا أن من الأسماء الملازمة للإضافة ما يأتي مفردا عن الإضافة، وقد تكفل ببيان هذا النوع الناظم فيما سيأتي:

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعَ إِيلاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

أي بعض الأسماء الملازمة للإضافة ما لا يضاف إلا للضمير، وشذ إضافة للاسم الظاهر، وقد أرشدنا إلى هذه الأسماء التي لا تضاف إلا للضمير قول الناظم - رحمه الله -:

كَوَحْدَ لَبِّي وَدَوَالِي سَعْدِي وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيَّ لِلْبَيِّ

(كوحد لبي) أي: لبيك، أي إقامة على إجابتك بعد إقامة (ودوالي سعدي): أي دواليك إدالة بعد إدالة، وسعديك أي: إسعادا بعد إسعاد، وشذ: لبي يديك، والحكم بشذوذ هذه الإضافة على مذهبه - أي الناظم - وأما على مذهب سيبويه فلا شذوذ.

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلِ حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

من الأسماء الملازمة إلى الجمل: حيث، ولا يشترط في إضافة حيث إلى الجمل أن تكون الجملة اسمية، بل إضافتها إلى الجملة عام للاسمية والفعلية، فيمثل إضافتها إلى الجملة الاسمية قولك: اجلس حيث زيدٌ جالسٌ، ويمثل إضافتها إلى الجملة الفعلية قولك: اجلس حيث جلس زيد، أو حيث يجلس زيد. ومما لازم الإضافة إلى الجمل بنوعيتها اسمية أو فعلية: إذ، فمن إضافتها إلى الجملة الاسمية: جئتكَ إذ زيدٌ قائمٌ، ومن إضافتها إلى الجملة الفعلية: جئتكَ إذ قام زيد، ثم إن ملازمة؛ إذ الإضافة إلى الجملة بنوعيتها، إذا لم تحذف الجملة ويؤتى بالتنوين عوضاً عنها، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾^(١)، وإلى ذلك أشار بقوله:

إِفْرَادُ إِذٍ وَمَا كَاذٌ مَعْنَى كَاذٍ أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَا بُبْدُ^(٢)

وأشار بقوله (وما كاذٌ معنى كاذ) إلى كل ما يجري مجرى إذ في استعماله ظرفاً ماضياً: كحين، ووقت، وزمان، ويوم؛ فإنه يضاف إلى الجملة بنوعيتها؛ فمن إضافتها إلى الجملة الفعلية: جئت حين جاء زيد، ووقت جاء عمرو، وزمان قدم بكر، ويوم خرج خالد، ومن إضافتها إلى الجملة الاسمية: جئت حين زيدٌ قائمٌ، ووقت زيدٌ أمير، وزمان عمرو قادم، ويوم بكر ضارب، وقوله: (أضف جوازاً) بيان لحكم إضافة هذه المذكورات إلى الجمل، واقتصاره على الإضافة إلى الجملة الفعلية الواقع في قوله: (نحو حين جا نبذ)، ليس للتخصيص؛ بل لبيان جواز الإضافة بقطع النظر عن كون المضاف إليه جملة اسمية أو فعلية.

وَابْنٍ أَوْ اعْرَبْ مَا كَاذٌ قَدْ أُجْرِبَا وَاخْتَرْنَا بِنَا مَثَلُو فِعْلٍ بُنْيَا

(وابن أو اعرب ما كاذٌ قد أجربا): يجوز الإعراب والبناء لكل ما شابه إذ: كيوم ووقت وحين وزمان، ويختار البناء على الإعراب فيما تلتته جملة مصدرية بفعل مبني،

(١) الواقعة: [٨٤].

(٢) بُبْدُ: طُرْح [اللسان: (نبذ)].

وهو معنى قوله: (واختر بنا متلو فعل بنيا)، وقد روي بالوجهين قوله: (على حين عابتُ المشيبَ على الصَّبَا) ^(١)، فالفتح على البناء، والكسر على الإعراب، هذا إذا وقع ما أشبه إذ قبل فعل مبني من حيث جواز الإعراب والبناء، وإن كان المختار البناء.

وَقَبْلَ فِعْلِ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرَبُ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا ^(٢)

(و) إما إن وقع (قبل فعل معرب أو مبتدأ) فـ(أعرب) على أوجه الرأيين، أو ابن على غير الأوجه، وإن كان لا يفند؛ إذ نفي التنفيد عنه المفاد بقوله: (ومن بني فلن يفندا) لا يثبت أن هذا الرأي وجيه.

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةٌ إِلَى جُمَلِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

معنى إلزامهم إذا بالإضافة إلى الجملة الفعلية عدم انفكاك إذا عن الجملة الفعلية، وإن نازع بعضهم في هذا الإلزام وجوز إضافتها إلى الاسمية.

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعْرَفٍ بِلَا تَفَرُّقِ أَضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا

أي لا يضاف كلتا وكلا إلا لمفهم اثنين، مُعْرَفٍ بغير العلمية، نحو: كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، ولا يضافان إلى المُعْرَفِ بالعلمية؛ فلا تقول: كلا زيد وعمرو، ولا كلتا هند ودعد.

وَلَا تُضِيفُ لِمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِيفُ

من الأسماء الملازمة للإضافة: أي، ولكن لا تضاف إلى المفرد المُعْرَفِ إلا إذا تكررت؛ فمن الإضافة إلى المعرفة إذا تكررت قوله:

(١) قاله النابغة الذبياني، وتمامه: «وقلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشيبُ وازعُ»، من قصيدة من الطويل. الشاهد في: «حين» حيث بني على الفتح لإضافته إلى فعل بناؤه لازم. هذه رواية، ويجوز كسره للإعراب في رواية أخرى.

وقوله: «وازع»: من وزعت الرجل إذا كففته (حاشية الصبان: ٢٥٦/٢)..

(٢) لن يفندا: لن يضعف رأيه [اللسان: فند].

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّيَ وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا^(١).

أَوْ تَنُو الْأَجْزَا وَآخِصْنَ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةِ

(أو) إلّا أن (تنو الاجزاء)، بأن يتعلق غرض المستفهم عن الأجزاء بأجزاء المضاف إليه: أي يكون الاستفهام عن الأجزاء، وذلك كقولك: أيُّ زيدٍ أحسن؟ أيُّ أيّ أجزاءه أحسن؟ فإذا لا يحسن الجواب إلّا بذكر الأجزاء، فيقال: عينه أو أنفه. (واخصن بالمعرفة موصولة أيًّا وبالعكس الصفة): لأي استعمالات كثيرة: فتستعمل موصولة، وتستعمل صفة، وتستعمل شرطية، وتستعمل استفهامية؛ ولها في كل استعمال من هذه الاستعمالات أسلوب مخصوص؛ فإذا استعملت موصولة لا تضاف إلّا لمعرفة، فتقول: يعجبني أيُّهم قائم، وإذا استعملت صفة أو حالًا لا تضاف إلّا إلى نكرة، فتقول على جعلها صفة: مررت برجل أيّ رجل، وتقول على جعلها حالًا: مررت بزيد أيّ فتى، وأشار إلى استعمالها شرطية أو استفهامية فقال:

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا

أي مما لازم الإضافة معنى لا لفظًا: أيّ الشرطية والاستفهامية، فتقول على سبيل الاستفهام: أيّ رجلٍ عندك؟ وأيّ عندك؟ وتقول على طريق الشرطية: أيّ رجلٍ تضربُ أضربُ، وأيّا تضربُ أضربُ.

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجَرٍّ وَنَصَبُ غَدَاةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدْرٌ

(وألزموا إضافة لدن فجر) المضاف إليه وهو القياس (و) أما (نصب غدوة بها) فغير القياس، وهو معنى قوله: (عنهم ندر) أي قليل الورد. هذا حكم لدن من أنها ملازمة للإضافة على القياس، ونصب غدوة بها قليل؛ لأنه عن بعض العرب.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٣١٧/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٣٩١). والشاهد فيه قوله: «أيّ وأيكم» حيث أضاف «أي» إلى مفرد معرفة، والذي جوز ذلك تكريرها. (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٨٢٦/٢).

وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ وَتَقِلُّ فَتَحُّ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ

(وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ): من الأسماء الملازمة للإضافة: مع، فتشترك مع لدن في هذا الوصف، وتنفرد عنها من حيثية أخرى، وهي أن لدن لا ابتداء غاية زمان أو مكان، و«مع» لمكان الاصطحاب أو زمانه؛ فتقول: جلس زيد مع عمرو، وجاء زيد مع بكر.

وَاضْمُ بِنَاءٍ غَيْرًا إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ نَائِيًا مَا عُدِمَا

حكم «غير» البناء على الضم في حالة عدم الإضافة لفظًا مع نية المضاف إليه، وتعرب في غيرها؛ فيثبت لها الإعراب إذا أضيفت لفظًا؛ وعليه فتقول: أصبت درهمًا لا غيره، بإعراب غير.

قَبْلُ كَغَيْرٍ بَعْدُ حَسَبُ أَوَّلُ وَدُونََ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُّ

(قبل كغير): أي يثبت لقبل وما ذكر معها، ما ثبت لغير من الإعراب في حال والبناء في حال آخر، وقد أشار إلى ما شارك غير، فقال: (بعد حسب أول، ودون والجهات أيضًا وعل).

وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

وشهد لإعراب قبلًا بالنصب، إذا ما نكرا قوله:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ^(١)

(١) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب (١/٤٢٦، ٤٢٩)، ولعبد الله بن

يعرب في الدرر (٣/١١٢)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص(٥٢٧).

والشاهد فيه قوله: «قبلا» حيث قطعه عن الإضافة، ولم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه؛

ولذلك أعرب متونًا، وهو هنا منصوب على الظرفية.

(المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٩٥٤/٢).

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

(و) ما ثبت للمضاف من الإعراب يثبت لـ (ما يلي المضاف) فـ (يأتي خلفاً، عنه في الإعراب)، بالشرط الذي ذكره الناظم بقوله: (إذا ما حذف) المضاف؛ لقيام قرينة عليه، وأقيم ما يليه مقامه، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾^(١) أي: حُبَّ العجل، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ فأعرب بإعرابه.

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

تقدّم في البيت الذي سلف قبل هذا البيت أن المضاف إذا حذف لقيام الدليل عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾؛ فإن العجل المذكور في هذه الآية هو المذكور في قوله تعالى: ﴿عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورًا﴾^(٢)، ومن المستحيل إشراب ما وصف بهذه الأوصاف؛ فالاستحالة قرينة ودليل على الحذف؛ وإنما أقيم المضاف إليه خلفاً عنه في الإعراب. وقد ذكر في هذا البيت أنه قد يحذف المضاف، ولا يأتي المضاف إليه خلفاً عنه في الإعراب؛ بل يبقى على جرّه.

لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَثِّلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

كقول الشاعر:

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٣).

فقد ثبتت الرواية بجرّ «نار» مع حذف المضاف؛ لأن الشرط موجود، وهو أن

(١) البقرة: [٩٣].

(٢) الأعراف: [١٤٨].

(٣) البيت لأبي دؤاد في جارية ابن الحجاج، وهو من المتقارب، في ديوانه ص (٣٥٣). والشاهد فيه «ونار» حيث حذف فيه المضاف وترك المضاف إليه بإعرابه، إذ تقديره: «وكلّ نار». ويروى بالنصب على إقامته مقام المضاف. (حاشية الصبان: ٢٠/٢٧٣).

المحذوف مماثل للمعطوف عليه، وتظهر مماثلة المحذوف للمعطوف عليه عند التقدير؛ فينتظم الكلام مع تقدير المحذوف هكذا وكل نارٍ توقدُ بالليل نارا.

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

(و) ذكر في هذا البيت أنه قد (يحذف الثاني ويبقى الأول، كحاله) أي على حاله الثابت له قبل حذف الثاني، وهو معنى قوله: (إذا به يتصل) المضاف بالمضاف إليه؛ فيبقى على رفعه إن كان قبل حذف المضاف إليه مرفوعاً، ويبقى على نصبه أو جره إن كان قبل حذف الثاني منصوباً أو مجروراً؛ ولكن ثبوت هذا الحكم للأول عند حذف الثاني.

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أُضِفَتِ الْأَوَّلَا

ويمثله^(١) قول الناظم: قطع الله يدَ ورجلَ من قالها، أي: يدَ من قالها، ورجلَ من قالها.

فَصَلَّ مُضَافٍ شَبَهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزُ وَلَمْ يُعَبِّ

أي يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف أو الظرف إذا كان المضاف شبيهاً بالفعل، وذلك كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، ويمثل هذا في المصدر قوله تعالى: وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ^(٢) بنصب «أولادهم» وجر «شركائهم». ويمثله بالنسبة لاسم الفاعل قراءة بعض القراء: فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدَّهُ رُسُلَهُ^(٣) - بنصب «وعده» وجر «رسله». وقد أشار إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما ذكره في البيت الذي صدره بقوله:

(١) في الأصل: ويمثل.

(٢) الأنعام: [١٣٧].

(٣) إبراهيم: [٤٧].

فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَارًا وَجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

فمن الفصل باليمين ما حكاه الكسائي^(١) من كلامهم: هذا غلامُ والله زيد. ويمثل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي قوله:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(٢)

فقد فصل بين المضاف وهو «كف» والمضاف إليه وهو «يهودي» يوما، وهو أجنبي؛ لأنه معمول لخط. ومن الفصل بالنعته قوله: (من ابن أبي شيخ الأباطح طالب)^(٣): أي من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

(١) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء الكوفي، أبو الحسن الكسائي: إمام في اللغة والنحو والقراءة، له تصانيف، منها: «معاني القرآن» و«المصادر» و«الحروف» و«القراءات» ومختصر في «النحو» [الأعلام (٤/٢٨٣)].

(٢) قاله أبو حية النميري، وهو من الوافر.

والشاهد في: «بكف يومًا يهودي» حيث فصل بين المضاف وهو بكف - والمضاف إليه وهو يهودي، بقوله: «يومًا» وهو أجنبي. (المعجم المفصل: ٧٢٥/٢).

(٣) صدر البيت: «نحوتُ وقد بلُّ المراديُّ سيفه». قاله معاوية بن أبي سفيان، رضي الله عنهما، وهو من الطويل، في الدرر (٤٦/٥).

والشاهد في: «من ابن أبي شيخ الأباطح طالب»؛ إذ التقدير: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، فوصف قبل ذكر المضاف إليه.

قوله «المرادي» هو عبد الرحمن بن عمرو العروف بـ«ابن ملجم»، «شيخ الأباطح»: أراد به شيخ مكة - شرفها الله تعالى - فإن أبا طالب كان من أعيان أهلها وأشرفها. (حاشية الصبان: ٢٧٨/٢).

(المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ)

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَاءِ اكْسِرُ إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا كَرَامٍ وَقَدَى^(١)

يثبت الكسر لآخر ما أضيف إلى ياء المتكلم في كل حال؛ إلّا إذا كان معتلاً بالألف أو الياء؛ فالمعتل بالياء تدغم ياؤه في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم، فتقول: قاضي، وأما المعتل بالألف فتسلم الألف وتفتح ياء المتكلم، فنقول: عصاي هذا حكم المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان معتلاً، فإن كان صحيحاً كغلامي، كسر آخره، وكذا يكسر آخره إذا كان جمع تكسير كغلامي؛ وأشار إلى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان مثني أو مجموعاً عاطفاً له على قوله: (إذا لم يك معتلاً):

أَوْ يَكُ كَابِنِينَ وَزَيْدِينَ فَذِي جَمِيعَهَا أَلْيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا احْتِذِي

فإذا أضفت المثني في حالة النصب والجر إلى ياء المتكلم، قلت: زیدی - بفتح ياء المتكلم - والأصل: زيدین لي، فحذفت النون واللام للإضافة، وأدغمت الياء في الياء، وفتحت ياء المتكلم، فتقول: زیدی، وأما جمع السلامة إذا أضفته إلى ياء المتكلم، قلت: زیدی رفعاً ونصباً وجرّاً، والأصل في حالة الرفع زيدون لي، حذفت النون واللام للإضافة، وبقيت الواو وياء المتكلم، وسبقت الواو بالسكون، فقلبت ياء، وأدغمت في ياء المتكلم، وقلبت ضمة الدال كسرة؛ لتصلح الياء، وقيل: زیدی بفتح ياء المتكلم، وهو معنى قوله: (فذي، جميعها ألياً بعد فتحها احتذي).

وَتُدْغَمُ أَلْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَآوٍ ضُمَّمٌ فَاكْسِرُهُ يَهْنُ

قد تضمن هذا البيت صفة العمل في المثني والمجموع إذا أضيفا إلى ياء المتكلم من إدغام الياء في الياء، وذلك ظاهر في حالي النصب والجر، وأما في حالة الرفع، فالمثني لا ياء فيه تدغم في ياء المتكلم، ولا تقلب ألف التثنية ياء فتدغم في ياء المتكلم، وأما

(١) القدي: ما يقع في العين وما ترمي به [اللسان: قدي].

جمع السلامة في حالة الرفع فتدغم الياء في الياء، ولكن بعد عمل آخر قد أسلفت
البيان فيه. ثم أشار إلى حكم المقصور، وهو المعتل بالألف عند هذيل، وعند غيرهم
فقال:

وَأَلْفًا سَلَّمَ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنِّ هُذَيْلٍ^(١) انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنًا

أي تسلم الألف من قلبها ياء في المثني عند جميع العرب حتى هذيل، وأما ألف
المقصور، فتسلم عند غير هذيل، وتقلب ياء عند هذيل، وتدغم في ياء المتكلم، فتقول
في مثل عصاي: عَصَيَّ.

(١) هُذَيْلٌ: قبيلة، وحي من مضر، وهو هُذَيْلُ بنِ مدرِكة بنِ إِيَّاس بنِ مُضَرَ. وقيل: هذيل قبيلة
من خندف أعرقت في الشعر [اللسان: (هذل)].

(إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ)

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقَ فِي الْعَمَلِ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

يثبت للمصدر ما ثبت لفعله من العمل إذا ناب عنه، نحو: ضربًا زيدًا، أي اضرب زيدًا، فضربا نائب عن اضرب، ومثل المصدر في ذلك اسمه.

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلَّ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفَعَ عَمَلَهُ

فتكمل عمل المصدر بالفاعل إن أضيف إلى المفعول، نحو: عجبت من شرب العسل زيدًا، ومنه قول الشاعر:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ^(١)

برفع تنقاد على الفاعلية. وتكمل عمله بالمفعول إذا أضيف إلى الفاعل، نحو: عجبت من شرب زيد العسل قد علمت أن المصدر يضاف إلى الفاعل تارة، ويضاف إلى المفعول تارة أخرى، ومعلوم لك أن المضاف إليه حكمه الجر أيًا كان، فاعلًا أو مفعولًا، ولكن لا نعلم حكم تابعه، صفة كان أو معطوفًا، إلّا من قول الناظم:

وَجُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

فاستفدنا من كلامه: أنه يجوز في التابع الجر الذي حكم به على المضاف إليه، ويجوز في التابع مراعاة المحل، فتقول على الاعتبارين: عجبت من شرب زيد الظريف (بالجر) والظريف (بالرفع)، هذا إذا كان المصدر مضافًا للفاعل؛ فإن كان مضافًا للمفعول، كان لك في التابع الجر والنصب بالاعتبارين السابقين.

(١) قاله الفرزدق، من البسيط. و«تنفي» من نفيت الدراهم: أُنزَتْهَا لِلتَّنْقَادِ، والضمير في «يدها» يرجع إلى الناقة، «تنقاد»: مصدر على وزن تَفْعَالِ.
والشاهد فيه: إضافة المصدر إلى مفعوله ورفع الفاعل في قوله: نفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ.
(حاشية الصبان: ١٩/٢).

(إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ)

كَفَعْلِهِ اسْمٌ فَاعِلٌ فِي الْعَمَلِ إِنَّ كَانَ عَنْ مُضِيهِ بِمَعَزِلِ

(كفعله اسم فاعل في العمل): أي يثبت لاسم الفاعل من العمل ما ثبت للفعل الذي جرى عليه اسم الفاعل في الحركات والسكنات، وهو المضارع؛ فيلزم إذاً أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لا إن كان بمعنى الماضي، وهو مفاد قوله: (إن كان عن مضيه بمعزل)، فلا يجوز أن تقول: هذا ضاربٌ زيداً أمس؛ بل يتعين الجر فتقول: هذا ضاربٌ زيدٍ أمس.

وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَاءٍ أَوْ نَفِيًّا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا

من شروط عمل اسم الفاعل أن يعتمد على شيء قبله: من استفهام، أو نفي، أو نداء، أو يقع صفة لموصوف قبله، أو يقع مسنداً، بأن يقع خبراً لمبتدأ، أو خبراً لكان، أو مفعولاً لظن؛ مثال ما اعتمد على استفهام: أضرارٌ زيدٌ عمرًا؟ ومثال ما تقدمه النداء: يا طالعاً جبلاً، ومثال ما وقع صفة: مررت برجلٍ ضاربٍ عمرًا، ومثال ما وقع خبراً لكان: كان زيدٌ ضارباً عمرًا، ومثال ما وقع مفعولاً لظن: ظننت زيداً ضارباً عمرًا.

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتًا مَحذُوفٍ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ

شرط عمل اسم الفاعل الاعتماد، وهو صادق بالاعتماد على مذكور في نظم الكلام، وعلى مقدر معلوم من الدليل، ويمثله قول الشاعر: (كناطح صخرةً يوماً ليوهنها)^(١)، فقد اعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر: أي كوعل ناطح... إلخ

(١) تمامه: «فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل». قاله الأعشي ميمون من قصيدته المشهورة من البسيط.

الشاهد في: «كناطح صخرة» فإنه اسم فاعل عمل عمل فعله لاعتماده على موصوف مقدر؛ لأن تقديره: «كوعل ناطح». (حاشية الصبان: ٢/٢٩٥). وقد ورد بلفظ «الدراهيم» بدل «الدراهم».

وَأَنَّ يَكُنْ صِلَةً أَلْ فِي الْمَضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِي

ما اشترط في عمل اسم الفاعل - وهو أن يكون بمعزل عن المضى - غير شرط فيما وقع صلة لأل؛ إذ ما وقع صلة لأل يعمل مطلقاً، كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، نحو: الضاربُ زيداً أمس، أو الآن، أو غداً.

فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فِي كَثْرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بَدِيلٌ

نص في هذا على صيغ تصاغ من الفعل؛ للدلالة على الكثرة، فيثبت لها جهتان: الدلالة على كثرة الفعل، والعمل؛ كاسم الفاعل، ويمثل دلالتها على الكثرة مع العمل ما سمع من كلامهم: أما العسلُ فأنا شرابٌ، ثم إن ما صيغ من الفعل للدلالة على الكثرة ليس بمثابة واحدة في الكثرة؛ بل بعضه وهو فعال أو مفعال أو فعول، يدل على كثرة الفعل بدون تقييد مع استحقاق عمل اسم الفاعل، وقد أرشد إلى ذلك قوله:

فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ

بالنسبة إلى فعال، أو مفعال، أو فعول.

وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُمَا عَمِلُ

ما سوى المفرد (المثنى، والمجموع)، نحو: الضارِبَيْنِ والضارِبِينَ، حكمه حكم المفرد في العمل والشروط، نحو الضارِبِينَ والضارِبَتَيْنِ والضارِبِينَ، والضَّرَابِ والضوَارِبِ، والضارِبَاتِ. ثم بين أن ما يستحق العمل، تجوز إضافته إلى ما يليه، ويجوز نصبه لما يليه أيضاً، فقال:

وَأَنْصَبُ بِذِي إِعْمَالٍ تَلَوْا وَهُوَ لَنْصَبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

ويمثل النصب قولك: ضاربٌ زيداً، ويمثل الجر بالإضافة قولك: ضاربٌ زيد؛ فإن كان لذي الأعمال مفعولان، وأضفت إليه أحدهما؛ وجب نصب الآخر، فتقول: هذا معطي زيدٍ درهماً، أو هذا معطي درهمٍ زيداً.

وَاجْرُزُ أَوْ انْصَبَ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضَ

يجوز في تابع المضاف إلى اسم الفاعل الجر والنصب، نحو: ضاربُ زيدٍ وعمرو، أو عمرًا، ولا يلتمس للجر علة لظهور عطف مجرور على مجرور، وإنما يلتمس للنصب علة، وهو أنه يقدر له عامل، ففي مثل قولك: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً: أي ويضرب عمرًا.

وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلٍ

جميع ما تقرر لاسم الفاعل يتقرر لاسم المفعول، فيستحق العمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال إن اعتمد على نفي أو استفهام، ويستحق العمل أيضًا ولو لم يعتمد على شيء من الاستفهام أو النفي إن كان مصاحبًا لأل، والمثال الذي أحرز شرط العمل، قولك أمضروب الزيدان الآن، أو غدًا؟ وتقول في عمل اسم المفعول الذي لا يحتاج إلى شرط - وهو المقترن بأل - : جاء المضروب أبوه الآن، أو غدًا، أو أمس.

فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي

حكم اسم المفعول حكم الفعل المبني للمفعول في المعنى والعمل؛ فيرفع كل منهما ما يرفعه الآخر، فهما نظيران في الحكم، فتقول في عمل الفعل المبني للمفعول: ضُربَ الزيدان، فكذلك تقول: أو مضروبُ الزيدان؟ فإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر، فتقول: المعطى كفافًا يكتفي فالرفوع في هذا المثال ما تحمله اسم المفعول من الضمير العائد على ما دلت عليه الألف واللام، وكفافًا هو المفعول الثاني، فينتظم المعنى: الذي يعطي هو كفافًا يكتفي بما يعطاه، هو خبرٌ لفظًا إنشاءً معنى، أي: فليكتف بما يعطاه.

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَمَحْمُودٍ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ

يجوز فيما أسند إلى اسم المفعول على جهة الفاعلية، أن يضاف إليه، فيجوز في مثل قولك: الورعُ محمودٌ مقاصده - برفع مقاصده - أن تضيفه إلى اسم المفعول، فتقول: محمودُ المقاصد - بجر المقاصد - بالإضافة إلى اسم المفعول.

(أَبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ)

أي كيف يقوم بناؤها؟ وعلى أي ميزان تصدر؟ وقد بين الناظم موازين المصادر بيانا جاريًا على أفعالها التي تتصرف منها، فقال:

فَعَلٌ قِيَاسٌ مَصْدَرِ الْمَعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرَدٍّ رَدًّا

(فَعَلٌ قِيَاسٌ مَصْدَرِ) الفعل (المعدى، من ذي ثلاثة كَرَدٍّ رَدًّا) أي: رد رَدًّا، وَضَرَبَ ضَرْبًا، وَفَهِمَ فَهْمًا، هذه مصادر الفعل الثلاثي الذي يتعدى لواحد.

وَفِعْلٌ اللَّازِمُ بِأَبْهَ فَعْلٌ كَفَرَحٍ وَكَجَوَى وَكَشَلَلٌ

(و) أما (فَعْلٌ اللَّازِمُ بِأَبْهَ فَعْلٌ) أي: فباب مصدره فَعْلٌ - بتحريك العين في المصدر - (كَفَرَحٍ وَكَجَوَى وَكَشَلَلٌ)، هذه مصادر فَعْلٌ اللَّازِمُ محرك العين بالكسر.

وَفَعْلٌ اللَّازِمُ مِثْلُ قَعْدَا لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَادٍ كَغَدَا

(و) أما (فَعْلٌ اللَّازِمُ) محرك العين بالفتح (مثل قعد) ف - (له فُعُولٌ بِاطْرَادٍ كَغَدَا) أي: يأتي مصدره على فُعُولٌ - بضم الفاء والعين - في المصدر، مثل: قعد قُعودًا، وإنما يأتي مصدر فَعْلٌ اللَّازِمُ على فُعُولٌ:

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا أَوْ فِعْلَانًا فَادِرٍ أَوْ فِعَالًا

(ما لم يكن مستوجبًا فِعَالًا) أي: مدة عدم استيجاب فَعْلٌ اللَّازِمُ فِعَالًا - بكسر الفاء - (أَوْ فِعْلَانًا) بفتح الفاء (فادر) أي: اعلم موازين المصادر على ما ضبطه نَقْلَةُ اللُّغَةِ (أَوْ فِعَالًا) بضم الفاء.

فَأَوَّلُ لِيْذِي امْتِنَاعٍ كَأَبِي وَالثَّانِي لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا

(فَأَوَّلُ لِيْذِي امْتِنَاعٍ كَأَبِي) إِبَاءٌ وَشَرَدٌ شِرَادًا (والثاني للذي اقتضى تقلبًا)، نحو: طاف طَوَفَانًا، وجمال جَوَلَانًا.

لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلٌ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٌ

(للداء فُعَالٌ أو لصوت) أي: يأتي مصدر ما دل على داء أو صوت على فُعَالٍ - بضم الفاء - كَسَعَلَ سُعَالًا، وَزَكِمَ^(١) زُكَامًا، وَمَشَى بَطْنَهُ مُشَاءً، وَيَأْتِي مَصْدَرُ مَا دَلَّ عَلَى صَوْتٍ عَلَى فُعَالٍ أَيْضًا، كَنَعَبَ الْغُرَابُ نُعَابًا، وَنَعَقَ الرَّاعِي نُعَاقًا، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَشَمَلٌ، سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٌ)، إِلَى أَنَّ فَعِيلًا يَأْتِي مَصْدَرًا لِمَا دَلَّ عَلَى سَيْرٍ أَوْ صَوْتٍ، كَصَهْلٍ صَهِيلًا، وَرَحَلَ رَحِيلًا.

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لَفْعَالًا كَسَهْلُ الْأَمْرِ وَزَيْدٌ جَزُلًا

يَأْتِي مَصْدَرُ فَعُلٍ - بضم عين الكلمة - عَلَى فُعُولَةٍ، كَسَهْلُ سُهُولَةٍ، وَصُعْبُ صُعُوبَةٍ، وَيَأْتِي عَلَى وَزْنِ فَعَالَةٍ، كَجَزُلٌ جَزَالَةٌ، وَنُصْحٌ نَصَاحَةٌ.

وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابِهِ النَّقْلُ كَسُخِطٍ وَرِضَا

مَا سَبَقَ مِنْ أَوْزَانِ الْمَصَادِرِ الْجَارِيَةِ عَلَى أَفْعَالِهَا هُوَ الْقِيَاسُ، فَمَا وَرَدَ مُخَالَفًا لِمَا سَبَقَ، فَبَابِهِ النَّقْلُ لَا الْقِيَاسُ، فَيَعْوَلُ عَلَى مَا وَرَدَ مِنْهُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسٌ مَصْدَرُهُ كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ

(وغير ذي ثلاثة مقيس، مصدره) التفعيل (كقُدْسِ التَّقْدِيسِ)، ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٢)، ومنه:

وَزَكُّهُ تَزْكِيَةٌ وَأَجْمَلًا إِجْمَالٌ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا

أَيُّ مِنْ مَصْدَرٍ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِي تَجَمَّلًا: أَيُّ مَصْدَرٍ تَجَمَّلَ، وَمِنْهُ أَيْضًا

(١) زُكِمَ مِنْ الْأَفْعَالِ الْمُلَازِمَةِ لِلْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، يُقَالُ: زُكِمَ فُلَانٌ، وَزَكَمَهُ اللَّهُ وَأَزَكَمَهُ [اللسان: زَكِمَ].

(٢) النساء: [١٦٤].

تزكية مصدر زكّه.

وَاسْتَعِدَّ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمَ إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا التَّالِزِمْ

أي: مصادر الرباعي ما تلزم فيه التاء غالبًا، كاستعاذة^(١) وإقامة، وقد لا تلزم كقوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾^(٢).

وَمَا يَلِي الْآخِرَ مُدًّا وَافْتِحَا مَعَ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتِحَا

بِهَمْزٍ وَصَلٍ كَاصْطُفِي وَضُمِّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا

يجري هذا الوزن في كل مصدر افتتح بهمز الوصل، كمصدر انطلق واصطفي واستخرج، فنقول انطلاقًا واصطفاءً واستخراجًا، وأشار بقوله: (وضم ما، يربع في أمثال قد تلملما)، إلى أن ما لم يفتح بهمز الوصل لا يكسر فيه ثالث الحروف، بل يضم فيه رابع الحروف، فهما لم يشتركا في المد والفتح، بل مختلفان في الحركات، فذاك يكسر فيه ثالث الحروف، وهذا يضم فيه رابع الحروف، ويمثل هذا تلملم تلملما - بضم رابع الحروف - وتدحرج تدحرجا.

فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَالًا وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَأَ أَوْلَا

يأتي مصدر فَعْلَلٌ على فِعْلَالٍ، نحو دَحْرَجَ دِحْرَاجًا، وَسَرَهَفَ^(٣) سِرْهَافًا، ويأتي أيضًا على فَعْلَلَةٌ، نحو: دَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وَبَهْرَجَ بَهْرَجَةً، وَسَرَهَفَ سَرَهْفَةً، وهذا مقيس، وذلك غير مقيس.

لِفَاعِلٍ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاغُ عَادَلَةُ

(١) «استعاذة» الذي مثل به الشارح لمصادر الرباعي، ليس من الرباعي، وإنما هو مصدر الفعل السداسي «استعاذ»، فلعله سهو منه.

(٢) النور: [٣٧].

(٣) السَّرَهْفَةُ: نَعْمَةُ الْغَدَاءِ [اللسان: (سرهف)].

كل فعل على وزن فاعل، فمصدره الفِعالِ المفاعلة، نحو: ضارب ضراباً ومضاربة، وقاتل قتالاً ومقاتلة. وما ذكر من المصادر مع ضبطها بأوزانها، فسييله النقل المرشح بالقياس، فما ورد على خلافه فلا سبيل له إلا السماع.

وَفَعَلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْهُ وَفَعَلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْهُ

إذا أريد الإخبار بمرة من الفعل، قيل: فعلة - بفتح الفاء - فيقال: سجدة للمرة من السجدات، ويقال: سجدة - بكسر الفاء - لهيئة السجود، هذا في مصدر الثلاثي.

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالثَّالِثَةِ الْمَرَّةِ وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْخِمْرَةِ

إذا أريد الإخبار عن المرة بمزيد الثلاثي، ألحقت به تاء التأنيث، فتقول: أكرمت زيدا إكرامة، أي: حصل له مرة من الإكرام، وشد في مصدر المزيد أن يقال على الهيئة؛ كالخمرة للهيئة من اختمر: أحسن عَمَّتْهُ.

* * *

(أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ)

إذا أُريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، جيء باسم الفاعل على وزن فاعل، وإليه الإشارة بقوله:

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمٌ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَعَدَا

هذا الوزن لكل مصدر صيغ من فَعَلَ - بفتح العين - اسم فاعل، سواء كان متعدياً أو لازماً، فيقال مِنْ ضَرَبَ: ضارب، وَمِنْ ذَهَبَ: ذاهب، وَمِنْ إِذَا: غذا. وإن كان فِعَلَ - بكسر العين - فُصِّلَ بين المتعدي منه واللازم، فالمتعدي منه يأتي اسم الفاعل منه على فاعِلٍ قِيَّاسًا، واللازم يأتي منه اسم الفاعل على فاعل سماعًا. وكذا اسم الفاعل من فَعُلَ - بضم العين - يأتي منه على فاعل سماعًا، وإليه يشير قوله:

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفِعَلٌ غَيْرُ مُعَدِّي بَلْ قِيَّاسُهُ فِعَلٌ

لا يصاغ اسم الفاعل على زنة فاعِلٍ من فِعَلَ - بكسر العين - إذا كان لازماً إلا سماعًا؛ وإنما يصاغ قِيَّاسًا على فِعَلٍ - بكسر العين - نحو: نَضِرَ فهو نَضِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ، وَأَشِرٌ^(١) فهو أَشِرٌ، وعلى فَعْلَانٍ نحو: عَطِشَ فهو عَطِشَانٌ، وعلى أَفْعَلٍ نحو: سَوِدَ فهو أَسْوَدٌ، وَجَهَرَ فهو أَجْهَرٌ، وإليه يشير قوله:

وَأَفْعَلٌ فَعْلَانٌ نَحْوُ أَشِرٍ وَنَحْوُ صَدْيَانٍ^(٢) وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ

وأشار إلى قياس اسم الفاعل من فَعُلَ - بضم العين - فقال:

وَفَعُلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلٍ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمَلٌ

صوغ اسم فاعل من فَعُلَ - بالضم - على وزن فاعل مقصور على السماع؛

(١) الأَشِرُ: المَرَحُ، والبَطِرُ [اللسان: (أش)].

(٢) صَدْيَانٌ: شديد العطش [اللسان: (صدي)].

وإنما يصاغ منه على وزان فَعَلٌ، كضخْمُ فهو ضخْمٌ، وشهْمُ فهو شهْمٌ، ويصاغ أيضًا على فَعِيلٍ، نحو: جُمْلٌ فهو جميلٌ، وشُرْفٌ فهو شريفٌ، وقل أن يصاغ على أفعلٍ، نحو: خضُبٌ فهو أخضبٌ، ويقل صوغه أيضًا على فَعَلٍ، نحو بَطَلٌ فهو بطلٌ، وإليه يشير قوله:

وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ
وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ

قد أشار في هذا البيت إلى ما يصاغ من فَعْلٍ - بضم العين - قياسًا، وإلى ما يصاغ منه سماعًا.

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ
مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ

وزان اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف، وزان المضارع منه، ولكن مع كسر متلوّ الأخير منه، وضم ميم تزداد في أول اسم الفاعل، كما يرشد إلى ذلك قوله:

مَعَ كَسْرِ مَثَلُوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا
وَضَمِّ مِيمِ زَائِدٍ قَدْ سَبَقًا

فعلى هذا البيان، تقول: قاتل يقاتل فهو مُقاتِلٌ، ودحرج يدحرج فهو مدحرجٌ، وواصل يواصل فهو موَاصِلٌ، وتعلم يتعلم فهو متعلِّمٌ. فإن أردت أن تصوغ من الزائد على ثلاثة أحرف اسم مفعول أتيت به على زنة اسم الفاعل، غير أنك تفتح في اسم المفعول الحرف الذي كان مكسورًا في اسم الفاعل، وهو ما قبل الآخر، فتقول: مضاربٌ، ومقاتلٌ، ومنتظرٌ، وهو معنى قوله:

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرَ
صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُتَنْظَرِ

هذا الذي تقرر في اسم مفعول الفعل الزائد على الثلاث.

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ اطَّرَدُ
زِنَةُ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصْدِ

(و) أما ما تقرر وثبت (في اسم مفعول) الفعل (الثلاثي) من طريق النقل

و(اطرد) فيه (زنة مفعول كآت من قصد)، فتأتي به على وزان مفعول، فتقول: قصده فهو مقصود، وضربته فهو مضروب، ومررت به فهو ممرور به، هذا الوزن الذي طريقه القياس، وأما ما طريقه السماع فيأتي اسم مفعول الثلاثي على فعيل، نيابة عن مفعول، وهو ما أفاده بقوله:

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ

فينوب فعيل عن مفعول، فالمعنى المستفاد من مفعول هو المستفاد من فعيل، فقولك: رجل جريح، وامرأة جريح، بمعنى مجروح، وهكذا في كل وزن أتى على فعيل، فهو بمعنى مفعول، نحو فتاة كحيل، وفق كحيل، بمعنى مفعول، أي مكحول.

* * *

(الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ)

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

قد تقرر وثبت أن المراد بالصفة: ما دل على معنى وذات؛ فشمّل اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، والصفة المشبهة، وقد ثبت لاسم الفاعل العمل مثل الفعل الذي صيغ منه، وقد صرح الناظم بمشابهة الصفة المشبهة لاسم الفاعل فترفع الفاعل، ولكن الذي استحسنته علماء هذا الفن جر الفاعل في المعنى بها؛ فتقول: زيد حَسَنُ الْوَجْهِ - بإضافة الوجه - والأصل: حَسَنٌ وَجْهُهُ. وتقول أيضاً: طاهرُ الْقَلْبِ، والأصل: طاهرٌ^(١) قَلْبُهُ، ومنطلقُ اللسان، والأصل: منطلقٌ لسانُهُ. وقد نبه الناظم على ما يشترط في الفعل الذي تصاغ منه، وهو أن يكون لازماً لا متعدياً بقوله:

وَصَوِّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

(وصوغها من لازم) في قوة قضية حاصرة قائلة: لا تصاغ الصفة المشبهة إلا من اللازم، وقوله: (لحاضر) شرط في المعنى الذي هو جزء مدلولي الصفة، وهو أن يكون حاضراً، لا ماضياً ولا مستقبلاً؛ فلا تقول: طاهر القلب غداً أو أمس؛ فالمراد بقوله: (كطاهر القلب جميل الظاهر): المتلبس بالوصف في الحال.

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدِّي لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَ

يثبت للصفة المشبهة ما ثبت لاسم الفاعل الذي صيغ من الفعل المتعدّي؛ إذ هو الثابت له العمل، وأما ما صيغ من اللازم، فلا يثبت له العمل، وعمل الصفة المشبهة إنما كان بطريق الشبه لاسم الفاعل؛ فلا سبيل لها إلى العمل إلا إذا أشبهت اسم فاعل الفعل المتعدّي، وفي قوله: (على الحد الذي قد حدّد): إيماء إلى أن ما يشترط في اسم الفاعل من الاعتماد، يشترط في الصفة المشبهة.

(١) في الأصل: طهر.

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ

الشبه التام ما يكون في أخص الأوصاف، والشبه الناقص ما يكون في أعمها؛
فمشابهة الصفة المشبهة لاسم الفاعل ليس تاماً؛ فلذا امتنع سبق معمولها عليها وجرّاز في
اسم الفاعل، ويشترط في معمول الصفة المشبهة أن يكون ذا سببية، ولا يشترط ذلك في
اسم الفاعل، والمثال الجامع لما يشترط في الصفة المشبهة: زيد حَسَنُ الْوَجْهِ؛ فإنّ معمول
متأخر عن العامل، وهو أيضاً ذو سببية.

فَارْفَعُ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرِّمْ مَعَ أَلٍ وَذُونَ أَلٍ مَصْحُوبَ أَلٍ وَمَا اتَّصَلَ

شرط عمل الصفة المشبهة الرفع والنصب والجر، أن تقترن بأل، فإذا خلت عن
الاقتران بأل، كان شرط العمل أحد أمرين: اقتران معمول بأل، أو اتصاله بالصفة
المشبهة، حال كون المتصل

بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرِّدًا وَلَا تَجْرُرُ بِهَا مَعَ أَلٍ سُمًّا مِنْ أَلٍ خَلَا

(بها) أي بالصفة المشبهة (مضافاً) إلى الصفة (أو مجرداً) من أَلٍ والإضافة (ولا
تجرر بها): أي بالصفة المشبهة حال كونها (مع أَلٍ سما): أي اسماً (من أَلٍ خلا): أي
خلا من أَلٍ.

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسَمَا

(ومن إضافته لتاليها): أي خلا من الأمرين: من أَلٍ، ومن الإضافة لتالي أَلٍ (وما
لم يخل) من أَلٍ، أو من الإضافة لتالي أَلٍ (فهو بالجواز وسما): أي فهو موسوم ومعلم
ومعروف بالجواز.

(التَّعَجُّبُ)

بِأَفْعَلٍ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبًا أَوْ جِيءَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِيَا

الذي يقع به التعجب لدلالته عليه صيغتان: صيغة أفعل، وصيغة أفعل به، مثال أفعل: ما أحسن زيداً! أي أتعجب من حسنه، ومثال أفعل به: قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُوتَنَّا﴾^(١)، ولما كان الحسن من الأوصاف التي لا تقوم بنفسها، بل تحتاج إلى ما تقوم به؛ أشار الناظم إلى بيانه، وبيان حكمه من حيث الإعراب، فقال:

وَتَلَوْا أَفْعَلَ انْصَبْتَهُ كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدَقَ بِهِمَا

فينصب تالي أفعل، ويجر تالي أفعل، هذا عند ذكرهما في نظم الكلام فإن حذفاً للدليل وهو معنى قوله:

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحَّ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحُّ

فيحوز حذف ما يتعلق به التعجب - وهو المنصوب بعد أفعل، والمجرور بعد أفعل - إن دل عليه دليل، فجواز الحذف مقارن للدليل، فإن وجد الدليل جاز الحذف، وإلا فلا، فمن الحذف للدليل قوله:

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرًا بكاءً على عمرو وما كان أصبراً^(٢)

أي: وما كان أصبرها؛ فلا يسوغ الحذف إلا وجود الدليل. قد تقرر وثبت عن علماء اللغة العربية أن كلا من أفعل وأفعل به لا يتصرف، فلا تخرج صيغة أفعل عن

(١) مريم: [٣٨].

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص(٦٩)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص(٤٤٧).

والشاهد فيه قوله: «وما كان أصبراً»، حيث حذف المتعجب منه وهو الضمير المستتر في «أصبر» الواقع مفعولاً به لـ «أصبر». (المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٣١١/١).

الماضي، ولا تخرج صيغة أفعل به عن الأمر، وهو معنى قوله:

وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدَمًا لَزِمَا مَنَعُ تَصْرُفٍ بِحُكْمِ حُتْمَا

يشير بهذا البيت إلى أن منع تصرف صيغتي التعجب أمر ثابت عن متقدمي اللغة العربية، ولما كان دال التعجب لا يصاغ إلّا من فعل ثلاثي، متصرف، قابل للزيادة، وأن يكون من الأفعال التامة لا الناقصة، وألّا يكون منفيًا، وقد أحرز هذه الشروط قوله:

وَصُفُّهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي اثْنَيْنِ
وَعَبْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا وَعَبْرِ سَالِكِ سَبِيلِ فُعَلَا

فيشترط فيما يستعمل في التعجب أن يكون وافيًا لكل ما اشترط فيه، ويزداد على ما تقدم من الشروط^(١) ألّا يكون الوصف موافقًا لأشهل كأحمر، من كل وصف لا يقبل الزيادة، ومن شروط التعجب أن يكون قابل فضل، فلا يقال ما أحمره، ولا ما أسوده، إلّا إذا زيد على الوصف ما يكون محلاً للتعجب؛ كاشتداد الحمرة، واشتداد السواد، وقبح العور، فيقال ما أشد سواده! وما أشد حمرته! وما أقبح عوره! وهو معنى قوله:

وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبَّهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدَمًا
وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ

قد علمت أنه لا يصاغ التعجب إلّا مما استكمل الشروط، فعادم الشروط لا يستعمل في التعجب، إلّا إذا خلفها شيء زائد على الوصف يكون منشئًا للتعجب: كاشتداد الحمرة، واشتداد السواد، وقبح العور؛ فإذا يسوغ لك أن تقول: ما أشد حمرته! وما أشد سواده! وما أقبح عوره!

(١) أي ما تقدم في البيت الأول من الشروط وهو: الثلاثي المتصرف القابل للتفاضل التام غير المنفي.

وَبِالتُّدُورِ احْكُمِ لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرَ

أي احكم بندور ما ورد بناء التعجب منه مع عدم استكمالها للشروط؛ ونتيجة الحكم بالندور: أنه لا يقاس عليه، بل يقتصر على المسموع منه.

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ وَوَصْلُهُ بِهِ الزَّمَا

فلا تقول: زيذاً ما أحسن، وحيث لا يجوز التقدم؛ يجب التأخير، وهو صادق بالألف يفصل بين التعجب ومعموله شيء أصلاً، أو يفصل بينهما ظرف أو جار ومجرور، فأشار إلى جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور، فقال:

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٌ وَالْخَلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقْرَرَّ

(وفصله بظرف أو بحرف جر مستعمل)، والاستعمال من أدلة الجواز وإن لم يتفق عليه؛ ولذا قال الناظم: (والخلف في ذاك استقر): أي ثبت بينهم، فمنهم الجوز ومنهم المانع، وقد سلك طريق الجواز سيدنا علي - كرم الله وجهه - وقد مر على عمّار بن ياسر وهو مجندل، فمسح التراب عن وجهه، وقال: أعزّز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجندلاً^(١).

* * *

(١) رواية اللسان: وقف عليّ على طلحة وهو قتيل فقال: أعزّز عليّ أبا محمد أن أراك مجندلاً تحت نجوم السماء. أي: ملقى على الأرض صريعاً [اللسان: (جدل)].

كمثال الناظم، وكقوله تعالى في شأن السيد أيوب - صلوات الله وسلامه عليه - :
﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نُّعَمُّ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^(١)، فالمخصوص بالمدح هو سيدنا أيوب، ولم يذكر في نظم الآية؛ لتقدم ما يشعر به.

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعَلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلًا

أي اجعل كبئس ساء، في المعنى والحكم، تقول: ساء الرجل أبو جهل، واجعل كل فعل ثلاثي على زنة فَعُل - بضم العين - سواء كان بطريق الوضع أو بالتحويل، كنعم مطلقاً، أي في عدم التصرف، وإفادة المدح أو الذم، واقتضاء فاعل كفاعلها، ككونه ظاهراً مصاحباً لأل، أو مضافاً إلى مصاحبها، أو ضميراً مفسراً بتمييز؛ فتقول: ظرّف الرجل زيد، وضرّب رجلاً زيد، ونحّبت غلام القوم عمرو.

وَمِثْلُ نِعْمَ حَبِّذَا الْفَاعِلُ ذَا وَإِنْ تُرِدُ ذِمًّا فَقُلْ لَّا حَبِّذَا

(ومثل نعم) في الاستعمال في المدح والدلالة عليه (حبذا)، و(الفاعل) من حبذا خصوص (ذا وإن ترد ذمًا) بكلمة حبذا؛ فأدخل عليها لا (فقل لا حبذا).

وَأَوَّلِ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيًّا كَانَ لَّا تَعْدِلُ بَدَا فَهَوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

يذكر المخصوص بالمدح بعد حبذا، والمخصوص بالذم بعد لا حبذا، على ما ثبت له إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً؛ وخلاصة القول: أن ذا لما أشبهت الأمثال، والأمثال لا تتغير، بل تستعمل في المذكر والمؤنث بحالة واحدة؛ فكذلك ذا في حبذا لا تتغير عند تغير المخصوص بالمدح أو الذم، بل تلزم حالة واحدة مع المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع.

وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعُ بِحَبِّ أَوْ فَجُرْ بَالْبَا وَذُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

(١) ص: [٤٤].

تركيب «ذا» مع «حب» تركيب فعل وفاعل، وحكمه الرفع، فلا يجوز جره
بالباء الزائدة، بخصوص كون الفاعل «ذا»؛ فإن أسند «حب» إلى غير «ذا»، فقول:
«حب زيد»، جاز الرفع والجر بالباء الزائدة، فتقول: «حب زيد، وحب بزيد»، وجاز
- أيضاً - ضم الحاء وفتحها.

* * *

(أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ)

صُغُ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ أَفْعَلُ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذِّ أَبِي

يرشد كلام الناظم: إلى أن الفعل الذي يصاغ منه التعجب، هو الذي يصاغ منه أفعل التفضيل، وما يمتنع صوغ التعجب منه، يمتنع صوغ التفضيل منه، وقد سبقت الإشارة إلى شروط ما يصاغ منه التعجب، وهو أن يكون ثلاثياً، متصرفاً، قابلاً لفضل، تاماً لا من الأفعال الناقصة، موجباً لا منفيّاً، والمثال الجامع: «زيد أكرم من عمرو، وأفضل من خالد».

وَمَا بِهِ إِلَيَّ تَعْجُبٍ وَصِلُ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَيَّ التَّفْضِيلِ صِلُ

ما يتوصل به إلى التعجب الذي صيغ، مما لا يستكمل الشروط، كذلك يتوصل به إلى أفعل التفضيل، فكما تقول: «ما أشد استخراجه» في التعجب، كذلك تقول: «هو أشد استخراجاً من عمرو» في أفعل التفضيل.

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جُرِّدًا

لا يُبنى أفعل التفضيل إلّا على وضع مخصوص: إما التجرد، أو الإضافة، أو الاقتران بأل؛ ففي حال التجرد لا يخلو المفضل عليه من «من» لفظاً أو تقديرًا، فمن المقترن بمن لفظاً، قولك: زيد أفضل من عمرو»، ومن المقترن بمن تقديرًا، قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾^(١)، أي: أعز منك نفرًا، وإن أضيف أفعل التفضيل، أو اقترن بأل فلا تدخل «من» على المفضل عليه، فلا نقول: «زيد الأفضل من عمرو»، ولا «أفضل الناس من عمرو».

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدًا أَلْزِمَ تَذْكَيرًا وَأَنْ يُوَحَّدًا

يشير إلى أن أفعل التفضيل يلزم الإفراد والتذكير في كل من حالتي التجرد من «أل» والإضافة إلى نكرة، فلا يثنى مع المثني، ولا يجمع مع الجمع، ولا يؤنث مع

(١) الكهف: [٣٤].

المؤنث؛ بل يلزم الإفراد والتذكير؛ فتقول جارياً على هذا البيان: «زيد أفضل من عمرو، وأفضل رجل، وأفضل رجلين، وأفضل رجال، وهند أفضل امرأة، وأفضل امرأتين، وأفضل نساء»، وتقول: «هند أفضل من عمرو، وأفضل رجل، وأفضل رجلين، وأفضل رجال»، هذا حال أفعال التفضيل المضاف لنكرة، والمجرد من «أل»، أما حاله مع أل؛ فهو ما أشار إليه بقوله:

وَتَلُوْا أَلٌ طَبِقٌ وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَن ذِي مَعْرِفَةٍ

يؤخذ من قوله: (وتلو أل طبق) أن مطابقة أفعال التفضيل المقترن بأل أمر واجب متقرر لا نزاع فيه، وعليه يتخرج أن تقول: «زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات»؛ ولا يجوز عدم المطابقة، فتقول: «الزيدان، أو الزيدون الأفضل»، هذا حال أفعال التفضيل مع «أل»، وأما حاله مع الإضافة لمعرفة، فهو ما أشار إليه الناظم بقوله: (وما لمعرفة أضيف ذو وجهين) تقرر، أو ثبت عن عالم باللغة العربية؛ فيتخرج على هذا البيان أن تقول: «الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند أفضل النساء، والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء»، ويتخرج عليه - أيضاً - أن تقول: «الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فضليات النساء».

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبِقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ

أي: إذا نويت بأفعل معنى «من»، وهو التفضيل على المضاف إليه؛ جازت المطابقة وعدمها؛ فتقول على المطابقة: «الزيدون أفضلو القوم»، وعلى عدمها: «الزيدون أفضل القوم»، (وإن لم تنو به معنى من) بأن لم ترد به المفاضلة؛ فلا بد من مطابقته لما قرن به؛ كقولهم: «الناقص والأشج أعدلا بني مروان».

وَإِنْ تَكُنْ بِتَلُوِّ مِنْ مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا

يعني: أن «من» ومجرورها اللذين موقعهما في التركيب بعد أفعال التفضيل لا يتقدمان؛ فلا يجوز في مثل قولك: «زيد أفضل من عمرو» أن تقدم «من» ومجرورها؛ فتقول: «من عمرو زيد أفضل»؛ لأنه وإن كان صحيح المعنى إلا أنه وقع في غير مركزه، وهو تأخير «من» ومجرورها في كل حال، إلا إن كان مجرور «من» مستفهماً به.

كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

فالتقديم - في حال ورود الكلام على نهج الاستفهام - هو القياس، والتقديم - في حال وروده على نهج الإخبار - شاذ، ومنه قوله:

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبٌ^(١)

فلو انتظم الكلام على نهج القياس؛ لقليل: بل ما زودت أطيب منه.

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا وَمَتَّى عَاقِبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَّتَا

القياس في أفعال التفضيل رفعه للضمير؛ ففي قولك: «زيد أفضل من عمرو»، ضمير مستتر في «أفضل» يعود على «زيد»، هو مرفوع أفعال التفضيل، وأما رفعه الظاهر فتر قليل؛ وإليه الإشارة بقوله:

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

وإنما يقل ويندر رفع أفعال التفضيل للظاهر إذا لم يتعاقبا هو والفعل، وأما إن كان يصح أن يقع موقعه فعل لا يمس المعنى المراد بسوء، فلا يندر رفعه للظاهر؛ فمن ذلك المثل المشهور، وهو: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد»، فلو أتيت بالفعل موضع أفعال التفضيل - بأن قلت: يحسن في عينه الكحل - لم يختل المعنى المراد.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٢٦٩/٨)، وشرح الأشموني (٣٨٩/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٤٦٨). والشاهد فيه: قوله «منه أطيب» حيث قدم «من» التي في الخبر على أفعال التفضيل للضرورة الشعرية.

(النَّعْتُ)

يَتَّبَعُ فِي الإِعْرَابِ الإِسْمَاءَ الأَوَّلَ نَعْتُ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ

النعته هو أحد التوابع الأربعة التي تتبع متبوعها في إعرابه؛ فاتفقها في التبعية في الإعراب لا ينافي اختلافها فيما يراد منها بالنسبة للمتبوع، فيراد من عطف البيان التوضيح، ويراد من النعت ما أشار له الناظم بقوله:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

بيان النعت للمنعوت يأتي على نحوين وجهتين؛ لأنه إما أن يبين وصفاً من أوصاف المنعوت المفاد بقولك: «رجل كريم» مثلاً، أو يبين وصفاً من أوصاف سببيه، المفاد بقولك: «رجل كريم أبوه»، هذا حكم النعت من حيث التبعية في الإعراب للمنعوت، ومن حيث بيان حال وصفة المنعوت، وأما التبعية من حيث التعريف والتكثير؛ فأشار لها بقوله:

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا كَامِرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا

(وليعط في التعريف والتكثير ما) ثبت (لما، تلا) النعت وهو المنعوت أيًا كان الثابت للمنعوت تعريفاً، أو تنكيراً، فقوله: (كامرر بقوم كرمًا)، مثال للتبعية في التكثير.

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفُوا

النعته في تبعيته للمنعوت - أفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً - كالفعل؛ فيؤنث إذا أسند للمؤنث، ويذكر إذا أسند للمذكر، وتلحقه علامة التثنية والجمع إذا أسند لهما، ونتيجة كلام الناظم أنك إذا نعت المفرد المذكر، قلت: «مررت برجل حسن»، وإذا نعت المفردة المؤنثة قلت: «مررت بامرأة حسنة»، وإذا نعت المشئي، قلت: «جاءني رجلان حسنان»، وإذا نعت الجمع، قلت: «الزيدون رجال حسنون»،

وعلى هذا النهج، والنعته الذي يدندن عليه من أول الباب إلى هنا؛ إنما يكون بالمشتقات ضرورة أن الذات لا تقوم بالذات، وقد أشار الناظم إلى بيان ما يقع به النعت، فقال:

وَأَنْعَتْ بِمُشْتَقِّ كَصَعْبٍ وَذَرْبٍ وَشَبَّهَهُ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبِ

إثبات أمر لأمر لا يكون إلا مع قابليتهما، فإذا لا يثبت الوصف للموصوف إلا إذا كان الموصوف مما يقبل قيام الوصف به؛ كالأعيان الثابتة، والوصف مما يقبل القيام بالغير كالأعراض؛ فكان هذا داعياً لاشتراط الاشتقاق؛ لتضمن المشتق - في ضمن دلالة على الذات - المعاني المنتقلة؛ كالقيام مثلاً، فقائم يدل على معنى وذات، والذي يوصف به هو المعنى، فإذا قلت: «مررت برجل قائم»؛ فالذي اتصف به الموصوف هو القيام، ويدخل في المشتق ما يؤول بالمشتق كاسم الإشارة الواقع في قولك: «مررت بزيد هذا»؛ أي: المشار إليه، ويدخل في المشتق «ذو» بمعنى: صاحب، فإذا قلت: «جاءني رجل ذو مال»، كان المعنى: صاحب مال، ومن المشتق تأويلاً المنتسب كقرشي؛ فإذا قلت: «جاءني رجل قرشي»، كان المعنى، أي: المنسوب إلى قريش.

وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا

الجملة مشتركة بين الوقوع نعتاً، والوقوع خبراً، والوقوع حالاً؛ فلا بد لها من ضمير يربطها بالموصوف إذا وقعت نعتاً، وكذلك في الخبرية إذا وقعت خبراً، وكذلك في الحالية إذا وقعت حالاً؛ وإنما يشترط في الجملة - إذا وقعت نعتاً - أن يكون المنعوت بها نكرة؛ لأنها تؤول بنكرة؛ فيتفق النعت والمنعوت.

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَأَلْقَوْلَ أَضْمِرٍ تُصَبِّ

كالاستدراك على ما يتوهم مما سبق من قوله: (ونعتوا بجملة منكرة، فأعطيت ما أعطيته خبراً) فإنه يوهم أن كل ما يقع خبراً يقع نعتاً، فدفع هذا بقوله: (وامنع هنا)؛ أي: في باب النعت إيقاع ذات الطلب، فقد فارق النعت الخبر من حيث منع وقسوع

ذات الطلب نعتاً، فإذا ورد في الكلام البليغ وقوع ذات الطلب نعتاً، صرف عن ظاهره بإضمار القول، فإذا قيل: «مررت برجل اضربه»؛ أي: مقول فيه هذا القول.

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا **فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ**

عبارة قلقة؛ لأنهم لم ينعوتوا ثم يلتزموا، بل يقع المصدر نعتاً متلبساً بحالتي الإفراد والتذكير مع كل منعوت مذكراً، ومؤنثاً، مفرداً، ومثنى أو جمعاً؛ فيجري المصدر نعتاً على قولك: «رجل عدل، وامرأة عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل»، وإجراء المصدر نعتاً؛ إمّا على تقدير ذي عدل، أو على المبالغة.

وَنَعْتٌ غَيْرٌ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ **فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ لَأِذَا اتَّخَلَفَ**

يعني أن المنعوت إذا تعدد وأريد الإتيان بالنعته للجميع؛ فإن كان النعت مختلفاً أتى به بالعطف مفرقاً؛ نحو: «مررت برجلين كريم وبخيل». وأما إذا اختلف فإنه يؤتى به مجتمعاً غير مفرق نحو: «مررت برجلين كريمين أو بخيلين».

وَنَعْتٌ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى **وَعَمَلٍ أَتْبَعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ**

طريقة النعت إذا اتحد العاملان معنئ وعملاً أن يتبع المنعوت رفعاً ونصباً وجرّاً؛ فتقول: «ذهب زيد، وانطلق عمرو الكريمان»، و«حدثت زيدا، وكلمت عمراً الظريفين»، و«مررت على زيد، وجزت على بكر الصالحين»، فإن اختلف العاملان معنئ وعملاً فلا إتباع؛ بل يجب قطع النعت إلى النصب والرفع فتقول: «جاء زيد، وذهب عمرو العاقلين»، بتقدير: أمدح العاقلين، أو القطع إلى الرفع؛ ففي مثل: «جاء زيد، وذهب عمرو العاقلان»، برفع العاقلان بتقدير مبتدأ؛ أي: هما العاقلان، هذا في حال اختلاف العاملين في المعنى، ويجب القطع، ويمتنع الإتباع في حال اختلافهما في العمل؛ فإذا قلت: «كلمت زيدا، وانطلق عمرو»؛ وجب القطع، إمّا للنصب، فتقول: الظريفين؛ بتقدير: أمدح الظريفين، وإمّا للرفع، فتقول: الظريفان فتقدر مبتدأ أي: هما الظريفان.

وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

ينظر أولاً إلى المنعوت؛ فإن كان لا يخرج من حيز الإشكال إلى حيز الظهور؛ إلّا
بمتعدد من النعوت، أجريت عليه النعوت؛ فتقول: «مررت بزيد الشاعر الكاتب
الظريف الفقيه المحدث»؛ وإلّا توحد النعت.

وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعَلَّنًا

إذا كان المنعوت يتمثل في العيان، ويدرك عند القوة العاقلة بدون النعت؛ جاز في
النعت القطع والإتباع؛ فيجوز لك أن تقول: «مررت بزيد العاقل» بجر النعت على
الإتباع؛ ويجوز لك أن تقول: «مررت بزيد العاقل» بنصب العاقل على تقدير أمدح
العاقل، ويجوز لك أن تقول: «مررت بزيد العاقل» برفع العاقل، بتقدير مبتدأ؛ أي: هو
العاقل، وهو معنى قوله:

وَأَرْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

نكته إضمار عامل الرفع، أو النصب إظهار أن هذا نعت مقطوع عن المنعوت؛
لأن المنعوت واضح وغني عن النعت.

وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقِلُ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

يجوز حذف كل من النعت والمنعوت إن دل على المحذوف منهما دليل؛
فاشتراكهما في جواز الحذف لا ينافي كثرة الحذف في المنعوت، وقلته في النعت.

* * *

(التَّوَكُّيدُ)

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكَّدَا
مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا

التأكيد المعنوي لا يكون إلَّا بألفاظ مخصوصة؛ منها النفس والعين، فقوله (بالنفس أو بالعين... إلخ) ليس الحصر فيه لبيان أنه لا يؤكد إلَّا بهذين اللفظين؛ بل بالنسبة إلى التوكيد اللفظي، وهو إعادة اللفظ مرة ثانية، ولا يخلو التوكيد عن ضمير مطابق للمؤكد، تذكيراً وتأييماً، وإفراداً وتثنية وجمعاً، وأشار بقوله:

وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبِعَا
مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

إلى أن التوكيد بالنفس أو بالعين له هيئة مع المفرد، وهيئة مع المثني والجمع، فإذا أكدت بهما المفرد، قلت: «جاء زيد نفسه، أو عينه»؛ وإن أكدت بهما المثني، أو الجمع قلت: «أنفسهما، أو أعينهما، أو أنفسهم، أو أعينهم»؛ فنأتي بهما على أفعل في المثني والجمع، وهو معنى قول الناظم: (واجمعهما بأفعل إن تبع، ما ليس واحداً تكن متبعا) ثم إن التوكيد بالنفس، أو بالعين؛ لرفع احتمال التجوُّز في الإسناد، فإن القائل جاء زيد، يحتمل كلامه التجوُّز في الإسناد، وأن الجائي رسوله، أو كتابه؛ فالتوكيد بالنفس، أو بالعين رافع لهذا الاحتمال. وأما التوكيد بكل وتوابعه فهو للإحاطة والشمول؛ فإن الكلام مع عدم التوكيد بكل وتوابعه يحتمل عدم الإحاطة والشمول لكل الأفراد في قول القائل: جاء القوم أو الركب، وأن المتكلم استعمل الكل في البعض؛ لغرض من الأغراض، فالتوكيد بكل وتوابعه رفع هذا الاحتمال، وهو معنى قول الناظم:

وَكُلًّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا
كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلَا

قد وضعوا لإفادة الشمول ألفاظاً مخصوصة؛ منها «كل» فيؤتى بها لإفادة الشمول والإحاطة في كل تركيب يحتمل الكل والبعض؛ لرفع احتمال إرادة البعض، وإنما استعمل فيه الكل لغرض من الأغراض، وهو معنى قول الناظم: (وكلا اذكر في

الشمول)؛ أي: عند إرادة الشمول، وأن الكلام جارٍ على سنن الإخبار بالواقع، وأن الاحتمال مدفوع عنه، وكما استعملوا كلاً في الشمول استعمالاً مستنداً للوضع قد وضعوا.

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلَةٍ مِنْ عَمٍّ فِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ

من الألفاظ المفيدة للإحاطة والشمول لفظ «عامّة» مضافاً لضمير المؤكد، ويمثل هذا المعنى قولك: جاء القوم عامتهم.

وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعًا جَمَعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمِعًا

يؤخذ من قوله: وبعد كل أكدوا بأجمعاً... إلخ)، أن رتبة «كل» أرقى من رتبة غيرها من ألفاظ التوكيد، ويليهما أجمع، ويؤيد كلام الناظم قوله تعالى: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(١)، فإذا وجدت ألفاظ التوكيد كلها؛ كانت كل في مقدمتها، وإذا لم توجد كلها، وهو معنى قوله:

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمَعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعُ

هذه الألفاظ الموضوعية للتأكيد؛ تفيد الشمول والإحاطة لجميع الأفراد.

وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلُ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلُ

النكرة: إمّا محدودة كيوم وشهر وحول. وإمّا غير محدودة كوقت وحين وزمن. فاتفق البصريين على عدم جواز التوكيد مطلقاً يخالف رأي الكوفيين، بالتفصيل بين النكرة المحدودة وغير المحدودة؛ فيجوزون التوكيد في المحدودة، ويمنعونه في غير المحدودة، وهو رأي سديد؛ إذ المحدودة كشهر وحول مركب من أجزاء منفصلة، فإذا وقع الإخبار عن شيء منها، احتمل أن يكون استفعال جميع الأجزاء، وأن يكون أتى على البعض، وترك البعض؛ مثلاً قولك: «صمت شهراً»، يحتمل أنك صمت بعضه،

(١) الحجر: [٣٠].

وعبرت عنه بالكل لغرض عندك، ويحتمل أنك صمت الكل، وأن خبرك مطابق للواقع؛ فالاحتمال دائر بين هذين المعنيين لا يرفعه إلا التوكيد، بأن تقول: «صمت شهراً كله»، إذا أتى الصوم على جميعه.

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ عَنِ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلًا

فتقول جاء الزيدان كلاهما، وجاءت القبيلتان كلتاهما؛ فيقتصر في توكيد المثنى على كلا وكلتا، وهو معنى قول الناظم: (واغن بكلتا في مثنى وكلا) البيت.

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُفْصَلِ

لا تُقدِّم على توكيد الضمير المتصل بالنفس أو العين إلا إذا أكدته بالضمير المنفصل، ويمثل الصورة الجائزة: «قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم»، ويمثل الصورة المنوعة: «قوموا أنفسكم أو أعينكم»، ولكن هذا الشرط - وهو أنه لا يؤكد الضمير المتصل «بالنفس» أو «بالعين» إلا بعد المنفصل - خاص بضمير الرفع، وهو معنى قوله:

عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

(عنيت ذا الرفع وأكدوا بما، سواهما) أي أكدوا بغير «النفس» و«العين»، ولن يلتزموا تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المنفصل، وهو معنى قوله: (والقيد لن يلتزما)، وأشار إلى التوكيد اللفظي فقال:

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٍّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ اذْرُجِي اذْرُجِي

وكقوله: «إلى أين إلى أين النجاة»، وكقوله: «أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس»^(١).

(١) هذا عجز بيت من الطويل وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٦٧/٧)، وأوضح المسالك (١٩٤/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٤٦٧)، وصدر البيت: (فأين إلى أين النجاة ببغليتي).

وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِلَ

إذا أردت التأكيد اللفظي، وهو إعادة اللفظ مرة ثانية، فالتزم سيرته الأولى، فتوكيد الضمير المتصل بإعادته مع ما اتصل به، فتقول: «مررت بك بك، ورجبت فيك فيك».

كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلُ بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى

إذا أردت توكيد الحروف التي لم تستعمل في الجواب؛ كـ «نعم» وكـ «بلى»، يلزم في الإعادة ما كان متصلًا بالحرف المؤكد، فتقول: «إن زيدًا إن زيدًا قائم»، ولا تقول: «إن إن زيدًا قائم». فإن كان الحرف جوابًا؛ كـ «نعم» و«بلى»، و«جبر» و«أجل»، أعيد وحده، ولا يعاد مع ما اتصل به، فإذا قيل: «أقام زيد؟» قيل في الجواب: «نعم نعم»، أو «لا لا»، ولا يقال في الجواب: «نعم قام، نعم قام»، أو «لا لم يقم، لا لم يقم».

وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْذُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

الضمير المنفصل المرفوع يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا، فتقول في توكيد المتصل المرفوع بالمنفصل المرفوع: «قمت أنا»، وفي توكيد المتصل المنصوب: «أكرمتني أنا»، وفي توكيد المتصل المجرور: «مررت به هو».

والشاهد فيه: قوله: «أتاك أتاك»، و«احبس احبس» فإنه كرر اللفظ الأول بعينه.

(الْعَطْفُ)

الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٌ وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقُ

(العطف) يدخل تحته نوعان مفادان بالتفصيل الواقع في قوله: (إما ذو بيان أو نسق) الذي يتعلق به (الغرض الآن)، هو (بيان ما سبق) في التفصيل الذي سبق له، قوله: إما ذو بيان أو نسق، وقد رسمه ليمتاز عن عطف النسق، فقال:

فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبَهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

(فذو البيان تابع شبه الصفة)، وإنما كان شبه الصفة؛ لأهمها وإن اشتركا في البيان هما مختلفان في اللوازم؛ لأن الصفة تمثل الموصوف، وتظهر حاله، وأما عطف البيان فقد رسمه الناظم، فقال: (حقيقة القصد به منكشفه)، وذلك أن عطف البيان مسوق لإظهار وبيان ما يعنى ويقصد من المتبوع؛ ففي مثل قولك: «جاء أبو حفص عمر»، الغرض من عطف البيان توضيح أن المكني عنه بهذه الكنية، هو سيدنا عمر رضي الله عنه والغرض من النعت بيان حال المنعوت بإجراء الوصف عليه، وحيث إن عطف البيان تابع شبه الصفة، وقد تقرر وثبت للصفة موافقتها للمتبوع في الإعراب والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع.

فَأَوْلِيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وُلِي

(فأولينه)؛ أي عطف البيان (من وفاق الأول)؛ وهو المعطوف عليه عطف بيان (ما) وليه النعت (من وفاق الأول)، وهو المنعوت، وقوله: (النعت ولي) بيان لجهة الاشتراك من النعت وعطف البيان؛ فكل ما وليه النعت من الموافقة للمنعوت يشترك معه فيه عطف البيان، ولكن هذا يوافق المعطوف عليه عطف بيان، وذلك يوافق المنعوت.

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ

(فقد يكونان منكرين)؛ أي عطف البيان ومتبوعه (كما يكونان معرفين) عطف البيان ومتبوعه دائران على محور واحد؛ فإن كان المتبوع نكرة، كان عطف البيان كذلك، وإن كان المتبوع معرفة، كان عطف البيان كذلك.

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غَلَامُ يَغْمُرًا

كل ما رسم بعطف البيان صالح للبدلية، إلا إذا حال بينه وبين البدلية موانع البدلية، فيتعين أن يكون عطف بيان؛ لعدم صلاحيته للبدلية، وقد صورّه الناظم بصورتين؛ فمثل للصورة الأولى بقوله: «يا غلام يعمر»، فلو بحثنا عن المانع لوجدنا أن البدل على نية تكرار العامل، فكان من حق «يعمر» البناء على الضم؛ لأنه لو وقع بعد النداء؛ لكان كذلك، ومثل للصورة الثانية بقوله:

وَنَحْوِ بَشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُدَلَّ بِالْمَرْضِيِّ

فلو بحثنا في هذه الصورة لوجدنا أن المانع من البدلية، هو أن البدل على نية تكرار العامل؛ فيلزم أن التقدير في قول الشاعر:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقوعًا^(١).

(أنا ابن التارك بشر)، وقد علمت في باب الإضافة أن المضاف إذا كان مصاحبًا لأل لا يضاف إلا إلى ما فيه «أل».

(١) البيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥، وأوضح المسالك (٣/٣٥١) وشرح ابن عقيل ص ٤٩١، وشرح قطر الندى ص ٤٢٣ طبعة دار الفكر. و: «التارك» يجوز أن يكون من «ترك» بمعنى صير، ويجوز أن يكون من «ترك» بمعنى خلّى وفارق، «البكري» المنسوب إلى بكر بن وائل، «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد، «ترقبه» تنتظر موته لتنقض عليه فتأكله.

والشاهد في البيت: «التارك البكري بشر» فإن قوله: «بشر» عطف بيان على قوله: «البكري» ولا يجوز أن يكون بدلًا، لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان ينبغي لكي يصح أن يكون بدلًا، أن يحذف المبدل منه ويوضع البدل مكانه، فتقول: «التارك بشر»، ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بـ «أل» إلى اسم حالٍ منها، وذلك غير جائز.

(عَطْفُ النَّسَقِ)

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعِ عَطْفُ النَّسَقِ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَتَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ

حروف العطف، هي التي تشرك بين التابع والمتبوع في الأحكام، فإذا حكمت على التابع بحكم بأن حكمت عليه بالجمي، فقد أشركت المعطوف عليه في ذلك الحكم، فإذا قلت: «جاء زيد وعمرو»، فقد حكمت على كل من المعطوف والمعطوف عليه بالجمي، وبالرفع على الفاعلية.

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمْ أَوْ كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا

نص في هذا البيت على حروف العطف التي تشرك في الحكم والإعراب، ونص في البيت التالي لهذا على ما يشرك في الإعراب فقط دون الحكم، فقال:

وَأُتْبِعَتْ لَفْظًا فَحَسَبُ بَلٌ وَلَا لَكِنْ كَلِمٌ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

فإذا قلت: «جاء زيد وعمرو»، فعطفت بالواو، أو بالفاء، أو بثم، أو بأم، أو بحتي؛ فقد أشركت المعطوف مع المعطوف عليه في الإعراب والحكم، وإذا عطفت بـ «بل» أو بـ «لا» أو بـ «لكن» فقد أشركت المعطوف مع المعطوف عليه في الإعراب دون الحكم، مثال العطف بيل: «ما قام زيد بل عمرو»، ومثال العطف بلا: «قام زيد لا عمرو»، ومثال العطف بلكن: «لا تضرب زيداً لكن عمراً»، فقد اشترك المعطوف بواحد من هذه الثلاثة مع المعطوف عليه في الإعراب، واختلف عليه في الحكم؛ فالحكم في العطف بيل منفي عن الأول، ثابت للثاني، والحكم في العطف بلا ثابت للأول منفي عن الثاني، والحكم في العطف بلكن، منفي عن الأول ثابت للثاني.

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لِأَحَقًّا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

مفاد كلامه، أن الواو لا تقتضي ترتيباً ولا تعقيباً ولا مصاحبة في الحكم؛ بل تعطف المتقدم في الحكم على المتأخر فيه، والعكس، وتعطف المصاحب فيه؛ فإذا قلت:

«جاء زيد وعمرو»، لا يفيدك العطف بالواو، وأن مجيء زيد كان قبل مجيء عمرو أو بعده أو معه؛ بل يجوز أن يكون الحكم بالمجيء ثابتاً للمعطوف عليه قبل ثبوته للمعطوف، ويجوز العكس، وتجاوز المصاحبة في الحكم بالمجيء، ولا يعين القبليّة، أو البعدية، أو المصاحبة، إلّا القرائن.

وَإِخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ كاصْطَفَ هَذَا وَابْنِي

(واخصص بها)؛ أي بالواو (عطف الذي لا يغني، متبوعه)؛ أي لا يكتفي الكلام به (كاصطف هذا وابني)، و«تخاصم زيد وعمرو»، و«جلست بين زيد وعمرو»، فلا يجوز غير الواو في ذلك.

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

كل من الفاء وثم مرتب ومفيد أن رتبة المعطوف من حيث الحكم بعد رتبة المعطوف عليه؛ إلّا أن ترتبهما؛ أي المعطوف والمعطوف عليه من حيث الحكم بدون فاصل مع العطف بالفاء، ومع الفاصل إن كان بثم، فإذا قيل: «جاء زيد وعمرو» كان هذا إخباراً بأن مجيء عمرو عقب مجيء زيد بدون فاصل زمني؛ بل مترتين في المجيء؛ وأن هذا بعد هذا بدون فاصل، وأما العطف بثم فالترتيب موجود، ولكن مع الفاصل الزمني، فإذا قلت: «جاء زيد ثم عمرو»، كان الخبر عن مجيئهما مفيداً للترتب بينهما في المجيء، ولكن مع الفاصل الزمني.

وَإِخْصُصْ بِفَاءِ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةُ

اختصت «الفاء» من بين حروف العطف بعطف ما لا يصلح للصلة - لخلوه عن ضمير الموصول - على ما يصلح للصلة؛ لاشتماله على ضمير الموصول.

بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفَ عَلَى كُلِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

اختصت «حتى» بعطف الغايات، ولكن بشرط أن يكون غاية لما تلتها في الشرف أو في الخسة، مثال ما إذا كانت غاية في الشرف: «مات الناس حتى الأنبياء» ومثال ما

إذا كانت غاية في الحسنة: «قدم الحجاج حتى المشاة».

وَأَمْ بِهَا اعْطِفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أَوْ هَمْزَةٍ عَنِ لَفْظِ أَيِّ مُعْنِيَةٍ

العطف بأم لا يكون ولا يوجد إلا بعد الهمزة التي يستفاد منها التسوية بين الشيء ونقيضه، ويمثل هذا المعنى قوله تعالى: سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ^(١)، فاختصت «أم» بالعطف بعد همزة التسوية، وبعد همزة يستغني بها عن «أي» ويمثل هذا: «أجاء زيد أم عمرو؟» أي: أيهما جاء؟

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

ربما أسقطت همزة التسوية في بعض الكلام الفصيح إن كان خفاء المعنى مأموناً عند سقوطها، وقد قرأ بسقوط الهمزة بعض القراء فقرأ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَّذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٢)، ومن كلام بعض الشعراء:

لعمرك ما أدري وإن كنتُ دارياً بسبعِ رمينَ الجمرِ أم بثمانٍ^(٣)

أي أبسبع

وَبَائِقَطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَقَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قِيَّدَتْ بِهِ خَلَتْ

«أم» تكون عاطفة وتعد من حروف العطف إذا وقعت بعد همزة التسوية، فإن لم تتقدم عليها همزة التسوية، كانت بمعنى «بل» فتفيد الإضراب ويمثل هذا قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾^(٤): أي: بل يقولون افتراه.

(١) البقرة: [٦].

(٢) البقرة: [٦] وهذه القراءة لابن محيصن (شرح ابن عقيل ٢/٢٣٠) وهي من شواذ القراءات (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ١/٥٠).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص(٢٦٦)، والمقاصد النحوية (٤/١٤٢)، وشرح ابن عقيل ص(٤٩٦)، والشاهد فيه: قوله: «بسبع رمين الجمر أم بثمان» يريد أبسبع... فحذفت همزة الاستفهام.

(٤) السجدة: [٢، ٣].

خَيْرٌ أَبِحْ قَسَمٍ بِأَوْ وَأَبْهِمْ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

فتتوارد عليها عدّة معان: التخيير، والإباحة، والتقسيم، والإهغام، والتشكيك والإضراب، وقد وردت بهذه المعاني في فصيح الكلام، فمن ورودها للتخيير: «خذ من مالي درهماً أو ديناراً»، ومن ورودها للإباحة: «جالس الحسن أو ابن سيرين». ومن ورودها للتقسيم: «الكلمة، إما اسم، أو فعل، أو حرف». ومن ورودها للإهغام؛ أي إهغام الأمر على المخاطب، وهو أن يتزل معه في الكلام؛ ليقم عليه الحجة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١)، فأبهم الأمر على المخاطب؛ ليوقعه في التشكيك فيتوصل لإقامة الحجة عليه. وللشك؛ كقولك: «جاء زيد، أو عمرو»، إذا كنت شاكاً في الجائي منهما. وترد للإضراب^(٢)؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٣)، أي: بل يزيدون.

وَرَبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا نَمَّ يُلْفِ ذُو التُّطْقِ لِلْبَسِ مَنفَذًا

ربما أخلفت «أو» في معناها «الواو»، فالرسم لـ «أو»، والمعنى للواو، كقوله:

جاء الخلافة أو كانت له قدرًا كما أتى ربه موسى على قدر^(٤)

أي وكانت له قدرًا.

(١) سبأ: [٢٤].

(٢) الإضراب: هو الكفّ يقال: أضرب فلان عن الأمر فهو مُضْرِبٌ إذا كفّ. [اللسان (ضرب)].

(٣) الصافات: [١٤٧].

(٤) البيت من البسيط وهو لجرير في ديوانه ص ٤١٦، وشرح ابن عقيل ص ٤٩٩، وشرح قطر الندى ص ١٨٤.

و «قدرًا» بفتحتين، أي: موافقة له، أو مقدرة.

والشاهد فيه: قوله: «أو كانت» حيث استعمل فيه «أو» بمعنى «الواو» ارتكأنا على وضوح المعنى وعدم وقوع السامع في لبس.

وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةَ فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةَ

«إمّا» المسبوقة بـ «إمّا» مثلها ترد في فصيح الكلام بمعنى «أو» فتُرد للتخيير نحو: «خذ من مالي ما شئت، إما ديناراً، وإما درهماً»، وترد للإباحة نحو: «جالس، إما الحسن، وإما ابن سيرين»، وترد للتقسيم نحو: «الكلمة، إما اسم، وإما فعل، وإما حرف».

وَأَوَّلِ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا وَلَا نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا

يعني أن مركز «لكن» العاطفة لا يكون إلا بعد النفي والنهي، ولا يكون بعد الإثبات؛ فالموارد الصحيحة لـ «لكن» العاطفة: «ما ضربت زيداً، لكن عمراً»، و«لا تضرب زيداً، لكن عمراً»، ولا ترد بعد الإثبات، فلا تقول جاء زيد، لكن عمرو، وأما لا العاطفة فتُرد بعد النداء، وبعد الأمر، وبعد الإثبات؛ فمن استعمالها بعد النداء، نحو: «يا زيد لا عمرو»، ومن استعمالها بعد الأمر: «اضرب زيداً، لا عمراً»، ومن استعمالها بعد الإثبات: «جاء زيد لا عمرو».

وَبَلُّ كَلِكِنْ بَعْدَ مَضْحُوبِيَّهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرَبَعٍ بَلُّ تَيْهَا

تستعمل «بل» للعطف مثل «لكن»؛ فتكون على أخص أوصاف «لكن» من وقوعها بعد النفي والنهي، ومن حيث إنها تقرر حكم ما قبلها، وتثبت نقيضه لما بعدها، ويمثل هذا المعنى: «ما جاء زيد بل عمرو»، وأشار بقوله:

وَأَنْقُلْ بِهَا لِلشَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبِتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

إلى أن «بل» إنما تقرر حكم ما قبلها، وتثبت نقيضه لما بعدها إذا وقعت بعد النفي، أما إذا وقعت بعد الإثبات أو الأمر، فتكون لإثبات حكم ما قبلها لما بعدها، ويمثل هذا المعنى إذا وقعت بعد الإثبات: «جاء زيد بل عمرو» ففيه إثبات حكم ما قبل «بل» لما بعدها، فكل من «زيد» و«عمرو» ثابت له الجحى، ويمثل هذا المعنى - أيضاً- إذا وقعت بعد الأمر: «اضرب زيداً بل عمراً»، فإن المضروبية ثابتة؛ لكل من

«زيد» و«عمرو»، وأشار بقوله:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٌ عَطَفَتْ فَافْصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ

إلى أن شرط العطف على الضمير المتصل المرفوع، أن يقع بينه وبين المعطوف عليه فاصل، والكثير أن يكون بالضمير المنفصل، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١)، وقد يقع الفصل بالمفعول به، وذلك قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾^(٢)، فمن الواقعة في قوله: ﴿وَمَنْ صَلَحَ﴾ معطوف على الضمير الواقع في ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾، وقد وقع الفصل بالمفعول وهو الهاء.

أَوْ فَاصِلٍ مَّا وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشِيًّا وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ

(أو فاصل ما)، نحو: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾^(٣)، ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾^(٤)، (وبلا فاصل يرد، في النظم فاشياً وضعفه اعتقد)، نحو قول الشاعر:

قَلْتُ قَدْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كِنَعِاجِ الْفَلَا تَعْسَفْنَ رَمَلًا^(٥)

وسمع في النشر: «مررت برجل سواء والعدم» برفع العدم بالعطف على الضمير في سواء، بمعنى: مستو هو والعدم.

(١) الأنبياء: [٥٤].

(٢) الرعد: [٢٣].

(٣) الرعد: [٢٣].

(٤) الأنعام: [١٤٨].

(٥) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص (٤٩٨)، والمقاصد النحوية (٤/١٦١)، وشرح ابن عقيل (٥٠١).

«تهادى» أي: تتبخر، «الفلا»: الصحراء، «نعاج» جمع نعجة وهي بقر الرمل، «تعسفن» أي: أخذن غير الطريق.

والشاهد فيه: قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف كلمة «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلت»، وذلك للضرورة الشعرية. والقياس القول: أقبلت هي وزهر، بتأكيد المستتر، ليقوى ثم يُعطف عليه.

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِأَزِمًا قَدْ جُعِلَا

يؤخذ من البيت الأوّل في النظم لزوم عود الخافض إذا وقع العطف على ضمير مخفوض، وليس بلازم كما يفيد ذلك البيت الذي بعده، فقد وقع في فصيح الكلام بدون إعادة الخافض، فمن ذلك قراءة حمزة: وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ^(١)، بجر الأرحام بالعطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض، ومن ذلك ما أنشده سيبويه - رحمه الله -:

فاليوم قد بت تهجوننا وتشتمنا فما بك والأيام من عجب^(٢)

بجر الأيام بالعطف على الضمير في «بك» مع عدم إعادة الخافض، وليبان أن مختاره عدم لزوم إعادة الخافض، أشار بقوله:

وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالتَّشْرِحِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا

وقد علمت وروده في الآية، وفي كلام سيبويه.

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ

الحذف قد يأتي على الفاء والواو مع معطوفيهما، فمن حذف الفاء مع المعطوف: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٣)، أي: فأفطر، فعليه عدّة من أيام أحر قضاء عما أفطر، والذي يرشدنا إلى المحذوف هو أن مجرد المرض والسفر لا يترتب عليهما القضاء؛ وإنما يترتب على الفطر الواقع فيهما، فلو خلا

(١) النساء: [١].

(٢) البيت من البسيط، وهو في الكتاب (٣٩٢/٢)، وشرح ابن عقيل ص (٥٠٣).

بلفظ «قربت» بدلًا من «قد بت».

والشاهد فيه: قوله: «فما بك والأيام» حيث عطف «الأيام» على الضمير الجرور في «بك» بغير إعادة حرف الجر، وهذا عند البصريين ضرورة، أما الكوفيون فيجيزون ذلك.

(٣) البقرة: [١٨٤].

المرض والسفر عن الفطر، فلا قضاء على المريض والمسافر بدون فطر، ومن حذف الواو مع ما عطفَتْ: قوله:

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا^(١)

أي: وكحلن العيون، فقد اشتركت الفاء والواو في الحذف مع المعطوف بهما، وانفردت الواو عن الفاء بعطف عامل قد حذف وبقي معموله، وهو معنى قوله: (وهي)؛ أي: «الواو» قد (انفردت) بهذه الخصوصية التي نبه عليها بقوله:

بِعَظْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْهَمِ اتَّقِي

(بعطف عامل مزال)؛ أي أزيل وحذف من الكلام، و(قد بقي معموله دفعًا لوهم اتقي)، فمنه قوله: «وزججن الحواجب والعيونا»، أي: وكحلن العيون، فحذف العامل المعطوف بالواو، وبقي معموله، وهو «العيون».

وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتَبِحَ وَعَظْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

يحذف المعطوف عليه إذا دل عليه دليل، والدليل في مثل قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾^(٢)، وجود العاطف والمعطوف، فيقدر المعطوف عليه في هذه الآية: أنسيتم الميثاق الذي أخذ عليكم فلم تكن آياتي تتلى عليكم فتذكركم؟ ثم لما كان يتوهم عدم جواز عطف الفعل على الفعل، نص على جوازه، فقال: (وعطفك الفعل على الفعل يصح)؛ بل يصح عطف

(١) البيت من الوافر، وهو للراعي النميري في ديوانه (ص ٢٦٩)، ولسان العرب (٢/٢٨٧) (زجج)، وشرح شذور الذهب (ص ٣١٣) وشرح ابن عقيل (ص ٥٠٤).
و: «الغانية» هي التي غنيت بحسنها وجمالها عن الحلي، و«زججن» أي: دققن وطوّلن، «برزن» ظهرن.

الشاهد فيه: قوله: «زججن الحواجب والعيونا» فإن قوله: «العيونا» منصوب بفعل محذوف تقديره: «كحلن»، وفي هذه الحالة تكون الواو قد عطفت جملة على جملة.

(٢) الجاثية: [٣١].

الفعل على الاسم المشبه للفعل، كما يرشدنا إلى هذا قوله:

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلٍ فِعْلًا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدُهُ سَهْلًا

أي: تجد الأمر سهلاً في كلا الأمرين في عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل،
وعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل، ويمثل هذه المعاني ويصوّرها؛ فيصور الأول
قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(١)، ويمثل الثاني
قول الشاعر:

فألفيته يوماً يبئُ عدوّه ومُجرٍ عطاءه يستحقُّ المعابرا^(٢)

(١) الحديد: [١٨].

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (٧١)، وشرح ابن عقيل ص(٥٠٥) بلفظ
«دهراً» بدلاً من «يوماً»، و«عطاء» بدلاً من «عطاء». «يبئ» أي: يهلك من البوار بمعنى الهلاك.

الشاهد فيه: قوله: «يبئ... ومجر» حيث عطف اسم الفاعل «مجر» على الفعل المضارع
«يبئ»، والذي سوغ ذلك أن اسم الفاعل يشبه الفعل.

(الْبَدَلُ)

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

البدل وإن كان يشترك مع التوابع في هذا الاسم، إلا إنه يخالف عطف النسق في عدم توسط حرف العطف بينه وبين متبوعه، ويخالف عطف البيان من حيث إن ذاك موضح، وهذا مقصود بالحكم، وبهذا عنون عنه الناظم بقوله: (المقصود بالحكم بلا، واسطة)، ويكون في بعض أحواله مطابقاً للمبدل منه، ويسمى بدل الكل، ويكون في بعض أحواله بعضاً من كل، ويوجد في بعض أحواله بدل اشتمال، وإلى هذه المعاني يشير قوله:

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِيَلٍ

البدل يأتي على أربعة أقسام: قسم منها يسمى ببدل الكل، ويمثله قولك: «زُرَّةٌ خالداً»؛ فـ «خالداً» بدل من الضمير بدل كل، ويمثل بدل البعض قولك: «قَبْلَهُ الْيَدَا»، والثالث يسمى بدل الاشتمال، ويمثله: «نَفْعٌ زَيْدٌ عَلْمُهُ»، ولا شك أن «زَيْدًا» مشتمل على العلم اشتمال الموصوف على الصفة، فإن العلم من الأوصاف التي تقوم بمحالتها؛ فَطَوْرًا تَرَسَخَ فَتَكُونُ مَلَكَاتٍ بِالْفِعْلِ، وَطَوْرًا يَكُونُ حَالًا، وَهَنَّاكَ قِسْمٌ رَابِعٌ يَسْمَى بَدَلُ الْغَلَطِ فَلَا مَنْشَأَهُ إِلَّا الْغَلَطُ؛ فَقَوْلُهُ:

وَإِذَا لِلْأَضْرَابِ اعْزُ إِذَا قَصِدًا صَحِبَ وَدُونَ قَصِدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبَ

(وإذا للاضراب اعز إن قصدا صحب)، مما يستدرك به عليه؛ لأن هذا لا يدخل تحت القصد أصلاً؛ لأن قصد الشيء فرع عن تصوّره، ولا تقع صورة شيء أولاً، ثم ينتقل منها إلى صورة أخرى؛ إلا إن كان بينهما ما يجمعهما في الخيال، أو عند القوّة المفكرة، ولا جامع بين الكتاب والفرس في قول القائل: «خُذْ هَذَا الْكِتَابَ الْفَرَسَ»، فلا مناص عن تسمية هذا القسم ببدل الغلط، فقوله: (ودون قصد غلط به سلب)، لا ينفي عنه الاستدراك؛ لأن هذا القسم من البدل لا يتوجه إليه القصد أصلاً، ولا يقع إلا غلطا في جميع أطواره، ثم بعد بيان الأقسام الأربعة أراد أن يمثل لها، فقال:

«كَزُرَةُ خَالِدًا»، و«قَبْلَهُ الْيَدَا» و«اعْرِفُهُ حَقَّهُ» و«خُذْ نَبْلًا مُدَى»

ولا يخفى عليك إرجاع كل مثال من هذه الأمثلة للممثل له.

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبَدِّلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةٌ جَلًّا

أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتَمَالَ «كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا»

لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا كان محيطًا، فإن لم يكن محيطًا فلا يسوغ الإبدال فمن الأوّل، قوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾^(١)؛ فقوله: ﴿لأَوَّلِنَا﴾ يدل من الضمير وهو «نا» الكائن في قوله: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾، ولا يخفى عليك أن البديل منه جلي الإحاطة، ومن الثاني، قوله:

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يَطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا^(٢)

فقوله: «حلمي مضاعًا» بدل اشتمال من الياء في «ألفيتني».

وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الهمزة يَلِي هَمْزًا «كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أُمِّ عَلِيٍّ؟»

إذا أبدل مما وقع في حيز الاستفهام، كان المبدل كذلك، ويمثل هذا المعنى: قول الناظم: (كمن ذا أسعيد أم علي؟).

وَيُبَدَّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَ «مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِنُ بِنَا يُعِنُ»

(و) ليس البديل خاصًا بالأسماء؛ بل هو عام للأفعال فـ (يبدل الفعل من الفعل)، (ك) قول الناظم: (من يصل إلينا يستعن بنا يعن)، فقد أحرز قوله: «من يستعن بنا يعن» البديل والمبدل منه.

(١) المائة: [١١٤].

(٢) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص (٣٥)؛ وشرح ابن عقيل (٥٠٩) وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص (٥٧٣).

الشاهد فيه: قوله: «وما ألفيتني حلمي مضاعًا» حيث أبدل الاسم الظاهر «حلمي» من الضمير - وهو الياء في «ألفيتني» - بدل اشتمال.

(النِّدَاءُ)

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ «يَا» وَ«أَيُّ» وَ«آ» كَذَا «أَيَا» ثُمَّ «هَيَا»

أورد أدوات النداء على حسب مراتب المنادى في القرب والبعد، فللمنادى البعيد من أدوات النداء، ما ذكره الناظم في شطر بيته الأول، ثم ذكر في الشطر الثاني ما ينادى به القريب فقال:

وَ«الْهَمْزُ» لِلدَّانِي وَ«وَا» لِمَنْ تُدْبِ أَوْ «يَا» وَغَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبْ

أدوات النداء للقريب، ولا يتصف بالقرب إلّا إذا كان حاضرًا بين يديك، فتقول في ندائه أمرًا به: «أقبل» ولقائل أن يقول: وأي فائدة في طلب إقبال من هو حاضر بين يديك؟ الجواب: أن طلب إقباله هو أن يوجه نفسه لما يلقي إليه، هذا في نداء غير المندوب وأما في نداء المندوب وهو المتفجع عليه، فينادى بـ «وا»، فيقال: «واغلاماه»، «وازيده»، «واكرباه»، «واحسرتاه»، وقد ينادى المندوب بـ «يا» فيقال: «يا كرباه».

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَعَاثًا قَدْ يُعْرَى فَأَعْلَمَا
وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمَشَارِ لَهُ قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ

قد يعرى المنادى من حرف النداء، فتقول في مثل «يا زيد أقبل»: «زيد أقبل»، فتحذف حرف النداء، ولكن هذا الحذف مع غير المندوب، وأما المنادى المندوب وهو المتفجع عليه، فلا يحذف منه حرف النداء، وكذا لا يحذف حرف النداء مع الضمير، ولا مع المستعاث، نحو: «يا لزيد لعمر»، ويقل حذف حرف النداء مع اسم الجنس والمشار له، بل منعه النحويون فقالوا: إنه لا يحذف مع اسم الجنس والمشار له، وإلى هذا يشير قول الناظم: (ومن يمنعه فانصر عاذله)، ولكن هذا المانع محجوج بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(١)، أي: يا هؤلاء.

(١) البقرة: [٨٥].

وَابْنِ الْمَعْرِفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدَا

فالمعهود في رفع مثل «زيد قائم» الضم فيبنى عليه في النداء، فيقال: «يا زيد» بالبناء على الضم.

وَأَنْوَِ ائْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيَجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا

فينوى ضم ما ثبت بناؤه قبل النداء، وليجر مجرى ذي بناء جدداء، وهو الذي لم يثبت بناؤه قبل النداء؛ بل حدث بناؤه بالنداء، نحو: «يا زيد»؛ فإنه لم يثبت إلا بعد النداء، وعرض الناظم بقوله: (وليجر مجرى ذي بناء جدداء)، أنه لو أتبع بوصف، جاز النصب مراعاة للمحل، وجاز الرفع مراعاة للفظ، فتقول: «يا زيد الظريف» بالرفع، و«الظريف» بالنصب، وكذا تقول: «يا هذا الظريف»، و«الظريف» بالنصب والرفع للمراعاة.

وَالْمَفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشَبَّهَهُ انْصِبَ عَادِمًا خِلَافَا

أي لا يوجد من يخالف في هذا الحكم وهو نصب النكرة، نحو: «يا رجلا خذ بيدي»، وكذا المضاف، نحو: «يا رسول الملك».

وَنَحْوَ «زَيْدٍ» ضُمَّ وَأَفْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ «أَزَيْدٍ بِنِ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ»

من كل مفرد وُصف بـ «ابن» بعده علم؛ فيجوز في مثل «يا زيد بن عمرو» الضم والفتح، فتقول: «يا زيد بن عمرو» بضم المنادى، و«يا زيد بن عمرو» بفتح المنادى.

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عِلْمًا أَوْ يَلِ الْإِبْنَ عِلْمًا قَدْ حُتِمَا

الضم للمنادى متحتم في حالتي ما إذا لم يَلِ الابن علماً، أو لم يَلِ الابن علماً، ويمثل الأول يا غلام ابن عمرو، ويا زيد الظريف ابن عمرو، ويمثل الثاني يا زيد ابن أخي.

وَاضْمُمُّ أَوْ انْصِبُّ مَا اضْطَرَّارًا نُونا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا

إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى، فيجوز له أن ينونه وبينه على الضم، ويجوز

له أن ينصبه، فمن بنائه على الضم، قول الشاعر:

سلامُ اللهِ يا مطرُ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ^(١)

ومن تنوينه مع النصب قوله:

ضربت صدرها إليّ وقالتُ يا عدياً لقد وقتك الأواقي^(٢)

وباضطرارٍ خصَّ جمعُ «يا» و«أل» إلّا مع الله ومحكّي الجمَلُ

أي: لا يجوز الجمع بين «يا» و«أل» إلّا في الضرورة، فلا تدخل أداة النداء على ما فيه «أل» إلّا في الضرورة، لا في السعة، ولكن الجواز في الضرورة والحظر في غير الضرورة خاص بغير الجملة المحكية، وبغير نداء «الله»، وأما محكي الجملة ونداء الله؛ فيجوز فيهما الجمع بين «يا» و«أل» في السعة، فإذا سمينا إنساناً بجملة: «الرجل منطلق» جاز لنا في السعة، أن نقول: «يا الرجل منطلق»، وجاز لنا في السعة الجمع بين «يا» و«أل»، فنقول: «يا الله» بقطع الهمزة، و«يا الله» بدون قطع الهمزة.

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالْتَّعْوِيضِ وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

(و) لكن (الأكثر)، من حيث الاستعمال (اللهم) بتشديد الميم (بالتعويض) أي:

بتعويض الميم عن ياء النداء (وشد) الجمع بين يا والميم، فيقال: (يا اللهم في قريض).

* * *

(١) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٨٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٥١٧). والشاهد فيه: «يا مطر» والقياس: يا مطرُ بالبناء على الضم؛ لأنه منادى مفرد علم، ولكن الشاعر نونه اضطرارا لإقامة الوزن.

(٢) البيت من الخفيف، وهو للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب (٢/١٦٥)، وشرح ابن عقيل (٥١٧)، ولسان العرب (وقي) بلفظ: «رفعت رأسها» بدلًا من «ضربت صدرها». «وقتك» أي: صانتك، «الأواقي» جمع «واقية» وهي كل ما وقّيت به شيئًا. الشاهد فيه قوله: «يا عديا» حيث نصبه للضرورة الشعرية، وحقه البناء على الضم لأنه علم.

(فصل)

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزَمَهُ نَصْبًا كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ

الكلام على تابع المنادى الذي حكمه البناء على الضم يجرى على التفصيل: فإن كان مضافاً نحالياً عن أَلْ أَلْزَمَهُ نَصْبًا، فتقول: «يا زيد صاحب عمرو» بنصب التابع لا غير، وإن كان مضافاً ولكنه مصاحب لـ«أَلْ»، أو كان مفرداً؛ جاز فيه الرفع والنصب، فتقول: «يا زيد الكريم الأب»، بنصب الكريم ورفعه، وتقول في حالة ما إذا كان التابع مفرداً: «يا زيد الظريف»، بنصب الظريف ورفعه، وقد أفاد هذا التفصيل قول الناظم: أوّلاً (تابع ذي الضم المضاف دون أَلْ، أَلْزَمَهُ نَصْبًا)، وقوله ثانياً:

وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا

فإذا أتبع المنادى المبني على الضم بعطف بيان أو بتوكيد، كان حكم البيان والتوكيد حكم الصفة من حيث إجراء النصب أو الرفع؛ فتقول في البدل: «يا رجل زيد» بالرفع، أو «زيداً» بالنصب، وتقول في التوكيد: «يا تميم أجمعون» و«أجمعين»، وأما البدل وعطف النسق فيعطى كل منهما حكم المنادى المستقل، وقد تقرر للمنادى البناء على الضم في حال الإفراد، وتقرر له النصب في حال الإضافة، فيجرى البدل وعطف النسق على هذا المحور، فتقول في البدل: «يا رجل زيد» بالبناء على الضم لا غير؛ لأنه لو انفرد عن المنادى ونودي على حاله لكان مبنيًا على الضم، وتقول في البدل المضاف: «يا زيد أبا عبد الله» بالنصب؛ لأنه لو استقل بالنداء لكان منصوبًا، وتقول في النسق إذا كان مفرداً: «يا رجل وزيد» بالبناء على الضم؛ لأنه لو انفرد بالنداء لقليل: «يا زيد»، بالبناء على الضم، وتقول في النسق المضاف: «يا زيد وأبا عبد الله» بالنصب؛ لأنه لو انفرد بالنداء لقليل فيه: «يا أبا عبد الله أقبل» بنصب المنادى، وجعل المنسوق كالمنادى المستقل؛ فبني على الضم محله إذا لم يصحب أَلْ، وأما إن صحبها؛ فيجوز فيه الوجهان: الرفع، والنصب، والمختار، منهما الرفع، وإليه يشير قوله:

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

انتقاء الرفع لا ينافي جواز الوجهين؛ فتقول: «يا زيد والغلام» بالنصب، والغلام بالرفع.

وَأَيْهَا مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

وإنما قيل: «يا أيها الرجل» برفع الرجل؛ لأنه لو انفرد بالنداء بأن قيل: «يا الرجل»؛ لكان مبنياً على الضم، فليكن مع «أي» كذلك؛ إذ هي وصلة لندائه، فالقائل: «يا أيها الرجل» طالب إقبال الرجل، وإنما ذكر «يا» وصلة لندائه، وقوله: (يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة) تعريض بمذهب المازني القائل: إن المحلى بأل بعد «أي»، يجوز فيه النصب، قياساً على «الظريف»، في قول القائل: «يا زيد الظريف»، وأشار بقوله:

وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ أَيِّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

إلى أن «أياً» لا توصل إلا باسم جنس محلى بأل، أو إشارة، أو موصول محلى بأل، ويمثل وصلها بما ذكر من اسم الجنس المحلى بأل، واسم الإشارة والموصول المحلى بأل، قولك: «يا أيها الرجل أقبل»، و«يا أيهاذا أقبل»، و«يا أيها الذي فعل أقبل».

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةَ

لا يكون ولا يوجد ذو الإشارة، مثل أي في الصفة؛ فيرفع المحلى بأل الواقع بعد الإشارة، إلا إن كان ذو الإشارة وصلة لنداء ما فيه أل نحو: يا هذا الرجل أقبل.

فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ ثَانٍ وَضُمٌّ وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصِيبُ

التفصيل الذي ذكره الناظم: وهو أنه إن نصب الثاني جاز في الأوّل الفتح والضم، فإن ضم الأوّل وهو أحد الجائزين فيه، كان الثاني منصوباً على إضمار فعل، وإن نصب الأوّل وهو الجائز الثاني، فمذهب سيبويه أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وأن الاسم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه.

(الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ)

وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحِّحًا إِنْ يُضَفُّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا

الكلام على المضاف إلى ياء المتكلم دائر بين كونه صحيحًا أو معتلاً: فإن كان معتلاً؛ فحكمه حكم المنادى الغير المضاف إلى ياء، وقد سبق الكلام عليه في باب المضاف إلى ياء المتكلم. وإن كان صحيحًا: ففيه خمسة أوجه: الوجه الأول: إمّا أن تحذف منه الياء وتبقى الكسرة دليلًا عليها، فتقول: «يا عبد»، فيرسم موافقًا لحالته في النطق. الثاني: إثبات الياء ساكنة، وكسر ما قبلها؛ فتقول: «يا عبدي» فهذا الوجه لم يتصرف فيه بشيء. الثالث: قلب الياء ألفًا، وبالطبع تقلب الكسرة - التي كانت لمناسبة الياء - فتحة، ثم تحذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، وتبقى الفتحة - التي قلبت عن الكسرة لمناسبة الألف - دليلًا على الألف المحذوفة، فتنتطق به على هذا الوجه، «يا عبد» بفتح الدال وحذف الألف؛ طبقًا لرسمه. الرابع: قلب الياء ألفًا، ويتبعها قلب الكسرة فتحة، وإبقاء الألف والفتحة، فتنتطق به كرسمه، فتقول: «يا عبدا» بإبقاء الألف، وفتح الدال. الخامس: إثبات الياء محرّكة بالفتحة، فلا عمل فيه إلّا بتحريك الياء بالفتحة، فتنتطق به بتحريك الياء بالفتحة، عوضًا عن سكونها الذي كان أصلًا فيها، فتقول: «يا عبدي» بفتح الياء؛ ففتح الياء لا يظهر في الرسم، وإنما يظهر في النطق.

وَفَتْحُ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمْرٌ فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمٍّ لَا مَفْرُ

المنادى المضاف إلى ما أضيف إلى ياء المتكلم، ينظر له من جهتين: فالجهة التي لا يكثر فيها الاستعمال لا تحذف منها الياء، نحو: «يا ابن أخي»، و«يا خالي»، والجهة التي يكثر فيها الاستعمال، تحذف فيها الياء ولا يعوض عنها شيء، وإنما تكسر الميم أو تفتح فتنتطق - في مثل: «يا ابن أمي» و«يا ابن عمي» - «يا ابن أم» بكسر الميم أو بفتحها، وحذف الياء، ومثله: «يا ابن عمي»، والجهة التي يكثر فيها الاستعمال، وهي

ما كان المنادى فيها مضافاً إلى ياء المتكلم، تحذف فيها الياء، وتعوض عنها التاء، فتنتطق في مثل: «يا أبي»، و«يا أمي»، بحذف الياء، وتعويض التاء عنها؛ فتقول: «يا أبت»، و«يا أمت» وإلى هذا يشير قول الناظم:

وَفِي النَّدَا أَبَّتِ أُمَّتِ عَرَضُ وَآكْسِرُ أَوْ افْتَحُ وَمِنْ أَلْيَا التَّاءِ عِوَضُ

يشير بهذا البيت إلى ما يعرض للمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، من حذف الياء، وتعويض التاء عنها؛ فتنتطق في مثل «يا أبي»، و«يا أمي»، بـ «يا أبت»، و«يا أمت»، بحذف الياء، وتعويض التاء عنها، ولا تجمع بين الياء والتاء، فتنتطق بـ «يا أبت»، و«يا أمتي»؛ لأنه من الجمع بين العوض والمعوض عنه، وهو ممنوع.

* * *

(أَسْمَاءٌ لَا زَمَتِ النَّدَاءَ)

وَفُلٌ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ لُؤْمَانٌ نُؤْمَانٌ كَذَاً وَاطَّرَدَا

من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء، فلا يستعمل في غيره، وهو معنى قول الناظم: (وفل بعض ما يخص بالنداء)؛ فتخصيصه بالنداء عبارة عن عدم استعماله في غير النداء، ثم إن الغرض من النداء: إما طلب إقبال المنادى لغرض يقصد منه غير السب واللوم، أو هو السب واللوم؛ فالقائل: «يا فل»، أي: يا رجل، طالب إقبال الرجل لغرض مقصود منه، والقائل: «يا لؤمان» غرضه سب المنادى بأنه كثير اللؤم، والقائل: «يا نومان» غرضه ذم المنادى بوصفه بأنه كثير النوم متقاعد عن الأمور الراقية.

فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزَنُّ يَا خَبَاثِ وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي

ومما كثر وشاع (في سب الأنثى وزن يا خباث) ويا فجار (والأمر هكذا من الثلاثي) وكثر.

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعْلُ وَلَا تَقْسُ وَجْرًا فِي الشَّعْرِ فُلُ

مما شاع في سب الذكور فُعْلُ، فيقال: «يا لُكَعُ»، «يا فُسَقُ»، وأشار بقوله: (وجر في الشعر فل) إلى قوله: (في لجة أمسك فلانا عن فل)^(١)

* * *

(١) هذا عجز بيت لأبي النجم العجلي، من أرجوزة طويلة وصف فيها أشياء كثيرة. «لجة»: الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب، «عن فل» أي: عن فلان. الشاهد فيه: قوله: «عن فل» حيث استعمل «فل» في غير النداء، وجره بالحرف، وذلك ضرورة؛ لأن من حق استعمال هذا اللفظ ألا يقع إلا منادى.

(الِاسْتِغَاثَةُ)

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خَفِضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لِلْمُرْتَضَى

وقولك: «يا لله للمسلمين»، و«يا لزيد لعمر و».

وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

إذا عطف على المستغاث مستغاث آخر فإما أن تتكرر معه الياء أو لا؛ فإن تكررت معه «يا»، نحو: «يا لزيد ويا لعمر ولبكر» فتحت اللام في المعطوف، وإلا كسرت نحو: «يا لزيد وبعمر ولبكر» بكسر اللام في المعطوف.

وَالْأَمُّ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ

اللام في المستغاث قد تحذف، ويعوض عنها الألف، فتقول في مثل: «يا لزيد، لبكر» - إذا حذفت منه اللام - : «يا زيدا لبكر»، ومثل المستغاث في هذا العمل المتعجب منه، فتقول في مثل: «يا للداهية»، و«يا للعجب»: «يا عجباً لزيد»، فتأتي بالألف في آخر المتعجب منه بدلاً عن اللام.

* * *

(النُّدْبَةُ)

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا تُكْرَرُ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا

معنى الندبة: التفجع أو التوجع؛ فالمندوب هو المتفجع عليه أو المتوجع منه لما ألمّ ونزل به من موت أو ألم من مرض، ويمثل الأول قولك: «وا زيده»، ويمثل الثاني قولك: «وا ظهراه»، ولعدم ورودها في غير المعرفة، لا تستعمل في النكرة، فلا يقال: «وا رجلاه»، ولا تستعمل في المبهم كاسم الإشارة فلا يقال: «وا هذا».

وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ كَبَثْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَآ مَنْ حَفَرَ

(ويندب الموصول بالذي اشتهر) اشتهاراً يعينه ويرفع عنه الإبهام (كبثر زمزم يلي وا من حفر) في قولهم: «وا من حفر بئر زمزماه»، فإنه بمنزلة: «وا عبد المطلباه»؛ فإن عبد المطلب جد النبي ﷺ هو الذي حفرها.

وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صَلَةٌ بِالْأَلِفِ مَثَلُهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

يلحق المنادى المندوب ألف؛ فإن كان ما قبل ألف الندبة ألفاً حذف، نحو: «وا موساه».

كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مَنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلَتْ الْأَمَلُ

مثل حذف الألف من المندوب حذف ما تكمل به المندوب من صلة أو غيرها نحو: «وا من حفر بئر زمزماه»، «وا غلام زيده».

وَالشُّكْلَ حَتْمًا أَوْلَاهِ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهُمْ لِأَبْسَا

إذا كان آخر المندوب مفتوحاً، فالأمر ظاهر؛ لأن الألف يناسبها الفتح، فتقول في مثل «غلام أحمد» إذا نديته وألحقت به ألف الندبة: «وا غلام أحمداه»، وإذا كان آخره غير مفتوح غيرته إلى الفتح وألحقت به ألف الندبة، فتقول في مثل «غلام زيد»:

«وا غلام زيدها»، بتغيير ما ألحقت به ألف الندبة من الكسر إلى الفتح، ما لم يوقع التغيير إلى الفتح في اللبس فلا يغير آخر المندوب إلى الفتح بل يبقى على حاله ويؤتى بما يجانسه ويجتنب الفتح، وهو معنى قوله: (والشكل حتماً أوله مجانساً...) إلى آخره، هذا حكمه من حيث إلحاق ألف الندبة به؛ فإنه يفتح إن لم يكن مفتوحاً قبل الإلحاق وإلا أبقى على فتحه، وأما من حيث إلحاق هاء السكت به إذا وقف عليه وحذفها في الدرج فهو ما أشار إليه بقوله:

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدْ

فهاء السكت لها حيثية في الوقف وحيثية في الدرج، وللمندوب المضاف إلى ياء المتكلم حيثيات متعددة دائرة مع حاله إذا لم يكن مندوباً، فقوله:

وَقَائِلٌ وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا مَنْ فِي النِّدَاءِ يَا ذَا سَكُونٍ أَبْدَى

(وقائل واعبديا واعبدا) دائر على حاله في غير الندبة من تسكين الياء في حال البناء، وهو ما أشار إليه بقوله: (من في النداء يا ذا سكون أبدى)؛ فالقائل في حال النداء: «يا عبدي» بسكون الياء، هو الذي يقول في حال الندبة «واعبديا واعبدا».

* * *

(الترخيم)

تَرْخِيمًا أَحْذِفِ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَا سُعَا فَيَمَنْ دَعَا سُعَادًا

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت، ومنه قوله:

لَهَا بَشْرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرٌ^(١).

أي: رقيق الحواشي.

وفي العرف حذف آخر الكلمة في حال النداء، ويمثل المعنى العرفي، قولك في «سعاد» إذا ناديته: «يا سُعَا»، ولما كان الترخيم له مظان يقع فيها، ومظان لا يقع فيها - وليس عام الوقوع في كل الأسماء بل بعضها يجوز ترخيمه بلا شرط وبعضها لا يجوز إلا بشرط وبعضها لا يجوز ترخيمه أصلاً - نبه على جميع ذلك في سياق كلامه، فقال:

وَجَوَزْنُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَتَتْ بِهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا

وحصل ترخيمه.

بِحَذْفِهَا وَفَرُّهُ بَعْدُ وَاحْظًا

(بحذفها)، أي: هاء التأنيث (وفره بعد)، أي: بعد الترخيم، فلا تحذف منه شيئاً

سوى ما حذف للترخيم؛ فما أتت بالهاء يجوز ترخيمه مطلقاً، وأشار بقوله: (واحظاً) إلى منع ترخيم ما لم يؤنث بالهاء إلا إذا أحرز ثلاثة شروط: الأول: أن يكون رباعياً

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص (٥٧٧)، وشرح ابن عقيل ص (٥٣٣)، ولسان العرب (هراً) و (نزر).

«هراء» المنطق الكثير، وقيل: المنطق الفاسد الذي لا نظام له. «ولا نزر» يعني أن كلامها مختصر الأطراف وهذا ضد الهدر.

الشاهد فيه: قوله: «رخيم الحواشي» حيث جاء «رخيم» بمعنى الصوت اللين، والترخيم: «تليين الصوت».

فأكثر، الثاني: أن يكون علمًا، الثالث: ألا يكون مركبًا تركيب إضافة أو إسناد لا تركيب مزج. فمثال ما استجمع الشروط: «نعمان، وجعفر» فصيغتهما في الترخيم «يا نعم، ويا جعفر»، ومثال ما فقد الشرط الأول - وهو ألا يكون رباعيًا فأكثر - : «زيد، وعمرو» فلا يرخمان، ومثال ما فقد الشرط الثاني - وهو ألا يكون علمًا فلا يرخم مثل: «قائم، وقاعد» ولو كان رباعيًا، ومثال ما فقد الشرط الثالث - وهو أن يكون مركبًا تركيب إضافة أو تركيب إسناد-: كعبد شمس، وبرق نحره، فلا يرخمان، وأما ما ركب تركيب مزج كمعديكرب فيرخم بحذف العجز، فيقال: «يا معدي». وامنع (ترخيم ما من هذه الهاء قد خلا) في كل حال.

إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ

(إلَّا الرباعي فما فوق العلم) أي: إلَّا بهذين الشرطين وهو أن يكون ما خلا من هاء التأنيث رباعيًا علمًا؛ فإن أحرز ما خلا من هاء التأنيث هذين الشرطين بأن كان رباعيًا علمًا جاز ترخيمه، وقد تقدم التمثيل لذلك بنعمان وجعفر، فلا تغفل، ويزاد على هذين الشرطين - وهو أن يكون رباعيًا علمًا - أن يكون (دون إضافة وإسناد متمم)؛ فمجموع الشروط ثلاثة: أن يكون رباعيًا فأكثر، وأن يكون خاليًا من الإضافة والتركيب الإسنادي لا المرجعي لما علمت أن المركب تركيب مزج يجوز ترخيمه بحذف العجز فيقال في «معديكرب»: «يا معدي»^(١).

وَمَعَ الْآخِرِ أَحْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكْمَلًا

(ومع الآخر احذف الذي تلا)، أي: تلاه، بشروط أربعة: الأول: (إن زيد) أي: إن كان زائدًا، الثاني: إن كان (لئينا) أي: إن كان حرف لين، الثالث: إن كان (ساكنًا)، الرابع: إن كان (مكملًا).

(١) والشرط الثالث: أن يكون علمًا.

أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفْيِ

(أربعة فصاعداً) فالحرف الذي تلاه الآخر إن لم يستكمل هذه الشروط فلا يحذف؛ فإن كان ما قبل الآخر زائداً وجب حذفه ويمثله قولك في «عثمان»: «يا عثم»، وفي «منصور»: «يا منص»، وفي «مسكين»: «يا مسك»، وإن كان غير زائد، لا يحذف؛ فلا يحذف في نحو: «مختار» وإن لم يكن ساكناً لا يحذف؛ فلا يحذف في نحو: قنور، فتقول: «يا مختا، ويا قنو»، وإن كان غير مكمل أربعة فصاعداً فلا يحذف في نحو: مجيد فتقول: «يا مجي» بعدم حذف ما قبل الآخر لأنه لم يكمل أربعة، وأشار بقوله: (والخلف في واو وياء بهما فتح قفي) إلى الخلاف الواقع في كل اسم قبل واوه فتحة، أو قبل يائه فتحة، وذلك، كفرعون وخرنوب، فيجريان على المذهبين من حذف ما قبل الآخر، وعدم الحذف؛ فتقول على أحد المذهبين: «يا فرع، ويا غرن»، وتقول على المذهب الآخر: «يا فرعو، ويا غرني».

وَالْعَجْزُ احْدَفٍ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلِّ تَرْخِيمٍ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرُو نَقْلٍ

(والعجز احذف من مركب) خاص بالمركب تركيب مزج؛ إذ هو الذي يرخم، فإذا حذف عجزه لأجل الترخيم قيل: «يا معدي»، (وقل ترخيم) الـ (جملة) إذا كان التركيب إسنادياً (وذا عمرو نقل) فالسند والعمدة في النقل هو سيبويه، فتقول في مثل «تأبط شراً»: «يا تأبط»، بحذف العجز.

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُدِفَ فَالْبَاقِي اسْتَعْمَلِ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ

بأن يبقى الساكن على سكونه، والمحرّك على تحريكه، هذا على أحد المذهبين، ويسمى هذا في عرفهم بلغة من ينتظر المحذوف؛ بأن يجعل الباقي بعد الحذف متأهلاً لرد ما حذف منه بدون تغيير في حركة ما قبل المحذوف، وذلك أن الاسم إنما حذف منه ما حذف للترخيم؛ لسرعة الإقبال كما تحذف منه أداة النداء لذلك - أي: لسرعة الإقبال - كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفَ﴾، أي: يا يوسف أجب الداعي. وقد يعرض للاسم المرخم استعماله في غير

الترخيم، فيستعمل مستكملاً لجميع مادته وجميع حركاته فكان هذا هو الداعي إلى إبقاء ما قبل الترخيم على حاله بدون تغيير في الحركة لا في حال الترخيم ولا في حال غير الترخيم.

وَاجْعَلُهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تُمَمًا

(واجعله إن لم تنو محذوفاً) وتسمى هذه اللغة بلغة من لا ينتظر، ويحصل الجعل المذكور بجعل ما قبل المحذوف بحالة ما تم وقت الوضع بآخر حرف منه، وهو معني قوله: (كما لو كان بالآخر وضعاً تمماً) وتظهر ثمرة اختلافهم في ترخيم ثمود.

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا ثَمُودَ وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا

(فقل على الأول في ثمود يا ثمود و) قل: (يا ثمي على الثاني بيا)؛ فالنتيجة القولية مظهرة لكل من القولين.

وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَمْسَلِمَةَ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمْسَلِمَةَ

(والتزم الأول) أي: المذهب الأول (في كمسلمة) فلا يجرى إلّا على الطريقة الأولى، وقوله: (وجوز الوجهين في كمسلمة) فتجريه على كل من الطريقتين.

وَلَا ضَطْرَّارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنَّدَا يَصْلِحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

قد علمت أن الترخيم حذف آخر المنادى، واعلم الآن أنه قد يحذف آخر الاسم لا للترخيم بل للضرورة، بشرط أن يكون ما حذف آخره للضرورة صالحاً للنداء، وقد أحرز هذا المعنى قول الشاعر:

لِنِعْمِ الْفَتَى تَعَشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ^(١)

أي: طريف بن مالك.

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس الكندي في ديوانه ص (١٤٢)، وشرح ابن عقيل (٥٣٧)، وجمع الهوامع (١/١٨١).

الشاهد فيه: قوله: «طريف بن مال» حيث رخم في غير النداء للضرورة، وأصله «مالك».

(الاختصاصُ)

الاختصاصُ كِنْدَاءِ دُونَ يَا كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

الاختصاص يماثل النداء من حيث إن المنادى مختص بطالب الإقبال، وهذا مختص بالمزية التي تؤخذ من فحوى الكلام، ويزيدك بياناً قوله ﷺ: «نحن - معاشر الأنبياء - لا نورث. ما تركناه صدقة»^(١)؛ فهذه المزية مختصة بهم، عليهم الصلاة والسلام. وقولهم: «نحن - العرب - أسخى من بذل» لبيان اختصاصهم بالمزية.

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيِّ تَلَوَ أَلْ كَمَثَلِ «نَحْنُ - الْعُرَبُ - أَسْخَى مَنْ بَدَلُ

(و) يخالف المنادى بأنه (قد يرى ذا دون أي تلو أَلْ، كمثل نحن العرب أسخى من بذل) فيؤخذ من قولهم: «نحن العرب... إلخ» جهة المزية وجهة المخالفة للنداء وهي استعماله بدون أي وتلو أَلْ.

* * *

(١) أخرجه البخاري في «فرض الخمس» (٣٠٩٣) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم في «الجهاد والسير» باب: قول النبي ﷺ: «لا نورث». ما تركناه فهو صدقة» (١٧٥٨).

(التَّحذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ)

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ

«إياك والشرّ، وإياك والأسد» منصوبان بعامل مقدر استتاره واجب مأخوذ من مادة التحذير، فإذا انتظم مع المنصوب كانت صورة الكلام: احذر تلاقيك والأسد، هذا مع العطف.

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا انْتِصَابٍ وَمَا سِوَاهُ سَتْرٌ فَعَلِيهِ لَنْ يَلْزَمَا

فإذا نزل عن درجة اللزوم كان في درجة الجواز، وذلك في قوله: «يا مازن رأسك والسيف»، أي: يا مازن، قِ رَأْسِكَ واحذر السيف، والحكم بعدم لزوم استتار العامل المستلزم لجواز الاستتار يستمر في كل حال.

إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ كَالضَّيِّعِمِ الضَّيِّعِمِ يَا ذَا السَّارِي

أي: احذر الضيغم يا هذا الساري في موطن الأسد؛ فلاستتار إذاً واجب مع التكرار.

وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ اتَّبَذَ

أصل وضع التحذير أن يكون للمخاطب؛ لأنه الذي يُلقَى إليه الكلام ممزوجاً بالمعنى الذي يتقيه، وهي ثمرة التحذير؛ فإذا ورد على غير المخاطب - بأن ورد للمتكلم - كان شاذاً؛ فيحكم بشذوذ قوله: إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب، وأشد منه مجيئه للغائب في قوله إذا بلغ الرجل الستين: إياها وإيا الشواب. فلا يقاس على شيء من ذلك.

وَكَمُحَذَّرٌ بِإِيَّا اجْعَلَا مُعْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

الإغراء: تنبيه المخاطب على الأمر الذي يحمد فاعله عليه إن وقع منه، ويمثل هذا قولك: «أخاك أخاك» أي: الزم أخاك، هذا مثاله في التكرار مع عدم العطف، ومثاله مع العطف: «أخاك والإحسانَ إليه» وفي كلا المثالين إضمار العامل واجب؛ فإن انفرد عن التكرار أو العطف فلا يجب الإضمار، وذلك قولك: «أخاك» بدون تكرار ولا عطف.

* * *

(أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْنَواتِ)

ما نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهَ وَمَهْ

نيابة اسم الفاعل عن الفعل إقامته مُقامه في تأدية المعنى الذي وضع له الفعل؛ فشتان أدى معنى: افترق، وصه أدى معنى: اسكت، وأوه أدى معنى: أتوجع، ومه أدى معنى: اكفف عن هذا .

وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلٍ كَأَمِينَ كَثُرُ وَغَيْرُهُ كَوِيٌّ وَهَيْهَاتَ نَزُرُ

ورود اسم الفعل بمعنى افعال كثير، وذلك كأمين بمعنى: استجب، ووروده بمعنى المضارع كوي بمعنى: أعجب، ووروده بمعنى الماضي كهيئات بمعنى: بُعد- نادر وقليل.

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونُكَ مَعَ إِلَيْكَ

قد يرد «عليك» اسم فعل بمعنى: الزم كذا، ويمثله قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ﴾^(١)، أي: الزموا أنفسكم، ويرد: «دونك» كذا و«إليك» كذا، ويمثله قولك «دونك زيداً أو إليك زيداً» بمعنى: خذه، وقد يرد مصدراً وإليه يشير قوله:

كَذَا رُوَيْدٌ بَلَهَ نَاصِيَيْنِ وَيَعْمَلَانِ الْخَفِضَ مَصْدَرَيْنِ

ثبت لأسماء الأفعال من العمل ما ثبت لما تنوب عنه؛ فإن كان الفعل يعمل النصب، كان اسم الفعل النائب عنه كذلك، وقد يستعمل اسم الفعل مصدراً كرويد وبله، فتقول: «رويد زيد» بمعنى: إرواده وإمهاله، و«بله زيد» بمعنى: تركه.

وَمَا لِمَا تُنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَأَخْرُ مَا لَدِي فِيهِ الْعَمَلُ

فإن كان الفعل يعمل الرفع كان اسم الفعل كذلك، كهيئات زيد بمعنى: بُعد، و«صه» بمعنى: اسكت؛ فاسكت متحمل لضمير مرفوع، وإن كان الفعل يرفع

(١) المائة: [١٠٥].

وينصب كان اسم الفعل كذلك، كدَرَاكَ زِيدًا بمعنى: أدركه.

وَإِحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ

ما ينون من أسماء الأفعال وقت الاستعمال فهو نكرة بمعنى أنه لا يخص فرداً بعينه من أفراد الجنس؛ فإذا قلت: «صه» بالتثنية كان المعنى: اسكت عن أي فرد من أفراد هذا الجنس لغرض يدعو الأمر لذلك، وإن قلت: «صه» - بدون تنوين - كان الغرض السكوت عن الكلام المتداول بين الأمر والمخاطب.

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

كل ما يزجر به الحيوان أو الطائر فهو اسم صوت؛ فجميع الزواجر تسمى اسم صوت وإن اختلفت في المعنى؛ فـ «غاق»: زجر للغراب ويسمى اسم صوت، و«عدس» زجر للبعل ويسمى اسم صوت أيضاً.

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةَ كَقَبْ وَالزَّمْ بِنَا التَّوَعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبْ

قد تكفلت اللغة بوضع الألفاظ لمدلولاتها، وقد تكون مدلولاتها أصواتاً لزجر الحيوانات؛ فعدس اسم للصوت الذي يزجر به البغل، وبعد كونه اسماً للصوت فحظه البناء كأسماء الأفعال.

* * *

(نونا التوكيد)

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنَوَيْنِ هُمَا كُنُونِي اذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنَهُمَا

أشار بقوله: (للفعل توكيد) إلى أن التوكيد من خواص الفعل؛ فلا يؤكد الحرف ولا الاسم، والتوكيد الواقع في «إن زيدا قائم» للنسبة لا للاسم؛ فاللام في «للفعل»^(١) لام الاختصاص. ثم لما كان التوكيد مشتركا بين النون الثقيلة والخفيفة - وليس مخصوصا بإحدهما - نص عليهما في ضمن الفعل؛ فأشار إلى الثقيلة في قوله: (اذهبن)، وأشار إلى الخفيفة في قوله: (واقصدنهما).

يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا

أشار بقوله: (يؤكدان افعل ويفعل آتيا ذا طلب...) البيت، إلى مضان وقوعهما؛ فيقعان في الأمر، نحو: «اضربن واضربن» ويقعان في المضارع المفيد للطلب بواسطة وقوعه في حيز لام الأمر، نحو: «لتضربن»، ويقعان في المضارع الواقع شرطا لإن المؤكدة بما، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَنْفِقْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مِّنْ خَلْفَهُمْ﴾^(٢)، وأشار إلى شرط وقوعها في جواب القسم أن يكون مثبتا ومستقبلا بقوله:

أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ «مَا» وَ «لَمْ» وَبَعْدَ «لَا»

(أو مثبتا في قسم مستقبلا) نحو: «والله لتضربن»، فإن كان الجواب منفيًا فلا يؤكد، نحو: «والله لا تفعل كذا» وكذا إن كان حالا، نحو: «والله ليقوم زيد»، (وقل بعد ما ولم وبعد لا) توكيد المضارع الواقع بعد «ما» - التي لم تسبق بإبان الشرطية - قليل، ويمثل هذا قولك لمن تبغض: ما أرينك هاهنا، وكذا يقل توكيد المضارع الواقع بعد «لم» كقوله:

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) الأنفال: [٥٧].

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا^(١)

وكذا يقلل تأكيد المضارع الواقع بعد لا، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٢)، وأشار بقوله:

وَعَبْرٍ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا وَآخِرِ الْمُؤَكَّدِ افْتِخَ كَابْرُزَا

(وغير إما من طوالب الجزا) إلى أنه يقلل تأكيد المضارع الواقع بعد أداة من أدوات الشرط غير إما وذلك كقوله: (من تَثَقَّفَنُ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيْبٍ)^(٣)، وأشار بقوله: (وآخر المؤكد افتخ كابرزا) إلى أن آخر المضارع المؤكد بالنون يلتزم فتحه، وكان عليه أن يقيد إطلاقه؛ إذ الفتح مقيد بعدم اتصال ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

وَاشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا

الفعل المؤكد بالنون إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، يجب تحريكه بما يجانس ما اتصل به من الضمائر؛ فيحرك بالفتحة إذا اتصل به ألف الاثنين، ويحرك بالضممة إذا اتصل به واو الجماعة، ويحرك بالكسرة إذا اتصل به ياء المخاطبة. ولما كان ظاهر قوله: (واشكله قبل مضممر لين بما جانس... إلخ) صادق ببقاء الضمير مع الجانس له وليس كذلك؛ بل

(١) البيت لأبي حيان الفقعسي، وهو في حاشية الصبان (٢١٨/٣).

الشاهد فيه: قوله: «لم يعلما» حيث أكد الفعل المضارع المنفي بـ «لم» وأصله: «ما لم يعلمن» فقلبت النون ألفاً للوقف، وذلك التوكيد عند سيبويه مما لا يجوز إلّا للضرورة.

(٢) الأنفال: [٢٥].

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي .

«تثقفن» أي: تدركه وتظفر به، «أيب»: راجع.

الشاهد فيه: قوله: «من تثقفن» حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط من غير أن تتقدم على المضارع «ما» الزائدة المؤكدة لأن الشرطية، وهذا التوكيد ضرورة من ضرورات الشعر عند سيبويه.

يحذف الضمير ويبقى المجانس دليلاً عليه، وهو مفاد قوله:

وَالْمُضْمَرُ أَحَدِفَتْهُ إِلَّا الْأَلْفُ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ

(والمضمر احدفنه) والذي أوجب حذف الضمير العلل التصريفية وذلك أننا إذا نظرنا إلى «تضربن» بضم الباء أو «تضربن» بكسر الباء، وجدنا أن أصله^(١): «تضربونن»، وأصل تضربن: «تضربينن» بثلاث نونات، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال؛ فالتقى ساكنان الواو مع نون التوكيد والياء مع نون التوكيد، فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلاً عليها، وحذفت الياء وبقيت الكسرة دليلاً عليها، وإنما حذف الضمير إذا كان واوًا أو ياء، ولم يحذف إذا كان ألفاً، فعدم الحذف المشار إليه بقوله: (إلا الألف)، فلا تحذف لمدر كحفي وهو أن الألف إذا حذفت لم يوجد ما يدل عليها؛ فإن قيل: الفتحة تدل عليها، قلنا في الجواب: الفتحة لا تتعين دليلاً على الألف لما علمت مما سبق في قوله: (وآخر المضارع^(٢) افتح كابرزا) فالاحتمال دائر بين كون الفعل مسنداً للمفرد وفتح لأجل اتصاله بنون التوكيد أو الفتحة دليلاً على ألف الضمير المحذوفة، ولا توجد الدلالة مع الاحتمال، هذا الذي تلوته عليك وعلمته خاص بالفعل الصحيح إذا أسند لضمير الجمع أو ياء المخاطبة أو ألف الاثنين وأكد بالنون، وأما الفعل المعتل المسند لضمير الجمع أو ياء المخاطبة أو ألف الاثنين فإما أن يؤكد بالنون أو لا، فيؤخذ من قول الناظم: (وإن يكن في آخر الفعل ألف) التفصيل الآتي في قوله:

فاجعله منه رافعاً غير ألياً والواو ياء كاسعين سعيًا

وذلك أن الفعل المعتل إما أن يكون آخره ألفاً أو واوًا أو ياء؛ فإن كان آخره واوًا أو ياء حذفنا؛ لأجل واو الضمير أو يائه وضم ما بقي قبل واو الضمير وكسر ما بقي

(١) أي أصل تضربن.

(٢) في متن الألفية: المؤكد.

قبل ياء الضمير فتقول: «يا زيدون هل تغزون؟ وهل ترمون؟»، و«يا هند هل تغزين؟ وهل ترمين؟». وإن أسند الفعل الذي آخره ألف إلى الألف لم تحذف ألف الضمير وقلبت الألف التي في آخر الفعل ياء، وحركت بحركة تجانس الألف، فتقول: «اسعيان وأحشيان يا زيدان». هذا تفصيل ما أفاده قوله:

وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي وَאוּ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
وصوره، بقوله:

نَحْوُ اخْشَيْنِ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا قَوْمِ اخْشُونَ وَأَضْمُمْ وَقَسْ مُسَوِّيًا
ومن الأحكام المقررة لنون التوكيد، ما أفاده قوله:

وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفِ لَكِنْ شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا أَلِفٌ
وإنما لم تفتح لما عهد وثبت لها من حيث وقوعها بعد ضمير المثني، فالكسر ثابت لها من هذه الحثية لا من حيث إنها نون التوكيد.

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا
الفعل المسند إلى نون النسوة إذا أكد بالنون، وجب الفصل بين نون النسوة وبين نون التوكيد بالألف فتقول: «اضربنَّان» بنون مشددة قبلها ألف.

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفٍ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفُ
تحذف نون التوكيد الخفيفة إذا وليها ساكن، وعلة ذلك التقاء الساكنين ومنه قوله: «لا تُهينَ الفقيرَ» والأصل: «لا تهيننَّ». وتحذف - أيضاً - في الوقف إذا وقعت بعد غير الفتح بأن وقعت بعد الضم أو الكسر، وإذا حذفت نون التوكيد الخفيفة عند وقوعها بعد ضمة أو كسرة فإررد ما كان حذف لأجلها وهو ما أفاده قوله:

وَأَرْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمًا

فتقول في «اضربنَّ يا زيدون» إذا وقفت عليه: «اضربوا»، وتقول في «اضربنَّ يا هند» إذا وقفت عليه: «اضربي». هذا إذا وقعت بعد غير الفتح وهو الضم أو الكسر. وأما إذا وقعت بعد الفتح فلها من الأحكام ما أفاده الناظم بقوله:

وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا وَقَفْنَا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنِ قَفَا
فَأفاد الحكم بالمثال، فله دره عالماً!

* * *

(ما لا يَنْصَرَفُ)

بدأ بتعريف الصرف ليكون الحكم على الاسم الذي لا ينصرف بمعلوم، فقوله:

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمْكَنًا

بيان لحقيقة الصرف، والغرض منه الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية، وأنه

لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف. ولما بين الصرف بأنه (تنوين...)

إلخ) شرع في بيان علله، فقال:

فَأَلْفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

من موانع الصرف ألف التأنيث سواء كان مقصوراً أو ممدوداً وهو معنى الإطلاق

في كلام الناظم؛ فالناظم ذكر العلل مع الأسماء التي تمنع من الصرف لهذه العلل، ولكن

الأضبط لجمعها في الحافظة وتوريدها في مواردها عند مقتضيها ما أشار إليه بعضهم

فقال:

«عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعَجْمَةٌ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيْبٌ

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيْبٌ»

وَزَائِدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفٍ سَلِمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بَتَاءِ تَأْنِيثِ خْتِمٍ

مما يمنع الاسم من الصرف الوصفية مع زيادة الألف والنون بشرط ألا يكون

مؤنث هذا الاسم مختوماً بتاء التأنيث، ويمثل هذا المعنى قولك: «مررت بسكران»

مجروراً بالفتحة؛ لمنعه من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون ووجود الشرط وهو

أن مؤنثه لا يختم بتاء التأنيث؛ فلا يقال: سكرانة وإنما يقال: سكري.

وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنٌ أَفْعَلًا مَمْنُوعٌ تَأْنِيثِ بَتَاءِ كَأَشْهَلًا

يمنع من الصرف أمران بشرطين: الأمر الأول: الوصف، والشرط: أن يكون

أصلياً، الأمر الثاني: وزن أفعال، والشرط: ألا يكون مؤنثه بالتاء؛ فالجامع لما يمنع من الصرف «أحمر وأخضر»، والجامع لما يجوز الصرف: «أرمل» أي: فقير، يقال: رجل أرمل، أي: فقير؛ فالوصف عارض، والمؤنث: أرملة.

وَأَلْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الْأَسْمِيَّةِ

لا يعتبر عروض الوصفية لوزن أفعال - كأربع - بل يمنع من الصرف ويلغى هذا العارض، وكذا إذا عرضت الاسمية لا تعتبر بل يمنع من الصرف ويلغى هذا العارض؛ فالأدهم بكونه وصفاً في الأصل يمنع من الصرف ويلغى ما عرض له من استعماله استعمال الأسماء، وهو معنى قوله:

فَالْأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ فِي الْأَصْلِ وَصَفًا انْصِرَافُهُ مُنْعٌ

لاعتبار الأصل وإلغاء العارض، وأشار بقوله:

وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلِنُ الْمَنْعَا

إلى أن صرف هذه الثلاثة لعدم تحقق الوصفية فيها عند من يقول بأنها مصروفة، وأما من يقول بمنعها من الصرف فله مدرك آخر استند إليه فمنعها من الصرف؛ وذلك أن معنى أجدل هو الصقر ويتخيل منه القوة، ومعنى أخيل: التخيل؛ فيتخيل منه هذا الوصف، ومعنى أفعى: الحية؛ ويتخيل منه الخبث. هذا سند من منعها من الصرف، وأشار إليه الناظم بقوله: (وقد ينلن المنع).

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأُخْرٍ

سبق أن الوصفية تمنع مع زيادة الألف والنون وتمنع مع وزن الفعل وتمنع مع هذه الثلاثة؛ وهي: «مثنى، وثلاث، وأخر»، فهي أوسع دائرة من غيرها، وإنما اعتبرنا في «مثنى وثلاث» العدل؛ لوجود السماع، يقال: «جاء القوم مثنى وثلاث» إذا جاءوا اثنين اثنين، أو جاءوا ثلاثة ثلاثة، ومن المحقق أن «أخر» معدول عن «آخر»، فجهة كل واحد من الثلاث السماع.

وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهَمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

قد سمع «أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع».

وَكَانَ لِجَمْعٍ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلًا

كل جمع على وزن مفاعل أو مفاعيل وهو ما كان بعد ألف تكسيه حرفان أو ثلاثة أو سطها ساكن، فلا تكون صيغة الجمع مستقلة بالمنع من الصرف إلا بهذا الشرط، ويوجد هذا الشرط في نحو: «مساجد ومصايح»، فإن تخلف هذا الشرط في نحو: «صياقلة»^(١) صرف.

وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرَهُ كَسَارِي

الجمع الصحيح يجرى إعرابه على آخره، والجمع المعتل يجري إعرابه كالمنقوص وهو ما حذف منه حرف العلة؛ فمثل «جواري، وغواشي» يجرى إعرابه في حالتي الرفع والجر على ما قبل حرف العلة لحذف حرف العلة وتعويض التنوين عنه فتقول: «جوارٍ وغواشٍ» منونين في حالة الرفع والجر، والإعراب مقدر على الياء المحذوفة، وتظهر الفتحة على الياء في حالة النصب بغير تنوين.

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَّةٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

إذا أشبه الاسم الجموع المتناهية بأن كانت صيغته على وزن صيغة منتهى الجموع اقتضى هذا الشبه المنع من الصرف؛ فمنع «سراويل» من الصرف لهذا الشبه لا لأنه من الجموع المتناهية.

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لِحِقِّ بِهِ فَالْإِنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ

(١) في الأصل: صياقل، وهو خطأ. وعلة صرف «صياقلة» وما شابهها أن ثاني الحروف الثلاثة بعد الألف متحرك.

إذا سمي بالجموع المتناهية، أو سمي بما لحق بها كـشراحيل، ثبت لما سمي بها المنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة؛ لأنه لم يوجد في الآحاد العربية اسم على زنته.

وَالْعَلَمَ امْنَعُ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيْبًا مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكِرْبًا

والعلة - في منع الصرف - العلمية والتركيب؛ فتجري إعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء الأخير؛ فتقول: «هذا معديكربُ ورأيت معديكربَ ومررت بمعديكربَ».

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَانَا كَعَطْفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا

مما يمنع الاسم من الصرف زيادة الألف والنون، أي: الألف والنون الزائدتان، ويمثل هذا قولك: «عطفان، وأصبهان»؛ فعلة المنع إذن العلمية وزيادة الألف والنون.

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرْطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

(كذا مؤنث بهاء مطلقاً) مما يمنع من الصرف هاء التأنيث، ومنعها من الصرف عام للمذكر والمؤنث، كطلحة وفاطمة، ولا يشترط معها زيادة الاسم على ثلاثة أحرف، وهذا معنى الإطلاق في كلام الناظم، وإنما تشترط الزيادة على الثلاث إذا عرا الاسم عن هاء التأنيث، وهو ما أشار إليه بقوله: (وشرط منع العار كونه ارتقى).

فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ اسْمِ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ

(فوق الثلاث) كزينب (أو) لم يرتق عن الثلاث ولكن كان أعجمياً (كجور أو سقر أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر) هذه الثلاثة ممنوعة من الصرف فمنع «جور» للعلمية والعجمية، وكذلك «سقر» ومنع «زيد» من الصرف؛ لأنه علم على مؤنث بعد نقله من المذكر. فإن لم يرتق عن الثلاث أو لم يكن أعجمياً أو لم يسبق استعماله في المذكر قبل استعماله في المؤنث ففيه:

وَجَهَانَ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقَ وَعَجْمَةً كَهِنْدَ وَالْمَنَعُ أَحَقُّ

(وجهان) يجريان (في العادم تذكيراً سبق وعجمة كهند والمنع أحق) من الصرف في مثل «هند» من كل مؤنث عار عن تاء التأنيث ساكن الوسط.

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّغْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَعُ

الاسم إذا كان أعجمياً- أي: بوضع العجم- ووضع على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يصرف، بل يمنع من الصرف للعلمية والعجمة، وذلك كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

أي مثل ما تقدم من العلل المستلزمة لمنع صرف الاسم إذا حاول شيئاً منها فتلبس به؛ فإن تلبس بالعجمة كانت مانعة له من الصرف مع علة أخرى كالعلمية، وإن تلبس وصدر على وزن يخص الفعل أو يغلب فيه كان من موانع صرفه مع علة أخرى وهي العلمية ويفيد مجموع هاتين العلتين مثال الناظم بأحمد ويعلى، فكل من هذين الاسمين حاوٍ لوزن الفعل وحاوٍ للعلمية.

وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرَفُ

كل اسم زيدت فيه الألف للإلحاق لا ينصرف، بشرط أن يكون علماً وأن تكون ألف الإلحاق مقصورة كالألف في «حبلى»، وذلك كعلقى وأرطى إذا جعلاً علمين، وإلا فلا منع من الصرف إذا كانت ألف الإلحاق ممدودة كعلباء، ولا منع من الصرف أيضاً إذا لم يجعل ما فيه ألف الإلحاق علماً.

وَالْعِلْمُ امْتِنَعُ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَ كَفَعَلِ التَّوَكِيدِ أَوْ كَتُعْلَا

العلم المعدول من ألفاظ التوكيد كجُمع في قول القائل: «جاء النساء جُمع»؛ فإنه معدول عن «جمعوات» وقد حاز العلمية بالإضافة المقدرة أي: «جمعهن»؛ فهو علم على جماعة النسوة فقد حاز العلمية والعدل فمنعاه من الصرف؛ لأنهما من علل المنع من الصرف، وكذا يمنع من الصرف العلمية والعدل إذا كان المعدول على وزن فُعَل،

كَعُمَرُ وَزُفَرٌ، المَعْدُولِينَ عَنِ عَامِرٍ وَزَاوِرٍ.

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعًا سَحَرَ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ

الأمر العام الشامل لعدّة من الأفراد إذا أريد منه فرد بعينه صار اللفظ الدال على ذلك المراد بعينه علمًا، فسَحَرَ الموضوع للزمن الواقع قبيل الفجر لا يخص سحر يوم بعينه إلّا إذا تعين بالقصد والإرادة، مثل ما لو سئل القادم من سفره عن وقت قدومه، فقال: قدمت سحر ليلة الجمعة، فقد حاول التعيين بالقصد والتعريف بالعدول عن السحر المعروف بأل فأحرز العلمية والعدل فمنعاه من الصرف.

وَابْنِ عَلِيٍّ الكَسْرِ فَعَالٍ عِلْمًا مُؤَثَّنًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشْمَا

(وابن علي الكسر فعال علمًا) ما كان على وزن فعال كحذام وقظام فللعرب فيه طريقتان: طريقة أهل الحجاز بناؤه على الكسر في الأحوال الثلاثة إذا كان (مؤثَّنًا)، وطريقة تميم إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل فهو (نظير جشما).

عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرَفْنِ مَا نُكِّرًا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثْرًا

(عند تميم) فهو معدول عن جاشم، فكذلك حذام معدول عن حاذمة، ولا شك أن هاتين العلتين من موانع الصرف - أعني العلمية والعدل - فالمنع من الصرف دائر مع وجودهما، والصرف دائر على فقدهما أو فقد إحدهما، وهو مفاد قوله: (واصرفن ما نكرا) فصرفه لفقد إحدى العلتين وهو التعريف (من كل ما) أي: اسم حاوله (التعريف) فأدرك اسمًا (فيه أثرا) أي أثره الذي حاول التعريف الاسم المنكر لأجله.

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقُوصًا فِفي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

الاسم إذا كان منقوصًا يتبع «جوار» في إعرابه؛ فينون في كل من حالتي الرفع والجر، وتظهر الفتحة على الياء في حالة النصب؛ فتقول: «جاء قاضٍ» بالتثوين، و«مررت بقاضٍ» بالتثوين أيضًا، و«رأيت قاضي» فتظهر الفتحة على الياء.

وَلَا ضَظْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرْفٍ ذُو الْمَنَعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا

يجوز لأجل الضرورة صرف ما يمنع من الصرف لوجود علة منع الصرف، وذلك كقوله: (تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَل تَرَى مِنْ ظُعَائِنِ)^(١)، وهو كثير قد اعترف بجوازه أهل البصرة وأهل الكوفة، وقد ورد صرف ما لا ينصرف للتناسب وذلك قوله تعالى: ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا﴾^(٢) في قراءة من قرأ بالتنوين، وهناك قراءة أخرى ببقائه على المنع من الصرف. وأما الشق الآخر وهو منع المصروف من الصرف فأجازه قوم ومنعه آخرون، وحجة من قال بمنع المصروف من الصرف قوله:

وَمَنْ وَكَلَدُوا عَامًا رُ ذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ^(٣)

فمنعه من الصرف وليس فيه سوى العلمية.

* * *

(١) لم نقف على تخرجه.

(٢) الإنسان: [٤].

(٣) البيت من المزج، وهو لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص (٤٨)، وشرح ابن عقيل (٥٦٤)، ولسان العرب (عرب)، (عمر).

والشاهد فيه: عدم صرف «عامر»، وهو غير ممنوع من الصرف، وذلك للضرورة الشعرية.

(إِعْرَابُ الْفِعْلِ)

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ

يرفع المضارع عند مقتضيه، وهو التجرد من الناصب والجازم، فإذا لم يتجرد من الناصب بأن اقترن بعامل من عوامل النصب كان حكمه ما أشار إليه الناظم بقوله:

وَبَلَنِ انْصِبُهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنَّ لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنِّ

شرط نصب المضارع بـ «أن» أن تكون مصدرية، وهي التي لم تسبق بعلم ولا بظن، فإن سبقت بعلم أو ظن لم تكن المصدرية، بل تكون المخففة من الثقيلة وهي التي تنصب الاسم وترفع الخبر نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(١)، أي: أنه سيكون منكم مرضى، فقوله:

فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحٌ وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ فَهَوَ مُطَّرِدٌ

(فانصب بها) تفریع علی ما يفهم من قوله: (لا بعد علم)، فمفهومه: أن الواقعة بعد علم لا تنصب المضارع بل تنصب الاسم وهو أحد معموليها، ومعمولها الآخر الرفع، وهو ما أشار إليه الناظم بقوله: (والرفع صحح واعتقد) حيث أثبت لها هذا العمل وهو نصب الاسم ورفع الخبر (تخفيفها من أن) الثقيلة (فهو مطرد)، أي: كثير في التراكيب العربية.

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى «مَا» أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

(وبعضهم أهمل أن) المصدرية، أي: من العرب من أهمل أن المصدرية فلم تعمل النصب، بل يرفع الفعل بعدها، وكانت داعية الإهمال (حملا على ما أختها حيث استحقت عملا) فهما مشتركان في أن كلا منهما يسبك مع ما بعده بمصدر، فهما مشتركان في هذا العمل.

(١) المزمّل: [٢٠].

وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنَّ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا

(ونصبوا بإذن المستقبل) بالشروط التي أشار إليها بقوله: (إن صدرت والفعل بعد موصلا) فشرط النصب بإذن: أن يكون الفعل مستقبلا، وأن تقع في صدر الكلام، وألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل، ويجمع هذه الشروط قولك لمن قال لك: «أتيتك؟»، فتقول في جوابه: «إذن أكرمك» بنصب الفعل، ولما كان من شرط النصب بإذن أن تقع في صدر الكلام وألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل، فكل ما خالف هذا الشرط يمنع من عملها النصب، ولو كان المتقدم عليها حرف عطف، أو كان الفاصل بينها وبين الفعل القسم - به على عدم منافاة كل منهما لعملها النصب، فقال:

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصَبْ وَارْفَعَا إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

(أو قبله اليمين) أي: توسط القسم بين إذن والفعل فذكر قبل الفعل (وانصب وارفع) أي: لك أن تنصب الفعل ولك أن ترفعه (إذا إذن من بعد عطف وقعا) فلا يصادر تصديرها وقوع حرف عطف قبلها؛ ولذا جاز الوجهان النصب والرفع.

وَبَيْنَ لَا وَلَامٍ جَرُّ التَّزِمِ إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ وَإِنْ عُدِمَ

(وبين لا ولام جر التزم إظهار أن ناصبة وإن عدم) النواصب أنها تعمل ظاهرة ومضمرة؛ فتعمل ظاهرة إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية، نحو: «جئتك لألا^(١) تضرب زيدا»، وإن وقعت بعد لام الجر ولم تقع بعدها لا النافية، فحكمها في العمل دائر بين كونها مظهرة أو مضمرة، فلم تعق عن العمل في كلتا^(٢) الحالتين وهو مفاد قوله: (وإن عدم).

(١) أصلها: لأن لا، فأدغمت النون في اللام لفظاً، وحذفت النون خطأ.
(٢) في الأصل: كلا، وهو خطأ.

لَا فَاَنْ اَعْمَلْ مُظْهِرًا اَوْ مُضْمِرًا وَبَعْدَ نَفِي كَانَ حَتْمًا اُضْمِرًا

(لا فأن اعمل مظهرًا أو مضمرًا) فتقول: «جئتك لأقرأ أو لأن أقرأ» (و) يتحتم إضمار أن إذا وقعت (بعد نفي كان) أي: كان المنفية، فقوله: (حتمًا أضمرًا) بيان لما تستحقه أن المصدرية من وجوب الإضمار إذا وقعت بعد كان المنفية نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾^(١).

كَذَاكَ بَعْدَ اَوْ اِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى اَوْ اَلَّا اَنْ خَفِيَ

(كذلك) يجب إضمار «أن» (بعد أو إذا يصلح في، موضعها حتى أو الّا أن خفي) صلاحية «حتى» أو «إلّا» في موضع، أو عبارة عن حلولهما في محل «أو»؛ فتحل «حتى» في محل «أو» إذا كان الفعل الذي قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا كقوله:

لَأَسْتَسْهِنَ الصَّعْبَ اَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ اِلَّا لِصَابِرٍ^(٢)

المعنى: لأستسهلن الصعب حتى أدرك المنى.

وتكون بمعنى «إلّا» إذا وقعت بعد ما يفيد معالجة الشيء ومزاولته شيئًا فشيئًا حتى يتم، نحو قوله:

وَكَنتُ اِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا اَوْ تَسْتَقِيمًا^(٣)

أي: إلّا أن تستقيم، أي: إذا سعيت في الإصلاح بين قوم فلا أترك سبيلهم حتى

(١) الأنفال: [٣٣].

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٧٢)، وشرح ابن عقيل ص (٥٦٨)، وشرح الأشموني (٣/٥٥٨).

الشاهد فيه: قوله: «أو أدرك المنى» حيث نصب الفعل المضارع «أدرك» بعد «أو» التي بمعنى: إلى أن، والنصب بـ «أن» مضمرة وجوبًا.

(٣) البيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ص (١٠١)، والكتاب (٣/٤٨).

الشاهد فيه قوله: «أو تستقيما»، حيث نصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة وجوبًا بعد «أو» التي بمعنى «إلّا».

أجمع بينهم بحيث يكونون على مكارم الأخلاق ويزول ما وقع بينهم من العداوة والبغضاء.

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَجُذِّ حَتَّى تَسْرٌ ذَا حَزْنٍ

يجب إضمار «أن» بعد «حتى» إذا وقع بعدها المستقبل، نحو: «سرت حتى أدخل البلد» فإن كان ما بعدها حالاً أو مؤولاً به فالحكم ما أشار إليه بقوله:

وَتَلَوْ حَتَّى حَالًا أَوْ مُؤُولًا بِهِ ارْفَعَنَّ وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلًا

فالرفع واجب في تلك الحالة نحو: «سرت حتى أدخل البلد» بالرفع إن قلت ذلك وأنت داخل فيها.

وَبَعْدَ فَاجْوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلْبٍ مَحْضِيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبٌ

ينصب الفعل الواقع في جواب الطلب المحض والنفي المحض بأن المقدره وجوباً وذلك كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾^(١)، والطلب يتحقق مع الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني، فالأمر نحو: «أئتني فأكرمك» والنهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾^(٢)، والدعاء نحو: رَبِّ انصُرْنِي فلا أخذل، والاستفهام نحو: «هل تكرم زيداً فيكرمك؟»، ومثله قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٣)، ومثال التحضيض: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٤)، ومثال التمني: ليت لي مالاً فأصدق منه، ومنه

(١) فاطر: [٣٦].

(٢) طه: [٨١].

(٣) الأعراف: [٥٣].

(٤) المنافقون: [١٠].

والفعل «أكن» في الآية الكريمة مجزوم بالعطف على موضع «فأصدق»؛ لأن موضعه الجزم على جواب التمني (البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري (٢/٤٤١)).

ومنه قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(١).

الْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدَ مَفْهُومَ مَعَ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعَ

مفاده: أن الواو مثل الفاء في نصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بشرط أن تفيد المعية، نظير قوله: (لا تكن جلدًا وتظهر الجزع) في إفادة المعية؛ لأن معنى المثال: لا تكن متصفاً بالثبات مع إظهار الجزع وعدم الثبات على نوائب الدهر التي تكدر صفو الفكر.

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدَ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

لا يضر سقوط الفاء من الجواب إذا تعين بالقصد نحو: «زرني أزرُك»، وهل هو مجزوم على أنه جواب للأمر أو هو جواب لشرط مقدر فينتظم الكلام هكذا: زرني إن تزرني أزرُك؟ محل بحث. ثم يفهم من قوله: (وبعد غير النفي) أنه لا يجوز الجزم بعد النفي فلا تقول: ما تأتينا تحدثنا.

وَشَرَطَ جَزْمَ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعِ إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالْفِ يَقَعِ

شرط الجزم بعد النهي مع سقوط الفاء، أن يصح حلول إن الشرطية قبل لا مع صحة المعنى، فالتركيب الذي يصح فيه المعنى قبل حلول «إن» الشرطية قبل «لا» وبعد حلولها - يجوز فيه الجزم بعد النهي، ويمثل هذا قولك: «لا تدنُ من الأسد تسلم»؛ فإن أدخلت «إن» الشرطية على «لا» فقلت: «إلا^(٢) تدنُ من الأسد تسلم» لم يتغير المعنى. والتركيب الذي يتغير فيه المعنى بعد دخول إن الشرطية على «لا»، لا يجوز فيه الجزم، ويمثل هذا قولك: «لا تدنُ من الأسد يأكلُك» كان المعنى صحيحًا؛ فإن أدخلت «إن» الشرطية على «لا» فقلت: «إلا تدن من الأسد يأكلُك» كان المعنى فاسدًا؛ فجواز الجزم وعدم الجواز دائر على المحور الذي وضعه لك علماء هذا الفن.

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ أَقْبَلًا

(١) النساء: [٥].

(٢) أصلها: إن لا.

الدال على الطلب إن ورد بغير صيغة افعل بل ورد بصيغة اسم الفعل كصه، فلا تنصب جوابه بل اجزمه، ويمثل هذا المعنى قولك: «صه أَحْسَنُ إِلَيْكَ، وحسبك الحديث يُنمِ الناس».

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصْبٌ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ

لما كانت أداة التمني والترجي قريبي الشبه من حيث المعنى وهو الطلب؛ سرى ذلك الشبه إلى جوابيهما فنصب جواب الترجي الواقع بعد الفاء للمشاهدة الواقعة بين التمني والترجي، ويمثل هذا قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾^(١)، بنصب «أطلع».

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطِيفٌ تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذَفٌ

ينصب الفعل الواقع بعد عاطف بـ «أن» في كلتا^(٢) حالتي الثبوت والحذف إن عطف على اسم خالص عن شائبة الفعل، وذلك قوله:

وَلُبِسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٣)

فنصب «وتقرر عيني» بأن المحذوفة لعطفه على الاسم الخالص.

وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلْ رَوَى

مفاده أن النصب بـ «أن» محذوفة أو مذكورة في جميع ما تقدم وارد على القياس، وأما النصب بأن في غير ما تقدم فهو وارد على الشذوذ، يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه، ومنه قولهم: «خُذْ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذُكَ»، أي: قبل أن يأخذك.

(١) غافر: [٣٦، ٣٧].

(٢) في الأصل: كلا.

(٣) البيت من الوافر، قالته ميسون بنت بجدل الكلبية زوج معاوية - رضي الله عنه - وهو في شرح شذور الذهب ص (٤٠٥)، وشرح ابن عقيل ص (٥٧٦)، وشرح الأشموني (٣/٥٧١). «الشفوف» أي: الثياب الرقاق، ويُروى هذا البيت بلفظ «للبس» بدلًا من «ولبس» والصحيح: ولبس عباءة - بواو العطف - لأنها جملة معطوفة على جملة قبلها. الشاهد فيه: قوله: «وتقرر عيني» حيث نصب «تقرر» بأن مضمرة بعد الواو التي بمعنى «مع».

(عَوَامِلُ الْجَزْمِ)

بِلاَ وَلاَمٍ طَالِبًا ضَعَّ جَزَمًا في الْفِعْلِ هَكَذَا بَلَمَ وَلاَمًا

إذا وقع الطلب باللام أو بلا، جزم الفعل الذي تعلق به الطلب، مثال ذلك في الطلب: «لِيَقُمْ زيد»، ومثاله في الدعاء: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(١)، ومثال ذلك في النهي: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾^(٢)، ومثاله في الدعاء: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(٣)، وكذا يجزم الفعل بلما ولم، نحو: «لما يقيم عمرو، ولم يقيم زيد» فكل من «لم، ولما» يجزم المضارع، فهما مشتركان في عمل الجزم مختلفان في المعنى؛ لأن «لم» تجزم المضارع وتقلبه إلى الماضي و«لما» تجزم المضارع المتصل بالحال؛ ففي مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٤)، إخبار من الله بأنهم لم يؤمنوا إلى وقت التكلم. هذا ما ذكر من «لم ولما ولا واللام» معدود من الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً، وأما الأدوات التي تجزم فعلين فأشار إليها بقوله:

وَاجْزَمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيُّ مَتَى أَيَّانَ أَيَّنَ إِذْمَا

مثال «إن» المعدودة فيما يجزم فعلين: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾^(٥).

ومثال «من» قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾^(٦). ومثال «ما»: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾^(٧).

(١) الزخرف: [٧٧].

(٢) التوبة: [٤٠].

(٣) البقرة: [٢٨٦].

(٤) الحجرات: [١٤].

(٥) البقرة: [٢٨٤].

(٦) النساء: [١٢٣].

(٧) البقرة: [١٩٧].

ومثال «مهما» قوله: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لُتَسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(١).

ومثال «أي»: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى﴾^(٢).

ومثال «متى» قوله:

متى تَأْتِهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقَدٍ^(٣)

ومثال «أيان» قوله:

أَيَّانَ نَوْمُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تَدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَرَلْ حَذِرًا^(٤)

ومثال «أينما» قوله:

أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمَلْ^(٥)

ومثال «إذما» قوله:

(١) الأعراف: [١٣٢].

(٢) الإسراء: [١١٠].

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص (٥١)، ولسان العرب (عشا)، وشرح ابن عقيل (٥٨١)، وشرح الأشموني (٥٧٩/٣).

الشاهد فيه: قوله: «متى تأتته... تجد» حيث جزم الفعلين وهما: «تأتته» و«تجد». و«تعشوا» مرفوع في موضع الحال.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٥٧٩/٣)، وشرح ابن عقيل ص (٥٨٢).

الشاهد فيه: قوله: «أيان نؤمك تأمن» حيث جزم باسم الشرط «أيان» فعلين مضارعين: «نؤمك» و«تأمن».

(٥) هذا عجز بيت من الرمل، وهو لكعب بن جعيل في خزنة الأدب (٤٧/٣)، وشرح الأشموني (٥٨٠/٣).

وصدر البيت: (صعدة نابتة في حائر).

الشاهد فيه: قوله: «أينما... تميلها تمل» حيث جزم بأينما الفعلين.

وإنك إذما تأت ما أنت أمرٌ به تُلفٍ من إياه تأمرُ آتيا^(١)

وحيثما أئى وحرَفٌ إذما كإن وباقى الأدوات أسما

(وحيثما) في كلام الناظم وما ذكر بعده من قوله: (أئى وحرَفٌ إذما، كإن وباقى الأدوات أسماء) تنبيه على ما يكون من هذه الأدوات موسومًا بالحرفية وما يكون موسومًا بالاسمية بعد بيان أن كلاً منها يجزم فعلين؛ فقوله: (وحرَفٌ إذما كإن وباقى الأدوات أسماء)، بيان ما توسم به كل أداة.

ومثال «حيثما» قوله:

حيثما تستقمٌ يقدرُ لك اللـ ه نجاحًا في غابرِ الأزمانِ^(٢)

ومثال «أئى» قوله:

خليلي أئى تأتياني تأتيا أخا غيرَ ما يُرضيكما لا يحاولُ^(٣)

وقوله:

فعلينٍ يقتضينَ شرطٌ قُدما يتلُو الجزاءُ وجوابًا وُسما

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٥٨٠/٣)، وشرح ابن عقيل (٥٨٣).
الشاهد فيه: قوله: «إذا ما تأت تلف» حيث جزم بـ «إذما» فعلين مضارعين: أولهما: «تأت» وهو فعل الشرط، وثانيهما «تلف» وهو جواب الشرط.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص (٧٣٦)، وشرح الأشموني (٥١٠/٣).
«غابر» أي: باقى.

الشاهد فيه: قوله: «حيثما تستقم يقدر» حيث جزم الفعلين «تستقم» و«يقدر» باسم الشرط «حيثما»،

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٥٨٠/٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٨٣).
الشاهد فيه: قوله: «أئى تأتياني تأتيا» حيث جزمت «أئى» فعلين: أولهما «تأتياني» وهو فعل الشرط، وثانيهما «تأتيا» وهو جواب الشرط.

(فعلين يقتضين) بيان لما تستلزمه الأدوات فتستلزم (شرطاً قَدْماً) أي يتقدم وضعاً وطبعاً و(يتلو) هـ (الجزاء) وضعاً وطبعاً، وقوله: (وجواباً وسماً) إشارة إلى أن ما يوسم بالجزاء يوسم أيضاً بالجواب، ولعدم اشتراط أن يكون الشرط والجزاء على صورتين المضارع أو على صورتين الماضي، بل يجوز أن يكونا على صورة الماضي، ويجوز أن يكونا على صورة المضارع، ويجوز أن يكون أحدهما على صورة الماضي والآخر على صورة المضارع وإلى هذا يشير قوله:

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

فوجودهما على أي صورة من هذه الصور الثلاث مستند إلى جوار ذلك صناعة.

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ وَرَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ

(وبعد ماض)، أي: وبعد شرط ماض وإنما وصف الشرط بالماضي ليرتب عليه قوله: (رفعك الجزاء حسن)؛ لأن رفعك الجزاء لا يحسن إلا بعد الماضي وأما رفعه بعد المضارع وهو ما أشار إليه بقوله: (ورفعه بعد مضارع وهن) فليس بحسن فضلاً عن ضعفه.

وَاقْرَأْ بِهَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

كل جواب لا يصلح أن يقع شرطاً يجب اقترانه بالفاء، فمن ذلك الجملة الاسمية، نحو: «إن جاء زيد فهو مكرم»، ومن ذلك أيضاً فعل الأمر، نحو: «إن جاء زيد فاضربه»، ومن ذلك أيضاً الجملة الفعلية المنفية، نحو: «إن جاء زيد فما أضربه».

وَتَخَلَّفَ الْفَاءَ إِذَا الْمَفَاجَأَةُ كَمَا تَجِدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ

تقدم أن كل جواب لا يصلح للشرطية يجب اقترانه بالفاء، وتقدمت الأمثلة التي يجب اقتران الجواب فيها بالفاء تمييزاً للفائدة، وأشار في هذا البيت - أعني قوله: (وتخلف الفاء إذا المفاجأة... إلخ) - إلى أن كل ما يجب اقترانه بالفاء تخلف

الفاء في هذا الاقتران إذا الفجائية، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ
أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(١).

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ بِالْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قِمْنٍ

الفعل المضارع الواقع بعد جزاء الشرط إذا قرن بالفاء جاز رفعه ونصبه وجزمه،
وبها قرئ قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ
يَشَاءُ﴾^(٢)، فقرئ «يغفر» بالوجه الثلاث: الرفع، والنصب، والجزم.

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرٍ فَا أَوْ وَاوٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اِكْتِنَفَا

إذا اكتنف مضارعاً جملتا الشرط والجزاء بأن توسط بينهما واقترن بالفاء، أو
الواو، جاز فيه الجزم والنصب؛ فيجوز في قولك: «إن قام زيد ويخرج خالد أو فيخرج
خالد أكرمك» بنصب «يخرج» وجزمه.

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فِهِمْ

قد يأتي الحذف على جواب الشرط والاستغناء عنه بالشرط، وقد يأتي حذف
الشرط والاستغناء عنه بالجواب، وإن كان الأول كثيراً وهو حذف الجواب والاستغناء
عنه بالشرط، وأما حذف الشرط والاستغناء عنه بالجواب فقليل، ولكن لا بد لحذف
كل منهما من دليل، ويمثل حذف الجواب والاستغناء عنه بالشرط قولك لمن تصفه
بالظلم: «أنت ظالم إن فعلت»، التقدير: إن فعلت كذا فأنت ظالم، ويمثل حذف
الشرط والاستغناء عنه بالجواب قوله:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ هَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ^(٣)

(١) الروم: [٣٦].

(٢) البقرة: [٢٨٤].

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص (١٩٠)، وشرح ابن عقيل ص (٥٩٠)، وشرح
شذور الذهب.

أي: وإلّا تطلقها، فحذف الشرط واستغنى بالجواب عنه للدليل الذي سبق في قوله: طلقها.

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسْمٍ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

إذا اجتمع الشرط والقسم وتأخر أحدهما عن الآخر يحذف جواب المتأخر منهما لدلالة ما سبق جواباً للمتقدم منهما؛ ففي مثل قولك: «إن قام زيد والله يقيم عمرو» يحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، وفي مثل قولك: «والله إن قام زيد ليقوم عمرو» يحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

وَإِنْ تَوَالِيًا وَقَبْلُ ذُو خَيْرٍ فَالشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ

التوالي صادق بتقدم الشرط وتأخر القسم، وصادق بتقدم القسم وتأخر الشرط، وفي كل من هاتين الصورتين سبقهما ذو خير؛ بأن يسبقهما مبتدأ إذ هو الذي يوسم بأنه صاحب خير؛ فالذي يترجح إجابة الشرط بذكر جوابه تقدم الشرط أو تأخر وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر، ويمثل الحالتين قولك: «زيد إن قام والله أكرمه، وزيد والله إن قام أكرمه»؛ فالمدكور في كل من الصورتين هو جواب الشرط، والمحذوف فيهما هو جواب القسم.

وَرُبَّمَا رَجَحَ بَعْدَ قَسْمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَيْرٍ مُقَدِّمٌ

تقدم أنه إذا اجتمع شرط وقسم يحذف جواب المتأخر منهما ويذكر جواب المتقدم، فيعول على هذا الاجتماع فيعمل بالتقدم والتأخر إذا لم يسبقهما ذو خير، وذكر في هذا البيت أنه ربما يترجح جانب الشرط ولو تأخر ولو لم يتقدمهما ذو خير، ومنه قوله:

=الشاهد فيه: قوله: «وإلّا يعل» حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه والتقدير: «وإلّا تطلقها يعل مفرقك الحسام».

لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ لا تُلفِنَا عن دمَاءِ القومِ ننتقلُ^(١)

فأجيب الشرط وحذف جواب القسم، والدليل على أن المذكور في البيت هو

جواب الشرط حذف الياء من «لا تلفننا».

* * *

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٣)، والمقاصد النحوية (٢٨٣/٣)،

(٤٣٧/٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٢) بلفظ «نتفل» بدلًا من «نتقل».

والشاهد فيه أنه اجتمع فيه الشرط والقسم: الشرط «إن» في «لئن»، والقسم دلالة اللام عليه لأنها موطئة لقسم محذوف تقديره «والله لئن»، وكل منهما يستدعي جوابًا، وقد رجح الشرط هاهنا على القسم حيث قال: «لا تلفننا» بالجزم، لأن أصله «لا تلفينا» أي: لا تجدننا، وحذف جواب القسم لدلالة ذلك عليه.

(فَصْلُ لَوْ)

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ وَيَقْلُ إِيْلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ

(لو حرف شرط)، أي: تفيد ربط الجواب بالشرط، ويفسر هذا المعنى ويمثله قولك: «لو قام زيد لقلت»، ولما كان الكثير في الجواب بناءه على متحقق الوقوع ولا يدل على متحقق إلا الماضي؛ كان الغالب أن «لو» لا يليها إلا الماضي؛ ولذا تم الناظم قوله: (لو حرف شرط في مضي ويقل، إيلاؤه مستقبلاً لكن قبل).

لا فائدة في قوله: (لكن قبل)، بعد قوله: (ويقل إيلاؤه مستقبلاً)؛ لأن معناه أن وروده قليل، وهو معنى قوله: (لكن قبل)، فتوافقا على قلة الورد، فأحدهما يغني عن الآخر.

وَهِيَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنْ «لَوْ» «أَنَّ» بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ

لما كان اختصاص إن الشرطية بالفعل دائماً - وقد شبهوا «لو» بها في هذا الاختصاص؛ فيقتضي الشبه بدوام الاختصاص في لو - أتى بما ينفي الدوام، فقال: (لكن لو أن بها قد تقترن) ولا شك أن اقتران «أن» واسمها وخبرها بـ «لو» ينفي دوام الاختصاص، ويمثل هذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾^(١)، فإن قلت: انتظام المعنى في الآية لا يتم إلا بتقدير الفعل، أي: لو ثبت ﴿أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ﴾ الآية - قلنا: هذا أمر فرضي، أي: على فرض الثبوت، والفعل الذي اختصت به «إن» الشرطية وأشبهتها في ذلك الاختصاص «لو» الشرطية الفعل الثابت المحقق الذي منشؤه التحقق والثبوت لا الفرض والتقدير.

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

(١) لقمان: [٢٧].

في غالب التركيب أن «لو» الشرطية لا يليها إلّا الماضي ويقبل أن يليها المستقبل،
ومنه قوله:

رهبانُ مَدِينٍ وَالَّذِينَ عَهَدْتُمْ
لو يسمعونَ كما سمعتُ كلامها
يكون من حذر العذابِ قعودًا
خرُّوا لعزّة رُكَّعًا وسجودًا^(١)
أي: لو سمعوا.

* * *

(١) البيتان من الكامل، وهما لكثير عزة في ديوانه ص (٤٤١)، وشرح الأشموني (٦٠٣/٣)،
وشرح ابن عقيل ص (٥٩٥).

الشاهد فيه: قوله: «لو يسمعون» حيث جاء الفعل المضارع بعد «لو» مصروفًا معناه إلى
الماضي. لأن الغالب دخول «لو» التي للتعليق على الفعل الماضي الذي هو مبني.

(أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْ مَا)

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا لَتَلَوُ تَلَوَهَا وَجُوبًا أَلْفَا

التشبيه الواقع في قول الناظم «أما كمهما»؛ لاشتراكهما في إفادة التعليق وربط الجواب بالشرط الذي تضمنته أما، وقد فسرها سيبويه بمهما، فالقائل: «أما فزيد منطلق» مفسر بمهما يكن من شيء فزيد منطلق، وأشار بقوله: (لتلو تلوها وجوبًا ألفا) إلى وجوب اقتران الجواب بالفاء، والوجوب يستلزم الكثرة فليكن الحذف قليلًا وإليه يشير قوله:

وَحَذَفُ ذِي أَلْفَا قَلٌّ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ بُدَا

فالحذف قليل والذكر كثير إذا لم يصحب حذف الفاء حذف القول، أما إذا صحبها حذف القول فليس بقليل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾^(١)، أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم.

لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا

«لولا ولوما» يلزمان الابتداء إذا ربطا امتناع الجواب لوجود. غيره؛ فالربط معنى وضعي، وأما لزوم الابتداء واقتران الجواب باللام إذا كان مثبتًا وحذف الخبر وجوبًا فمن الخواص، ويجمع هذه المعاني قولك: «لولا زيد لهلك عمرو» أي: لولا زيد موجود، فقد تضمن هذا المثال حذف الخبر واقتران الجواب باللام ولزوم المبتدأ.

وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلَا إِلَّا أَلَا وَأَوْلَيْتَهَا الْفِعْلَا

أشار بقوله: (وبهما التحضيض... إلخ) إلى أن لـ «لوما» و«لولا» استعمالا آخر وهو التحضيض، ويشير إلى هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ

(١) آل عمران: [١٠٦].

مَنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴿١﴾، فالآية على طبق قول الناظم: «وبهما التحضيض... إلخ»، إلى أن قال: (وأوليتها الفعل)؛ فقد أحرزت لولا في الآية الشريفة التحضيض وولاية الفعل، يشهد هذا كل من نظر في سياق الآية.

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِقَ أَوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

(وقد يليها اسم) حكم على جميع أدوات التحضيض بأنها قد يليها الاسم بعد الحكم عليها بأنها إنما يليها الفعل، ولما كانت ولاية الاسم لأدوات التحضيض لا تنافي اختصاصها بولاية الفعل؛ ضرورة أن الاسم لا بد له من عامل إما متقدم عليه أو متأخر عنه فيعتبر هو الوالي لأدوات التحضيض - قال: (بفعل مضمر)، أي: معمول لفعل مضمر (علق أو بظاهر مؤخر) فالاسم الذي ولي هذه الأدوات لا بد له من عامل مذكور أو محذوف؛ فلم يفت الأدوات استحقاقها من ولاية الفعل، فمثال الاسم معمول للفعل المضمر قوله: «هلا التقدّم والقلوبُ صحاحُ»^(٢)، التقدير: هلا وجد التقدّم والقلوب صحاح؛ فالتقدم معمول لهذا الفعل المقدر، ومثال العامل المتأخر: «لولا زيداً ضربت» فزيداً معمول لضربت، التقدير: لولا ضربت زيداً.

* * *

(١) التوبة: [١٢٢].

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدوره: «الآن بعد لجاجتي تلحونني»، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص (٦١٤)، ومجالس ثعلب (٧٥/١).

الشاهد فيه: «هلا التقدّم»، حيث رفع التقدّم بفعل مضمر؛ لأن التحضيض لا يدخل إلا على فعل.

(الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ)

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرُ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلَ اسْتَقْرَرٍ

ظاهر هذا الكلام لا يفيد الطالب ولا ينتفع منه بشيء، وليس كل طالب متمكن من المعلم الذي يبين له معنى هذا التركيب فيصل إلى المراد، فلا سبيل له إلا إذا وقف على كلام يبين له المراد، فيتحتم على من تصدى للبيان أن يبين المراد بعبارة سهلة تفيد من لم يعثر على المعلم بأن ينشر الكلام بحسب ظاهره ويطويه بحسب المراد، وذلك أنه إن قيل لك: أخبر عن اسم من الأسماء «بالذي» فظاهر هذا الكلام أنك تجعل «الذي» خبراً عن هذا الاسم وليس كذلك، بل الأمر بعكس هذا، وهو أنك تجعل «الذي» مبتدأً وتخبر عنه بهذا الاسم، فالباء في قوله «بالذي» بمعنى عن، أي: أخبر عن «الذي»، فإذا قيل لك: أخبر عن زيد من قولك: ضربت زيداً؛ فتقول: «الذي ضربته زيد»، فوق «الذي» مبتدأ، وزيد خبر عنه، وهو مخالف لظاهر النظم في قوله: (أخبر بالذي)؛ فإن ظاهره أن «الذي» يخبر به عن الاسم، والاسم يقع مبتدأً فيترك ظاهره ويبين بهذا البيان، وهو أن تجعل الاسم الواقع في جملة «ضربت زيداً» خبراً عن «الذي» وتجعل ما توسط بين المبتدأ والخبر صلة «الذي»، وقد أشار إلى هذا بقوله:

وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صِلَةٌ عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ

عائد الصلة الضمير الذي أخلف زيداً الواقع خبراً عن «الذي»؛ فالضمير الذي في جملة: «الذي ضربته زيد» خلف عن زيد الواقع خبراً عن «الذي»، وفي قوله:

نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا فَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرِ الْمَأْخَذِ

(نحو الذي ضربته زيداً فذا) إشارة إلى أن ما وقع خبراً عن «الذي» أصله (ضربت زيداً) فالإشارة إلى ما (كان) عليه ما جعل خبراً عن «الذي» وهو أنه كان منصوباً على المفعولية ثم أخذ من جملته وجعل خبراً وجعلت الجملة صلة، فقوله: (فادر المأخذ) أي: والمآل، فالدراية متعلقة بكل واحد من الأمرين.

وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرُ مُرَاعِيًا وَفِاقَ الْمُثَبِّتِ

مراعاة التطابق بين المبتدأ والخبر - أفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيساً - أمر واجب؛ فلا يحمل المفرد على المثني ولا المذكر على المؤنث؛ فلا يخالف الخبر في شيء ثبت للمبتدأ؛ فيبنى على مراعاة التطابق بين المبتدأ والخبر أنه إذا قيل لك: أخبر عن الزيد من «ضربت الزيد»، قلت: «اللذان ضربتهما الزيدان»، فتجرى على هذا المحور في المفرد والجمع والمذكر والمؤنث، فإذا قيل لك: أخبر عن هند من «ضربت هنداً»، قلت: «التي ضربتها هند».

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا

يؤخذ من قول الناظم: (قبول تأخير وتعريف) أنه يشترط لما يخبر عنه بالذي أن يكون قابلاً للتأخير والتعريف، فلا يخبر بالذي عما يستحق الصدارة كأدوات الشرط والاستفهام، ولا يخبر عما لا يقبل التعريف كالحال والتمييز.

كَذَا الْغَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاعٍ مَا رَعَوْا

و(كذا الغنى عنه بأجنبيٍّ أو، بمضمر شرط) وإذا كانت هذه شروطاً والشروط يجب مراعاتها (فراع) أنت (ما رعو) بأن تنسج على المنوال الذي نسجوا عليه، فتخبر بالموصوف مع صفته وتخبر بالمضاف مع المضاف إليه، فإذا قيل لك: أخبر عن غلام زيد من «ضربت غلام زيد»، قلت: «الذي ضربته غلام زيد»، وإذا قيل لك: أخبر عن رجل ظريف من «ضربت رجلاً ظيفاً»، قلت: «الذي ضربته رجل ظريف».

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

الاسم إما أن يكون واقعاً في جملة اسمية أو في جملة فعلية، وفي كل من هاتين الحالتين يصح الإخبار؛ فتقول في «زيد قائم»: الذي هو قائم زيد، وتقول في «ضربت زيداً»: الذي ضربته زيد، ولا يصح الإخبار بالألف واللام إلا إذا أسند إلى فعل.

إِنْ صَحَّ صَوَّغٌ صِلَةٌ مِنْهُ لِأَلٍ كَصَوَّغٍ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهِ الْبَطْلُ

فلا يصح - على ما اشترطه الناظم - الإخبار عن الاسم الواقع في جملة اسمية بالألف واللام، وكذا لا يصح الإخبار بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف، نحو: «نعم الرجل»، ويصح الإخبار في مثل قول الناظم: (وقى الله البطل) فنقول: الذي وقاه الله البطل.

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةٌ أَلٍ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيْنَ وَأَنْفَصَلَ

الضمير الذي رفعت صلة أَلٍ لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون عائداً على أَلٍ، أو لا؛ فإن كان عائداً على غير أَلٍ فهو ما أفاده الناظم بقوله: (أبين وانفصل)، وإلّا كان واجب الاستتار؛ فإن قلت: بلّغت من الزيدين إلى العمرين رسالة، فإن أخبرت عن التاء في «بلّغت»، قلت: المبلّغ عن الزيدين رسالة، أنا؛ ففي «المبلّغ» ضمير عائد على الألف واللام واجب الاستتار، وإن أخبرت عن الزيدين في المثال المذكور، قلت: المبلّغ أنا عنهما إلى العمرين رسالة الزيدان؛ فأنا مرفوع بالمبلّغ وليس عائداً على الألف واللام؛ لأن المراد بالألف واللام هنا المثني المخبر عنه فيجب إذا إبراز الضمير.

* * *

(الْعَدَدُ)

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُوبٌ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ

ثبت التاء في «ثلاثة رجال» و«أربعة رجال» إلى غاية العشرة، ويجرد اسم العدد من التاء إذا كان المعدود مؤنثاً، وهو المعنى بقول الناظم:

فِي الضِّدِّ جَرْدٌ وَالْمُمَيِّزِ اجْرُرٌ جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

(في الضد جرد) اسم العدد من التاء إذا كان المعدود مؤنثاً إلى العشرة، ويمثل الأول قولك: «عندي ثلاثة رجال أو أربعة رجال» حتى تنتهي إلى قولك: «عندي عشرة رجال»، ويمثل الثاني قولك: «عندي ثلاث نسوة»، وتنظم الكلام هكذا حتى تنتهي إلى قولك: «عندي عشر نسوة»، هذا حكم اسم العدد أنه يجرد من التاء مع المؤنث وتلحق به التاء مع المذكر، وأما حكم المعدود مذكراً كان أو مؤنثاً فيجر على أنه مميّز ومبين لما وقع عليه اسم العدد، وقد أفاد هذا الحكم الناظم فقال: (والمميز اجرر، جمعاً بلفظ قلة في الأكثر).

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رَدِفْ

(ومائة والألف للفرد أضف) إذا تكوّن العدد من المائة أو الألف فلا يضاف إلّا للمفرد فتقول: «عندي مائة دينار، أو عندي ألف دينار»، هذا هو الكثير في إضافة المائة إلى المفرد والقليل إضافته إلى الجمع، وإليه يشير قوله: (ومائة بالجمع نزرًا قد ردف)، ومما ورد منه قوله تعالى: **وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ**^(١) بالإضافة، أي: إضافة «مائة» إلى «سنين» وهي قراءة حمزة والكسائي.

وَأَحَدٌ إِذْ كُرِّ وَصِلْنَاهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرُ

(١) الكهف: [٢٥].

فتذكر الواحد والاثنين والثلاث وتركبه مع عشر إذا كان المعدود مذكراً فتقول: «أحد عشر، اثني عشر، ثلاثة عشر، أربعة عشر»، فتركب ما دون العشرة مع العشرة إلى تسع عشرة إذا كان المعدود مؤنثاً، فتقول: «إحدى عشرة، اثنتا عشرة، ثلاث عشرة، إلى تسع عشرة»، وقد أفاد هذا بقوله:

وَقُلْ لَدَى التَّانِيثِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةَ

وهي كثيرة ثقيلة مثل ثقل الكسرة الواقعة في الحروف.

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَا فَعَلْ قَصْدًا

فتجرد العشرة من التاء مع المذكر، فتقول: «عندي ثلاثة عشر رجلاً»، وتقول: «عندي ثلاث عشرة امرأة».

وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمًا

(و) ما ثبت (لثلاثة وتسعة وما، بينهما إن ركبما ما قدما) والذي تقدم هو إلحاق التاء بعشر في المؤنث، فتقول: «عندي أربع عشرة امرأة»، وعدم إلحاق التاء بعشر في المذكر، فتقول: «عندي أربعة عشر رجلاً».

وَأَوَّلِ عَشْرَةٍ ائْتَيْ وَعَشْرًا ائْتِي إِذَا أُتِي تَشَا أَوْ ذَكَرَا

لف ونشر مرتب؛ فقوله: «إذا أتيت» راجع لقوله: (وأول عشرة أئتي)، وقوله: «أو ذكراً» راجع لقوله: (وعشراً أئني).

وَأَلْيَا لَغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعُ بِالْأَلْفِ وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سَوَاهُمَا أَلْفٌ

المركب من اسم العدد والمعدود له في حالة الرفع الألف، وفي حالتي النصب والجر الياء، المذكر والمؤنث سواء في هذا الحكم، والمميز للمذكر من المؤنث التاء في «ائتسا عشرة» للمؤنث، وعدم التاء في «ائتا عشر» للمذكر؛ فتقول في حالة الإسناد للمذكر في الرفع: «جاء اثنا عشر رجلاً»، وفي حالتي النصب والجر: «رأيت اثني عشر رجلاً»،

ومررت باثني عشر رجلاً»، وتقول في حالة الإسناد للمؤنث رفعاً: «جاءتني اثنتا عشرة امرأة»، وفي حالي النصب والجر: «رأيت اثني عشرة امرأة، ومررت باثني عشرة امرأة».

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

مثل الناظم بما يصدق عليه الضابط الذي وضعه في صدر البيت وأشار إليه بقوله: (وميز العشرين للتسعين^(١) بواحد)؛ فإن الأربعين من مراتب الأعداد الداخلة تحت قوله: (وميز العشرين للتسعين^(٢)) فتطابق البيان والمثال، ولنعم ما وضع!

وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مَيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِيْنَهُمَا

تقدّم أن مراتب الأعداد من عشرين إلى التسعين تميز بواحد، فتقول: «مضى على هذا الرجل أربعون سنة، واشترت عشرين جارية، وملك تسعين عبداً»، وقد أشبه هذا العدد البسيط العدد المركب في التمييز بواحد فتقول: «إني رأيت أحد عشر كوكباً^(٣)، وعندي إحدى عشرة جارية»، هذا حكمه من حيث التمييز ومن حيث البناء على فتح الجزأين.

وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ

(وإن) خرج عن هذا الوضع بأن (أضيف) هذا الـ (عدد) الـ (مركب) فهل يبقى على فتح الجزأين فتقول: «أحد عشر كوكباً» أو (يبقى البناء) للصدر (وعجز قد يعرب) فتقول: «أحد عشر كوكباً» بفتح «أحد» على البناء وكسر «عشر» على الإعراب؟ محل نزاع.

(١) في الأصل: إلى التسعين.

(٢) في الأصل: إلى التسعين.

(٣) من قول الله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤].

وَصُغُ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا

يصاغ اسم على وزان فاعل بالنسبة للمذكر، أو على وزان فاعلة بالنسبة للمؤنث من الأعداد التي تقومت من اثنين أو ثلاثة أو أربعة إلى عشرة، فيصاغ للمذكر ثانٍ وثالث إلى العشرة، ويصاغ للمؤنث ثانية وثالثة إلى العشرة، وهو مفاد قوله:

وَاخْتِمُهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بغيرِ تاءِ

أشار بقوله: (ومتى ذكرت... إلخ) إلى ما يحصل به الفرق بين المذكر والمؤنث، وأشار بقوله:

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ

إلى أن لما يصاغ على وزان فاعل من اسم العدد استعمالاً آخر غير ما سبق في قوله: (واختمه في التائيث بالتاء... إلخ)، وهو أنه يستعمل مع ما اشتق منه بمعنى أنه واحد مما اشتق منه؛ ففي قولك: «ثاني اثنين» أنه واحد من اثنين، بمعنى أن مكمل الواحد «اثنين»، وإلى هذا يشير قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ﴾^(١)، أي: مكمل الواحد «اثنين»، هذا انتظامه في المذكر وينتظم في المؤنث بهذا الانتظام، ففي قولك: «إحدى اثنتين»، أي: واحدة من اثنتين، أي: مكملة الواحدة «اثنتين»، وهكذا العمل في المذكر والمؤنث إلى العشرة؛ ففي قولك: «عاشر عشرة»، أي: مكمل التسعة «عشرة»، وتقول في المؤنث: «عاشرة عشر»، وأشار بقوله:

وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا

إلى استعمال آخر لما صيغ على وزان فاعل من اسم العدد، وهو إضافته إلى ما يليه أو تنوينه ونصب ما يليه به، نظير قولك: «ضارب زيد» بالإضافة، أو «ضارب زيداً» بالتنوين ونصب ما يليه به، فتضيفه إلى ما بعده، أو تنونه وتنصب ما بعده به، فتقول:

(١) التوبة: [٤٠].

«ثالثُ اثنين» بالإضافة، أو «ثالثُ اثنين» بتنوين ثالث ونصب اثنين، وعلى كل تقدير المعنى واحد؛ لأن المراد بقولك: «ثالثُ اثنين» أي: مصير الاثنين ثلاثة.

وإن أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيْبَيْنِ

صدر أوّلهما بعض ما فوقه من اسم العدد، وعجزه «عشر» في المذكر، و«عشرة» في المؤنث، وصفة العمل أنك تجيء بفاعل في المذكر، وفاعلة في المؤنث، وتركبه مع غيره من اسم العدد، فتقول: «ثالث عشر ثلاثة عشر» في المذكر، وتقول في المؤنث: «ثلاثة عشرة ثلاث عشرة»، وهكذا إلى تسع عشرة؛ فإذا عملت هذا العمل فقد أتيت بتركيبين، وأشار الناظم إلى طريق آخر، فقال:

أَوْ فَاعِلًا بِحَالْتَيْهِ أَضِفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

وطريق ذلك أن يقتصر على صدر المركب الأوّل، ويضاف إلى المركب الثاني، فتقول: «هذا ثالث ثلاثة عشر» في المذكر، و«هذه ثلاثة ثلاث عشرة» في المؤنث، وهنالك طريقة ثلاثة أشار إليها الناظم بقوله:

وَشَاعَ الْاسْتِعْنَا بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوَهُ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكَرًا

فيقتصر على أحد المركبين، فيقال: «هذا ثالث عشر» في المذكر، و«هذه ثلاثة عشرة» في المؤنث، وأشار بقوله: (وقبل عشرين... إلخ) إلى أن المصاغ^(١) من اسم العدد يذكر قبل العقود، ويعطف عليه العقود؛ فيقال: «حادي وعشرون وتاسع وعشرون إلى التسعين»، وإليه يشير قوله:

وَبَابِهِ الْفَاعِلُ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالْتَيْهِ قَبْلَ وَאוٍ يُعْتَمَدُ

ومعناه أنه يستعمل فاعل قبل العقود بحالتيه؛ فيقال: فاعل في التذكير، وفاعلة في التأنيث.

(١) الصواب: المصوغ؛ لأنه اسم مفعول من (صاغ) لا من (أصاغ).

(كَمْ وَكَأَيِّنُّ^(١) وَكَذَا)

مَيِّزُ فِي الْاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا

لـ «كَمْ» الواقعة في نظم الكلام استعمالان: أحدهما: الاستفهام، فإذا تميز بمثل تمييز عشرين، فإذا وقع الاستفهام عما سما وعلا من أفراد الرجال قلت: «كم شخصاً سما؟» فوقع تمييزها منصوباً كتمييز عشرين الواقع في قولك: «عندي عشرون رجلاً»، ولتمييز «كَمْ» الاستفهامية حكم آخر وهو ما أشار إليه الناظم بقوله:

وَأَجَزَ أَنْ تَجْرَهُ «مِنْ» مُضْمَرًا إِنْ وَلِيَتْ «كَمْ» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا

(وأجز أن تجره) أي: التمييز (من مضمرا) بالشرط الذي أشار إليه الناظم بقوله: (إن وليت كم حرف جر مظهر) فإذا وقع الاستفهام عن كمية الدراهم التي تسوّمت بها ما تسوّمته فقلت: «بكم درهم اشترت هذا؟» كان المعنى: بكم من درهم اشترت هذا.

الاستعمال الثاني وهو ما أشار إليه بقوله:

وَاسْتَعْمَلْنَاهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً

تشبيه «كَمْ» الخبرية بالعشرة والمائة من حيث التمييز، فكما أن تمييز العشرة والمائة يكون مجروراً؛ فكذا تمييز «كَمْ» الخبرية ويمثل هذا قولك: «بكم درهم اشترت؟»^(٢).

كَكَمْ كَأَيِّنُّ وَكَذَا وَيَنْتَصِبُ تَمَيِّزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ «مِنْ» تُصِبُ

(١) يجوز رسمها أيضاً: كَأَيٌّ

(٢) أخطأ المؤلف في التمثيل بهذا المثال؛ لأن هذا يمثل «كَمْ» الاستفهامية، والكلام هنا على «كَمْ» الخبرية التي هي للدلالة على الكثرة، فيقال مثلاً: كم رجال عرفت، وكم امرأة تزوجت، إذا عرف الكثير من الرجال وتزوج الكثير من النساء. ويكون تمييز «كَمْ» الخبرية جمعاً كتمييز «عشرة» أو مفرداً كتمييز «مائة» كما مثل، وهو مفاد قول الناظم.

(ككم كآين وكذا) التشبيه من حيث كثرة ما وقع الإخبار عنه، فالتشبيه من هذه الجهة تام، وأما من حيث التمييز فلا؛ لأن تمييز «كم» مجرور باطراد، وتمييز «كآين وكذا» منصوب، ولا يقع مجروراً إلّا بمن كقوله تعالى: ﴿وَكَايْنٌ مِّنْ نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾^(١) وهذا هو الكثير في تمييز «كآين»، وأما تمييز «كذا» فلا يقع إلّا منصوباً، ويمثله قولك: «ملك كذا درهماً»، وإلى هذا البيان الذي تلوته عليك يشير قوله: (وينتصب، تمييز ذين أو به صل من تصب) جر التمييز بمن مخصوص بتمييز «كآين» كما علمت.

* * *

(١) آل عمران: [١٤٦].

(الْحِكَايَةُ)

احكِ بِأَيِّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ

(احك بأبي ما) ثبت (لمنكور) من الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا إذا سئل عنه، فيقال في الوقف لمن قال: «جاءني رجل»: أي؟ بالرفع، ولمن قال: «رأيت رجلاً»: أي؟ بالنصب، ولمن قال «مررت برجل»: أي؟ بالجر، ويقال في الوصل: «أيُّ يا فتى؟ وأيُّ يا فتى؟ وأيُّ يا فتى؟»، وتقول في التأنيث: «أَيَّةُ» رفعًا، وفي التثنية «أَيَّتَانِ» رفعًا، و«أَيَّتَيْنِ» نصبًا وجرًّا، وفي الجمع «أَيُّونَ» رفعًا و«أَيِّينَ» نصبًا وجرًّا، وأشار إلى صفة الحكاية بمن في حالة الوقف، فقال:

وَوَقْفًا احكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ وَالتُّونَ حَرَكَ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ

فإذا حركت النون وأشبعت تولد عنها حرف مجانس لحركتها، فإذا سئل عن المنكور المذكور بمن، وذلك إذا قيل: «جاءني رجل»، قيل في السؤال: «مَنْ؟» في حالة الرفع، وإذا قيل: «رأيت رجلاً» قيل: «مَنْ؟»، وإذا قيل «مررت برجل» قيل: «مَنْ؟»، وأشار بقوله:

وَقُلْ مَنْانٍ وَمَنْينٍ بَعْدَ لِي إِلفانِ بَابِنينِ^(١) وَسَكَنُ تَعْدِلِ

إلى صفة السؤال بمن [عن]^(٢) المنكور المذكور إذا كان مثنى، فيرد السؤال بمن بما له من الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ فتقول لمن قال: «جاءني رجلان»: «مَنْانٍ؟»، وتقول لمن قال: «رأيت رجلين»: «مَنْينٍ؟»، وتقول لمن قال: «مررت برجلين»: «مَنْينٍ؟»، وأشار بقوله:

(١) في الأصل: كابنين، وهو خلاف متن الألفية.

(٢) زيادة ليست في الأصل اقتضاها السياق.

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٍ مِّنْهُ وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَةٌ

إلى صفة ورود السؤال لمن قال: «أتت بنت»، فأشار بقوله: (منه) إلى صفة ورود السؤال لمن قال: «أتت بنت»، وأشار بقوله: (والنون قبل تاء المثني مسكنه) إلى أنه ينقاس تسكين النون في «منه» إذا ألحقت بها ألف التثنية، وذلك إذا كان السؤال وارداً على مثنى، وذلك إذا قيل: «جاءني ابنتان»، قيل في السؤال: «مثنان؟»، وإذا قيل: «رأيت ابنتين» قيل في السؤال: «مثنين؟» وإذا قيل: «مررت بابنتين»، قيل في السؤال: «مثنين» بتسكين النون رفعاً ونصباً وجرّاً على القياس.

وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ التَّاءُ وَالْأَلِفُ بِمَنْ بِيَاثِرٍ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفٌ

(والفتح نزر) ^(١) أي: قليل. وأشار بقوله: (وصلت التاء والألف، بمن بياثر ذا بنسوة كلف) إلى أنه إذا وقع السؤال بمن عن مثنى مؤنث، ألحقت بمن الألف والتاء؛ فإذا قيل: «جاءتني ابنتان»، كان السؤال الوارد على هذا: «مثنان؟» بزيادة الألف والتاء على «من» ^(٢)، وأشار بقوله:

وَقُلْ مُنُونٌ وَمَنْينٌ مُسْكِنٌ إِنْ قِيلَ جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا

إلى صفة السؤال الوارد على قول القائل: «جاء قوم»؛ فصفة السؤال: «منون» رفعاً، و«منين؟» نصباً وجرّاً، هذا في حالة الوقف، وأشار إلى حالة الوصل بقوله:

وَإِنْ تَصِلُ فَلْفِظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ وَنَادِرٌ مُنُونٌ فِي نَظْمٍ عُرفُ

(١) أي فتح النون في «مثنان» و «مثنين».

(٢) وهم المؤلف في شرح هذا البيت؛ إذ مفاد قول الناظم: (وصلت التاء... إلخ): أنك تزيد في حكاية جمع المؤنث على النون من «منه» ألفاً وتاءً، فتقول لمن قال: «جاءت نسوة»: «منات؟»، ولمن قال: «ذا بنسوة كلف»: «منات؟»، بإسكان التاء؛ لأن «من» لا يُحكى بها إلا في الوقف.

إلى أن وقوع «منون» في الشعر غير معروف؛ لأنه لم يعثر على وروده في أشعار العرب^(١).

وَالْعَلَمَ أَحْكِيْنُهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنَّ عَرِيْتِ مِنْ عَاطِفِ بِهَا اقْتَرَنُ

تطابق السؤال في الإعراب لإعراب العلم المحكي بعد من، خاص بأن يقع السؤال بعد عاطف؛ فإن وقع بعد عاطف وجب رفعه في الأحوال الثلاث، ويمثل تطابق السؤال الذي تجرد عن العاطف في إعراب العلم المحكي، قولك في الحكاية لمن قال: «جاءني زيد»: «من زيد»، وتقول لمن قال: «رأيت زيداً»: «من زيداً؟»، وتقول لمن قال: «مررت بزيد»: «من زيد؟»، فإذا تقدم السؤال عاطف، وجب رفع السؤال سواء كان المحكي مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً؛ فإذا قيل في المحكي: «جاءني زيد، أو رأيت زيداً، أو مررت بزيد» كان السؤال: «ومن زيد؟» بالرفع لا غير.

* * *

(١) مفاد قول الناظم: أن «منون» ورد نادراً في الشعر، ومنه قول الشاعر:

أتوا ناري فقلتُ منون أنتم فقالوا الجنُّ قلتُ عموا ظلاماً

والبيت من الوافر، وهو لشمر بن الحارث في خزانة الأدب (١٦٧/٦) وغيره، ولتأبط شراً في شرح التصريح (٢٨٣/٢) وغيره، وبلا نسبة في الخصائص (١٢٨/١) وغيره.

(التَّائِيثُ)

عَلَامَةُ التَّائِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ وَفِي أَسَامٍ قَدَرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ

التأنيث وصف من الأوصاف ومعنى من المعاني كالتذكير، فيحتاج كل منهما إلى ما يقومه كي ندرك قيامه بالموصوف، وأن انصبغ به، فالذي يقوم التأنيث العلامة التي تحتفُّ بالمؤنث من التاء أو الألف بنوعيها مقصورة أو ممدودة، فإن وجدت علامة التأنيث في ظاهر اللفظ فالأمر ظاهر، وإلا كانت مقدرة.

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

فيستدل على تأنيث الاسم بأمور، منها: عود الضمير عليه مؤنثاً، ومنها: رد التاء إليه إذا صُعِّرَ، فيستدل على تأنيث «الكتف» بعود الضمير عليها مؤنثاً؛ فيقال: «الكتف ههشتها»، ويستدل على تأنيث «اليد» برد التاء إليها إذا صغرت؛ فيقال: «يُدِيَّة».

وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا أَصْلًا وَلَا الْمَفْعَالَ وَالْمَفْعِيلًا

التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث لا تلي من الأوصاف إلا مثل «قائمة» مؤنث قائم، و«قاعدة» مؤنث قاعد، ولا تلي من الأوصاف ما كان على فَعُولٍ إلا إذا كان بمعنى فاعل، نحو: «صبور وشكور». بمعنى: «صابر وشاكر»؛ فتلحقه التاء كثيراً، وقد تحذف، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢)، هذا إن كان فعول بمعنى فاعل^(٣)، فإن كان بمعنى مفعول كان جارياً على ما يتلى عليك من التفصيل: وذلك أنه إن استعمل

(١) يس: [٧٨].

(٢) الأعراف: [٥٦].

(٣) خلط الشارح بين «فَعُولٍ» و «فَعِيلٍ» في شرحه لهذا البيت، وسيأتي «فَعِيلٍ» في بيت لاحق.

استعمال الأسماء، أي لم يتبع موصوفاً لحقته التاء، نحو: «هذه ذبيحة» بمعنى: مذبوحة، و«نطيحة» بمعنى: منطوحة، وإن لم يستعمل استعمال الأسماء بأن أجري على موصوف حذف منه التاء غالباً، نحو: «امرأة جريح، وعين كحيل» بمعنى: مجروحة ومكحولة. ولا تلي تاء الفرق ما كان على مفعال، نحو: «امرأة مهزار» أي: كثيرة الهزر ولا تلي أيضاً مفعيل، نحو: «امرأة معطير» إذا أكثرت من استعمال الطيب.

كَذَاكَ مَفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ

(كذاك مفعّل) لا تليه تاء الفرق بين المذكر والمؤنث؛ فيقال: «رجل معشّم» لمن لا يثنيه شيء عما يهواه من إظهار الشجاعة. وحيث لا تلي تاء الفرق شيئاً مما ذكر جرياً على القياس، (و) أما (ما تليه تاء الفرق من ذي) أي: من هذه المذكورات (فشذوذ فيه) أي: فليس جاريًا على القياس.

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَاءُ تَمْتَنِعَ

الغالب عدم لحوق التاء لفعل إذا كان بمعنى: مفعول، كقتيل بمعنى: مقتول، إذا كان جاريًا على موصوف، نحو: «رجل قتيل» بمعنى: مقتول.

وَأَلْفُ التَّائِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَثْنَى الْغُرِّ

(وَأَلْفُ التَّائِيثِ) المفعولة علامة للمؤنث: إما (ذات قصر) وإما (ذات مد نحو أثنى الغر)، فذات القصر لها أوزان، والممدودة لها أوزان.

وَالْأَشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى يُبْدِيهِ وَزْنَ أُرْبَى وَالطُّوَلَى

كحُبْلَى وَبُهْمَى^(١).

(١) مثل الشارح بهذين اللفظين لوزن (فُعَلَى) الذي أشار إليه الناظم بقوله: (الطُّوَلَى) و«حُبْلَى» صفة و«بُهْمَى» اسم، وقد يأتي مصدرًا كـ«رُجَعَى». أما وزن (فُعَلَى) فقد مثل له الناظم في البيت بقوله: (أُرْبَى) وأهمله الشارح.

وَمَرَطَى وَوَزُنُ فَعْلَى جَمَعًا أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى

(ومرطى ووزن فعلى) يكون (جمعاً) كبردى نهر^(١) (أو مصدرًا) كرجعى^(٢) (أو صفة) كالطولى^(٣) و(كشبعى).

وَكَحِبَارَى سَمَّهَى سِبْطَرَى ذِكْرَى وَحِثَى مَعَ الْكُفْرَى

ومن الصفة^(٤) «حبارى» لطائر يقع على الذكر والمؤنث، ومن الصفة «همى» للباطل، ومنها فعلى كسبَطَرَى: ضرب من السير، ومنها مصدر كذكرى، ومنها فعلى كحِثَى بمعنى: الحث، ومنها فعلى، نحو: كُفْرَى لوعاء الطلع.

كَذَاكَ خُلَيْطَى مَعَ الشُّقَارَى وَاعْزُ لَعِيرٍ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا

ومنها فعلى نحو خُلَيْطَى للاختلاط، ومنها فعلى نحو شُقَارَى لنبت.

لَمَدَّهَا فَعْلَاءُ أَفْعَلَاءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَاءُ

(لمدها) أي: لما جعلت ألف التأنيث الممدودة علامة على تأنيثه أوزان، منها: (فعلاء) اسمًا كصحراء، أو صفة كحمراء مؤنث أحمر (أفعلاء) كأربعاء اسم لليوم الذي في وسط الأسبوع مثلث العين، فيجوز فتحها وضمها وكسرها، وإلى هذا يشير قوله: (مثلث العين وفعلاء) نحو: «عقرباء» لأنثى العقارب.

ثُمَّ فَعَالًا فُعْلًا فَاغُولًا وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيًا مَفْعُولًا

(ثم فعالا) نحو: «قصاصاء» للقصاص، و(فاعلاء) نحو: «قرفصاء» اسم لهيئة من

(١) المقصود بوزن «فعلى» جمعاً، نحو: قتلى وجرحى، لا كما مثل الشارح.

(٢) الذي يمثل هذا الوزن من المصادر، نحو: دَعْوَى، لا كما مثل الشارح.

(٣) الطُولَى بوزن «فعلى» لا فعلى كشبعى، وهو سهو من الشارح.

(٤) «حبارى» اسم لا صفة، وكذلك كل ما ذكر بعده ما عدا «ذكرى».

هيئات العقود، و(فاعولاء) نحو: «عاشوراء»، و(فاعلاء) نحو: «قاصعاء» اسم لبحر
اليربوع، و(فعلياء) نحو: «كبرياء» وهي العظمة^(١)، و(مفعولاء) نحو: «مشيوخاء».

وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فِعَالًا وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءِ فَعَلَاءٍ أُخِذًا

(ومطلق العين فعالا وكذا) إطلاق العين عبارة عن ضبطها بالحركات الثلاث:
الفتحة، والكسرة، والضمّة، ويوجد هذا الوزن في «براساء» لغة في برّسَاء وهم الناس
(مطلق فاء فعلاء أخذًا) إطلاق الفاء عبارة عن ضبطها بالحركات الثلاث وأخذها
عبارة عن استعمالها فيما وضعت له من المعاني فتستعمل في التكبر؛ فيقال: «خيلاء»
لهذا المعنى.

* * *

(١) في الأصل: العظاءة، ولعله تحريف.

(الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ)

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ

إذا اسم صحيح استحقَّ بحسب القواعد من قبل الطرف فتحًا وكان ذا نظير من المعتل، وقوله: «كالأسف»، هذا مثال الصحيح.

فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسِ ظَاهِرِ

(فـ) الجواب أن (لنظيره المعل الآخر، ثبوت قصر بقياس ظاهر) مفاد كلام الناظم أن الاسم المعتل الآخر إذا كان له نظير من الصحيح مفتوح الآخر وجب قصره؛ فقصر «جوى»؛ لأن له نظيرًا من الصحيح مفتوح الآخر كالأسف من أسف أسفًا.

كَفَعَلٍ وَفَعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفَعَلَةٌ وَفَعَلَةٌ نَحْوُ الدُّمَى

(كفعل وفعل) يردان ويستعملان (في جمع ما) أي: الاسم الذي جاء على وزان (كفعلة) بكسر الفاء (وفعلة) بضم الفاء، وذلك، نحو: «قربة، وقرب، ودُمية، ودُمي» للصورة التي تكون من العاج ونحوه.

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ

(وما استحق قبل آخر ألف) من الأسماء أي الاسم الذي استحق ألفًا قبل آخره، أي كان مبناه على وضع الألف قبل الآخر (فـ) الجواب أن (المد في نظيره حتمًا عرف) وذلك.

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا بِهِسْرٍ وَصَلٍ كَارِعَوَى وَكَارِتَائَى

مفاد كلامه أن كل اسم صحيح ملتزم فيه ألف قبل آخره، نحو: «انطلاقا» المتصرف من «انطلق»، و«اقتدارا» من «اقتدر اقتدارا»، فالمد في نظيره المعتل الآخر

متحتّم، وذلك كمصدر الفعل المبدوء بهمز الوصل، «كارعوى»؛ فيقال في مصدره: «ارعواء» بالمد و«ارتآء» بالمد أيضاً.

وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا
مَدًّا بِنَقْلِ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا

(والعادم النظير) أي: والاسم العادم النظير من الصحيح يكون (ذا قصر) في طور (وذا مد) في طور آخر (بنقل) كل من الاستعمالين، فقوله (كالحجا) مثال للقصر، وقوله (وكالحذاء) مثال للمد؛ فقد أورد المثال على طبق البيان، فله دره علماً!

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّارًا مُجْمَعُ
عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

قصر الممدود للضرورة ثابت بلا نزاع، وأما عكسه وهو مدّ المقصور للضرورة أيضاً فهو محل نزاع: قيل بالجواز، وقيل بعدم الجواز، واستدل القائل بالجواز، بقول الشاعر:

يَا لَكَ مِنْ قَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْحَلْقِ وَفِي اللَّهَاءِ^(١)

فمدّ اللهاء للضرورة؛ لأنه في وضعه مقصور.

(كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحًا)

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي اجْعَلُهُ يَا
إِنْ كَانَ عَنِ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا

للمثنى أوضاع وهيآت تجرى على هيآت ما لمفرده من الوضع؛ فإن كان مفرده صحيحاً فله هيئة مخصوصة، وإن كان منقوصاً فله هيئة مخصوصة، وإن كان مقصوراً فله هيئة مخصوصة، وإلى هذا الأخير أشار الناظم بقوله: (آخر مقصور ثني اجعله يا)

(١) رجز قاله أعرابي من أهل البادية، وهو في حاشية الصبان (١١٠/٤) بلفظ «في المسعل واللهاء» بدلاً من «في الحلق وفي اللهاء».

«الشيشاء»: هو التمر الذي لم يشتد نواه، و«ينشب» أي: يتعلق.

«اللهاء» هي الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم.

الشاهد فيه: قوله: «اللهاء» حيث مده للضرورة، وأصله «اللها» بالقصر جمع لهاة.

بشرط أن يزيد بناؤه على ثلاثة أحرف فتقول في تشنية ملهى: «ملهيان» وفي تشنية مستقصى: «مستقصيان»، وإن كان المقصور^(١) ثلاثي الحروف؛ فإن كانت الألف منقلبة عن ياء، وإليه أشار بقوله:

كَذَا الَّذِي أَلِيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَى

فـ (كذا الذي اليا أصله نحو الفتى) فتقول: «فتيان» بقلب الألف ياء في التشنية

(و) كذا تقلب الألف ياء في (الجامد الذي أميل كمتى) فتقول: «متيان»، وإن كان ثلاثياً وكانت الألف منقلبة عن واو، وهو ما أشار إليه بقوله:

فِي غَيْرِ ذَا ثِقَلْبٍ وَآوَا الْأَلْفِ وَأَوْلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلْفِ

لتعلق العلم به من كونه علامة التشنية وذلك الألف؛ فألف التشنية تلي الياء منقلبة

عن الألف في نحو: «فتيان»، وتلي الواو - أيضاً - في نحو: «عصوان»، وهو ما أشار إليه بقوله «في غير ذا ثقلب وآوا الألف»، وأشار بقوله:

وَمَا كَصَحْرَاءَ بَوَاوِ ثُنِيَا وَنَحْوِ عَلْبَاءِ كِسَاءِ وَحِيَا

(وما كصحراء بواو ثنيا) إلى كيفية تشنية الممدود مع التفصيل الذي أشار إليه

الناظم في همزة المفرد، وهي أنها تقلب واواً في نحو: «صحراء، وحمراء»، فتقول:

«صحراوان، وحمراوان»، وأشار بقوله: (ونحو علباء كساء وحيا) إلى جواز قلبها واواً

وإبقائها فيتخرج على جواز قلبها واواً أن تقول: «علباوان، وكساوان، وحياوان»،

ويتخرج على إبقائها وعدم تغييرها أن تقول: «علباآن، وكساآن، وحياآن»، وقد

أشار إلى هذا بقوله:

بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرِ مَا ذُكِرَ صَحَّحْ وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قَصِرْ

(١) وقعت في المطبوع: «المنقوص»، وهو خطأ ظاهر.

(بواو او همز) وأشار بقوله: (وغير ما ذكر صحح) إلى أن غير «كساء، وعلباء، وحياء» مما يجوز فيه الوجهان صحح الهمزة فيه، واحفظها من التغيير؛ فتقول في «قراء»: «قرآن»، وأشار بقوله (وما شذ على نقل قصر) إلى أنه يقتصر فيه على السماع فيحفظ ما سمع منه كقولهم في «الخوزلي»: «الخوزلان»، والقياس: «الخوزليان» وكقولهم في «حمراء»: «حمرايان» والقياس: «حمراوان».

وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعِ عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكْمَلًا

إذا جمع المقصور جمع سلامة - بأن جمع بالواو والنون - حذفت منه الألف، وأبقيت الفتحة دليلاً عليها، فتجمع «مصطفى» على «مصطفون» بحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، وهو معنى قوله:

وَالْفَتْحَ أَبَقِ مُشْعَرًا بِمَا حُذِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفٍ

(والفتح أبق مشعراً بما حذف) هذا إن جمعته بالواو والنون (و) أما (إن جمعته بتاء وألف) فالحكم ما أشار إليه بقوله:

فَالْأَلِفَ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي الثَّنِيَّةِ وَتَاءَ ذِي التَّاءِ الزَّمْنَ تَنْحِيَةً

(فالألف اقلب قلبها في الثنية) وقد علمت مما سبق أنها تقلب ياء في بعض الأسماء، وتقلب واواً في بعضها، وحيث أحال القلب ههنا على القلب في الثنية فتقلب ياء في مثل: «فتاة» فنقول: «فتيات»، وتقلب واواً في مثل: «عصى»، فتقول: «عصوات»، وأشار بقوله: (وتاء ذي التاء الزمن تنحيه) إلى حذف التاء التي في المفرد؛ فتحذف تاء «فتاة» إذا جمعته بالتاء والألف، فنقول: «فتيات»، وفي «قناة»: «قنوات».

وَالسَّلَامَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْلَ إِثْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شَكِلُ

إذا سلمت عين الاسم الثلاثي بأن لم تعل، كانت في حال جمع الاسم تابعة لحركة

الفاء غير مشروط في ذلك الاسم اختتامه بالتاء، إنما يشترط سكون العين، وقد أشار إلى ما يشترط - وهو السكون وتأنيث الاسم - وإلى ما لا يشترط - وهو ختم الاسم بالتاء - فقال:

إِنْ سَاكِنِ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا مُخْتَمًّا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا

فتقول في «دعد»: «دعدات»، وفي «جفنة»: «جفنات»، وفي «هند»: «هندات»، ويطرده تسكين التالي غير الفتح، وهو تالي الضم والكسر؛ فلا يطرده تسكينه بل يجوز تسكينه، ويجوز أن يخفف بالفتح، وإلى هذا يشير قول الناظم:

وَسَكَّنِ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلَّا قَدْ رَوُوا

والعمل تابع للورود.

وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لِلْأَنَاسِ انْتَمَى

كل اسم مكسور الفاء ولامه واو لا يجوز فيه إتياع العين للفاء؛ فتكسر تبعًا للفاء؛ لثقل النطق بالواو بعد الكسر؛ فإذا كانت علة المنع ما ذكر فلا يجوز إلا التخفيف بالفتح أو السكون، ويمثل هذا: «ذروة، وذروات»؛ فتنطق في الجمع إما بفتح العين أو بسكونها، ومنعوا - أيضاً - إتياع العين للفاء إذا كانت الفاء مضمومة؛ لما يلزم على ذلك من ثقل النطق بالياء بعد الضم، وإذا كانت علة المنع ما ذكر، وجب تخفيفه إما بالسكون أو الفتح ويمثل هذا: «زبية» و«زبيات»، ومنعوا كسر عين جروة تبعًا لكسر الفاء؛ فلا يقال: «جروا» بكسر العين تبعًا لكسر الفاء؛ لثقل النطق بالواو بعد الكسر لعدم المناسبة؛ إذ الكسرة لا يناسبها إلا الياء؛ فما وافق هذا كان قياسًا، وما خالف هذا فعلته الاضطرار أو يحكم عليه بالندور، يؤخذ هذا من قول الناظم:

وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ وَزُبْيَةٍ وَشَدَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ

أي: انتسب لقبيلة من العرب، وهو معنى الندور الذي قدمه في صدر البيت؛ فعجز البيت وصدرة واردان على معنى واحد.

(جَمْعُ التَّكْسِيرِ)

أَفْعَلَةٌ أَفْعُلٌ ثُمَّ فِعْلَةٌ تُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قَلَّةٌ

يَجْمَعُ جَمُوعَ القلة الأوزانُ التي ذكرها الناظم، وهي أفعلة كأسلحة، ثم أفعل كأفلس، ثم فعلة كفتية، ثم أفعال كأفراس، فما خالف هذه الأوزان الأربعة كان من جموع الكثرة وإن شاركه بعض ما تقدم في الدلالة على الكثرة، كما أن بعض ما يأتي من الأوزان الموضوعه لجموع الكثرة يشارك ما وضع لجموع القلة فيستعمل في جمع القلة، ولكن الحكم بأن هذا الوزن لجمع القلة وهذا الوزن موضوع لجمع الكثرة، حكم على الكثير والغالب، وإلى هذا يشير قول الناظم:

وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضَعًا يَفِي كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

فإن «أرجل» من أوزان جموع القلة، وقد استعمل في الكثرة، وكذا «الصفى» من جموع الكثرة، وقد استعمل في القلة؛ فقد ورد كل منهما في موضع الآخر.

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلٌ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ

لكل اسم على وزن فعل صحيح العين أفعل، أي: يكون وزن جمعه على أفعل، نحو: «كلب، وأكلب»، ويستعمل وزن أفعل أيضًا جمعًا لاسم رباعي.

إِنْ كَانَ كَالْعِنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدًّا وَتَأْنِيثٍ وَعَدًّا الْأَحْرَفِ

(إن كان) الرباعي (كالعناق والذراع) ثم بين وجه المماثلة، فقال: (في مدّ وتأنيث وعدّ الأحرف) فكل اسم كان كالعناق في المدّ والتأنيث وعدّ الأحرف يجمع على أفعل جمع كثرة، وذلك: «ممين، وأيمن».

وَعَبْرُ مَا أَفْعُلٌ فِيهِ مُطَّرِدٌ مِنْ الثَّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدُ

مفاد كلامه أن كل اسم ثلاثي لا يطرد فيه أفعل، أي: لا يطرد فيه صيغة أفعل، أي: لا يكون جمعه على أفعل مطردًا فإنه يجمع على أفعال وذلك: «ثوب وأثواب»،

و«بيت، وأبيات» و«جمل، وأجمال».

وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

جمعاً لصرد؛ فقد أغنى فعلان عن أفعال في جمع فعل «كصرد وصردان، ونغر، ونغران».

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدِّ ثَالِثِ أَفْعَلَةٍ عَنْهُمْ أَطْرَدُ

يطرد جمع الاسم المذكر الرباعي الذي ثالثه حرف مدّ على أفعله؛ ويمثله: «قذال وأقذلة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة».

وَالزَّمَةُ فِي فِعَالٍ أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ

(والزمة) أي: أفعله (في فعال) مضعفاً، نحو: «بتات وأبتة، وزمام وأزمة» (أو فعال) معتل اللام «كقباء وأقبية وقناء وأقنية»، وإنما يطرد أفعله في فعال أو فعال إذا كانا (مصاحبي تضعيف أو إعلال) وقد مثل للمضاعف: «بتات وأبتة، وزمام وأزمة»، ومثل لمعتل اللام: «بقباء وأقبية، وفناء وأفنية».

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى

من صيغ جمع الكثرة فُعْلٌ، وهو مطرد في كل وصف يكون المذكر منه على أفعال والمؤنث على فعلاء، نحو: «أحمر، وحمراء»، وأشار بقوله: «وفِعْلَةٌ» إلى ما يكون جمع قلة على غير القياس، وإنما طريقه النقل فمن المحفوظ منه: «فتى وفتية، وشيخ وشيخة، وغلام وغلمة، وصبي وصبية».

وَفُعْلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدِّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اِغْلَالًا فَقَدْ

من جموع الكثرة فعل، ويطرد في كل اسم رباعي قد زيد قبل لامه مدّ، بشرط أن تسلم لامه من الإعلال.

ما لَمْ يُضَاعَفَ فِي الْأَعْمِّ ذُو الْأَلْفِ وَفَعَلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ

ويجمع أمثلة الرباعي: «قذال وقذبل، وكُراع وكراع، وذراع وذراع»، وأما المضاعف فإن كانت مدته ألفاً فلا يطرد في جمعه فُعل، نحو: «عنان وعُنن، وحجاج وحُجج»، وأما إن كانت مدته غير ألف فجمعه على فعل مطرد نحو: سرير وسرر، وذلول وذلل»، ومن أمثلة جمع الكثرة فُعل لفُعلة نحو: «قُرْبَة وقُرْب، وغُرْفَة وغُرْف».

وَنَحْوُ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعْلٌ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فِعْلٍ

(ونحو كبرى) وكبر، وأشار بقوله (ولفعلة فعل) إلى اطراد جمع الكثرة على فِعْلٍ لفُعلة، نحو: «كِسرة وكِسْر»، وأشار إلى عدم اطراد فعلة على فِعْلٍ، نحو: «لحِية ولُحى»، فقال (وقد يجيء جمعه على فِعْلٍ) أي: جمع فعلة على فِعْلٍ ويمثل: «بلحِية ولحى وحلية وحلى».

فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ فُعْلَةٍ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ

أشار إلى اطراد فعلة في كل اسم على وزان فاعل، نحو: «رام ورماة، وكامل وكملة، وساحر وسحرة».

فَعْلَى لَوْصَفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنٌ وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنٌ

من جموع الكثرة فعلى، وينقاس في وصف على فعيل بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول، وجريح بمعنى مجروح، فيجمع قتيل على قتلى، وجريح على جرحى، وزمن على زمنى، وميت على موتى، وهالك على هلكى، وأحمق على حمقى.

لِفِعْلِ اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا فِعْلَةٌ وَالْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَةٌ

يجمع جمع كثرة فُعل على فِعلة، نحو: «قُرْطٌ وقِرْطَة، وكوز وكِوزَة»، ويحفظ في اسم على فِعْلٍ، نحو: «قِرْدٌ، وقِرْدَة»، ويحفظ أيضاً في فِعْلٍ، نحو: «غِرْدٌ، وغِرْدَة».

وَفُعِلْ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ

ونحو: «ضارب وضرب، وصائم وصوم» وفعل جمع - أيضاً - لفاعلة، نحو: «ضاربة، وضرب».

وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِرَا وَذَانِ فِي الْمَعْلِّ لَأَمَّا نَدْرَا

فيجمع فاعل على الفُعَال كصائم وصوام، وقائم وقوام»، وندر فَعَلٌ وَفُعَالٌ في معتل اللام نحو: «غاز وغزى».

فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا

يجمع فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ على فِعَالٍ، نحو: «كعب وكعب، وثوب وثياب، وقصعة وقصاع، وصعب وصعب، وصعبة وصعب»، ويقل فيما عينه الياء منهما، نحو: «ضيف وضياف، وضيعة وضياع».

وَفَعِلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ

يجمع - أيضاً - فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ على فِعَالٍ باطراد، نحو: «جبل وجبال، وجمل وجمال، ورقبة ورقاب، وثمره وثمار»، واطراد جمع فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ على فِعَالٍ إذا لم يوضع على اعتلال اللام.

أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو التَّاءِ وَفِعْلٌ مَعَ فُعَلٍ فَاقْبَلْ

فلا يطرد في معتل اللام كفتى، أو المضاعف كطلل.

وَفِي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَاعِلٍ وَرَدٌ كَذَاكَ فِي أَنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدُ

يطرد فِعَالٌ في كل صفة - على فَعِيلٍ بمعنى فاعل - اقترنت بالتاء أو تجردت عنها،

نحو: «كريم وكرام، وكريمة وكرام، ومريض ومرضى، ومريضة ومرضى».

وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أَنْثِيهِ أَوْ عَلَى فَعْلَانَا

وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

الشيوع في كلامه بمعنى الاطراد، أي: اطراد مجيء فعال جمعاً لفعلان أو فعْلانة أو فعْلى، ويمثل الثلاثة: «عِطَاشَ عَطْشَانٍ، وَعِطَاشَ عَطْشَانَةٍ، وَعِطَاشَ عَطْشَى» (والزمه) أي: فعال (في نحو طويل وطويلة تفي)؛ فطوال جمع لطويل وطويلة.

وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدٌ يُخَصُّ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ

يجمع على فُعُول كل اسم على فَعِلٍ؛ فكُبُود جمع كَبِدٍ، ويجمع فَعْلٌ بفتح الفاء على فُعُول، نحو: «فَلْسٌ وفلوس»، ويجمع فَعْلٌ بكسر الفاء على فَعُول، نحو: «حَمَلٌ وحمول»، وقد أشار إلى استعمال فَعُول.

فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَاءِ وَفَعْلٌ لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلُ

(في فعل اسماً مطلق الفاء) إلى أن فعل الذي يجمع على فَعُول لا يلتزم فيه فتح الفاء، نحو: «فلس، وفلوس»؛ بل يكون مفتوح الفاء كهذا المثال ويكون مكسورها، نحو: «حمل، وحمول» ويكون مضمومها، نحو: «جند، وجنود»؛ فالإطلاق في كلام الناظم عبارة عن توارد الحركات الثلاث عليها، وأشار بقوله: (وفعل له) إلى أن فَعُول لا يطرد في فعل محرك الفاء والعين، نحو: «أسد وأسود»؛ بل هو من المحفوظ، وأشار بقوله: (وللفعال فعلان حصل) إلى أن فعال يجمع على فعلان؛ فيجمع غلام على: «غلمان» وغراب على «غربان»، ويطرد فعلان أيضاً في جمع ما عينه حرف علة، نحو: «عود وعيدان، وحوت وحيتان»، وهو معنى قوله:

وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

(وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما) فالذي يضاها حوت وحيتان: عود وعيدان، والذي يضاها قاع وقيعان: تاج وتيجان، وأشار بقوله: (وقل في غيرهما) إلى أنه لا يطرد في نحو: «غزال وغزلان، وأخ وإخوان»؛ بل هما من المحفوظ.

وَفَعْلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعْلٌ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمَلٌ

يجمع على فعلان من الأسماء التي لم تعل عينها ثلاث: ما كان على فَعْلٍ، نحو: «ظهر وظهران، وبطن وبُطْنان»، وما كان عل فعيل، نحو: «قضيبي وقضبان، ورغيف ورغفان»، وما كان على فَعْلٍ، نحو: «جمل وجملان»، وأشار بقوله:

وَلِكْرِيمٍ وَبَنِيْلٍ فُعْلًا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

إلى أن فُعْلَاء جمع لما كان من الأوصاف الغريزية، وجمع - أَيْضًا - لما شابه الأوصاف الغريزية؛ فيجمع كريم على كرماء، وبنييل على بخلاء، وعامل على عقلاء، وصالح على صلحاء.

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمَعْلِّ لَأَمَّا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلٌّ

(وناب عنه أفعلاء) أي: ناب عن فُعْلَاء أَفْعَلَاءٍ، ولكن (في) جمع (المعل لامًا ومضعف وغير ذلك قل) فنيابة أفعلاء عن فُعْلَاءٍ مطردٌ في معتل اللام والمضعف وأما غير معتل اللام والمضعف فنيابة أفعلاء عن فعلاء من المحفوظ لا من المطرد ويمثل المطرد نحو شديد وأشداء وولي وأولياء ويمثل المحفوظ نحو نصيب وأنصباء.

فَوَاعِلٌ لِفَوَعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ

يجمع فَوَعَلٌ وَفَاعِلٌ وَفَاعِلَاءٌ على فواعل فمن أمثلة فوعل الذي يجمع على فواعل جواهر وجواهر ومن أمثلة فاعل الذي يجمع على فواعل وطابع وطابع ومن أمثلة فاعلاء الذي يجمع على فواعل قاصعاء وقواصع.

وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَشَدٌّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مِثْلُهُ

(وحائض وصاهل وفاعله) مما يطرد فيه فواعل، نحو: «حائض وحوائض، وصاهل وصواهل»، (وشد) فواعل (في الفارس مع ما مثله) فجمع فارس على فوارس، وكذا جمع صاحبة على صواحب شاذ.

وَبِفَعَالٍ اجْمَعَنَّ فَعَالَهُ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةً

يجمع فعالة مقترناً بالتاء أو مزالة عنه على فعائل؛ فمن أمثلة ذلك: «سحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف»، ومن أمثلة المجرد من التاء: «شمال وشمائل، وعجوز وعجائز».

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالِي جُمَعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا

مما يجمع على فعالي وفعالي «صحراء»، و«عذراء»؛ فيجمع صحراء على صحاري وصحارى، ويجمع عذراء على عذارى وعذارى.

وَاجْعَلْ فَعَالِيٍّ لِفَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبَعَ الْعَرَبُ

مما يجمع على فعالي جمع تكسير الاسم الثلاثي الذي آخره ياء مشددة لم توضع للنسب، ويمثل هذا «كرسي وكراسي، وبردي وبرادي»، هذا ما التزم فيه استعمال العرب، وأما ما خالف استعمالهم فلا؛ فبصري لا يقال فيه: بصاري.

وَبِفَعَالٍ وَشِبْهِهِ انْطَقَا فِي جَمْعٍ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

يجمع على فعائل كل اسم رباعي غير مزيد فيه، نحو: «جعفر وجعافر»، ومثل الرباعي بغير الزيادة الرباعي بالزيادة، نحو: «جوهر جواهر»، وهو المعنى بقول الناظم: (وشبهه)، وأشار بقوله:

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي جُرَّدَ الْآخِرَ أَلْفٍ بِالْقِيَّاسِ

إلى أن الخماسي المزيد فيه ينقاس فيه هذا الجمع ولكن بعد تجريده من الزيادة، فيقال في سفرجل: سفارج.

وَالرَّابِعُ الشَّيْبِيُّ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحَدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

يوميء بهذا البيت إلى أن الحرف من الخماسي إذا كان غير مزيد ولكنه يشبه المزيد

- بأن كان من حروف الزيادة كنون «خدرنق» - يجوز حذفه من الخماسي، ويبقى الحرف الخامس الذي به تم العدد فيجمع «خدرنق على خدارق»، وأشار بقوله:

وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحَدِفُهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

إلى أن الاسم إذا تعدى أربعة أحرف بالزيادة، فلا يخلو الحرف المزيد من أن يكون حرف لين قبل الآخر أو لا؛ فإن كان حرف لين قبل الآخر لم يحذف، وإلا حذف؛ فيجمع «سبطرى» على «سباطر» بحذف الحرف الزائد، ويقال في قنديل: قناديل، وفي عصفور: عصافير، بإثبات حرف اللين.

وَالسَّيْنِ وَالثَّامِنِ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلُّ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِلًّا

فتحذف السين والتاء في «مستدع»، وتقول في جمعه: مداع.

وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

مفاد كلام الناظم أنك إذا أردت جمع اسم تنظر في مادته وحروفه؛ فإن وجدتته مشتملاً على حروف تدل على معنى في أصل وضعها كالهزمة والياء، ووجدت فيه ما لا يدل على معنى في أصل وضعه حذف منه ما لا يدل، وأبقيت ما يدل، فتبقي الهزمة في «ألندد»؛ والياء في «يلندد» وتحذف النون في «ألندد»؛ لأن الهزمة والياء قد وضعتا لغرض [كما] ^(١) في «أقوم» و«يقوم»، والنون لم توضع لغرض، إذا علمت ذلك فتجمع ألندد على «ألادد»، ويلندد على «يالادد» ومعناه: الملد في الخصومة، وإليه يشير قوله تعالى: + وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ^(٢).

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَحَدِفِ إِنْ جَمَعْتَ مَا كَحَيِّزُونَ فَهُوَ حُكْمٌ حَتَمَا

إذا اشتمل الاسم على زيادتين، إحداهما مفوتة لصيغة منتهى الجموع، والأخرى

(١) زيادة اقتضاها السياق ليست بالمطبوع.

(٢) البقرة: [٢٠٤].

لا حذفت ما لا يفوت حذفه، وقد اجتمعتا في مثل «حيزبون»؛ فإذا جمعته حذفت منه الياء وأبقيت الواو؛ فتجمعه على «حزابين»؛ فتحذف الياء وتبقي الواو، وتقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، والحيزبون العجوز.

وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرِنْدَى وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلْنَدَى

قد اشتمل هذان الاسمان على زيادتين: النون والألف، لا مزية لإحدهما فتؤثر بالبقاء، ولذا خيروا في الحذف؛ فإذا جمعتهما بانياً صيغة الجمع على حذف الألف، قلت: «سراند، وعلاند»، وإذا جمعتهما بانياً صيغة الجمع على حذف النون، قلت: «سراد، وعلاد»، هذا من حيث الجمع، وأما من حيث المعنى؛ فمعنى الأول: الشديد، ومعنى الثاني: الغليظ من كل شيء.

* * *

(التَّصْغِيرُ)

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُدِّي فِي قُدِّي

ونحو: رُجَيْلٌ فِي رَجُلٍ.

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلِ دِرْهَمٍ ذُرِّيهِمَا

وفي عصفور: عصفير؛ فأمثلة التصغير التي تمثل صيغه ثلاثة: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ؛ فإن خلا الاسم الذي حاولت تصغيره عن الزيادة، صغرته على الحالة التي استقر عليها قبل التصغير؛ فلا تحذف منه شيئاً، وأما إن اشتمل على الزيادة؛ فحكمه ما أشار إليه الناظم بقوله:

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلْ بِهِ إِلَى أُمْتَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

(وما به لمنتهى الجمع وصل) من حذف الحرف الزائد (به إلى أمثلة التصغير صل)؛ فما توصلت به لمنتهى الجمع من حذف الحرف الزائد توصل به إلى أمثلة التصغير؛ فإذا صغرت «سفرجل»، قلت: «سفيرج» نظير ما تقول في الجمع «سفارج»، وإذا صغرت «مستدع» قلت: «مديع»، نظير ما تقول في الجمع «مداع»؛ فتحذف في التصغير ما حذفته في الجمع فتقول في «علندی»: «عليند»، وإن شئت قلت: عليد، نظير ما تقول في الجمع «علاند، وعلاد».

وَجَائِزٌ تَعْوِيضٌ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا ائْحَذَفْ

قياس التصغير على الجمع في الحذف يقضي بالقياس في التعويض، فإذا جاز في الجمع تعويض ياء قبل الطرف عوضاً عن المحذوف، جاز هذا التعويض بعينه في التصغير؛ فتقول في سفرجل: «سفيرج»، وتقول في الجمع: «سفاريج».

وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

كل ما ورد من التصغير والجمع على الخطة التي رسمت له - من حذف الزائد، ومن جواز تعويض ياء قبل الطرف عوضاً عن المحذوف - كان موافقاً للقياس، وإلا كان حائداً ومائلاً عن القياس، يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه.

لِتَلَوِ يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ الْوَحْتَمُ

يتحتم الفتح للحرف الذي ولي ياء التصغير ووقع قبل علامة التأنيث سواء كانت التاء أو الألف مقصورة أو ممدودة؛ فتقول في «ثمرة» إذا صغرتها: «تميرة»، وفي حبلتي: «حبيلة»، وفي حمراء: «حميراء» بفتح ما قبل علامة التأنيث في الجمع.

كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقُ أَوْ مَدَّ سَكَرَانَ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ

(كذلك) يتحتم فتح (ما) أي: الحرف الذي سبق (مدّة أفعال)؛ فقول الناظم: (سبق) مؤخر من تقلب (أو) سبق (مدّ سكران وما به التحق) فعلى هذا البيان، إذا صغرت ما فيه مدّ أفعال أو مدّ سكران، قلت في تصغير أجمال: «أجيمال» بفتح ما قبل المدّ، وفي تصغير سكران: «سكيران» بفتح ما قبل المدّ؛ فإن كان فعلاً من غير باب سكران؛ لم يفتح ما قبل الألف بل يكسر، وإذا كسر قلبت الألف ياء، فعلى هذا إذا صغرت سرحان قلت: «سريجين»، نظير ما تقول في الجمع سراحين، ويكسر ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر، فتقول في درهم: «دريهم».

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُهُ مُنْفَصِلِينَ عُدًّا

لا يعتدّ بكل ما فصل بينه وبين ياء التصغير حرفان أصليان؛ فمن ذلك ألف التأنيث الممدودة وتاء التأنيث؛ فإذا صغرت «جُحْدُبَاء» قلت: «جُحَيْدِبَاء»، وإذا صغرت «حنظلة» قلت: «حنظلة».

كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرْكَبِ

(كذا المزيد آخرًا للنسب) لا يعتدّ به في التصغير؛ فتقول في عبقرى: «عبيقرى»، (و) كذا لا يعتدّ بـ (عجز المضاف والمركب)؛ فتقول في عبد الله: «عبيد الله»؛

وتقول في بعلبك: «بعلبك».

وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَزَعْفَرَانَا

مما لا يعتدّ به في التصغير زيادتا فعلان؛ فتقول في تصغير زعفران: «زعفران».

وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلًّا

فإذا صغرت المثني قلت في مسلمين: «مسيلمين»، وإذا صغرت الجمع قلت في مسلمين: «مسيلمين»، وإذا صغرت جمع التأنيث الصحيح، قلت في مسلمات: «مسلمات».

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

حكم ألف التأنيث المقصورة إذا زادت على أربعة أحرف فصاعداً أنها تحذف في التصغير؛ لأن في بقائها إخلالاً بصيغة «فيعيل أو فعييل»، فإذا صغرت «قرقرى» قلت: «قرقير» وإذا صغرت «لغيزى» قلت: «لغيزى».

قد علمت من البيت الذي سلف أن ألف التأنيث المقصورة يتحتم حذفها إذا زادت على أربعة أحرف فصاعداً لأن في بقائها إخلالاً بصيغة فعييل أو فعييل ولتعلم من البيت الذي أشار إليه بقوله:

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٍ بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ

أنه لا يتحتم الحذف إذا وقعت بعد مدة بل يجوز حذفها أو حذف المدة التي قبلها فالمثال الجاري على هذا البيان أن تقول في تصغير حبارى حبيرى أو حبير.

وَأَرْدُدُ لِأَصْلِ ثَانِيًا لِنَا قُلُوبَ فَقِيْمَةً صَيْرَ قُوَيْمَةً نُصِبَ

يرد ثاني الحروف الأصلية في التصغير إلى أصله فقيمة إذا صغرت قلت: «قويممة» برد ثاني الحروف لأصله أي: الواو؛ لأنها الأصل، وشذوذ «عييد» الذي أشار إليه، بقوله:

وَشَدَّ فِي عِيدِ عَيْدٍ وَحْتِمٍ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ

(وشد في عيد عييد)؛ لأنه خلاف ما تقرر من رد ثاني الحروف لأصله؛ فعملاً بهذا الأصل يكون تصغير «عيد» على «عويد» برد الحرف لأصله وهو الواو، وإنما كان أصله الواو؛ لأنه من العود؛ لأنه يعود في السنة مرتين، وأشار بقوله: (وحتم) إلى أنه يتحتم رد الحرف لأصله إذا وقع (للجمع من ذا)؛ أي: إذا وقع في الجمع حرف له أصل ثابت غير حاله في بنية المفرد تحتم رده إلى أصله إذا أردت تصغيره بصورة الجمع (ما لتصغير علم) فتقول في ضارب: «ضويرب» برد الواو في التصغير؛ لأنها الأصل.

وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

تقلب الألف واوًا سواء كانت معلومة الزيادة أو مجهولة الزيادة؛ فتقول في تصغير عاج: «عويج»، وفي تصغير باب: «بويب».

وَكَمَّلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحُورِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

فعلى هذا البيان إذا صغرت «دم»، قلت في تصغيره: «دُمِّي» برد ما نقص منه، وإذا صغرت «شفة»، قلت في تصغيرها: «شُفِيهة» برد ما نقص منها، وإذا صغرت «عدة»، قلت في تصغيرها: «وعيدة» برد ما نقص منها.

وَمَنْ بَتْرُخِيمٍ يُصَغَّرُ اكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعَطِيفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وصفة العمل أن تجرده من الزيادة، ثم تجري عليه التصغير؛ فإن احتوى على ثلاثة أحرف أصول، فأمره دائر بين كونه مذكراً وكونه مؤنثاً؛ فإن كان مذكراً صغرت على فعيل وحذفت منه التاء، وإن كان مؤنثاً أبقيت معه التاء فتقول في تصغير المعطف: «عطيف» وفي حبلى: «حبيلة» وفي سوداء: «سويذة»، وإن كانت أصوله أربعة صغر على فعيعل: فتقول في تصغير قرطاس: «قريطس»، وفي تصغير عصفور: «عصيفر».

وَإِخْتِمَ بَتَا التَّائِيثِ مَا صَغَّرَتْ مِنْ مُؤَثِّ عَارٍ ثَلَاثِي كَسِنٍ

إذا صغرت الثلاثي المؤنث العاري عن علامة التائيث ألحقت به علامة التائيث؛ فإذا صغرت «سن» قلت: «سنينة» وإذا صغرت «دار» قلت في تصغيره: «دويرة»، وإذا صغرت «يد» قلت: «يدية»، ويستمر إلحاقه بعلامة التائيث.

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيثِ إِذَا لَبَسَ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسٍ

فإلحاق التاء بهذه الأمثلة يوقع في اللبس، فيجب إذا تجريدها من التاء في التصغير؛ فإذا صغرت شجر قلت في تصغيره: «شجير»، إذ لو ألحقت به التاء لالتبس بالمفرد وهو اسم جمع، وكذا إلحاق التاء بما ذكره الناظم من الأمثلة يوقع في اللبس المذكور آنفاً؛ فإذا يجب تجريد «بقر» من التاء إذا صغرته فتقول في تصغير بقر: «بقير» وفي تصغير خمس: «خميس».

وَشَدُّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ وَنَدْرُ لِحَاقٍ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثَرُ

الشذوذ مساو للدور؛ فالمواضع التي ذكر فيها الشذوذ مساوية للمواضع التي ذكر فيها الدور؛ إذ المعنى في كل منهما أنه مخالف للقياس فمما تلحقه التاء في التصغير - وشذوذها - الثلاثي المؤنث إذا كانت مأمون اللبس فتقول في تصغير سن: «سنينة»، وفي تصغير دار: «دويرة»، وفي تصغير يد: «يدية»، ومما يشذ فيه الإلحاق وينقاس الحذف تصغير «ذود، وقوس، وحرب، ونعل» على «ذويد، وحرب، وقويس، ونعل».

وَصَغَّرُوا شُدُودًا الَّذِي الَّتِي وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

وإنما شذوذ «ذا» المستعمل في الإشارة وفروعه، و«الذي» المستعمل موصولاً وفروعه؛ لأن التصغير الذي سبيله القياس خاص بالأسماء المتمكنة وهذه مبنيات، فإذا وقع فيها تصغير، فهو على طريقة الشذوذ، وليس طريقه القياس، فإذا أجريت التصغير على اسم الإشارة أو الموصول، قلت في تصغير ذا: «ذياً»، وفي تصغير تاء: «تياً»، وفي تصغير الذي: «الذياً»، وفي تصغير التي: «اللتياً».

(النسبُ)

يَاءُ كِيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

إذا أريد إلحاق شيء بشيء بحيث يعد مما لحق به، إن كان الملحق به شمل كثيراً من الأناسي كقريش؛ فتقول في المنسوب إلى هذا: «قريشي»، فإذا كان الملحق به بلداً من البلدان، قلت في المنسوب إلى دمشق: «دمشقي»، وفي المنسوب إلى مصر: «مصري»؛ فتزيد ياء مشددة مكسوراً ما قبلها، فإذا كان في المنسوب إليه مثل ما زيد أو علامة تأنيث، حذف ما كان في الأصل، ووضع ما زيد للنسب موضعه، وإلى هذا يشير قوله:

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْدَفُ وَتَا تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتْهُ لَا تُثْبِتَا

فإذا نسبت إلى مرمي، قلت: مرمي، وإذا نسبت إلى ما فيه تاء التأنيث حذفته منه تاء التأنيث، وألحقت به ياء النسب، فتقول في المنسوب إلى مكة: «مكي».

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنُ فَحَقْلُهَا وَأَوَّاءٌ وَحَدَفُهَا حَسَنُ

قد علمت أن الاسم الذي تريد أن تنسب إليه إذا كان محتوماً بتاء التأنيث، حذفته منه تاء التأنيث، وتوضع مكانها ياء النسب، فكذا إذا كان فيه مَدَّةُ التأنيث حُذِفَتْ منه ووضع في مكانها ياء النسب إن كانت خامسة فصاعداً، فتقول في النسبة إلى حباري: «حباري»، وإن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه، جاز فيها وجهان، أحدهما: الحذف، وعليه فتقول في حبلي: «حبلي»، والثاني: الإثبات، ولكنها تقلب وأوَّاءٌ، فتقول في حبلي: «حبلوي».

لِشِبْهَةِ الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا لَهَا وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

مفاد كلامه أن ألف الإلحاق أسوة ألف التأنيث، فالتفصيل الذي وقع في ألف التأنيث يقع فيها؛ فإن كانت رابعة وسكن ثاني ما هي فيه جاز حذفها وجاز إثباتها، ولكنها تقلب

واوًا، فعلى هذا التفصيل يجوز أن تقول في ملهى: «ملهى»، ويجوز أن تقول: «ملهوي»، وكذلك إذا كانت منقلبة عن أصل لكن المختار في هذه القلب.

وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلُّ كَذَاكَ يَا الْمُنْقُوصِ خَامِسًا عُزَلُ

حكم بأن ألف الإلحاق إذا جاوزت أربعة أحرف وجب حذفها، فعلى هذا تقول في حركى: «حبركى»، وأشار بقوله: (كذاك يا المنقوص خامسًا عزل) إلى وجوب حذف ياء المنقوص إن وقعت خامسة؛ فتقول في معتد: «معتدى».

وَالْحَذْفُ فِي أَلْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتَّمُ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعِنُ

التفصيل الواقع في ياء المنقوص - من جواز الحذف والقلب واوًا وتحتّم الحذف - جار على وقوع مركزها في المنقوص خامسة فصاعدًا؛ فإن وقعت رابعة جاز حذفها؛ فتقول في قاضٍ: «قاضي»، وجاز قلبها واوًا، فتقول في قاضي: «قاضى»، وإن كان مركز ياء المنقوص منه ثالثًا تحتّم القلب، فتقول في شجٍ: «شجوى»^(١).

وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا وَفِعْلٌ وَفَعِلٌ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفِعِلٌ

الغرض من هذا بيان ما يكون عليه المنقوص من الحركات والسكنات بعد قلب يائه واوًا، وهو فتح ما قبل الواو، كشجوى^(٢)، وقاضى؛ فإن وقع مكسورًا وسبقه حرف واحد خفف بالفتح؛ فتقول في نمر: «نمرى»، وفي دئل: «دؤلى»، وفي إبل: «إبلى».

وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيٌّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ

إذا وقع في الاسم ياءان: إحداهما أصلية والأخرى زائدة، حذفت الزائدة وقلبت الأصلية واوًا؛ فيقال في مرمى: «مرموى»، ومن العرب من اختار الحذف، فيقول «مرمى»، ويقول في شافعي: «شافعي».

(١) وقعت في المطبوع بالحاء المهملة في الكلمتين والتصويب من شرح ابن عقيل.

(٢) في المطبوع: شبحوي، والتصويب من شرح ابن عقيل على الألفية.

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَارْدُذُهُ وَآوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ

يشير هذا البيت إلى أن الاسم الذي تضاف إليه ياء النسبة لا يخلو حاله من أن يكون ثانيه بدلاً من الواو أولاً؛ فإن لم يكن بدلاً من الواو لم يغير، وإن كان بدلاً من الواو قلب وَاوًا؛ فيقال في حي: «حيوي»، وفي طي: «طووي»^(١).

وَعَلِمَ التَّنْيَةَ احْذِفِ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ

إذا سميت رجلاً بزیدان أو بزیدون، وأردت أن تضيف إليه ياء النسب، حذفت منه علامة التثنية وعلامة الجمع، فتقول في زيدان: «زیدی»، وفي زيدون: «زیدی».

وَتَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ حُذِفِ وَشَدَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلْفِ

قد علم أنه يجب كسر ما قبل ياء النسب فإن وقع قبل الحرف الذي يجب كسره ياء مدغم فيها ياء، وجب حذف الياء المكسورة، وعلى هذا تقول في طيب: «طيبي»، وفي طيبي على قياسه: «طيبي»، ولكنهم عدلوا عن القياس وقالوا: «طائي»، وهو ما أشار إليه الناظم، فقال: (وشد طائي مقولاً بالالف).

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ التُّزِمُ وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ حُتِمَ

يقال في النسب إلى فعيلة: «فعلي» بفتح عينه وحذف يائه؛ فتقول في حنيفة: حنفي، وتقول في فعيلة: «فعلي» بحذف الياء، فنقول في جهينة: «جهني».

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّأُولِيًّا

إذا أردت النسبة إلى فعيل أو فعيل الخالي من التاء ولكنه معتل اللام؛ فحكمه حكم ما كان فيه التاء من حذف يائه وفتح عينه؛ فتقول في عدي: «عدوي»، نظير ما تقول في أمية: «أموي».

(١) وقعت في المطبوع «طوي» بواو واحدة والتصويب من شرح ابن عقيل.

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

كل ما كان على فعيلة وكان معتل العين أو كان مضعفاً لم تحذف ياءؤه في النسب؛ فتقول في طويلة: «طويلي»، وفي جليلة: «جليلي».

وَهَمَزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةِ لَهُ انْتِسَابُ

يثبت للهمزة المزيمة للتأنيث أنها تقلب واواً في النسب؛ فيقال في حمراء: «حمراوي»؛ فإن كانت مزيمة للإلحاق كهزمة «علباء»، أو بدلاً من أصل كهزمة: «كساء»؛ جاز تصحيحها، فتقول: علبائي، وكسائي، وجاز قلبها واواً، فتقول: «علباوي، وكساوي».

وَأَنْسَبُ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رُكِبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمًا

لا يخلو الاسم المركب من أن يكون مركباً تركيب الجمل، أو مركباً تركيب مزج؛ فإن كان مركباً تركيب الجمل نسب إلى صدره بعد حذف العجز؛ فتقول في تأبط شرا: تأبطي، وكذا ينسب لصدره بعد حذف عجزه إن كان مركباً تركيب مزج؛ فيقال في بعلبك: «بعلي»، وإن كان المبين للاسم هو العجز، حذف الصدر ونسب إلى العجز؛ ففي مثل «ابن الزبير» يحذف الصدر وينسب للعجز؛ فيقال: «زبيري»، وهو معنى قوله: (ولثان تمما).

إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِأَبْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَّ

فتقول في «غلام زيد»: «زيدي»، فابن الزبير من الأوّل، وغلام زيد من الثاني.

فِيمَا سِوَى هَذَا انْتَسَبَ لِلاَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لِبَسِّ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ

(فيما سوى هذا) أي: المذكور أنه ينسب فيه إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي (انسن للاوّل) منهما، نحو: «امرئ القيس»، فتقول: «امرؤي»، (ما لم يخف) بالنسب إلى الأوّل (لبس) فإن خيف لبس نسب للثاني (كعبد الأشهل)

وعبد مناف؛ فقد قالوا: «شهلي ومنافي»، وشذ بناء فعلل في نحو: «عبدري، وعبقسي، وعبشمي» في النسب لعبد الدار، وعبد القيس وعبد شمس.

وَأَجْبُرُ بَرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكْ رَدُّهُ أَلْفُ

رد اللام إلى المنسوب إليه جبراً لما حذف منه جائز إن لم يكن الرد بطريق الاستحقاق كالرد.

فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّشْيِئَةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيَةِ

(في جمعي التصحيح أو في التشئية) وإلا كان الرد واجباً، وهو ما أشار إليه بقوله: (وحق مجبور بهذي توفية) المنسوب إليه الذي حذف منه اللام دائر على محور جمعي التصحيح والتشئية فإن كانت اللام مستحقة للرد في جمعي التصحيح والتشئية، وجب ردها في النسب، فتقول في أب، وأخ: «أبوي وأخوي» نظير ما تقول في التشئية: «أبوان، وأخوان»؛ فإن لم تكن مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التشئية، جاز ردها في النسب وعدم ردها؛ فتقول في يد: «يدوي»، وفي ابن: «بنوي»، و«يدي، وابني» نظير قولهم في التشئية: «يدان، وابنان».

وَبِأَخِ أُخْتًا وَبِابْنٍ بِنْتًا أَلْحَقُ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّا

إلحاق الأخت بالأخ، والبنت بالابن عبارة عن حذف علامة التأنيث ورد المحذوف إليهما عند إرادة النسب؛ فيردان على الصورة التي يرد عليها الذكر؛ فتقول: «أخوي، وبنوي» هذا رأي من لم يكثرث باللبس، وأما من حاول الاكتراث باللبس؛ فقد امتنع من حذف علامة التأنيث، وإليه أشار الناظم بقوله: (ويونس أبي حذف التا) فتقول على رد الياء في النسب إليهما: «أختي وبنتي».

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثِنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَّا وَوَلَاءِ

إذا نسب إلى ما تركيب من حرفين ثانيهما حرف علة، وجب تضعيف الحرف الثاني؛ فإذا نسبت إلى «لو»، قلت: «لوي»، هذا إذا كان حرف العلة واوًا كالمثال، وإن كان حرف العلة ألفاً ضوعفت - أيضاً - ولكن تبدل الثانية همزة، فإذا سمي رجل

بـ «لا»، وأردت النسبة إليه قلت: «لائي».

وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا أَلْفَا عَدِمَ فَجَبْرُهُ وَفَتَحُ عَيْنِهِ التُّزِمَ

إذا أردت أن تنسب إلى محذوف الفاء رددت إليه ما حذف منه وفتحت عين الكلمة؛ فتقول في «شية» محذوف الفاء: «وشوي».

وَالْوَاحِدَ إِذْ كُرِّ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

إذا نسبت إلى جمع، أتيت بواحد منه وألحقت به ياء النسب؛ فإذا نسبت إلى الفرائض قلت في النسب: «فرضي»، هذا إن لم يكن الجمع على طور المفرد، فإن كان على طور المفرد كأنصار ألحقت ياء النسب به باقياً على طوره وحاله؛ فتقول في النسبة إلى أنصار: «أنصاري».

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلُ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ أَلْيَا فَاقْبَلُ

النسب له هيئة مخصوصة، وهي إلحاق ياء النسب بالمنسوب إليه، وقد ينتقل عن هذه الهيئة إلى هيئة أخرى فيستغني بفاعل بمعنى صاحب ما يضاف إليه؛ فإذا أردنا أن نفيد أن هذا صاحب كذا أتينا بصيغة فاعل، فقلنا: «تامر، ولابن» أي: صاحب تمر، وصاحب لبن، ومنه على طريقة النفي، أي: نفي الشيء عما يضاف إليه، قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^(١) أي: بذي ظلم، أي: لا ينسب إليه الظلم، وقد يستغني أيضاً عن ياء النسب بصيغة فعل، فيقال: «رجل طعم ولبس»؛ بمعنى صاحب طعام، وصاحب لباس.

وغير ما أسلفته مقررًا على الذي يُنقل منه اقتصرًا

مفاده أن ما قرره وبينه من النسب فطريقه القياس، وما أتى مخالفًا لما قرره فسبيله الشذوذ، ومنه قولهم في النسب إلى البصرة: «بصري»، وإلى الدهر: «دهري».

(١) فصلت: من الآية [٤٦].

(الْوَقْفُ)

تَنْوِينًا اَثْرَ فَتْحِ اجْعَلْ أَلْفًا وَقَفًّا وَتَلَوَ غَيْرِ فَتْحِ احْذِفَا

كل تنوين وقع بعد فتحة، فإنه يقلب ألفاً في الوقف، فإذا وقفت على زيد من: «رأيت زيداً»؛ فإنك تقلبه ألفاً، ويحذف بعد الرفع والجر، فإذا وقفت على زيد من: «جاء زيد»، أو وقفت على زيد من: «مررت بزيد»، حذفت التنوين وسكنت ما قبله، فتقول: «جاء زيد»، بسكون الدال، وكذا: «مررت بزيد»، بسكون الدال.

وَاحْذِفِ لَوْقْفٍ فِي سَوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

هاء الضمير إما أن تكون مرفوعة أو مجرورة؛ فإذا وقف على المرفوعة أو المجرورة، وقف عليها بالسكون؛ وذلك في غير الضرورة، وقد شبهوا إذن بالمنون المنصوب، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف، وهو معنى قوله:

وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُنَوَّنًا نُصِبَ فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُؤْهَهَا قُلِبَ

فإذا وقفت على «إذن» قلت: «إذا».

وَاحْذِفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبَ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فاعْلَمَا

حذف ياء المنقوص في الوقف إذا كان منوناً أولى من ثبوتها وذلك في الرفع والجر، فتقول: «هذا قاض»، و«مررت بقاض»؛ بحذف الياء وإثبات التنوين، ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء، ويمثله قراءة ابن كثير: وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي^(١) بإثبات الياء في الوقف، هذا حال المنقوص رفعاً وجرّاً ما قد علمت، وأما حاله في النصب فيوقف عليه بالألف، فنقول: «رأيت قاضياً».

وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ مُرِّ لُزُومٍ رَدِّ الْيَا اقْتَفِي

(١) الرعد: [٧].

يشير إلى أن غير ذي التنوين يكون على عكس المنون؛ فإذا وقف على: «يف» قيل: «يفي» بإثبات الياء، وإذا وقف على: «مر» اسم فاعل من أرى، قيل: «هذا مري» بإثبات الياء.

وغيرها التأنيث من محرك سَكْنُهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحْرُكِ

إذا أريد الوقف على الاسم المتحرك الآخر، فأمره دائر بين أن يكون آخره هاء التأنيث، أو غيرها؛ فإن كان آخره تاء التأنيث وقف بالسكون، فتقول: «هذه فاطمه» بسكون الهاء في الوقف، وإن كان آخره غير تاء التأنيث، فأشار إلى كيفية الوقف عليه بقوله: (أو قف رائم التحرك)، وبقوله:

أَوْ اشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيًّا إِنْ قَفَا

أي: وأما غير الضمة، وهو الفتحة والكسرة فلا إشمام فيهما، والإشمام أن تشير بالشفيتين مع انفراج بعد التسكين، وقوله: (إن قفا)، أي: تبع محركًا، كما قال:

مُحْرَكًا وَحَرَكَاتٍ أَثْقَلًا لِسَاكِينَ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

أشار إلى صفة الوقف على الآخر المتحرك، إذا كان غير تاء التأنيث بخمسة وجوه: أحدها: أن تقف بالروم، وهو الإشارة إلى الحركة بصوت خفي. ثانيها: الإشمام، وهو عبارة عن ضم الشفتين بعد الوقف على الحرف الأخير. ثالثها: التضعيف، وهو أن تضعف الحرف الأخير. رابعها: النقل، وهو تسكين الحرف الأخير ونقل حركته إلى ما قبله. وخامسها: التسكين.

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقْلًا

مذهب الكوفيين يجوزون النقل في الوقف؛ سواء كان آخر الاسم مفتوحًا، أو مهموزًا، أو لا، وأما البصريون فلا يرونه في هذا النوع، ومذهب الكوفيين أعدل؛ لأن حجتهم النقل عن العرب.

وَالنَّقْلُ إِنْ يُعَدَمَ نَظِيرٌ مَمْتَنِعٌ وَذَٰكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ

متى أدى النقل إلى وجود الكلمة على بناء غير موجود في كلامهم، امتنع ما لم يكن الآخر همزاً، وإلا جاز «هذا الرءء»؛ لأن آخره همزة.

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الْإِسْمِ هَا جُعِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ

لا يخلو ما فيه تاء التأنيث من أن يكون اسماً أو فعلاً؛ ثم إن أحد الشقين وهو الاسم، إما أن يكون مفرداً، أو جمعاً، أو شبيهاً بالجمع؛ فإن كان فعلاً وقف عليه بالتاء، نحو: «قالت»، وإن كان اسماً فيما أن يكون مفرداً أو لا، فإن كان مفرداً، فلا يخلو أن يكون ما قبل تاء التأنيث ساكناً أو لا؛ فإن كان ساكناً وقف على الاسم بالتاء، نحو: «أخت، و بنت»، وإن كان متحركاً وقف عليه بالهاء، نحو: «فاطمه»، وإن كان جمعاً وقف عليه بالتاء، نحو: «مسلمات، وهنات»، وكذا إن كان شبيهاً بالجمع، كهيئات.

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهٍ وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

يؤخذ من كلام الناظم: أن ورود الوقف بالهاء على جمع التصحيح وما شابهه قليل، ومنه: «مسلمات، وهنات، وهيها»، ومن العكس فاطمت.

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ

إذا وقف على الفعل المعل بحذف آخره، وقف عليه بهاء السكت، فتقول في لم يعط: «لم يعطه»، وفي أعط: «أعطه».

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَعِ مَجْزُومًا فَرَاعَ مَا رَعَوْا

لا يتحتم الوقف بهاء السكت على الفعل المعل، إلا إذا كان الباقي منه حرفاً، أو حرفين، نحو: «قه، وعه، ولم يقه، ولم يعه».

وَمَا فِي الْأَسْتَفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفَ أَلْفَهَا وَأَوْلَهَا أَلْفًا إِنْ تَقِفَ

صورة «ما» الاستفهامية ميم ألف، فإذا دخل عليها حرف جر حذفت منها الألف، وإذا وقف عليها وقف عليها بهاء السكت، مثالها في الدرج: «عمّ تسأل؟»، وبم جئت؟»، ومثالها في الوقف: «عمه؟».

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمِ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مِ اقْتَضَى

مهما كان العامل اسمًا كان أو حرفًا ي حذف ألف «ما» الاستفهامية، غير أن العامل إذا كان حرفًا لا يتحتم الحذف، وإذا كان اسمًا - كمثل الناظم - تحتم الحذف، فتقول: «عمه».

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

ويوجد ضابط هذا في كيف، فتقول: «كيفه».

وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمَدَامِ اسْتَحْسِنَا

شذ الوقف بهاء السكت فيما حركته غير حركة بناء ولكنها غير دائمة، ويستحسن فيما حركته دائمة.

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُنْتَظَمًا

قد علمت أن بعض الألفاظ إذا وقف عليه وقف عليه بهاء السكت، فهذا أمر ثابت له في الوقف وقد يثبت له في الوصل، ولكنه قليل في النثر، كثير في النظم، ومن وروده في غير النظم، قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾^(١) الآية.

(١) البقرة: من الآية [٢٥٩].

(الإمالة)

الألف المبدل من يا في طرف أمل كذا الواقع منه أيا خلف

الإمالة: عبارة عن إشراب الصوت بحركة غير الحركة التي يحاول النطق بها، أو الحرف بحرف غير الحرف الذي يحاول النطق به، فتشرب الألف المبدلة من الياء إذا وقعت في الطرف، وكذا الألف التي تخلفها الياء.

دُون مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ وَلَمَّا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا أَلْهَا عَدَمًا

فتمال ألف «رمي، ومرمى»؛ لأنها بدل من الياء، وتمال ألف «ملهى»؛ لأنها تتحول إلى الياء في التثنية، فتقول: «ملهيان»، وكذا تمال الألف التي وجد فيها سبب الإمالة، ولو وليتها هاء التأنيث، ويمثل ذلك: «فتاة».

وهكذا بدل عين الفعل إن يؤل إلى فلت كماضي خف ودن

التنظير الواقع في النظم بين الألف الواقعة في الطرف، وبين الألف المبدلة من عين الفعل، سواء كانت عين الفعل واوًا أو ياء، إن كان الفعل عند إسناده إلى تاء الضمير، يكون على وزن «فلت» بكسر الفاء، ثبتت الإمالة، وإلا امتنعت الإمالة إن كان عند إسناده إلى تاء الضمير يكون على وزن «فلت» بضم الفاء؛ فتحقق الإمالة في: «خفت، وبعث، ودنت»، وتمنع في: «قلت».

كذلك تالي الياء والفصل اغتفر بحرف أو مع ها كجيبها أدر

ثبتت الإمالة للألف الواقعة بعد الياء متصلة بها كألف بيان، أو منفصلة عنها بحرف كألف يسار، أو بحرفين ثانيهما الهاء؛ كما مثل لذلك الناظم بقوله: «كجيبها أدر».

كذلك ما يليه كسر أو يلي تالي كسر أو سكون قد ولي

تثبت الإمالة للألف التي تليها كسرة، نحو: عالم، وكذا تمال الألف الواقعة بعد
سكون قد ولي.

كَسْرًا وَفَصْلُهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدُّ فِدْرَهُمَاكَ مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ

(كسراً وفصل الهاء كلا فصل يعد) لا يمنع إمالة الألف - الواقعة بعد كسر -
الفصل بالحرف الساكن، وكذا لا يمنع الإمالة الفصل بعد الساكن بحرفين ثانيهما الهاء،
وقد أتى على هذا البيان تفريع الناظم المشار إليه بقوله: (فدرهماك من يمله لم يصد)،
ولا يمنع من الإمالة في مثل هذا المثال.

وَحَرْفُ الاسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مُظْهِرًا مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تَكْفُ رَا

إذا وجد في الكلمة سبب الإمالة وحرف من حروف الاستعلاء، كحرف
الاستعلاء الكلمة عن الإمالة.

إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فَصِلْ

سبب الإمالة ودواعيها الألف والياء، فإذا اتصل حرف الاستعلاء بالألف؛
كساخت وحاصل، منع الإمالة، وكذا يمنع الإمالة إن وقع بعد الألف حرف؛ كنافخ،
وناعق، أو حرفين؛ كمناشيط، وأشار بقوله:

كَذَا إِذَا قَدَّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنْ ائْتَرَ الْكَسْرِ كَالْمَطْوَاعِ مِرْ

وَكَفُ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُ بِكَسْرٍ رَا كَغَارِمًا لَا أَجْفُو

إلى أن هذا الحكم، وهو الكف عن الإمالة، يعطى لحرف الاستعلاء إذا قدم،
وكان حاله غير الكسر، أو السكون بعد الكسر، فيتفرع على كلام الناظم مفهوماً
ومنطوقاً، أنه لا يمال «صالح، وظالم وقاتل»، ويمال «طلاب، وغلاب ومطواع»،
وأشار بقوله: (وكذا تكف را) إلى أنها تعطي هذا الحكم، وهو الكف عن الإمالة.

وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

الفصل قد لا يضر مع موجب الإمالة ويضر مع مانع الإمالة

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَعَمَادَا وَتَلَا

قد يكون داعي الإمالة التناسب ليس إلّا؛ فإمالة ألف «عمادا وتلا» للمناسبة للألف الممالة قبلهما.

وَلَا تَمَلُّ مَا لَمْ يَتَلْ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ «هَا» وَغَيْرِ «نَا»

الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة، فلا ينالها من المبنيات غير «ها، ونا» فإنهما يمالان قياساً، نحو: «يريد أن يضرهما، ومر بنا».

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرْفٍ أَمَلٌ كَلَّأَيْسِرٍ مِلْ تُكْفَى الْكُلْفُ

قد يكون إمالة الفتحة لداعي وجود الراء المكسورة بعدها الواقعة في الطرف، فيمال الأيسر؛ لوجود داعي الإمالة.

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ

نحو: «قيمة، ونعمة».

* * *

(التَّصْرِيفُ)

حَرْفٌ وَشَبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيٌّ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَّصْرِيفٍ حَرِيٌّ

التصريف: هو الحكم على بعض مواد الكلمة بالزيادة أو الأصلة، وأقل ما يقع فيه الحكم ثلاث حروف فأكثر، فما كانت بنيتها لا تفي بهذا المقدار، كان بريئاً من الصرف، وذلك الحروف وما أشبهها، وإذا كان شرط التصريف أن تكون الكلمة في وضعها على ثلاثة أحرف فأكثر.

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَّصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرًا

لما كان سابق كلامه يتضمن هذا الشرط، كان على الناظم أن يأتي بفاء التفريع، فيقول: فليس أدنى.. الخ.

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

الاسم لا يخلو إما أن يكون مزيداً فيه، وإما أن يكون مجرداً منه، ولكل واحد منهما طور لا يتعداه؛ فالمزيد فيه لا يتعدى سبعة أحرف؛ وذلك نحو: «أحرنجام، واشهيباب»، وأما المجرد من الزيادة فلا يتعدى خمساً، نحو: «سفرجل».

وْغَيْرَ آخِرِ الثَّلَاثِيِّ افْتَحَ وَضُمَّ وَاكْسِرَ وَزِدَ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعْمٌ

يعتبر الاسم الثلاثي في الوزن بغير الحرف الأخير؛ فالحرف الأول إما أن يكون مضموماً، أو مكسوراً، أو مفتوحاً؛ وكذلك الحرف الثاني، وعلى هذا تجرى أوزان الاسم الثلاثي، نحو: «قفل، وعنق، ودئل، وصرد»، ونحو: «علم، وحبك، وإبل، وعنق»، ونحو: «فلس، وفرس، وعضد، وكبد».

وَفِعْلٌ أَهْمَلٌ وَالْعُكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ

أشار بإهمال هذا الوزن وهذا البناء، وهو بناء فعل بكسر الفاء، وضم العين؛ تبعاً

لإهمالهم وإسقاطهم هذا البناء من الاثنى عشر، وأشار إلى قلة وجود بناء فِعْل بضم الفاء وكسر العين في الأسماء، مثل: دُئِل، لتخصيصهم هذا الوزن بفِعْل ما لم يسم فاعله، نحو: ضرب.

وَأَفْتَحَ وَضُمَّ وَآكَسِرِ الثَّانِي مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِي وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ

تقسيم الاسم إلى مجرد وإلى مزيد ينتهي إلى الفعل؛ فيقسم بهذا التقسيم؛ فالجرد منه لا يجاوز الأربعة أحرف، والمزيد لا يجاوز الخمسة أحرف، ثم إن الثلاثي الجرد إذا أسند إلى الفاعل يكون على ثلاثة أوزان يقومها حركة العين، وأما الفاء فلا تخرج عن الفتح؛ فيكون الثلاثي الجرد إذا أسند إلى الفاعل على وزن فَعَل، بفتح العين، نحو ضرب ويكون على وزن فَعِل بكسر العين نحو: شرب، ويكون على وزن فَعُل بضم العين، نحو شرف، وإذا أسند إلى المفعول لا يكون إلا على وزن فُعِل، بضم الفاء وكسر العين، نحو: ضمن.

وَمَنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

الإشارة الواقعة في قوله: (ومنتهاه) إلى الفعل الجرد، فلا يجاوز الفعل الجرد أربعة أحرف، وأشار بقوله: (وإن يزد فيه فما ستا عدا) إلى أن الفعل المزيد فيه لا يجاوز بعد الزيادة ستة أحرف، وأشار بقوله:

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعَلُّ وَفِعْلُ وَفَعْلُلُ وَفَعْلُلُ

إلى الأوزان الخاصة بالاسم الرباعي؛ فمنها فَعَلُّ بفتح الأوّل والثالث وسكون الثاني، نحو: «جَعْفَرُ»، ومنها فِعْلٌ بكسر أوّله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: زِبْرَجُ، ومنها فَعْلُلُ بكسر أوّله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، نحو: دِرْهَمُ، ومنها فَعْلُلُ بضم أوّله وثالثه، وسكون ثانيه، نحو: بُرْثُنُ، ومنها فَعْلٌ^(١) بكسر أوّله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه، نحو: هزير، وإليه أشار بقوله:

(١) كتبت في المطبوع بلامين، والتصويب من شرح ابن عقيل.

وَمَعَ فِعْلٍ فُعَلٌّ وَإِنْ عَلَا : فَمَعَ فَعَلٌّ حَوَى فَعَلَّلَا

وأشار بفُعَلٌّ - بضم أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه - إلى أن هذا الوزن يوجد في نحو: «جُحْدَب»، وأشار بقوله: (وإن علا) إلى أبنية الخماسي؛ فمنها فَعَلَّلٌ، بفتح أوله وثانيه ورابعه، وسكون ثالثه، نحو: سفرجل، ومنها فَعَلَّلٌ، بفتح أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وكسر رابعه، نحو: «جَحْمَرِش»، ومنها فُعَلَّلٌ، بضم أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه، وكسر رابعه، نحو: قذعمل^(١)، ومنها فعَلل، بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وسكون رابعه، نحو: قَرَطَعْبٌ، وإليه أشار بقوله:

كَذَا فُعَلٌّ وَفَعَلٌّ وَمَا غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ اتَّمَى

وأشار بقوله: (وما غاير... الخ) الحد بأن ما جاء على خلاف ما ذكر نسب، إما إلى الناقص وإما إلى المزيد فيه؛ فالأول: كيد ودم، والثاني: كاستخراج واقتدار.

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا حِثْذِي

تعرف الأصالة والزيادة للحروف، بعدم سقوطها عند تصريف الكلمة، وسقوطها عند التصريف، فالذي لا يسقط هو الأصل، والذي يسقط هو الزائد.

بِضْمَنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٍ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى

يشير بقوله: (بضمن فعل) إلى أن ما تضمنه فعل، وهو الفاء والعين واللام، هو ما توزن به الكلمة، بحيث تكون أصول الكلمة جارية على هذا الميزان، فأول حرف من أصول الكلمة يقابل الفاء، والثاني من الأصول يقابل العين، والثالث من الأصول يقابل اللام، وما زاد في الكلمة على هذا الميزان لا يعتبر من الأصول، فلا يقابل بشيء من الميزان؛ بل يكتفى بلفظه فيعرف أنه خارج عن الميزان، وزائد عن أصول الكلمة، فتستعمل هذا الضابط إن كانت الكلمة في أصل وضعها لم تتجرد عن الزوائد في أصل

(١) قذعمل: القصير الضخم من الإبل. انظر: اللسان (قذعمل).

الوضع، بحيث يحكم على الزائد عن الميزان بأنه من الأصول لابتناء الكلمة في أصل
الوضع عليه، وإن كانت الكلمة في أصل وضعها تتجرد عن الزوائد، فالحكم ما أشار
إليه بقوله:

وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ كِرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتِقِ

(وضاعف اللام إذا أصل بقي)، بعد مقابلة الكلمة بفعل؛ وذلك (كراء جعفر)،
فإنها من الأصول، (وقاف فستق)، فإنها أيضاً من الأصول؛ فإن قيل: ما وزن
«جعفر»، قيل: فعلل بتضعيف اللام، وإن قيل: ما وزن فستق؟ قيل: فعلل بتضعيف
اللام أيضاً.

وإن يكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

فتقول في وزن اغدودن: افْعَوْعَلْ، فتعبر عن الدال الثانية بالعين، كما عبرت عن
الأولى بالعين، إذ الدال الثانية ضعف الدال الأولى، وإذا ثبت أن من الكلمات ما
حروفه كلها أصول، فالتزم هذا.

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ وَالْخَلْفِ فِي كَلِمَلِمِ

إنما كان الحكم بتأ على حروف «سسم»، بأنها كلها أصول، ولم يحكم بتأ على
حروف «لملم»، بأنها كلها أصول؛ لأن كل اسم رباعي تكررت فاؤه وعينه، ولم يكن
أحد المتكررين آيلاً للسقوط، حكم بأن حروفه كلها أصول، وإذا صلح أحد
المتكررين للسقوط، كان محلاً للتراع؛ وذلك للملم أمر من ملمم، وكفكف أمر من
كفكف؛ لأن اللام الثانية، والكاف الثانية؛ صالحان للسقوط، فيقال: لم، وكف.

فَأَلْفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بَغَيْرِ مَينِ

بلا افتراء وكذب لمن ينسب لها الزيادة عند مصاحبتها أكثر من حرفين أصليين،
بأن صاحب ثلاثة أصول، فالحاكم بزيادتها لا ينسب إليه الافتراء والكذب؛ لعدم
خروجه عن طور القياس، ويمثل هذا «ضارب»؛ فإن صحبت أصلين فقط، فلا يحكم

بزيادتها؛ بل إما أصل، أو نائبة عن أصل؛ فهي أصل في «إلى»، أو نائبة عن أصل في «قال، وباع».

وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِن لَّمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّوْ وَوَعَوَعَا

مثل الألف - في الحكم بالزيادة - الياء والواو؛ فيحكم بزيادة ياء «يؤيؤو»؛ لأنها صحت أكثر من أصلين، ويحكم بزيادة واو «وعوع»؛ لأنها صحت أكثر من أصلين، والأوّل علم على طائر ذي مخلب، والثاني اسم صوت.

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةٌ تَأْصِيْلُهَا تَحَقُّقَا

لا يحكم على الهمز والميم بالزيادة؛ إلّا إذا سبقا ثلاثة أحرف محققة الأصول؛ فيحكم إذا بزيادة همزة أحمد، وميم مكرم، وينتفي الحكم بالزيادة على همزة إبل، وميم مهد.

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ

لا يحكم على الهمزة الواقعة آخر الاسم بالزيادة؛ إلّا إذا وقعت بعد ألف ردفت أكثر من حرفين، ويمثل هذا: «حمراء وعاشوراء»، فإن ردفت الألف حرفان فقط؛ فلا يحكم على الهمزة بالزيادة، ويمثل هذا: «كساء، ورداء».

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةٍ كُفِي

النون الواقعة في آخر الاسم تعطى حكم الهمزة؛ فيحكم على النون بالزيادة إذا وقعت بعد ألف تقدّمها أكثر من حرفين، ويمثل هذا غفران وشكران، فإن وقعت بعد ألف لم يتقدّمها أكثر من حرفين؛ فلا يحكم عليها بالزيادة، ويمثل هذا زمان ومكان، وقد سرى الحكم بالزيادة لنون «غضنفر»، وإن لم يتقدّمها أكثر من حرفين؛ بل تقدّمها حرفان، وتأخر عنها حرفان؛ لأن ما تأخر عنها قد عضد ما تقدّمها.

وَالنَّاءُ فِي التَّائِيْثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ

حكم التاء - في هذه الأمثلة التي ذكرها الناظم - الزيادة، فهي زائدة في قائمة،
وزائدة في المضارعة، نحو: تفعل، وزائدة في الاستفعال، نحو: الاستخراج، وزائدة في
المطاوعة، نحو: علمته فتعلم.

وَالْهَاءُ وَقَفًا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْتَهَرَةِ

(و) تزداد (الهاء وقفًا)؛ أي: في الوقف، وذلك (كلمه ولم تره و) تزداد (اللام في
الإشارة المشتهره)، الاسم الموضوع للإشارة «ذا»؛ فإذا كان المشار إليه بعيدًا عن
سمت النظر؛ زيدت اللام، فقول: «ذلك» بزيادة اللام في الإشارة.

وَأَمَّعُ زِيَادَةً بِلا قَيْدٍ ثَبَتَ إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَحَظَلْتُ

لا يحكم على حرف من حروف الزيادة - التي يجمعها قولك: «سألتمونيها» -
بأنه زائد، إلَّا إذا اقترن بما يثبت زيادته، فالذي يثبت زيادة همزة «شمال» سقوطها في
قولهم: «شملت الريح شمولا»، إذا هبت من جهة الشمال، والذي يثبت زيادة الألف
في «حنظال»، سقوطها في قولهم: «حظلت الإبل»، إذا آذاها أكل الحنظل، والذي
يثبت زيادة التاء في «ملكوت» سقوطها في: «الملك».

* * *

(فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ)

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَأَسْتَشْبِثُوا

الساكن يتعذر النطق به، فإذا اتفق أن أول الكلمة ساكن لحذف الحرف الزائد منها عند بناء كلمة أخرى منها، وذلك إذا أردت أن تبني أمراً من المضارع كيضرب حذفت منه حرف المضارعة، فيصير أول الكلمة ساكناً، وقد علمت أنه يتعذر النطق به، فتجلب همزة الوصل توصلاً للنطق به، فيقال: اضرب.

وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اِحْتَوَى عَلَيَّ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى

مثال الناظم الذي أشار إليه بقوله: (انجلى) وقع في محل الحاجة إلى همزة الوصل.

وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخْشٍ وَأَمْضٍ وَأَنْفَذَا

(و) كذا (الأمر والمصدر منه)؛ أي: المتصرفات منه، وهو «انجل، وانجلاء»، (وكذا) يتبدأ بهمز الوصل (أمر) الماضي (الثلاثي)؛ وذلك (كاخش وامض وانفذا)؛ فإخش أمر متصرف من «خشى»، و«امض» أمر متصرف من «مضى»، و«انفذا» أمر متصرف من «نفذ».

وَفِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِمِ سُمِعَ وَاثْنَيْنِ وَأَمْرِيَّ وَتَأْنِيثِ تَبِعَ

لم تحفظ همزة الوصل في الأسماء - التي ليست مصادر لفعل يزيد على أربعة أحرف - إلا في عشرة أسماء: اسم، واست، وابن، وابنم، واثنين، واثنتين، وامرئ، وامرأة، وابنة، وابتين.

وَأَيْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُيَدَلُ مَدًّا فِي الْاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

(وأيمن) المستعمل في القسم (همز أَل كذا ويبدل، مدًّا في الاستفهام، أو يسهل)؛ مفاده أن زيادة الهمزة لم تحفظ في الحروف؛ إلا مع أَل، ولما كانت الهمزة مع أَل مفتوحة، وهمزة الاستفهام كذلك؛ لم يجوز حذف همزة الاستفهام؛ لئلا يلتبس الإنشاء بالخبر، كان هذا داعياً لإبدال همزة الوصل ألفاً، فيقال عند إرادة الاستفهام عن قيام الأمير: «الأمير قائم؟».

(الإبدالُ)

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ «هَدَّاتٌ مُوْطِيَا» فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

أشار بقوله: (أحرف الإبدال هددات موطيا) إلى الحروف التي يقع فيها الإبدال؛ فإذا كان الحاصر لها لفظ (هدآت موطيا)، تم التفریع الذي أشار إليه بقوله: (فأبدل الهمزة من واو، ويا)؛ لأن الهمزة والواو مما دخلا في الحصر، ويصح الإخبار عنهما بالمحصور، فيقال: الهمزة، والواو من حروف «هدآت موطيا»، فتبدل الهمزة من واو، ويا، إذا وقعتا.

آخِرًا أَثَرَ أَلِفٍ زَيْدٍ وَفِي فَاعِلٍ مَا أَعْلَى عَيْنًا ذَا اقْتِنَفِي

ويمثل إبدال الهمزة من الواو والياء: «قائل وبائع»؛ إذ الأصل «قاول، وبائع»؛ فأبدلت الواو في «قاول» همزة؛ ف قيل: قائل، وأبدلت الياء في بايع همزة أيضًا؛ ف قيل: بائع.

وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

تبدل الهمزة - أيضًا - مما وقع بعد ألف الجمع، إن كان أصله مدًا زائدًا في المفرد، ويمثله: «قلادة، وصحيفة»؛ فالمد المزد في المفرد يبدل همزًا في الجمع؛ فيقال: «قلائد، وصحائف»؛ فإن كان المد غير مزيد في المفرد؛ فلا يبدل همزًا في الجمع، ويمثله: مفازة، فلا يقال في الجمع: مفائز؛ بل يقال: «مفاوز»، وكذا: «معيشة»، فلا يقال في الجمع: معائش؛ بل يقال: معايش.

كَذَاكَ ثَانِي لَيْتَيْنِ اكْتَنَفَا مَدًّا مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفَا

كذا إذا اكتنف ألف الجمع - الذي بني على صيغة منتهى الجموع - لئنان أبدل ثانيهما مدًا، فيقال في جمع «نيف»: نيايف، بإبدال الثاني همزًا، ولا يقال: نيايف؛ بإبقاء المد على حاله في المفرد، ولا عمل بعد هذا العمل، حيث كان المفرد غير معتل

اللام، فإن كان معتل اللام، فطريق العمل ما أشار إليه الناظم، فقال:

وَأَفْتَحْ وَرَدُّ الهمزِ يَا فِيمَا أُعِلُّ
لَا مَاءَ وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلُّ

فصفة العمل في مثل «قضية» مما هو معتل اللام، ولنفرضه في «قضية»، فيقال إن مدته في الجمع تقلب همزاً: فيقال: قضائي، ثم تبدل الكسرة فتحة؛ وحينئذ سوِّغ لنا أن نقول: تحركت الياء وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفاً؛ فصار «قضآ»، ثم أبدلت الهمزة ياء؛ فصار: «قضايآ»، وأشار بقوله: (وفي مثل هراوة جعل) إلى أيه يسلك هذا الطريق الذي سلك في «قضايآ»، فطريق العمل في «هراوى»، أن يقال أن أصله: هراؤو، ثم أبدلوا الكسرة فتحة، فیسوِّغ لنا حينئذ أن نقول: تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصار: «هراآ»، ثم قلبت الهمزة واوًا، فصار: «هراوى»، وإليه يشير قوله: (وفي مثل هراوة جعل).

وَأَوًّا وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدُّ
فِي بَدءِ غَيْرِ شَبهِهُ وَوَفِي الْأَشْدِّ

(واوًا)؛ فالمد الكائن في أصل الكلمة هو المجعول واوًا عند تصريف الكلمة، وأشار بقوله: (وهمزًا أوَّلَ الواوين رد، في بدء غير شبهه ووفي الأشد)، إلى أنه يجب ردُّ أوَّل الواوين الواقعين في صدر الكلمة همزًا، إذا لم تكن الثانية منهما بدلاً من ألف فاعل، ويمثله، قولك: «أواصل» جمع «واصلة»، والأصل: «وواصل» بواوين: الأولى: فاء الكلمة، والثانية: بدل من ألف فاعلة، فأبدلت الأولى همزة، فقيل: «أواصل» فإن كانت الثانية بدلاً من ألف فاعل؛ فلا تبدل ألفاً، نحو: «ووفى، و ووري»، أصله: «وافى، ووارى»، فلما بنيا للمفعول احتيج إلى ضم ما قبل الألف، فأبدلت الألف واوًا، فقيل: «ووفى»، و ووري».

وَمَدًّا أَبْدِلْ ثَانِيَ الهمزَيْنِ مِنْ
كَلِمَةٍ إِنْ يَسْكُنُ كَاثِرٍ وَائْتَمِنُ

إذا اجتمع في أوَّل الكلمة همزتان، وسكنت الثانية، قلبت الثانية من جنس حركة الأولى، فتقلب مدًّا في مثل: «آثر»؛ إذ أصله «أأثر»، قلبت الثانية مدّة من جنس حركة

الأولى، وكان الداعي لقلبها مدّة التخفيف؛ إذ السكون ثقيل، وإن كانت حركة الأولى ضمة، قلبت الثانية واوًا؛ لتجانس حركة الأولى، ويمثل هذا: «اوتمن»، هذا إن يسكن الثاني.

إِنْ يُفْتَحِ اثْرُ ضَمِّ أَوْ فَتْحِ قَلْبِ وَأَوْأَ وَيَاءُ اثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ

يؤخذ من تفصيل الناظم أن الألف الثانية إن كانت حركتها الفتح؛ قلبت واوًا، فتحت الأولى - أيضًا -، أو ضمت، وإن كانت حركة الأولى كسرة؛ قلبت ياء، فتقلب واوًا إذا كان ما قبلها مفتوحًا، نحو: «أوادم»، وتقلب واوًا إذا كان ما قبلها مضمومًا، نحو: «أويدم» تصغير آدم، وتقلب ياء إذا كان ما قبلها مكسورًا، نحو: إيم، أصله «إئمم»، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة، ثم أدغمت في الثانية؛ فصار «إئم»، فخفف بإبدال الهمزة ياء، فصار «إيم» وهو معنى قوله: (وياء إثر كسر ينقلب)، وأشار بقوله:

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يُضَمُّ وَأَوْأَ أَصِرَ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمُّ

إلى أن الهمزة الثانية إذا ثبت لها الكسر، قلبت ياء مطلقًا؛ أي بدون شرط في الهمزة الأولى؛ أي لم يشترط في الهمزة الأولى الكسر، أو الفتح، أو الضم، فقد علمت من منطوق قوله: (ذو الكسر مطلقًا)، كذا أن الهمزة الثانية تقلب ياء متى ثبت لها الكسر بدون شرط في الأولى من كسر، أو فتح، أو ضم؛ فمثال قلبها ياء إذا ثبتت الهمزة الأولى على الفتح: «أَيْنُ» مضارع «أَنَّ» أصله «أَيْنُ»، فخفف بقلب الثانية من جنس حركتها، ومثالها مع المكسورة: «إِيم»، وأصله «إئمم»، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة، ثم أدغمت الميم في الميم، فصار «إئم»؛ فخفف بقلب الهمزة الثانية من جنس حركتها فصار «إيم»؛ ومثالها مع المضمومة: «أَيْن»، وأصله «أئن»؛ لأنه مضارع «أنته»؛ أي: جعلته يئن، فدخله النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها. هذا العمل الذي تلوته عليك إذا كانت الهمزة الثانية مكسورة، وأما إذا كانت مضمومة، فهو معنى قوله: (وما يضم)؛ أي: إذا كانت الهمزة الثانية

بهیئة الضم صیرھا (واوًا) فقولہ: (أصر) مؤخر من تقدم، ویستمر لها هذا التحویل من همز إلى واو (ما لم تكن لفظًا أتم) الكلمة، وكان بهیئة الضم أيضًا.

فَذَاكَ يَاءٌ مُّطْلَقًا جَا وَأَوْمٌ وَنَحْوُهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمٌ

(فذاك) الإشارة إلى الهمزة الثانية، إذا كانت بهیئة الضم فإنها تقلب (ياءً مطلقًا)؛ سواء كانت الأولى مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، و(جاء) في همزة (أوم ونحوه)، التخفيف بقلب الهمزة الثانية ياء، أو بقلبها واوًا؛ فإن الوجهين اللذين ذكرهما الناظم بقوله: (وجهين في ثانيه أم)، خاصين بهمزة «أوم»، ونحوه.

وَيَاءٌ أَقْلَبُ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرٍ بَوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا

كان من حق الصناعة أن يقول: واققلب ألفًا تلا كسرًا ياء (أو) تلا الألف (ياء تصغير)، فإنه يقلب ياء، ومثال قلب الألف ياء في غير التصغير: «مصباح»؛ فإنها تقلب ياء في الجمع؛ فتقول: «مصايح»، ومثال قلبها ياء في التصغير، قولك في «غزال»: غزِيل، وأشار بقوله: (بواو ذا افعل)، إلى أن الواو إذا وقعت متطرفة إثر كسرة قلبت ياء، فالقلب ياء مشترك بين الألف والواو، غير أنه خاص بالواو المتطرفة، ويمثل هذا قولك: «رضي، وقوي»، فإذا نظرنا إلى أصلهما من كونهما واوين، علمنا أن الياء فيهما منقلبة عن الواو، إذ الأول من الرضوان، والثاني من القوة، فقلبت الواو ياء.

فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانِ ذَا أَيْضًا رَأَوَا

تقييده بالآخر دليل على أن محل قلب الواو ياء، إذا وقعت في الآخر، ويمثل هذا: «جري» تصغير «جرو»؛ إذ أصله «جربو»، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، أو وقعت الواو قبل تاء التائيث، نحو: شجيرة اسم فاعل للمؤنث، إذ أصله شجيرة من الشجو، وتقلب الواو ياء قبل زيادتي فعلان، نحو: «غزيان» من الغزو، وأشار بقوله: (ذا أيضًا رأوا)

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلِ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَوْلِ

إلى أن الواو تقلب ياء بعد الكسرة في مصدر كل فعل اعتلت عينه، نحو: «صام صياما، وقام قيامًا»، والأصل «صوام وقوام»، فاعتلاها في المصدر حملاً على اعتلاها في الفعل؛ ولذا لو صحت الواو في الفعل؛ لم تعتل في المصدر، نحو: «لاوذ لواذا، وجاور جوارا».

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٍ أَوْ سَكَنٍ فَاحْكُمْ بَدَأَ الْإِغْلَالَ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

الحكم بإعلال عين الجمع وقلبها ياء مشروط بإعلاها في واحده، أو سكونها فيه؛ أي: في واحد الجمع، ومشروط - أيضاً - بانكسار ما قبلها في الجمع ومجيء ألف بعدها، والمثال الجامع للشروط: «ديار، وثياب»، الأول لما أعلت العين في واحده، وهو «دار»، والثاني لما أسكنت العين في واحده، وهو «ثوب»، وانكسار ما قبل العين ومجيء الألف بعدها محقق في كل من المثالين، وأصل ديار: «دوار»، وأصل ثياب: «ثواب»، فأعلت الواو بقلبها ياء؛ لانكسار ما قبلها، ومجيء الألف بعدها.

وَصَحَّحُوا فَعَلَةً وَفِي فِعْلٍ وَجَهَانٍ وَالْإِغْلَالَ أَوْلَى كَالْحَيْلِ

يعلم من شروط إعلال عين الجمع التي سبق تقررها - وكان من جملتها أن تقع بعد عين الجمع ألف - أنها لا تعمل في «عودة، وكوزة»؛ لعدم وقوع الألف بعدها، وشذ إعلاها في «ثور وثيرة»، وجاز التصحيح والإعلال في، نحو: «قيمة وقيم، وديمة وديم».

وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَأْتِي الْقَلْبُ كَالْمُعْطِيَانِ يَرْضِيَانِ وَوَجَبُ

إذا وقعت الواو لام الكلمة وكانت بعد فتح كان الحكم عليها بالانقلاب ياء جهته الجواز، نحو: «أعطيت»؛ إذ أصله «أعطوت»؛ لأنه من «أعطى يعطو»، فقلبت الواو ياء، وكذا تقلب الواو ياء في «يرضيان»؛ إذ أصله «يرضوان»؛ لأنه من «الرضوان»، هذا إذا وقعت بعد فتح (ووجب).

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلْفٍ وَيَا كَمُوقِنٍ بَدَأَ لَهَا اعْتُرِفَ

الحكم بإبدال الواو بدلاً عن الألف، إذا وقعت بعد ضم جهته الوجود، ويمثل هذا قولك في «بائع»: «بويح»، وفي «ضارب»: «ضويرب»، وكذا تبدل الياء واوًا إذا وقعت بعد ضم، وكانت بهيئة السكون، ويمثل هذا قولك: «موقن، وموسر»؛ إذ أصله: «مُيقن، ومُيسر»، من «أيقن، وأيسر».

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهِيمَا

قد علم من الضابط المتقدم في صيغ الجموع أن فعلاء وأفعال يجمعان على فُعَلٍ؛ بضم الفاء، وسكون العين؛ فحمرَاء يجمع على «حمر»، وأحمر يجمع على «حمر»، فإذا أعلت عين هذا النوع من الجموع بالياء قلبت الضمة كسرة؛ لتسلم الياء من الإعلال، فيقال: «هيم» بكسر الهاء في جمع «أهيم».

وَوَاوًا أَثَرَ الضَّمِّ رُدًّا إِلَيَا مَتَى أُلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

يشير في هذا البيت إلى أن الياء تقلب واوا في ثلاثة مواضع: الأول: إذا وقعت لام فعل، نحو: قَضُو الرجل. الثاني: إذا بنيت من «رمي» اسمًا على وزن مقدره، فتقول مَرْمُوءة. الثالث: إذا بنيت من «رمي» اسمًا على وزن «سُبُعَان»، فتقول: «رَمُوان» فعلة قلب الياء واوًا - في المواضع الثلاثة - انضمام ما قبلها، وأشار بقوله:

كَتَاءِ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيْرَةٍ

إلى وقوعها قبل تاء التانيث الذي أسلفه في البيت السابق، وأشار بقوله: (كذا إذا كسبعان صيره) إلى ما بيني من «رمي» على وزن «سبعان»، فإنك تقول فيه: «رموان».

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفَا فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى

إذا وقعت الياء عينا لوصف على فُعْلَى، وكان ما قبلها مضمومًا جاز تغيير الضمة بكسرة، فتسلم الياء من الإعلال، وجاء بقاء الضم على حاله، فتقلب الياء واوًا، ويمثل الوجهين: «الضيقى، والكيسى، والضوقى، والكوسى»، وهما تانيث «الأضيق، والأكيس».

(فصل)

مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ يَاءٍ كَتَقَوَى غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلُ

إذا كان الاسم على فعلى، وكان يائي اللام، قلبت ياؤه واوًا، ويمثل الاسم الذي على فعلى: «تقوى»، وإنما كان يائي اللام، ثم أبدلت الياء واوًا؛ لأنه من اتقيت.

بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ فُعَلَى وَصَفًا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

لما كان وضع الأوّل على الاسم، ووضع هذا على الوصفية، جاء العكس؛ ففي هذا قلب الواو ياء، وفي ذاك قلب الياء واوًا، والذي يمثل قلب الواو ياء: «دنيا، وعلياء»، وشذ: «قصوى»، والقياس: «قصيا».

* * *

(فَصْلٌ)

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَآوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

الجواب: ما أشار إليه بقوله:

فِيَاءُ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ مُدْغَمًا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، ثم أدغمت في الياء، وهو من القوانين الكليّة الصادقة على كثير من الأفراد؛ فمن أفراده: «سيد، وميت»، والأصل: «سيود، وميوت»، فتجري فيه على ما رسمه الناظم، بأن تقول اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء.

مِنْ وَآوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ أَلْفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مَتَّصِلٍ

إذا تحركت الياء، أو الواو، وانفتح ما قبلهما؛ قلبتا ألفًا، بالشرط الذي أشار إليه الناظم بقوله:

إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سَكَّنَ كَفَّ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ وَهِيَ لَا يُكْفَى

(إن حرك التالي)، والمثال الجامع: «قال، وباع»، فإذا نظرنا إلى أصلهما، وهو: «قول، وبيع»، وجدنا ما قبل الياء والواو متحركًا، ووجدنا التالي لهما متحركًا، فالتطابق بين المثال والضابط أن يقال: تحركت الياء في «بيع»، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، ونظير هذا العمل في «قال»، أن يقال: إن أصله «قول»، تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، ومفهوم (إن حرك التالي) أنه إن سكن، فالحكم ما أشار إليه بقوله: (وإن سكن كفف، إعلال غير اللام)، فسكون التالي يكف إعلال غير اللام، وغير اللام هو العين، فلا يكون تحريك ما قبل الياء أو الواو موجبًا لانقلابها ألفًا؛ حيث سكن التالي، ويمثل هذا: «بيان، وطويل»، حيث لم تل الياء والواو بانقلابهما ألفًا، والمفهوم من تقييد الكف بغير اللام؛ إعلال اللام، وهو معنى قوله: (وهي لا يكف)

عن الإعلال، والذي يصور الإعلال ويمثله عيائنا: «يخشون»، فنقول: إن أصله: «يخشيون»، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فالتقت ساكنة مع الواو، فحذفت لالتقاء الساكنين، فصار: «يخشون»؛ فلم يكف.

إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلِفٍ

وقد علمت من المثال أن الساكن غير ألف (أو ياء التشديد فيها قد ألف)؛ فإن كان الساكن بعدها ألف، أو ياء مشددة؛ كف إعلال اللام، فلا تبدل ألفاً، بل تبقى على حالها، نحو: «رميا، وعلوي».

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفِعْلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلًا

(وصح عين فعل)؛ كغيد، وحول (وفعلا)، نحو: غيد، وحول (ذا أفعل) أي: صاحب وصف على أفعل؛ كأغيد (وأحولا)، هذا إشارة إلى شرط متعلق بما قبله، وهو أن لا يكون الواو أو الياء هنا عيناً لمصدر الفعل الذي هو على وزن فعل، الذي الوصف منه على أفعل، نحو: «الغيد، والحول»، وأن لا يكون عيناً لفعل، الذي الوصف منه على أفعل نحو: «غيد، وحول».

وَإِنْ يَبِينُ تَفَاعُلٌ مِّنْ افْتَعَلٍ وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلِّ

افتعل معتل العين لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون حرف العلة واواً أو ياء، فإن كان واواً سلم حرف العلة من الإعلال، نحو: «اشتوروا»، وإن كان حرف العلة ياء وجب الإعلال، إن أبان افتعل معنى المفاعلة، وهي الاشتراك في الفاعلية والمفعولية، نحو: «ابتاعوا، واستافوا»؛ أي: تقاتلوا بالسيوف، والأصل: «ابتيعوا، واستيفوا»، تحركت الياء وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفاً.

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتَحِقَّ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكَّسَ قَدْ يَحِقُّ

إذا وجد في الكلمة الواحدة حرفاً علةً من مكانين، العين واللام، وجب تصحيح أحدهما، وإعلال الآخر، والأحق بالإعلال الثاني؛ لأنه وقع طرفاً في الكلمة، والأطراف

محل التغيير، ويمثل هذا: «حيا، وهوى»، والأصل: «حيي، وهوي».

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ

إذا كان عين الكلمة حرف علة - واوًا متحركة مفتوحًا ما قلبها - وفي آخر الكلمة زيادة تُخص الاسم؛ وجب تصحيح العين، وشذ إعلاها، ويمثل التصحيح: «جولان، وهيمان».

وَقَبْلَ بَا أَقْلَبُ مِيمًا تُنُونُ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ ابْنَدًا

إذا وقعت النون ساكنة قبل الباء، وجب قلبها ميمًا؛ لعسر النطق بها إذا بقيت على صورتها، ويمثل هذا قولك: «من بت ابندا»، ومعنى المثال: من قطعك فانبذه، وألقه عن بالك، وأرح نفسك منه، وألف «انبدا» بدل من نون التوكيد الخفيفة.

* * *

(فَصْلٌ)

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقِلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبْنٍ

ينقل التحريك من حرف العلة إذا كان عيناً لكلمة، سواء كان واوًا أو ياء؛ وإنما ينقل التحريك من حرف العلة الساكن قبله الصحيح، ويمثل هذا في يائي العين: «يبين»، ويمثله في واوي العين: «يقوم»، وأصل الأول: «يبين» بكسر الياء، فنقلت حركتها إلى الساكن قبلها؛ وهو الباء، فصار «يبين» بكسر الباء وسكون الياء، وأصل الثاني «يقوم» بضم الواو؛ فنقلت حركتها إلى الساكن قبلها، وهو القاف [و] ^(١) سكنت هي ^(٢)، فصار: «يقوم» بضم القاف وسكون الواو، هذا إذا كان الساكن قبلهما صحيحًا؛ فإن كان الساكن قبلهما غير صحيح، لم ينقل التحريك، فلا ينقل في: «بأبع، ويين وعوق»، ويستمر نقل التحريك للساكن الصحيح في عموم الأحوال.

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ وَلَا كَابَيْضٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ غُلًّا

فلا ينقل التحريك للساكن الصحيح في هذه الأمثلة، فلا نقل في نحو: «ما أبين الشيء، وأبين به، وما أقومه، وأقوم به»، ولا نقل في نحو: ابيض، واسود، وأهوى».

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْأَغْلَالِ اسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ

إذا أشبه الاسم الفعل المضارع من حيث الوزن، أو من حيث الزيادة؛ ثبت له ما ثبت للفعل، من نقل التحريك للساكن، فمثال ما أشبه المضارع في الزيادة: تبيع بكسر التاء وتحريك الباء؛ لنقل التحريك لها من الياء؛ إذ الأصل: تبيع بكسر التاء، وسكون الباء، وتحريك الياء؛ فنقل التحريك من الياء إلى الباء؛ فصار: «تبيع» بتحريك التاء

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) أي: الواو.

والباء، وسكون الياء، ومثال ما أشبه الفعل في الوزن: «مقام»، والأصل: «مقوم»، فنقلت حركة الواو إلى القاف، فيقال: إذا تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن؛ قلبت ألفاً فصار: «مقام».

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

(ومفعّل صحح كالمفعال) لما كان مفعال غير مشبه للفعل؛ استحق التصحيح، فلم ينقل التحريك للساكن قبله، وحمل عليه مفعل؛ فالتصحيح في مفعال لعدم شبهه بالفعل، وأما التصحيح في مفعل فبطريق الحمل عليه، ومثال الأوّل: «مسواك»، ومثال الثاني: «مقول»، وأشار بقوله: (وألف الإفعال واستفعال).

أَزَلِ لِدَا إِعْلَالٍ وَالتَّا الزَّمِ عَوْضُ وَحَذْفُهَا بِالتَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضُ

(أزل لدا الإعلال) إلى أن علّة حذف ألف الإفعال والاستفعال الإعلال؛ وذلك أن: «إقامة، واستقامة» أصلهما: «إقوام، واستقوام»، نقلت حركة العين في كل من المثالين إلى الفاء؛ فيقال: إذا تحركت الواو بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن قلبت ألفاً فاجتمع في الكلمة ألفان متلاصقان، ولا شك أن طبيعة الألف السكون، فالتقى ساكنان؛ فحذفت الألف الثانية؛ تخلصاً من التقاء الساكنين، فصارت الكلمة الأولى: «أقام»، والثانية: «استقام»، وأشار بقوله: (والتا الزم عوض) إلى أن علّة الإتيان بالتاء - في «إقامة، واستقامة» - التعويض، ولما كان الحرف الوارد عوضاً عن غيره ليس جهته اللزوم؛ بل قد يحذف في بعض الأطوار والأحوال؛ ولذا قال الناظم: (وحذفها بالنقل ربما عرض)؛ فمما عرض له حذف التاء قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾^(١).

وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضًا قِمْنٌ

(١) النور: [٣٧].

ما ثبت لإفعال، واستفعال من الحذف والنقل يثبت لاسم مفعول تصرف من فعل معتل العين بالياء أو الواو. وحينئذ نقول في «مبيع» المتصرف من «باع»، و«مقول» المتصرف. من «قال» أن الأصل: «مبيوع، ومقول»؛ فنقلت حركة العين من كل منهما إلى الساكن قبلها؛ فالتقى ساكنان العين، وواو مفعول؛ فحذفت واو مفعول، فصار الأوّل: «مبيع»، والثاني: «مقول»، وأشار بقوله:

نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدْرٍ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذَا الْيَا اشْتَهَرُ

(نحو مبيع ومصون) إلى ما انتهت إليه صفة مفعول بعد النقل والحذف، وأشار بقوله: (وندر، تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر)، إلى ندور تصحيح ذي الواو، واشتهار تصحيح ذي الياء؛ فقد ندر: «ثوب مصون»، والقياس: «مصون»، ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء، فيقولون: «مبيوع»، ولذا أضاف الناظم الندور إلى ما عينه واو، وأضاف الاشتهار إلى ما عينه ياء.

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا

التصحيح أجود من الإعلال في اسم المفعول المتصرف من نحو: «عدا»؛ فعلى التصحيح، يقال: «معدو»، وعلى الإعلال، يقال: «معدى».

كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنِ

إذا بني اسم على فعول، وكان واوي اللام، فأمره وشأنه دائر بين كونه جمعاً، وبين كونه مفرداً؛ فإن كان جمعاً؛ فالإعلال أجود من التصحيح، فيقال: «عصي»، ودلى»، في جمع: «عصى، ودلو»، وإن كان مفرداً جاز فيه الوجهان، والتصحيح أجود من الإعلال، فيقال على التصحيح: «علا علواً، وعتا عتواً»، ويقال على الإعلال: «قسا قسيّاً»، أي: قسوة.

وَشَاعَ نَحْوُ نُيْمٍ فِي نُومٍ وَنَحْوُ نُيَامٍ شُدُودُهُ نُمِي

إذا ورد فعل جمعاً لما عينه واو؛ جاز فيه التصحيح والإعلال بدون شذوذ في كل من الوجهين، إن لم يكن قبل اللام ألف، وإلّا كان القياس التصحيح، والإعلال شاذ، فالأمثلة الدائرة على هذا البيان أن يقال - فيما لا شذوذ في كل من جهتيه - : «نُومٌ ونُيّمٌ»، جمع نائم، ويقال - فيما جهة القياس فيه التصحيح - : «صوآم، وقوآم»، وقد ورد الإعلال شذوذاً، في قول الشاعر: **فما أرقّ النّيامَ إلّا كلامُها** (١).

* * *

(١) هذا عجز بيت من الطويل، قاله أبو الغمر الكلبي، وهو في حاشية الصبان على شرح الأشموني، طبعة دار إحياء الكتب العربية (٣٢٨/٤).

والشاهد فيه: قوله «النّيام» فإن أصله «النوام» - بضم النون - جمع «نائم»، وأصله «النوام» قلبت الياء واوًا، وأدغمت في الواو، وقلبت الواو ياء، وإدغام الياء في الياء شاذ.

(فصل)

ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلَاً وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ اتُّكَلَا

إذا بني افتعال وافتعل ومفتعل من كلمة فائوها حرف لين؛ وجب إبدال حرف اللين تاء، فتقول: «اتصال، واتصل، ومتصل»، وأصل المبني منه «اوتصال، واوتصل، وموتصل»، هذا إذا كان حرف اللين واوًا، فإن كان حرف اللين بدلًا من همزة؛ فلا يجوز إبداله تاء، فلا يجوز - في «اتكل» من الأكل - إبدال الهمزة ياء، ثم إبدالها تاء، فتقول: «اتكل»، ولذا شد قولهم: «اتزر» بإبدال الياء تاء، والقياس: «ايتزر».

طَا تَا افْتِعَالٍ رُدُّ إِثْرٍ مَطْبَقٍ فِي ادَّانَ وَازْدَدَ وَاذْكُرْ ذَالًا

إذا وقعت تاء الافتعال بعد حرف من حروف الإطباق، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء، وجب قلبها صادًا في قولك: «اصطبر»، وضادًا في قولك: «اضطجع»، وطاء في قولك: «اطعنوا»، وظاء في قولك: «اظلموا»، والأصل: «اصتبر، واضتجع، واطتعنوا، واظتلموا»؛ فإبدال تاء الافتعال إنما يكون من جنس ما وقعت بعده؛ لأجل إدغام أحد المثليين في الآخر؛ فإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال، أو الزاي، أو النذال؛ أبدلت ذالًا؛ فقولك: «ادان» مبني على إبدالها ذالًا؛ وإدغام الدال في الدال، والأصل: «ادتان»، ففعل به ما سمعت، وكذلك أصل «ازدد»: «ازتد»؛ فقلبت ذالًا؛ وكذلك أصل «اذكر»: «اذتكر»؛ فقلبت ذالًا؛ فقليل: «اذكر».

* * *

(فصل)

فا امرٍ أو مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدَ اَحْذِفِ وَفِي كَعِدَةٍ ذَلِكَ اطَّرَدَ

إذا اعتل الماضي بأن كانت فاؤه حرف علة؛ وجب حذف حرف العلة في المضارع والأمر والمصدر؛ إلا أن حذفها في المصدر مشروط بما كان مختومًا بالتاء، فـ «وعد» الماضي معتل الفاء، تحذف الواو من مضارعه، فيقال: «يعد»، وتحذف - أيضًا - من الأمر المتصرف منه، فيقال: «عد»، وتحذف - أيضًا - من مصدره؛ فيقال: «عدة»، وتقييد المصدر بما كان مختومًا بالتاء، يرشدك إلى أن ما لم يختم بالتاء لا تحذف منه، فيقال: «وعيد».

وَحَذَفُ هَمْزٍ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ

المضارع واسما الفاعل والمفعول يبدأ كل منهم بعد زيادة حرف المضارعة في المضارع، وبعد زيادة الميم في اسمي الفاعل والمفعول بما بدئ به الماضي؛ فالهمزة المبدوء بها «أكرم» يبدأ بها المضارع بعد حرف المضارعة؛ فيقال: «يؤكرم»، ويقال في اسم الفاعل: «مؤكرم»، وفي اسم المفعول: «مؤكرم»، وإنما حذفت ولم يبدأ بها المضارع، واسما الفاعل والمفعول؛ فقول: «يكرم»، وقيل: «مكرم، ومكرم»؛ للتخفيف.

ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَّتْ اسْتِعْمَلَا وَقَرْنٌ فِي اقْرَرْنَ وَقَرْنٌ ثَقَلَا

الفعل الماضي المضاعف المكسور العين إذا أسند لتاء الضمير أو نونه؛ جاز فيه ثلاث استعمالات؛ فإذا أسندت «ظل» إلى تاء الضمير؛ فلك أن تأتي به تامًّا؛ فتقول: «ظلت أفعَل كذا»، إذا مارست فعله بالنهار، ولك أن تحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء؛ فتقول: «ظلت» بكسر الظاء، ولك أن تحذف عينه وتبقي الفاء على هيئتها فتقول: «ظلت» بفتح الظاء، وأشار

بقوله: (وقرن في اقرن) إلى أحد الوجهين في «اقرن» المسند إلى نون
الإناث، وهو حذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء؛ فصار: «قرن»، وأشار
بقوله: (وقرن نقل) إلى قراءة نافع وعاصم، ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(١) بفتح
القاف، وهو الوجه الثاني في اقرن.

* * *

(١) الأحزاب: [٣٣].

(الإِدْغَامُ)

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرِّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ اِدْغَمَ لَا كَمِثْلِ صُفْفٍ

(أول مثلين): مفعول مقدّم لقوله: (ادغم)؛ أي: ادغم أول المثلين المحركين في ثانيهما؛ فتدغم الدال الأولى - في «ردد» في الثانية؛ فيقال: «ردّ»، وتدغم الباء الأولى - في «لبب» - في الثانية فيقال: «لبب»، وتدغم النون الأولى - في «ضنن» - في الثانية؛ فيقال: «ضنن»؛ هذه الكلمات الثلاث التي تليت عليك من موارد الإدغام، وليس من موارده ما أشار إليه الناظم بقوله: (لا كمثل صفف) من كل اسم على وزن فعل.

وَذُلِّلَ وَكَلِّلَ وَلَبَّبَ وَلَا كَجُسِّسٍ وَلَا كَاخْصُصَ أَبِي

(وذلل وكلل ولبيب) الأول على وزن فعل، والثاني على وزن فعل، والثالث على وزن فعل، فلا يرد الإدغام على ما ذكر من قوله: لا كصفف، وذلل، وكلل، ولبيب، وقوله: (ولا كجسس ولا كاخصص أبي)؛ هذه المذكورات لا يدخلها الإدغام؛ لأنها ليست من موارده، وأشار بقوله:

وَلَا كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي أَلِّ وَنَحْوِهِ فَكٌ بِنَقْلِ فُقُبْلٍ

(ولا كهيلل) بالعطف إرشادًا بأنه من موارد الفك لا الإدغام، وأشار إلى ما حقه الإدغام، وورد بفك الإدغام شذوذًا؛ فقال: (وشذ في أَلِّ، ونحوه فك بنقل فقبْل)، من حيثية أنه يحفظ ولا يقاس عليه؛ فلا يقال عند البحث عن معنى «أَلِّ»: «أَلِّ السقاء، إذا تغيرت رائحته بالإدغام، وأشار بقوله:

وَحَيِّيْ أَفْكَكَ وَأَدْغَمَ دُونَ حَذَرَ كَذَلِكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَرَّ

إلى أن هذه الكلمات الثلاث تارة تكون من موارد الفك؛ فيقال: «حيي»، وتارة تكون من موارد الإدغام؛ فيقال: «حيي»، وكذلك يرد «تتجلى، واستر» بكل من الفك والإدغام.

وَمَا بَتَّاعَيْنِ ابْتِدِي قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنِ الْعَبْرُ

أصل «تبين»: «تبين»؛ فحذفت الأولى، وبقيت الثانية، وكانت داعية الحذف الاختصار، وسهولة النطق. يمثل ما قال الناظم في تعلم وتزل، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾^(١).

وَفَكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ

إذا اقترن المدغم فيه بضمير الرفع؛ انتفت علة الإدغام، وهي تحريك المثلين؛ لأن اتصاله بضمير الرفع أوجب سكون الثاني، والسكون ينفي علة الإدغام؛ فلو أسندت حل ورد إلى الضمير المرفوع، أو أدخلت عليه الجازم تحوّل عن حالة الإدغام إلى حالة الفك، فتقول: «حللت» بالفك ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾^(٢)، ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾^(٣)، ومنه قول الناظم:

نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ وَفِي جَزْمٍ وَشَبَهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

يشير بهذا البيت إلى أنه يتحتم الفك عند الإسناد إلى ضمير الرفع، ولا يتحتم عند دخول الجازم؛ بل يجوز كل من الفك والإدغام، فمن الفك، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾^(٤) الآية ومن الإدغام قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(٥).

وَفَكُّ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ التَّزِمُ وَالتَّزِمُ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلْمٍ

قد جمع في هذا البيت بين ما يلتزم فيه الفك، وبين ما يلتزم فيه الإدغام - وهو «هلم» - فنحو: «أحبب يزيد» من الأول، و«هلم» من الثاني، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) القدر: [٤].

(٢) طه: [٨١].

(٣) البقرة: [٢١٧].

(٤) البقرة: [٢١٧].

(٥) الأنفال: [١٣].

وَمَا بِجَمْعِهِ غُنِيَتْ قَدْ كَمَلُ
نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلُ
أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ
كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةَ
فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًّا عَلَيَّ
(مُحَمَّدٌ) خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا
وَالِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَّةَ
وَصَاحِبِهِ الْمُتَّخِذِينَ الْخَيْرَةَ

يقول الفقير إليه تعالى إبراهيم بن حسن الأنباري خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح بمطبعة الشيخ الوقور مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر المحروسة: حمدًا لمن فتح للأخيار من العلماء أبواب الإفادة، وجعلهم في الخير قادة وللعاملين سادة، ورفع على كافة الخلق منصبهم، وميّزهم بالفضل الباهر وقدس منزلتهم، واختارهم لنفع خليقته، وجعلهم أمناء شريعته، وصلاة وسلامًا على مرفوع الرتبة فوق سائر المخلوقات، المرسل من ربه لإزالة الضلالات، سيدنا محمد وآله البررة.. وصحبه الكملة الخيرة.

(وبعد) فقد تم طبع الكواكب الدرية، شرح منظومة ابن مالك الألفية، ولله در مؤلفه لقد أتى فيه بالألفاظ القصيرة، متضمنًا المعاني الكثيرة، قريب الوصول، سهل الحصول، مغنيًا عن طويل الأسفار، حاويًا لما تشتت في الكتب الكبار، كيف لا ومؤلفه ذو القدم المعلى في التأليف، والباع الأطول في التهذيب والتصنيف، العلامة الشيخ صالح عبد السميع الأزهرى الشهير، جزاه مولاه على هذا الصنع الجليل أوفر جزاء بجاه^(١) أشرف الخلق خاتم الأنبياء - صلى الله وسلم عليه وآله وتابعيه والناسجين على منواله - أمين، وذلك بالمطبعة المذكورة أعلاه الثابت محل إدارتها بشارع التبليطة، بسراي رقم ١٢ بمصر الحميمة بجوار الرياض الأزهرية، وقد وافق التمام أوائل شهر شعبان المعظم من سنة ١٣٤٤ من هجرة الرسول الأفخم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وشرف وكرم.

(١) هذا نابع من عقيدته الصوفية في التوسل بالأنبياء والصالحين وهذا باطل.

الفهارس العامة

- ١- فهرس كتب المحقق
- ٢- فهرس المصادر والمراجع
- ٣- فهرس موضوعات الكتاب

(١) كتب للمحقق

نوعه	اسم الكتاب	نوعه	اسم الكتاب
العقيدة			
تأليف	إعلان النكير على فرق التكفير	تأليف	تيسير العقيدة للمسلم المعاصر
لم يقدم للطبع	الصبح السافر في جواب قول القائل من لم يكفر الكافر فهو كافر	تأليف	شرح الدروس المهمة لعامة الأمة
تحقيق ودراسة	اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية	تأليف	السهام القتالة في الرد على صاحب الاستحالة
		تأليف	الإفحام لمن زعم انقضاء عمر أمة الإسلام
الرفائق			
تأليف	نوادير السلف الصالح في رعاية الأوقات	تأليف	الفراغ نعمة أم نقمة
تأليف	قصور الجنة لمن	تأليف	الحياة الطيبة
تأليف	النجاة من النار	تأليف	الطريق إلى الجنة
تأليف	إيقاظ الهمم قبل يوم الندم	تأليف	الخوف من الله
تأليف	سلسلة رحلة إلى الدار الآخرة عشرة أجزاء	تأليف	وفاة الرسول ﷺ
لم تقدم للطبع	الترياق في فضيلة الإنفاق	تأليف	رحلة الإسراء والمعراج
لم تقدم للطبع	بر الوالدين	لم تقدم للطبع	الجزء من جنس العمل
تحقيق	الداء والدواء لابن القيم	تحقيق	صيد الخاطر لابن الجوزي
تحقيق	كتاب التواوين لابن قدامة المقدسي	تحقيق	مختصر منهاج القاصدين لابن قدامة المقدسي

التوهم للحارث المحاسبي	تحقيق	لا تحزن	تأليف
الخشوع في الصلاة لابن رجب الحنبلي	تحقيق	دعاء الأنبياء	تأليف
القناعة في الإحاطة بأشراط الساعة للسخاوي	تحقيق	كيف تقبل صلاتي	تأليف
مختصر قيام الليل للمروزي	تحقيق	كيف تبني لك بيتاً في الجنة	تأليف
يا طالب النجاة	تأليف	حلاوة الإيمان	تأليف
بر النجاة	تأليف	هؤلاء يحبهم الله ورسوله	تأليف
المورد الرائق في الزهد والرقائق	تأليف	الزواج عن اقتراف الكبائر للهيثمي	تحقيق
الفقه وأصوله			
الجامع لأحكام زكاة الفطر	تأليف	إعلام الأنام بحكم إخراج زكاة الفطر من غير الطعام	تأليف
فتاوى النساء ضمن سلسلة فتاوى العلماء	جمع وتأليف	تلخيص الكلام في أحكام الصيام	تأليف
قطع الجدل في ثبوت الهلال	تأليف	رعاية الأوقات في ترتيب الحقوق والمهمات	تأليف
فتاوى وأحكام شهر الصيام	تأليف	هدى خير الأنام في صلاة القيام	لم تقدم للطبع
الإتحاف في آداب الاعتكاف	لم تقدم للطبع	إعلام السعيد بآداب العيد	لم تقدم للطبع
شرح الصدر في بيان ليلة القدر	لم تقدم للطبع	فتاوى الصيام لشيخ الإسلام	لم تقدم للطبع
مرشد الحيران إلى أحوال الإنسان وهو كتاب في تقنين الشريعة الإسلامية	تحقيق لم تطبع	كسر طاغوت الكهان المدعين للعلاج بالقرآن	لم تقدم للطبع
أحكام المال والنفقة على الأهل والعيال	تأليف	تذكير اليقظان بوظائف رمضان	تأليف

علوم البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن

تحقيق	أسرار البلاغة للجرجاني	تحقيق	الأطول على التلخيص
تحقيق	العمدة لابن رشيق	تحقيق	المطول على التلخيص
تحقيق	الطراز للعلوى	تحقيق	دلائل الإعجاز للجرجاني
تأليف	التوظيف البلاغى لصيغة الكلمة دراسات نظرية تطبيقية	تأليف	من بلاغة الكتاب والسنة وهو الإمام الطيبي وتحديداته البلاغية
تأليف	أضواء على مسيرة البلاغة العربية	تأليف	البلاغة بين النظرية والتطبيق
تحقيق ودراسة	لطائف التبيان في المعاني والبيان للطيبي	تأليف	الإعجاز الصرفي للقرآن الكريم
تحقيق ودراسة	التلخيص في علوم البلاغة للقزويني	تحقيق ودراسة	بلاغات النساء لابن طيفور
تحقيق	التبيان في المعاني والبيان للطيبي	تحقيق	الكاشف عن حقائق السنن وهو شرح بلاغى لمشكاة المصابيح للطيبي ١٣ مجلداً
تحقيق لم تقدم للطبع	الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني كيف تقرأ العمل الأدبي؟	تحقيق تأليف	علم البديع وفن الفصاحة للطيبي سلسلة دراسات أسلوبية في القرآن الكريم
تحقيق ودراسة	بمجموعة شروح التلخيص في علوم البلاغة	لم تقدم للطبع	التكرار الصيغى في الشعر العربي المعاصر
تحقيق ودراسة	شرح السعد على تلخيص المفتاح	تحقيق ودراسة	عروس الأفراح شرح وتلخيص المفتاح للسبكي في علوم البلاغة
تحقيق ودراسة	شرح الدسوقي على التلخيص	تحقيق ودراسة	مواهب الفتاح شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي
لم تقدم للطبع	الإعجاز الصوتي للقرآن الكريم	تحقيق ودراسة	شروح التبيان في المعاني والبيان للطيبي وتلميذه علي بن عيسى
بحث	الدلالة الفنية للأصوات	لم تقدم للطبع	وجوه البلاغة في متشابه القرآن

التكرار في الدراسات الأسلوبية الحديثة	بحث بصحيفة دار العلوم	معالم على طريق النقد الأدبي	تأليف
رسالة الأدب المقارن	بحث بصحيفة دار العلوم	الأدب المقارن: المفهوم والقيمة	تأليف
رعاية حال المتكلم في سورة البقرة دراسة نظرية تطبيقية	تأليف	أنماط المفارقة في شعر أحمد مطر	تأليف
سورة النازعات قراءة أسلوبية	تأليف	سورة ق قراءة أسلوبية	تأليف
غاية الإيضاح في شرح تلخيص المفتاح	تأليف	مفتاح العلوم لسكاكى	تحقيق

قصص وكتابات أدبية

قصص الأنبياء	تأليف	رجال حول الرسول ﷺ	تأليف
رحلة الإسراء والمعراج	تأليف	العشرون المبشرون بالجنة	لم تقدم للطبع
رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه	لم تقدم للطبع	من سير الصالحين	لم تقدم للطبع
خلفاء الرسول ﷺ	لم تقدم للطبع	تعريف الغلام بسير الأعلام	لم تقدم للطبع
نساء حول الرسول	تأليف		

الشعر والأدب

عنوان المرقصات المطربات لابن سعيد الأندلسي	تحقيق	الكامل في اللغة والأدب للمبرد	تحقيق
بلاغات النساء لابن طيفور	تحقيق	مرآة المروءات للثعالبي	تحقيق
ديوان ليس شعرا	شعر	ديوان رحلة على جواد النفس	شعر
جواهر الأدب في كنوز كلام العرب	تأليف	حديث المساء في أشعار ونوادير النساء	تأليف

اللغة والمعجم

معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدى	تحقيق ودراسة	الحكم والمحيط الأعظم لابن سيده	تحقيق ودراسة
المنتخب الفصيح من كتاب العين للخليل	تحقيق ودراسة	المخصص لابن سيده	تحقيق ودراسة

النحو والصرف

شرح المكودى على ألفية ابن مالك	تحقيق	حاشية الصبان على ألفية ابن مالك	تحقيق
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك	تحقيق	شذا العرف في فن الصرف	تحقيق
شذور الذهب لابن هشام	تحقيق	الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية	تحقيق
قطر الندى وبل الصدى	تحقيق	شرح ابن عقيل	تحقيق
حاشية الفاكهي على قطر الندى	تحقيق	همع الهوامع للسيوطى	تحقيق
حاشية الدسوقي على مغنى الليبي	تحقيق	إعراب مشكل الحديث للعكبرى	تحقيق
مختصر شرح ابن عقيل	تحقيق	مغنى الليبي لابن هشام	تحقيق
		التحفة السنينة شرح المقدمة الأجرومية	تأليف

التاريخ والسير والقصص

البداية والنهاية لابن كثير أحد عشر مجلداً بالفهارس	تحقيق	صفة الصفوة لابن الجوزى	تحقيق
موجز سير الرسول ﷺ ضمن كتاب تيسير العقيدة للمسلم المعاصر	تأليف	نسائم الأسحار في فضائل الصحابة الأخيار موسوعة في صفات الصحابة	تأليف

لم تقدم	العشرة المبشرون بالجنة	لم تقدم	رجال صدقوا ما عاهدوا الله
للطبع		للطبع	عليه
لم تقدم	من سير الصالحين	لم تقدم	خلفاء الرسول ﷺ
للطبع		للطبع	
لم تقدم	تعريف الغلام بسير الأعلام	تأليف	رجال حول الرسول ﷺ
للطبع			
تأليف	دروس وعظات من حياة الأنبياء	تأليف	نساء حول الرسول ﷺ
تأليف	دروس وعظات من حياة الصحابة	تحقيق	قصص الأنبياء لابن كثير
تأليف	دروس وعظات من حياة التابعين		

الأخلاق والآداب

تأليف	التزكية منهج تربوي شامل	تأليف	عشرة نصائح للنجاح والتفوق
تأليف	رسالة إلى طالب العلم	تأليف	سلسلة صفات يجبها الله ورسوله ﷺ

التفسير وعلوم القرآن

تحقيق	تفسير الجامع لأحكام القرآن	تحقيق	تفسير آيات الأحكام للساس
	القرطبي		
اختصار	المختصر الصحيح لتفسير ابن كثير	تحقيق	الإتقان في علوم القرآن للسيوطي
وتحقيق			
تأليف	التبيان في آداب حملة القرآن للنووي	تحقيق	جامع البيان في تفسير القرآن
	ومعه مقدمة في علوم القرآن		للإيجي مجلدان
	للمحقق		

الحديث النبوي وعلومه وشروحه

تحقيق	شرح مشكاة المصابيح للطبي ١٣	تحقيق	الميسر شرح مصابيح السنة
	مجلاً		للتوربشتي ٤ مجلدات
تحقيق	إثبات عذاب القبر للبيهقي	تحقيق	شرح إعراب مشكل الحديث
			للعكبري
تحت	شروح أخر للمشكاة	لم تقدم	سلسلة الأربعينات للحديث

للطبع	للطبع	النبوي
تحقيق	تحقيق	كشف الخفاء للعجلوني
تحقيق	تحقيق	النهاية في غريب الحديث

مناهج البحث والتعلم

تأليف	تأليف	منهج للقراءة والتعلم
-------	-------	----------------------

فقه الواقع

تأليف	تأليف	دراسات حول الجماعة والجماعات
تأليف	تأليف	الدعوة إلى الجماعة والائتلاف
تأليف	تأليف	باعتزال جماعات الفرقة والاختلاف

هذه المطبوعات بدار الكتب العلمية، والمكتبة العصرية- بيروت، ومكتبة الصحابة: جدة والإمارات، ومكتبة التابعين: القاهرة، والفضيلة: القاهرة، ومكتبة الدعوة: القاهرة، والهدى: الجيزة، ومكتبة نزار الباز - مكة المكرمة، وغيرها من المكتبات ودور النشر الكبرى.

(٢) فهرس المصادر والمراجع

- ١- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين- بيروت.
- ٢- الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ٣- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٤- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية.
- ٦- شرح ابن عقيل على الألفية، دار الشعب.
- ٧- شرح المكودي على الألفية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٨- صحيح مسلم، بشرح النووي، ط الشعب.
- ٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث.
- ١٠- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، المطبعة الأميرية.
- ١١- لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف.
- ١٢- متن ألفية ابن مالك، مكتبة الآداب، القاهرة.
- ١٣- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، للدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية.
- ١٤- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، للدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية.
- ١٥- مفتاح العلوم، للسكاكي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة.

(٣) فهرس موضوعات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة المحقق.....
٧	مقدمة الشارح.....
١٢	الكلام وما يتألف منه.....
١٦	المعرب والمبني.....
٢٦	النكرة والمعرفة.....
٣٠	العلم.....
٣٢	اسم الإشارة.....
٣٥	الموصول.....
٤٠	المعرف بأداة التعريف.....
٤٢	الابتداء.....
٤٨	كان وأخواتها.....
٥١	فصل في «ما ولا ولات وإن» المشبهات بليس.....
٥٣	أفعال المقاربة.....
٥٦	إن وأخواتها.....
٦٢	لا التي لنفي الجنس.....
٦٤	ظنّ وأخواتها.....
٦٩	أعلم وأرى.....
٧١	الفاعل.....
٧٥	النائب عن الفاعل.....
٧٨	اشتغال العامل عن المعمول.....
٨١	تعدي الفعل ولزومه.....
٨٥	التنازع في العمل.....

٨٧ المفعول المطلق
٩٠ المفعول له
٩٢ المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً
٩٥ المفعول معه
٩٧٨ الاستثناء
١٠١ الحال
١٠٥ التمييز
١١٠ حروف الجر
١١٩ الإضافة
١٣٠ المضاف إلى ياء المتكلم
١٣٢ إعمال المصدر
١٣٣ إعمال اسم الفاعل
١٣٦ أبنية المصادر
١٤٠ أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها
١٤٣ الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٤٥ التعجب
١٤٨ نعم وبئس وما جرى مجراهما
١٥٢ أفعال التفضيل
١٥٥ النعت
١٥٩ التوكيد
١٦٣ العطف
١٦٥ عطف النسق
١٧٤ البدل
١٧٦ النداء
١٧٩ فصل تابع ذي الضم... إلخ

١٨١ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
١٨٣ أسماء لازمت النداء
١٨٤ الاستغاثة
١٨٥ الندبة
١٨٧ الترقيم
١٩١ الاختصاص
١٩٢ التحذير والإغراء
١٩٤ أسماء الأفعال والأصوات
١٩٦ نونا التوكيد
٢٠١ ما لا ينصرف
٢٠٨ إعراب الفعل
٢١٤ عوامل الجزم
٢٢١ فصل لو
٢٢٣ أما ولولا ولوما
٢٢٥ الإخبار بالذي والألف واللام
٢٢٨ العدد
٢٣٣ كم وكأين وكذا
٢٣٥ الحكاية
٢٣٨ التأنيث
٢٤٢ المقصور والمدود
٢٤٣ كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعها تصحيحاً
٢٤٧ جمع التكسير
٢٥٦ التصغير
٢٦١ النسب
٢٦٧ الوقف

٢٧١الإمالة
٢٧٤التصريف
٢٨٠فصل في زيادة همزة الوصل
٢٨١الإبدال
٢٨٧فصل من لام فعلي... إلخ
٢٨٨فصل إن يسكن السابق... إلخ
٢٩١فصل في النقل
٢٩٥فصل في إبدال فاء الافتعال وتائه
٢٩٦فصل في الإعلال بالحذف
٢٩٨الإدغام
٣٠١الفهارس العامة
٣٠٣كتب للمحقق
٣١١فهرس المصادر والمراجع
٣١٣فهرس موضوعات الكتاب

* * *